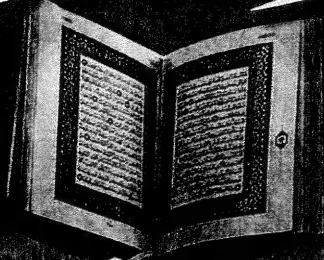


# سبل الوصول على مرتقى الوصول



تأليف العلامة المجدد الشيخ

محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي الجوادي  
أطال الله بقاءه آمين

للعلامة الفقيه

محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى

أشرف علي إخراجته  
الإمام محمد سالم ولد أحمدو الخديم

الطبعة الأولى  
2017



بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُحِيطِ عِلْمُهُ  
سُبْحَانَهُ مِنْ وَاجِبِ وُجُودِهِ  
أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ  
أَبَدَعَ مَا شَاءَ كَمَا قَدْ شَاءَ  
وَعَمَّ بِالتَّكْلِيفِ كُلَّ مَنْ خَلَقَ  
وَقَدَّرَ الْأَرْزَاقَ وَالْأَجَالَ  
لِيَجْزِيَ الْعَاصِيَ وَالْمُطِيعَا  
أَصْلَ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَاءَ هَدَى  
وَعِنْدَمَا تَوَالَتِ الضَّلَالَةُ  
الْحَاشِرِ الْمَاحِي نَبِيَّ الرَّحْمَةِ  
دَاعِيَهُمْ لِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ  
مُجَادِّدًا مَعَالِمَ الْإِيمَانِ  
وَلَمْ يَزَلْ يَدْعُو إِلَى دِينِ الْهُدَى  
حَتَّى دَعَاَهُ رَبُّهُ إِلَيْهِ  
وَبَقِيََتْ سُنتُهُ مُسْتَمْسَكًا  
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا أَبَدَتْ هُدَى  
وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مُعْتَمَدٌ  
وَالنَّظْمُ مُدْنٌ مِنْهُ كُلُّ مَا قَصَا  
فَهُوَ مِنَ النَّثْرِ لِفَهْمِ أَسْبَقُ  
لِذَا اسْتَعْنَتْ اللَّهُ فِي تَيْسِيرِ  
فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ الْمَشْطُورَةِ  
حَاشَيْتُهَا مِنْ لَغْوَةٍ وَمَنْطِقِ  
إِلَّا يَسِيرًا مِنْ مَقْلُومَاتِ  
فَاسْتَكْمَلْتُ عِدَّتَهَا خَمْسِينَ  
وَعِنْدَمَا تَمَّتْ بِهَا الْمَقَاصِدُ  
وَسَمَّيْتُهَا بِمُرْتَقَى الْوُصُولِ

السَّابِقِ الْخَلْقِ جَمِيعًا حُكْمُهُ  
عَمَّ الْعِبَادَ لُطْفُهُ وَجُودُهُ  
فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا فَعْلُهُ  
وَفَضْلُهُ مَنْ بِهِ ابْتِدَاءُ  
وَحُصْنٌ مَنْ شَاءَ بِمَا لَهُ سَبَقُ  
وَحَصَرَ الْأَنْفَاسَ وَالْأَعْمَالَ  
وَلَوْ يَشَاءُ لَهَدَى الْجَمِيعَا  
وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ لِتَبْيِينِ الْهُدَى  
هَذَاهُمْ بِخَاتِمِ الرِّسَالَةِ  
مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ هَادِي الْأُمَّةِ  
مُبَيِّنًا لِلْحِلِّ وَالْحَرَامِ  
وَمُظْهِرًا مَنَاحِجَ الْإِحْسَانِ  
لِيُنْجِيَ الْأُمَّةَ مِنْ مَهْوَى الرَّدَى  
مُرَدِّدًا صَلَاتَهُ عَلَيْهِ  
فَلَنْ يَضِلَّ مَنْ بِهَا تَمَسَّكَ  
وَمَا اقْتَفَى سَبِيلَهَا مَنْ اهْتَدَى  
بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ يُجْتَنَى  
مَذَلٌّ مِنْ مُمْتَطَاهُ مَا اعْتَصَى  
وَمُقْتَضَاهُ بِالنُّفُوسِ أَعْلَقُ  
عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ بِالتَّقْرِيرِ  
وَهِيَ عَلَى تَأْصِيلِهِ مَقْصُورَةٌ  
حِرْصًا عَلَى إِبْضَاحِ أَهْدَى الطَّرِيقِ  
تُفِيدُ فِي مَسَائِلِ سَاتِي  
تَالِيَةِ ثَمَانِيًا مِائِينَ  
وَمَهَّدَتْ بُنْيَانَهَا الْقَوَاعِدُ  
إِلَى الصَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ

فصل في مقتضيات المحملة:

الِاخْتِمَالُ قَابِلٌ لِلتَّرْجِيحِ وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ لَا الْمَرْجُوحِ  
فَكُلُّ أَصْلٍ خُصَّ بِالتَّقْدِيمِ وَذَاكَ كَالْتَخْصِصِ وَالتَّكْيِيدِ  
وَالْتَقْلِيلِ وَالِإِضْمَارِ وَالتَّأْوِيلِ  
وَذَاكَ حَيْثُ لَمْ يَفُتَّحْ دَلِيلٌ  
وَالْأَخْذُ بِالشَّرْعِيِّ مَعَ عَقْلِيٍّ  
وَفِي اخْتِمَالٍ مُقْتَضِيٍّ فَرْعَيْنِ  
قَدَّمَ عَلَى الْمَجَازِ تَخْصِيصًا وَذَا  
وَكُلَّهَا قَدَّمَ عَلَى التَّقْلِيلِ كَمَا  
وَالنَّسْخُ لَا تَقْلِبُ بِهِ إِلَّا إِذَا  
وَفِي مَجَازٍ رَاجِحٍ يُعَارِضُ  
فَقَدَّمَ الْحَقِيقَةَ النُّعْمَانُ  
وَتَقَلُّوا فِيهِ لِفَخْرِ الدِّينِ

فصل: في لحن الخطاب وفحواه ودليله

وَيَحْصُلُ الْقَصْدُ مِنَ التَّفْهِيمِ  
لِحْنُ الْخِطَابِ الْإِفْتِضَاءُ مَا عُرِفَ  
وَالْعَقْلُ عُمْدَةٌ فِي الْإِفْتِضَاءِ  
وَبُرْفَعٌ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا وَلَا  
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّضَرُّعِ  
فَأَوَّلُ كَمُقْتَضِي التَّحْلِيلِ  
وَالثَّانِ مِثْلُ فَاقْطَعُوا وَكَاجِلِدُوا  
وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي التَّرْغِيبِ  
فَذَاكَ مَا يُقْصَدُ فِي الْعِبَارَةِ  
مِثْلُ أَقْلِ الْحَمَلِ مِنْ دَلِيلِهِ  
ثُمَّ الَّذِي فَحْوَى الْخِطَابِ طَائِفَةٌ  
وَهُوَ الَّذِي الْمَسْكُوتُ عَنْهُ حُكْمُهُ

بِالْإِفْتِضَاءِ وَاللَّفْظِ وَالْمَقْهُومِ  
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِلْفَهْمِ حَذَفٌ  
وَقَدْ يُرَى بِالشَّرْعِ فِي أَشْيَاءَ  
صَلَاةٍ إِلَّا بَطْهُورٌ مُثَلًّا  
مَعَ قَصْدِهِ وَمِنْهُ بِالتَّلْوِيحِ  
وَمُقْتَضِي التَّخْرِيمِ فِي التَّنْزِيلِ  
فِي الْفَهْمِ لِلتَّعْلِيلِ حَيْثُ يَرُدُّ  
وَالْمَدْحُ أَوْ فِي الذَّمِّ وَالتَّرْهِيْبِ  
وغيرُ مَقْصُودٍ هُوَ الْإِشَارَةُ  
وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَلَى سَبِيلِهِ  
سُمِّيَ بِالْمَقْهُومِ ذِي الْمَوَافَقَةِ  
مِنْ جِهَةِ الْمُنْطَوِقِ بَادَ فَهْمُهُ



وَقَدْ يُرَى الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَهْلًا  
وَأَنْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ قَدْ خَالَفَهُ  
وَسُمِّيَ الدَّلِيلَ لِلْخَطِّابِ  
وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ كَالشَّافِعِيِّ  
وَالْأَخْذُ بِالْمَفْهُومِ فِي الْمَذَاهِبِ  
كَفِي حُجُورِكُمْ كَذَا مَا أَشَبَّهَا  
فِي الشَّرْطِ وَالْعَايَةِ ذَا الْمَفْهُومِ قَدْ  
وَجَاءَ فِي الْعِلَّةِ وَالزَّمَانِ  
وَبِالَّذِي يَلْزَمُ حَتْمًا اجْتَنَبَ

لِحُكْمِ مَنْطُوقٍ بِهِ أَوْ أُرْلَى  
فَأَلَّهُ الْمَفْهُومُ ذُو الْمُخَالَفَةِ  
وَحَصَّاهُ التُّعْمَانُ بِاجْتِنَابِ  
وَلَيْسَ فِي الْمَنْطُوقِ خَوْفُ مَانِعٍ  
مُمْتَنِعٌ إِنْ يَجْرُ مَجْرَى الْعَالِبِ  
سَبْعِينَ مَرَّةً مُبَالَغًا بِهَا  
جَاءَ وَفِي اسْتِثْنَاءٍ وَحَصْرٍ وَعَدَدٍ  
وَالْوَصْفِ بِالْخُلْفِ وَفِي الْمَكَانِ  
مَنْ مَا عَدَا الدَّقَاقَ مَفْهُومَ اللَّقَبِ

### فصل في الأحكام التكليفية:

مُبَاحٌ أَوْ وَاجِبٌ أَوْ حَرَامٌ  
فَالْوَاجِبُ الْمَطْلُوبُ شَرْعًا فِعْلُهُ  
وَالْتَرَكُ إِنْ يُطْلَبُ فَذَا الْحَرَامُ مَعَ  
وَمَا أَتَى التَّخْيِيرُ فِيهِ شَرْعًا  
وَمِنْ خِطَابِ الشَّارِعِ الْأَحْكَامُ لَا  
وَلَا يُرَى تَعَلُّقُ الْأَحْكَامِ  
فَمَا لَهَا تَعَلُّقٌ بِالنَّاسِ  
وَمَا بِهِ تَمَامٌ وَاجِبٌ وَاجِبٌ

أَوْ نَذْبٌ أَوْ مَكْرُوهٌ الْأَحْكَامُ  
جَزْمًا وَدُونِ الْجَزْمِ نَذْبٌ أَصْلُهُ  
جَزْمٌ وَمَكْرُوهٌ إِنْ الْجَزْمُ ارْتَفَعَ  
فِعْلًا وَتَرَكًا فَالْمُبَاحُ يُدْعَى  
مِنْ صِفَةِ الْأَعْيَانِ حَيْثُ تُجْتَلَى  
إِلَّا بِقَصْدٍ مِنْ أُولَى الْأَفْهَامِ  
وَلَا بِمَنْ أَشَبَّهَهُ فِي النَّاسِ  
مِنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ ضِمْنًا يُكْتَسَبُ

### فصل:

مَعْنَى الْوُجُوبِ الْفَرَضُ بِاتِّفَاقٍ  
فَجَعَلَ الْفَرَضَ عَنِ الْقَطْعِيِّ  
وَالْفَرَضُ مَقْسُومٌ إِلَى نَوْعَيْنِ  
فَمَا عَلَى الْأَعْيَانِ حُكْمُهُ كُتِبَ  
وَمَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَالْجِهَادِ  
يَسْقُطُ عَنْ كُلِّ إِذَا الْبَعْضُ فَعَلَ  
وَمِنْهُ مَا التَّرْتِيبُ فِيهِ جَارٍ  
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ كَغَيْرِ الصَّوْمِ فِي  
فَالْفَرَضُ وَاحِدٌ عَلَى التَّخْيِيرِ

وَخَالَفَ التُّعْمَانُ فِي الْإِطْلَاقِ  
وَالْوَاجِبُ الثَّابِتُ عَنْ ظَنِّي  
فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَفَرَضٌ عَيْنٌ  
فَذَاكَ فَرَضُ الْعَيْنِ لَيْسَ يَنْقَلِبُ  
فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْعِبَادِ  
وَيَأْتِي الْجَمِيعُ إِنْ هُوَ انْهَمَلَ  
مِثَالُهُ كَفَرَارَةِ الظَّهَارِ  
مَا قَدْ أَتَى كَفَرَارَةَ لِلْحَلِفِ  
وَذَلِكَ الْمُخْتَارُ لِلْجَمْعِ هَوْرٍ

وَمِنْهُ مَا فِي رَفْتِهِ تَوْسِيعٌ  
وَعَلَّقَ الْوُجُوبُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَالشَّافِعِيُّ بِابْتِدَاءِ عَلَقَا  
وَالْتَدَبُ لِلْعَيْنِ وَغَيْرَ عَيْنٍ  
وَالْتَدَبُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلْأَكْثَرِ  
وَالذَّنْبُ الْإِرْتِكَابُ لِلْحَرَامِ  
وَهُوَ مَقْسُومٌ إِلَى الصَّغَائِرِ  
وَقَدْ تَخَفُ حَالَةَ الْمَكْرُوهِ  
وَرُبَّمَا أُطْلِقَ وَالْقَصْدُ بِهِ  
وَأُطْلِقَ الْمُبَاحُ إِطْلَاقَيْنِ  
وَأُطْلِقَ الثَّانِي عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ  
وَبَاغْتِبَارِ مَا انْتَقَالَهُ يُرَى  
وَلَيْسَ بِالْجِنْسِ لِوَاجِبٍ وَلَا  
وَلَيْسَ طَاعَةً ذَلِيلٌ مَا ذُكِرَ

فصل فيما يتوقف عليه الأحكام أي وجوداً وصحة

وَذَلِكَ مَانِعٌ وَشَرْطٌ وَسَبَبٌ  
فَالسَّبَبُ الْمُظْهَرُ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ  
وَالشَّرْطُ مَا مِنْ شَأْنِهِ إِنْ غُذِمَا  
وَالْمَانِعُ الَّذِي إِذَا مَا وَجَدَا  
وَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ كُلُّ مَا ذُكِرَ  
وَلَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا بَدَا  
وَالْبَعْضُ فِي الْأَسْبَابِ مِنْ مَقْدُورٍ  
وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ لَهُ مَقْدُورَةٌ  
وَمِثْلُهَا الشُّرُوطُ وَالْمَوَانِعُ  
كَالْغُسْلِ أَوْ كَالْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ  
فَعَيَّرَ مَقْدُورٌ بِكُلِّهَا اعْتَبِرَ

كَالْحَجِّ أَوْ مَقْدَرٌ مَقْطُوعٌ  
مِنْهُمْ بِكُلِّ الْوَقْتِ فِي الْمَقْدَرِ  
وَالْعَكْسُ لِلتَّعَمُّانِ مِمَّا حَقَّقَا  
كَقُرْبَةِ الْأَذَانِ وَالْعِيْلَيْنِ  
وَعَنْهُمْ الْمَكْرُوهُ بِالنَّهْيِ حَرِي  
وَمِثْلُهُ الْإِثْمُ لَدَى الْإِفْهَامِ  
ثُمَّ إِلَى مَا عُذِّ فِي الْكِبَائِرِ  
وَقَدْ يَكُونُ ضِدُّ ذَلِكَ فِيهِ  
تَعَيُّنُ الْحَرَامِ لَا الْمُشْتَبِهِ  
الْأَوَّلُ التَّخْيِيرُ فِي الْأَمْرَيْنِ  
وَمَا أُبَيِّحَ رُخْصَةً فِيهِ انْدَرَجَ  
عَنْ أَصْلِهِ لِمُقْتَضَى مَا اعْتَبِرَا  
مِمَّا بِأَمْرِ حُكْمِهِ قَدْ حَصَلَا  
أَنْ لَيْسَ لَزَمًا بِنَذْرٍ إِنْ نُذِرَ

وَالْكُلُّ مُعْمَلٌ بِمَا لَهُ انْتَسَبَ  
وَإِنْ يَكُنْ يُرْفَعُ فَالْحُكْمُ ارْتَفَعَ  
أَنْ لَزِمَ لِحُكْمِهِ أَنْ يُغْدِمَا  
فَلَزِمَ لِلْحُكْمِ أَنْ لَا يُوجَدَا  
مَعَ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ كَالرَّقِّ اعْتَبِرَ  
فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ سِوَاهُ أَبَدَا  
مُكَلَّفٍ كَالْبَيْعِ وَالتَّذْوِيرِ  
كَالْفَجْرِ وَالزَّوَالِ وَالضَّرُورَةِ  
مَعَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهَا وَقَعَ  
وَالدَّيْنِ أَوْ كَالْحَيْضِ لِلْفَقَاةِ  
مِنْ جِهَةِ الْوَضْعِ بِحَيْثُ مَا نُظِرَ

واعتبر المقدور حيث وقع  
 ووضع الأسباب لدرء مفسدة  
 وهي على قسمين قسم قد شرع  
 فأول كالتباعد والنكاح  
 وقد يرى للسبب الذي استقر  
 كذا لشرط مثله ومانع  
 كذلك قد يكون للمسبب  
 ومثله المشروط في تعدد  
 كذلك المتنوع في موانعه  
 والسبب الواحد كافٍ معتبر  
 والشرط مثل ذلك في التخلف  
 والشرط قد قسم للعادي  
 كالأكمل في الحياة والحياة  
 ثم لذي الأداة إن ومن ولو  
 وللقرافي ومن له اتسبب  
 وهو على الأصح عند من نظر  
 ثم التزام ما بشرط علقا

من جهة التكليف والوضع معا  
 أو لاقتضا مصلحة معتمدة  
 وقسمه الثاني لدى الشرع منع  
 والثاني كالإتلاف والجراح  
 مسببات كالنكاح والسفر  
 مثل الوضوء والمحيض المانع  
 كالغسل أسباب لدى التركيب  
 شروطه كأكثر التباعد  
 كالتباعد أو كالصوم في مواقعه  
 ومثله في المنع مانع ظهر  
 بواحد يفتقد حكمه متنفذ  
 ثم إلى العقلي والشرعي  
 في العلم والوضوء في الصلاة  
 وما لمعناها به قد احتذوا  
 القول إن ذاك له حكم السبب  
 كغيره من الشروط يعتبر  
 هو الذي لم يرق الأسباب ارتقى

فصل في أوصاف العبادات وغيرها من المعاملات:

فعل المكلّف له أوصاف  
 فصحة عزيمته أداء  
 ما أسقط القضاء هو الصحيح  
 ومثلها الإجزاء في العبادات  
 وعكسها الفساد كالبطالان  
 ويقتضي في العادة الفسخ وفي  
 وما قضى الشرع لنا تحميته  
 وعكسها الرخصة وهي ما السبب  
 واعتبر العزيمة المعتادة

لبعضه ببعضها اتصاف  
 واعتكس فساد رخصة قضاء  
 أو وافق الأمر وذا مرجوح  
 وهي أعم إذ ترى في العادة  
 هما سواء لسوى الثعمان  
 عبادات إعاداة المكلّف  
 من فعل أو ترك هو العزيمة  
 قد عين الأخذ بعكس ما وجب  
 بأنها تجري بحكم العادة

أَوْ اعْتَبَرَهَا بِالْعُمُومِ مُطْلَقًا  
واعتبر الرخصة فهي تجري  
أو اعتبرها بانثفا العموم في  
وأصلها الجواز وهي تنتهي  
ثم الأداء فعل ما وقع في  
وفي القضاء عكس وأوجب القضاء  
وبعضه من وصفه القضاء  
وذاك كالحائض حيث تقضي  
وبعض ما يوصف بالأداء  
كمثل ساه عن صلاة الجمعة

أَوْ كَوْنِ شَرْعِهَا ابْتِدَاءً حَقًّا  
مَعَ انْجِرَامِ عَادَةِ لِعَذْرِ  
زَمَانٍ أَوْ فِي حَالٍ أَوْ مُكَلَّفٍ  
لِلنَّدْبِ وَالْوُجُوبِ وَالْأَخْذُ بِهِ  
وَقَدْ لَهَا قُدْرٌ لِلْمُكَلَّفِ  
أَمْرٌ جَدِيدٌ وَالْأَقْلُ مَا مَضَى  
وَأِنْ يَكُنْ يَمْتَنِعُ الْأَدَاءُ  
وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ غَيْرُ مَرْضِي  
إِنْ قَاتَ لَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ  
الشَّرْعُ مِنْ قَضَائِهَا قَدْ مَنَعَهُ

#### فصل في المقاصد الشرعية:

مَقَاصِدُ الشَّرْعِ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ  
وَاتَّفَقَتْ فِي شَأْنِهِ الشَّرَائِعُ  
وَهُوَ الَّذِي بِرَغِيهِ اسْتَقَرَّ  
وَذَاكَ حِفْظُ الدِّينِ ثُمَّ الْعَقْلُ  
مِنْ جِهَةِ الْوُجُودِ وَالثَّبَاتِ  
وَتَارَةً بِالْإِدْرَاءِ لِلْفَسَادِ  
وَبَعْدَهُ الْحَاجِي وَهُوَ مَا افْتَقَرَ  
مِنْ جِهَةِ التَّوَسُّعِ فِيمَا يَنْتَهَجُ  
وَقَالَتْ قِسْمُ الْمُحَسِّنَاتِ  
وَفِي الصَّرُورِيِّ فِي الْحَاجِي  
كَالْحَدِّ فِي شَرْبِ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ  
وَكُلُّهَا قَوَاعِدٌ كُلِّيَّةٌ  
وَلَيْسَ رَافِعًا لِكُلِّيَّاتِهَا  
وَهِيَ تَعْبُدَاتٌ أَوْ عَادَاتٌ

وَأَصْلُهَا مَا بِالضَّرُورِيِّ اشْتَهَرَ  
أَنْ كَانَ أَصْلًا وَسِوَاهُ تَابِعٌ  
صَلَاحٌ دُنْيَا وَصَلَاحٌ الْآخِرَى  
وَالنَّفْسُ وَالْمَالُ مَعًا وَالتَّسْلُ  
كَالْأَكْلِ وَالنَّكَاحِ وَالصَّلَاةِ  
كَالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ وَالْجِهَادِ  
لَهُ مُكَلَّفٌ لِأَمْرٍ مُعْتَبَرٍ  
أَوْ رَفَعَ تَضْيِيقٍ مُؤَدِّ لِلْحَرَجِ  
مَا كَانَ مِنْ مَحَاسِنِ الْعَادَاتِ  
مَا هُوَ مِنْ تَتِمَّةِ الْأَصْلِيِّ  
وَكَاعْتِبَارِ كُفَاءِ ذَاتِ الصَّغَرِ  
مَقَاصِدُ الشَّرْعِ بِهَا مَرْعِيَّةٌ  
تَخْلُفُ لِبَعْضِ جُزْئِيَّاتِهَا  
ثُمَّ جَنَائِيَّاتٌ مُعَامَلَاتٌ

وَجُمْلَةُ التَّعْبُدَاتِ يَمْتَنِعُ  
وَفِي الَّذِي يَدْخُلُهُ الْمَالُ نَظَرُ  
إِذْ صَارَ مِنْ مَجَالِ الاجْتِهَادِ  
وَاغْيَرُهَا تَجَوُّزُ بَاتِّفَاقِ  
مَا لَمْ تَكُنْ حِكْمَتُهُ مَقْصُورَةً  
كَمِثْلِ مَا لِلْإِزْدِجَارِ شَرْعُهُ  
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ يَمْنَعُ الْحِيلَ  
مَا لَمْ يَكُنْ الشَّرْعُ يُرَاعِيهِ فَذَا  
كَمِثْلِ مَا رُوِيَ فِي مَنْ يُكْرَهُ  
أَوْ يَكُنْ الشَّرْعُ لَهُ مُطَرَحًا  
كَمَنْ لَهُ بُرٌّ رَفِيعُ الْعَيْنِ  
وَمَنْ أَجَارَ فَأَرَى اجْتِهَادَهُ  
وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ تَعَمَّدًا  
وَوَاجِبٌ فِي مُشْكَلَاتِ الْحُكْمِ

أَنْ يُسْتَنَابَ فِي الَّذِي مِنْهَا شَرْعٌ  
مِنْ جِهَتَيْنِ فِيهِ الْخُلْفُ اشْتَهَرَ  
لِنَظَرِ كَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ  
نِيَابَةٌ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
عَادَةً أَوْ شَرْعًا فَلَا.. ضَرُورَةَ  
وَكَالَّذِي لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ  
لِقَلْبِ حُكْمٍ أَوْ لِإِسْقَاطِ عَمَلٍ  
فِيهِ الْجَوَازُ بَاتِّفَاقٍ يُحْتَذَى  
فَاحْتَالَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا يُكْرَهُ  
لَمْ يَعْتَبِرْهُ حِيلَةً إِذْ وَضَحًا  
فَبَاعَ مُدًّا وَاشْتَرَى مُدَيْنَ  
أَدَّى لِذَا فَالْخُلْفُ فِي شَهَادَةٍ  
خِلَافَ قَصْدِ الشَّرْعِ فِيمَا اعْتَمَدَا  
تَحْسِينًا الظَّنَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ

فصل في التكليف:

الْقَصْدُ بِالتَّكْلِيفِ صَرْفُ الْخَلْقِ  
وَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ  
وَشَرْعُهُ لِقَصْدٍ أَنْ يُقِيمَ مَا  
أَمْرًا وَنَهْيًا بِاعْتِبَارِ الْآجِلِ  
مِنْ حَيْثُ سَعْيُهُمْ لِأُخْرَى تَأْتِي  
وَكَمْ دَلِيلٌ لِلْعُقُولِ وَاضِحٌ  
وَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ  
كَقَوْلِهِ جَلَّ يُرِيدُ اللَّهُ  
وَفِي الْمَفَاسِدِ مَعَ الْمَصَالِحِ  
وَمِنْ كِلَا الصَّرِيحَيْنِ مَا لَا يُعْتَبَرُ  
وَمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْأُخْرَى

عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ نَحْوَ الْحَقِّ  
فِي النَّاسِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْآفَاقِ  
مَصَالِحِ الْخَلْقِ لِتُسْتَقِيمَا  
وَقَدْ يَكُونُ رَغْبَتُهُ لِلْعَاجِلِ  
لَا جِهَةَ الْأَهْوَاءِ وَالْعَادَاتِ  
عَلَى الْبَفَاتِ الشَّرْعِ لِلْمَصَالِحِ  
فِي مَعْرِضِ الْمُنَّةِ وَالتَّغْلِيلِ  
غَالِبُهُ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ  
دَفْعًا وَجَلْبًا مِثْلُهُ لِلرَّاجِحِ  
لِكُونِهِ فِي عَكْسِهِ قَدْ انْعَمَرَ  
فَهُوَ بِتَقْدِيمِ لَدَيْهِ أُخْرَى

فصل في شروط التكليف:

وَأَشْتَرَطَ الْبُلُوغُ فِي التَّكْلِيفِ  
وَالذَّهْنُ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتُ الْفَرَضِ  
وَلَيْسَتْ الزَّكَاةُ لِلصَّيِّ  
وَهُوَ بِمَا لَيْسَ يُطَاقُ قَدْ يَسَعُ  
وَلَا حَقَّ بِذَلِكَ مَا فِيهِ حَرَجٌ  
وَلَيْسَ مِنْهُ كُلُّ مَا لَمْ تَقْدِرْ  
وَأَشْتَرَطَ الْإِمْكَانُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَا  
وَلَيْسَ فِي التَّكْلِيفِ شَرْطًا قَطْعًا  
وَهِيَ بِحُكْمِ الْفَرَضِ فِي وَقُوعِ  
وَبِاتِّفَاقِ قَاطِعِ الْبُرْهَانِ  
لِيَحْصُلَ التَّكْلِيفُ بِالْمَشْرُوعِ  
وَأَنَّهُمْ لَيَسُوا بِمَقْبُولِي الْعَمَلِ  
وَالْخُلْفُ فِي الْخُطَابِ بِالْفُرُوعِ  
وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ

كَالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ وَالتَّعْرِيفِ  
وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ الْبَعْضِ  
مِنْ ذَلِكَ وَالْخُطَابُ لِلْوَلِيِّ  
عَقْلًا وَلَكِنْ ذَلِكَ شَرْعًا لَمْ يَقَعْ  
مِمَّا عَنِ الْمُعْتَادِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ  
عَلَيْهِ مِنْ مُعْتَادِ فِعْلِ الْبَشَرِ  
وَتَسَبُّوا خِلَافَهُ لِلْأَشْعَرِيِّ  
بِمَا مِنَ الْمَعْلُومِ أَنْ لَنْ يَقَعَا  
أَنْ يَحْصُلَ الشَّرْطُ الْمُرَادُ شَرْعًا  
تَكْلِيفِ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالْفُرُوعِ  
أَنْ خُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْإِيمَانِ  
فِي حَقِّهِمْ مِنْ سَائِرِ الْفُرُوعِ  
حَتَّى يُرَى الْإِيمَانُ مِنْهُمْ قَدْ حَصَلَ  
ثَالِثُهَا بِالنَّهْيِ عَنْ مَمْنُوعٍ  
مَا مِثْلُ الْإِثْلَافِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

#### فصل في الحقوق المترتبة في ذمة المكلف:

تَرْتَبُ الْحَقُوقُ فِي الْمَطَالِبِ  
فَخَالِصُ اللَّهِ كَالزَّكَاةِ  
وَخَالِصُ الْعَبْدِ كَالدِّينِ إِذَا  
وَذُو اشْتِرَاكِ مِثْلُ حَدِّ الْقَذْفِ  
فَبَعْضُهُمْ حَقُّ الْعِبَادِ غَلَبُوا  
وَمِنْهُ مَحْدُودٌ لَهُ تَرْتَبُ  
وَمُقْتَضَى التَّقْدِيرِ فِي الْأَشْيَاءِ  
وغيرُ مَحْدُودٍ بِهِذَا يُطْلَبُ

مُشْتَرَكٌ وَخَالِصٌ لِجَانِبٍ  
فَذَلِكَ لَا يَسْقُطُ لِلْمَمَاتِ  
أَسْقَطُهُ فَنَافِذٌ مَا أَنْفَذَا  
فَذَا الَّذِي فِيهِ مَنَاطُ الْخُلْفِ  
وَقِيلَ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ أَوْجَبُ  
فِي ذِمَّةِ دَيْنَا عَلَيْهَا يُحْسَبُ  
يُشْعَرُ بِالْقَصْدِ إِلَى الْأَدَاءِ  
وَمَا لَهُ فِي ذِمَّةِ تَرْتَبُ

#### فصل في أفعال المكلف:

وَكُلُّ فِعْلٍ لِلْعِبَادِ يُوجَدُ  
إِمَّا وَسِيلَةً وَإِمَّا مَقْصَدًا

وَهِيَ لَهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَحْكَامِ  
وَيَسْقُطُ اغْتِبَارُهَا وَيُفْقَدُ  
وَقَدْ يُرَى الْمَقْصِدُ ذُو الْوَسِيلَةِ  
وَمِنْهُ إِنْشَاءُ لِمَلِكٍ عَادِي  
أَوْ نَقْلَ مَلِكٍ كَانَ مِنْ قَبْلَ عَرْضٍ  
وَمِنْهُ الْإِسْقَاطُ لِحَقِّ هُوَ لَهُ  
وَمِنْهُ الْإِقْبَاضُ لِمَنْ لَهُ وَجَبَ  
وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَبْضُ فِي مَعْنَاهُ  
وَمِنْهُ الْإِتِّزَامُ كَالضَّمَانِ  
وَالِإِذْنُ فِي الْحَوِزِ لِشَيْءٍ نَافِعٍ  
وَمِنْهُ الْإِثْلَافُ لِحَقِّ النَّاسِ  
أَوْ لِإِنْدِفَاعِ الضَّرِّ عَنْهُمْ وَالْخَطَرِ  
إِمَّا لِحَقِّ فِيهِ لِهَلَاكِهِ  
وَبَعْدَهُ التَّأْدِيبُ بِالْأَحْكَامِ  
وَسُمِّيَ الْحَدَّ مَعَ التَّقْدِيرِ

تَابِعَةً بِحُكْمِ الْإِتِّزَامِ  
بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ ذَلِكَ الْمَقْصِدُ  
وَهُوَ لِشَيْءٍ فَوْقَهُ وَسِيلَةٌ  
كَالْإِحْتِطَابِ وَكَالْإِصْطِيَادِ  
مَعَ عَوَضٍ كَالْبَيْعِ أَوْ دُونَ عَوَضٍ  
مَعَ عَوَضٍ أَوْ دُونَهُ قَدْ أَعْمَلَهُ  
بِالْفِعْلِ أَوْ بِنِيَّةٍ كَمِثْلِ الْآبِ  
إِمَّا بِإِذْنِ الشَّرْعِ أَوْ سِوَاهُ  
وَمِنْهُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْأَعْيَانِ  
إِمَّا فِي الْأَعْيَانِ أَوْ الْمَنَافِعِ  
فِي الْأَكْلِ وَالْمَرْكَبِ وَاللِّبَاسِ  
كَقَتْلِ شَيْءٍ فِيهِ لِلخَلْقِ ضَرَرٌ  
كَقَتْلِ مَنْ يَكْفُرُ أَوْ كَسْرِ صَنْمٍ  
وَالزَّجْرُ لِلْكَفِّ عَنِ الْآثَامِ  
وَدُونُهُ سُمِّيَ بِالتَّعْزِيرِ

#### فصل في الأدلة الشرعية:

أَصْلُ الْأَدِلَّةِ الْقُرْآنُ مَا كَتَبَ  
أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى النَّبِيِّ  
فَفِيهِ مَا فِي ذَلِكَ اللِّسَانِ  
مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ  
أَوْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ  
وَلُغَةِ الْعَرَبِ لَهَا امْتِيَازُ  
كَذَاكَ مَا لِلْعَرَبِ مِنْ مَقَاصِدِ  
مِثْلِ الْكِتَابَاتِ عَنِ الْأَشْيَاءِ  
وَالْأَخْذِ بِالْمَفْهُومِ أَوْ تَعْطِيلِهِ  
وَالْقَصْدِ لِلْمَجَازِ وَالِإِبْهَامِ

فِي الْمُصَحَّفِ الَّذِي اتَّبَاعُهُ يَجِبُ  
وَقَالَ فِيهِ بِلِسَانِ عَرَبِي  
مِنْ الدَّلَالَاتِ عَلَى الْمَعْنَى  
وَتَارَةً بِالِاقْتِضَا الْمَعْلُومِ  
أَوْ التَّيِّ تَكُونُ تَابِعِيَّةً  
بِإِدْنِهَا وَالْمُنْتَهَى الْإِعْجَازُ  
مَوْجُودَةٌ فِيهِ لَدَى الْمَوَارِدِ  
وَالنِّصِّ وَالْإِجْمَالِ وَالِإِيمَاءِ  
وَالْتَرُكِ لِلْمَنْطُوقِ مَعَ تَأْصِيلِهِ  
وَالْحَذْفِ وَالِإِضْمَارِ وَالِإِفْهَامِ

وَالسَّوْقِ لِلْمَعْلُومِ كَالْمَجْهُولِ  
وَالْقَصْدِ لِلتَّخْصِصِ فِي التَّعْمِيمِ  
فَهُوَ عَلَى تَهْجِ لِسَانِ الْعَرَبِ  
وَمَنْ يَرْمُ فَهُمْ كَلَامُ اللَّهِ  
وَنَقْلُهُ تَوَاتُرًا إِنِّيَا  
بِمَقَرِّ الْمَدِينَةِ الْمَشْهُورِ  
وَصِحَّةِ النَّقْلِ بِوَفْقِ الْمُصْحَفِ  
وَذَاكَ مَقْطُوعٌ عَلَى مُعَيَّيْنِهِ  
وَالْعَقْدُ الْإِجْمَاعُ أَنْ الْجَاهِدَا  
وغيرُهُ يُنْسَبُ لِلشُّذُودِ  
وَلَا يَجُوزُ بَعْدُ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ  
وَلَمْ يُكْفَرْ عَنْهُمْ مَنْ قَدْ وَقَعَ  
وَمَذْهَبُ الْقُرَأَ بِهِذِي الْمَسْأَلَةِ  
وَذُو الْأُصُولِ حَظُّهُ الْأَخْذُ لِمَا  
وَالْحَقُّ أَنْ لَا يُكْذَبَ الرُّوَاةُ  
وَهُوَ لَدَى التُّعْمَانِ فِي عِدَادِ  
وَمَالِكَ ظَاهِرٌ اغْتِنَادُهُ

#### فصل في الحكم والمتشابهة:

فَسَيَمُوهُنَّ الْمُتَشَابِهَاتِ  
فِيمَا أَتَتْ بِهِ كَمَثَلِ طَهَ  
وَالرَّاجِحُ الْوَقْفُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ  
مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ فِي الْبِدَايَةِ  
وَهُوَ مُرَاعَى لِأُولَى التَّخْصِيلِ  
عَلَى الَّذِي لِلرَّاسِخِينَ فِيهِ  
وَلَيْسَ يُسْتَبَعَدُ هَذَا الشَّانُ  
فَيُطْلَبَ الْبَيَانُ فِي الْإِعْلَامِ

مُتَضَرِّحَاتُ الْآيِ مُحْكَمَاتُ  
مِنْ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ مُقْتَضَاهَا  
أَوْ لَظْهُورِ صِفَةِ اشْتِبَاهِ  
وَيَقْتَضِي ذَاكَ مَسَاقَ الْآيَةِ  
وَالسَّبَبُ الْوَاقِعُ لِلتَّنْزِيلِ  
وَجَاءَ مَا لَمْ يُذَرِ لِلتَّنْبِيهِ  
وَذَلِكَ التَّصَدِيقُ وَالْإِيمَانُ  
مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَحْكَامِ



أَمَا تَرَى مَا قَالَ فِي الْأَبِّ عُمَرُ  
فَحُكْمُ ذَا لِلرَّاسِخِينَ يُعْتَبَرُ  
وَالْقَوْلُ فِي الْآيَةِ بِاشْتِمَالِ  
مُرْتَكَبٍ صَعْبٍ وَمِمَّا يُلْزَمُ  
وَمَا بِهِ فِي عَدَمِ الْبَحْثِ اعْتَدَرُ  
مُنْزَلًا مَنَزَلَ أَبٌ لِعُمَرُ  
مَعَ ذَا عَلَى تَشَابُهِ الْإِجْمَالِ  
عَلَيْهِ أَنْ يَقُلَ فِيهِ الْمُحْكَمُ

#### فصل في المبين والجمل والظاهر والمؤول:

قَوْلُ يُرَى مُعَيَّنًا مَذْلُومًا  
هُوَ الْمُبِينُ الَّذِي قَدْ شَمَلَا  
وَعَكْسُهُ الْمُجْمَلُ وَهُوَ مَا افْتَقَرَ  
وَالنَّصُّ قَوْلُ مُفْهِمٍ مَعْنَاهُ  
وَأَنْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ  
وَالظَّاهِرُ الَّذِي مُرَجَّحًا بَدَا  
وَفِي الْكِتَابِ قَدْ أَتَتْ وَالسُّنَّةُ  
وَالْأَخْذُ بِالتَّأْوِيلِ أَمْرٌ مُعْتَبَرُ  
وَهُوَ قَرِيبٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ  
فَالْأَوَّلُ الْمُعْمَلُ بِاتِّفَاقٍ  
وَقِسْمُهُ الثَّانِي كَأَمْسِكَ أَرْبَعًا  
وَمِثْلُهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ عَلَى  
وَتَالِثٌ لَيْسَ لَهُ قَبُولُ  
كَمِثْلِ مَا عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ صَدَرَ

#### فصل في البيان:

إِلَى التَّجَلِّيِ الْحَدِّ لِلْيَبَانِ  
وَالْقَوْلِ وَالْمَفْهُومِ وَالتَّأْوِيلِ  
مِنْ حِسٍّ أَوْ عَقْلِ عَلَى التَّفْصِيلِ  
وَالْكَتَبِ وَالْقِيَاسِ فِي الْأَشْيَاءِ  
عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا  
عَنْ زَمَنِ الْخِطَابِ بِاتِّفَاقٍ  
إِخْرَاجُ مُشْكِلٍ مِنَ الْمَعَانِي  
فَائِلُهُ يَخْصُلُ بِالتَّغْلِيلِ  
وَالنَّسْخِ وَالتَّخْصِيسِ وَالذَّلِيلِ  
وَالْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ وَالْإِيْمَاءِ  
وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيَانِ أَنْ يُرَى  
وَجُوزُ التَّأْخِيرِ بِالْإِطْلَاقِ

وَمُطْلَقُ التَّحْلِيلِ وَالتَّخْرِيمِ  
لِأَنَّ مِنْ عُرْفِ الْخِطَابِ يُفْهَمُ  
وَجُمْلَةُ ذَاتِ اقْتِصَاءٍ صَحَّتْ  
كَذَاكَ مَا لَدَيْهِ مَحْمَلَانِ  
وَالْخُلْفُ فِي هَذَا كـ «الْإِثْنَانِ فَمَا  
وَالِاسْمُ فِي الْمُخْتَارِ مِثْلُ الْمُجْمَلِ  
وَالْعَكْسُ قِيلَ وَقَضَى الْغَزَالِي  
وَمَا كَمِثْلٍ فَاْمَسَحُوا أَوْ فَاَقْطَعُوا  
وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً وَيُنْقَلُ

لَيْسَ بِمُجْمَلٍ لَدَى التَّفْهِيمِ  
فِي كُلِّ مَعْنَى حُكْمُهُ وَيُعْلَمُ  
كَالْوِلْدَاتِ وَرُفِعَ عَنْ أُمِّي  
مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَاللِّسَانِ  
فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً» قَدْ عَلِمَا  
كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ غَيْرُ مُجْمَلٍ  
فِي التَّفْهِيمِ - لَا الْإِثْبَاتِ - بِالْإِجْمَالِ  
لَيْسَ بِمُجْمَلٍ بِحَيْثُ يَقَعُ  
لِمَعْنَيْنِ دُونَهُ فَمُجْمَلٌ

#### فصل في العموم والخصوص:

مَعْنَى الْعُمُومِ مَا بِهِ اللَّفْظُ شَمِلَ  
وَأَصْلُ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ كُلُّ  
وَالْجَمْعُ وَاسْمُهُ إِذَا مَا عُرِّفَا  
وَمَنْ وَمَا مَهْمَا وَأَيُّ وَالَّذِي  
وَأَيْنَ مِثْلَ حَيْثُ فِي الْمَكَانِ  
وَالْتَّكْرَارَاتُ فِي سِيَاقِ تَفْهِيمِهَا  
وَالْخُلْفُ فِي تَفْهِيمِ الْمُسَاوَاةِ أَتَى  
وَمُثَبَّتُ الْأَفْعَالِ لَا يَعْمُ  
وَفِي خِطَابِ النَّاسِ بِالسَّوَاءِ  
إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بِالذَّلِيلِ  
وَسَالِمُ الْجَمْعِ مِنَ الْمَذْكُورِ  
وَشَامِلٌ لَهُنَّ "مَنْ" شَرْطًا وَفِي  
وَمَنْ مَضَى خِطَابُهُ فِي عَهْدِهِ  
وَمَا أَتَى لِلْمَذْحِ أَوْ لِلذَّمِّ  
وَمِثْلُ يَا عِبَادَ الرَّسُولِ  
وَعَكْسُهُ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ

مَذْلُوكُهُ لِكُلِّ فَرْدٍ يَحْتَمِلُ  
كَذَا جَمِيعُ مِثْلِهَا يَذُلُّ  
وَمُفْرَدٌ مَعَ أَلْ إِذَا الْجِنْسُ خَفَا  
وَبِالْفُرُوعِ حُكْمُهُ قَدْ احْتِزِي  
كَذَا مَتَى أَيَّانَ فِي الزَّمَانِ  
تَعْمُ كَالْفِعْلِ الَّذِي فِي طَيْهَا  
وَالْمَنْعُ لِلتَّعْمَانِ فِيهِ تَبَا  
أَقْسَامُهَا وَمِنْ سِوَاهُ الْحُكْمُ  
يَنْدَرِجُ الْعَبِيدُ كَالنِّسَاءِ  
حُكْمُ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ  
لَا يَشْمَلُ النِّسَاءَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
خِطَابِ وَاحِدٍ سِوَاهُ مُتَّصِفٍ  
لَيْسَ خِطَابًا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ  
يَعْمُ بِالْخُلْفِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ  
وغيره الْأَكْثَرُ بِالشُّمُولِ  
بِالْعَكْسِ إِلَّا بِذِلِيلٍ يُقْبَلُ

وَلَا يَعُمُّ تَخَوُّ خُذَ مِنْ مَالِي  
وَعَنْ صَحَابِي نَهَى عَنِ الْغَرَرِ  
وَمِثْلَ قَوْلِهِ قَضَى بِالشُّفْعَةِ  
وَالْأَخْذَ بِالْعُمُومِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ  
وَأَنَّ عَلَى الْعِلَّةِ حُكْمَ غُلُقَا  
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ: بَلْ بِالصَّيْغَةِ  
كَذَا مُخَاطَبٌ بِلَفْظٍ يَشْمَلُ

صَدَقَةٌ فِي أَخْذِهَا مِنْ مَالٍ  
يَعُمُّ كُلَّ غَرَرٍ لَدَى النَّظَرِ  
لِلْجَارِ مُبَدٍ فِي الْعُمُومِ نَفْعُهُ  
مُخَصَّصٌ مِمَّا بِهِ الْمَنْعُ اقْتَرَنَ  
يَعُمُّ بِالْقِيَاسِ شَرْعًا مُطْلَقًا  
وَالْأَوَّلُ الْأَظْهَرُ فِي الْقَضِيَّةِ  
فِي مُتَعَلِّقِ الْعُمُومِ يَدْخُلُ

### فصل في التخصيص:

وَقَصُرَ مَا عَمَّ عَلَى بَعْضِ الَّذِي  
وَفِي الْمُخَصَّصَاتِ مَا يَنْفَصِلُ  
وَهُوَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ وَشَرْطٍ وَبَدَلٍ  
وغيرُ شَرْطٍ إِنْ أَتَى وَالْبَدَلُ  
يَخْصُّهُ التَّعْمَانُ بِالْأَخِيرِ  
لَكِنَّهُ لِلشَّرْطِ خُصُوصًا عِنْدَهُ  
وَمَا مِنْ الْمُخَصَّصَاتِ مُتَفَصِّلٍ  
فَمُطْلَقُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
وَالْعَقْلِ وَالْحِسِّ مَعَ الْإِجْمَاعِ  
فَمَا لَكَ وَسَائِرُ الْأَيِّمَةِ  
وَكُلُّهَا مُخَصَّصٌ لِلْسُّنَّةِ  
وَعَمَّ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا خُصَّصَا  
كَذَاكَ مَا الرَّأْيُ لَهُ مُخَالِفُ  
وَالْعُرْفُ كَالْعَادَةِ فِيهِ خُلْفُ  
وَمِثْلُ هَذَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ  
وَمِثْلُهُ إِنْ وَافَقَ الْعُمُومَ  
وَخُصَّ لِلْوَاحِدِ بِالْمُسْتَشْنَى  
وَحُجَّةٌ يَتَقَى لَدَى الْمَوَارِدِ  
وَالسَّبَبُ الْمَخْصُوصُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ الْخُصُوصُ يَحْتَذِي  
وَبَعْضُهَا بِعَكْسِهِ يَتَّصِلُ  
بَعْضٌ وَغَايَةٌ وَوَصْفٌ اشْتَمَلُ  
مِنْ بَعْدِ وَآوِ عَاطِفٍ لِحُجْمَلِ  
وغيرُهُ لَيْسَ بِذِي تَخْجِيرِ  
فَلِلْجَمِيعِ مِثْلُهُمْ قَدْ رَدَّ  
فَائِدُهُ عَلَى ضُرُوبٍ يَشْتَمِلُ  
بِالنَّصِّ وَالْمَقْهُومِ دُونَ عَابِ  
وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاسِ ذُو أَتْبَاعِ  
وَالْأَشْعَرِيُّ مُعْمِلُونَ حُكْمَهُ  
وَفِي الْكِتَابِ مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا  
وَمَا عَلَيْهِ عَطْفٌ مَا تَخَصَّصَا  
وَالْقَوْلُ بِالتَّخْصِصِ فِيهَا سَالِفُ  
وَالْمَنْعُ تَرْجِيحٌ بِهِ مُحْتَفُ  
لِلْبَعْضِ لَا يَخْصُّ لِلْجَمْعِ هَوْرُ  
مُخَصَّصٌ لَا يَرْفَعُ التَّعْمِيمَ  
أَوْ بَدَلُ وَقِيلَ لَا يُسْتَشْنَى  
عَلَى الْمَجَازِ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدِ  
يُخَصَّصُ الْعُمُومُ فِي الْمَوَاقِعِ

وَالْوَاجِبُ الْعُمُومُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَعَبْرُ مَا اسْتَقَلَّ يَتَّبِعُ السَّبَبَ  
وَجَارَ فِي مُخَصَّصٍ تَأْخِيرُهُ  
كَذَاكَ تَبْلِيغُ الرَّسُولِ الْحُكْمَا  
وَعِنْدَ مَالِكٍ أَقْلُ الْجَمْعِ  
وَلَفْظُ مَا قَدْ خَصَّ أَوْ قَدْ عَمَّ فِي

فِيمَا اسْتَقَلَّ دُونَهُ فِي النَّظَرِ  
فِي كُلِّ حَالٍ ذَاكَ أَمْرٌ قَدْ وَجَبَ  
بِنَحْنٍ مَعَ يَوْصِيكُمْ تَقْرِيرُهُ  
وَأَخِيرَ فِي الْبَعْضِ وَبَعْضُ عَمَّا  
ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ عَنْهُ مَرْعِي  
مَدْلُولِهِ أَوْ عَكْسُهُ قَدْ اقْتَفَى

#### الاستثناء:

وَحَدُّهُ الْإِخْرَاجُ بِالْأَدَاةِ  
أَوْ بَعْضُ مُنَبِّتٍ إِلَى التَّفْصِيلِ وَقَدْ  
بِالْعِلْمِ أَوْ بِالظَّنِّ وَالْجَوَازِ  
وَالظَّنُّ فِي الْعُمُومِ وَالظُّوَاهِرِ  
وَمَنْ سِوَى الْقَاضِي يُجِيزُ اسْتِثْنَا  
وَكَادَ أَنْ يُنْتَفَعَ بِاتِّفَاقِ  
وَفَضْلُهُ يُنْتَفَعُ وَالْمُتَقُولُ  
وَشَفْعُ مَا اسْتِثْنَى مِنْ مُسْتَثْنَى  
وَمِثْلُهُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى  
وَالْمَا يَصْرَحُ مَعَ تَعَدُّرٍ

بَعْضًا مِنَ الْمُنْفِي لِلْإِثْبَاتِ  
كَانَ لَهُ الدُّخُولُ قَبْلَ يُعْتَمَدُ  
فَالْعِلْمُ فِي التَّصْوِصِ بِامْتِيزَانِ  
وَجَارَ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ ظَاهِرٍ  
أَكْثَرُ مَا مِنْهُ يُرَى الْمُسْتَثْنَى  
إِثْبَانُ مَا اسْتِثْنَى لِاسْتِغْرَاقِ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ تَأْوِيلُ  
كَالْأَصْلِ وَالْوَتَرُ كَفَرْدٍ عَنَّا  
مُنْقَطِعٌ مِنْ نَوْعِي الْمُسْتَثْنَى  
مُتَّصِلٌ مَعَ رَابِطٍ مُقَدَّرٍ

#### المطلق والمقيد:

الْمُطْلَقُ الْمُفِيدُ لِلْمَاهِيَةِ  
وَيُكْتَفَى بِأَيِّ فَرْدٍ وَجَدَا  
وَمَا بَوْصَفٍ أَوْ سِوَاهُ بَيْنَا  
وَكُلُّ مُطْلَقٍ فَلَيْسَ يُوجَدُ  
فَاحْكُمْ لِمُطْلَقٍ بِمَا لَهُ بَدَا  
وَمَا أَتَى فِي مَوْضِعٍ مُقَيَّدَا  
فَإِنْ يَكُ الْحُكْمُ بِهِ وَالسَّبَبُ  
وَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلِفًا فِي وَاحِدٍ

مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يَقْتَضِي وَصْفِيَّةَ  
مِنْهُ لَدَى الْحُكْمِ بِحَيْثُ وَرَدَا  
فَهُوَ مُقَيَّدٌ وَقَدْ نَعَيْنَا  
إِلَّا إِضَافِيًا كَذَا الْمُقَيَّدُ  
وَاحْمِلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ الْمُقَيَّدَا  
وَفِي سِوَاهُ مُطْلَقًا أَيْضًا بَدَا  
مُتَّفَقَيْنِ حُكْمٌ قَيْدٌ يَجِبُ  
فَالْخُلْفُ فِي الْمَذْهَبِ فِي الْمَوَارِدِ

وَقَيْدَ الْمُطْلَقِ فِيهِ الشَّافِعِيُّ وَالْقَوْلُ لِلتُّعْمَانِ مِثْلُ الْمَانِعِ

الأمر للوجوب لا للنسب إن  
وهو إن احتقت به قرينة  
وليس للفور ولا التكرار  
وما على ثابتة ثبوت  
والأمر إن غاب عنه مثل ولا  
فقل بالأمرين في ذاك العمل  
والأرجح التأسيس مع عطف فإن  
فإنه مقدم وإلا  
وكل ما مور به الأمر حري  
وهو على التخيير مستقيم  
والأمر بعد الحظر مستفاد  
وقيل للوجوب والوقف ثقل  
والأمر بالأمر بشيء لا يرى  
والنهي للتخريم إن تجردا  
وباقضاء الفور والتكرار لا  
والنهي في المنهي عنه يقتضي  
وقول فخر الدين في العبادة  
والنهي ضد الأمر مطلقا وإن  
فالنهي عن شيء يخص أصله  
فالأمر والأول لمن يجتمع  
فتائب يخرج مما قد غصب  
وعن إمام الحرمين إنهم  
والأمر مع نهى عن المجاور  
مثل الصلاة في مكان معتصب  
فيجعل الأمر به لأصله

الأمر والنهي  
جرد مما شأنه أن يقتصر  
فمقتضاها مقتضى تعيينه  
والنهي عن ضد على المختار  
فهو مكرر إذا تكررت  
مانع للتكرار والعطف خلا  
وقيل بالتأكيد والوقف انتقل  
رجح تأكيد عادي قرن  
فالوقف فيه حكمه تجلّى  
بمقتضى الإجزاء عند الأكثر  
بواجب ومثله الترخيم  
إباحة كالتشريع فاصطادوا  
وبعد الاستيذان كالحظر حمل  
أمرًا به كقل لزيد انظرا  
أو مع قرينة عليها اعتمادا  
أمر بضد قال من تنبلا  
فساده والقاض عكسا يرتضي  
كقول الأكثرين لا في العادة  
تواردًا فباغتبار يقتصر  
أو ما له جاور أو وصفا له  
إذ يستحيل فعل ولا تفعل معا  
ممثل بفعله لما يجب  
مستحب حال الخروج حكمه  
جمعهما يمكن دون حاجر  
أو وقت أن يمنع مما قد وجب  
ويقتصر النهي على محله

وَقِيلَ يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ  
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ  
وَالْأَكْثَرُ الْمُقَدِّمُ التَّجْرِيجُ  
وَفَاسِقٌ أَوْ مَنْ لَهُ حَالٌ جَهْلٌ  
وَالْخُلْفُ فِيمَا قَدْ رَوَاهُ الْمُتَّبِعُ  
وَكُلُّ مَنْ صَاحَبَهُ الرَّسُولُ  
وَمَالِكٌ فَقَهُ الرُّوَاةُ مُشْتَرَطٌ  
وَإِنْ يَكُ النَّقْلُ مُبَيِّنَ الْكَذِبِ  
لِكُونِهِ مُخَالِفًا فِي الصُّورَةِ  
أَوْ جَهَّةِ التَّوَاتُرِ الْمُقَرَّرِ  
أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ  
وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ فِيمَا قَدْ رَوَى  
وَلَا خِلَافٌ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَا  
كَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِيمَا جَاءَ بِهِ

وَشَارِطَ الْعِلْمَ لَهُ وَفَاقُ  
وَالْقَوْلُ بِالْعَكْسِ مِنَ الْمَنْقُولِ  
وَقِيلَ بَلْ يُزَجَّعُ لِلتَّجْرِيجِ  
يُرَدُّ مَا يَرْوِيهِ حَيْثَمَا نُقِلَ  
أَخَذًا وَتَرْكًا وَالصَّحِيحُ يَمْتَنِعُ  
حَازُوا بِهِ الْفَضْلَ فَهُمْ عُذُولُ  
لَدَيْهِ إِذْ يَكْثُرُ بِالْجَهْلِ الْعَلْطُ  
فَغَيْرُ مَقْبُولٍ وَرَدُّهُ يَجِبُ  
لِلْمُدْرِكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ  
أَوْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ  
تَوَاتُرَ قَبَاطَانِ عَنْهُ وَارْتِفَاعِ  
تَسَاهُلِ إِلَّا الْحَدِيثَ لَا سِوَى  
أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ غَرَبٍ قَدْ خَلَا  
كَوْنُ الَّذِي يَرْوِي خِلَافَ مَذْهَبِهِ

### الثالث: الإجماع:

وَإِنَّ الْإِجْمَاعَ لِأَصْلٍ مُتَّبِعٍ  
وَإِنْ بَدَأَ فِيهِ خِلَافٌ رَافِضِي  
وَإِنْ يُخَالَفُ مَنْ لَهُ اغْتِبَارُ  
وَحَدُّهُ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
وَعَنْ دَلِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ يَنْتَقِذُ  
وَالْمَا الْخِلَافُ فِيهِ بَادٍ  
وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الصَّحَابَةِ  
وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ تَعْيِينُ الْعَدَدِ  
وَلَا وَفَاقٌ مَنْ يَكُونُ بَعْدَ  
وَفِي انْقِرَاضِ الْعَصْرِ خُلْفٌ وَضَحًا  
وَكُلُّ إِجْمَاعٍ بَعْضُهُ وَجِدًا  
وَالِاتِّفَاقُ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ

فِي كُلِّ حِينٍ وَبَحِثُ مَا وَقَعَ  
أَوْ خَارِجِيٌّ فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ  
فَمَا لِإِجْمَاعٍ بِهِ اسْتِقْرَارُ  
فِي زَمَنِ عَلَى اتِّبَاعِ حُكْمٍ  
وَعَنْ أَمَارَةٍ وَكُلُّ اعْتِمَادٍ  
إِذَا أَتَى عَنْ خَيْرِ الْأَحَادِ  
وَالظَّاهِرِيُّ جَاعِلٌ ذَا دَابَّةٍ  
دَلِيلُهُ السَّمْعُ بِحَيْثُ مَا وَرَدَ  
فَذَلِكَ عَنْ وَجُودِهِ يَصُدُّ  
وَالْمَنْعُ لِاشْتِرَاطِهِ قَدْ صَحَّحَا  
فَوَاجِبٌ لَهُ اتِّبَاعُ سَرْمَدًا  
يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ

وَحَيْثَمَا لِأَهْلِ عَصْرِ قَدْ خَلَا  
فَلَا يُجِيزُ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ  
وَجَائِزٌ أَنْ يُحْدِثَ الدَّلِيلُ  
وَلَيْسَ غَيْرُ الْقَاضِ بِالْمُعْتَبَرِ  
وَكُلُّ عِلْمٍ يَرْتَضِيهِ النَّظَرُ  
ثُمَّ السُّكُوتِيُّ مِنَ الْإِجْمَاعِ  
وَمَالِكٌ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْخَبَرِ  
وَهُوَ مَعَ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ  
وَعَنْ أُولَى مَذَاهِبِ مَعْرُوفَةٍ  
وَالْقَوْلُ لِلْعِتْرَةِ فِي قَضِيَّةٍ  
كَذَاكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ  
وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَى صَحَابِي  
وَاخْتِيارُ أَنْ يَعْمَ ذَا الْحُكْمِ الْبَشَرُ  
وَالْقَوْلُ أَنْ يُرَوَّ عَنْ الصَّحَابَةِ  
إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ مِنَ الْمُتَشِيرِ  
أَوْ كَانَ لَمْ يَدْعُ فَإِنَّ مَالِكًا  
نَفَى أَصْحَابَ الرَّسُولِ إِنْ ثَقُلَ  
عَنِ الْعِدَّةِ تَرْجِيحُ كَفَى  
وَحُجَّتِي لِذَلِيلٍ ثَانِي

قَوْلَانِ فِي الْحُكْمِ لَهُمْ فَمَا عَلَا  
إِحْدَاثُ قَوْلِ زَائِدٍ لِلْآخِرِ  
لِلْأَكْثَرِينَ وَكَذَا التَّأْوِيلُ  
فِي شَيْءٍ إِجْمَاعٌ لِفَيْفِ الْبَشَرِ  
إِجْمَاعُ أَهْلِهِ بِهِ مُعْتَبَرٌ  
وَحُجَّةٌ رَأَاهُ ذُو النَّزَاعِ  
إِجْمَاعُ أَهْلِ طَبِيعَةٍ قَدْ اشْتَهَرَ  
مِنْ أَوْجِهٍ التَّرْجِيحِ بِاتِّفَاقِ  
مُعْتَبَرٍ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
قَوْمٌ رَأَوْهُ حُجَّةً مَرْضِيَّةً  
بَعْضُ رَأَاهُ حُجَّةً مُتَّبَعَةً  
مَذْهَبُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابِ  
وَقِيلَ قَوْلُ الْعُمَرَيْنِ يُعْتَبَرُ  
ذُونَ مُخَالَفٍ يَرَى اجْتِنَابَهُ  
فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيُّ حَرٌّ  
يَرَاهُ حُجَّةً فَخُذْ بِذَلِكَ  
عَلَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ حُمِلَ  
كَذَا إِذَا وَافَقَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ  
مُعْتَمِدٌ إِنْ يَسْتَوِ الثَّقَلَانِ

الرابع: القياس وما يلحق به:

وَجَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ يَقْفُو سُبُلَهُ  
إِذَا عَدِمْنَا النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ  
وَرَأَيْهِمْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ  
وَخَالَفَ التُّعْمَانُ فِي الْمُقَدَّرِ  
يَدْخُلُ فِي الْأَسْبَابِ لِلْأُمُورِ  
وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ الْقِيَاسُ  
تَعَبُّدٌ وَوَاقِعٌ فِي الْأَشْهَرِ

بَابُ الْقِيَاسِ  
أَشْتَمَلُوا  
إِلَى الْوَعْدِ  
مُضْطَرُّهُ  
هُ اتِّبَاعًا  
الظَّاهِرِ  
كَثَرِ  
ر

وَحَدُّهُ إِنْ بَاتَ حُكْمُ اسْتَقَرَّ  
سُمِّيَ وَصَفًا جَامِعًا وَيُدْعَى  
وَالشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ بِحَيْثُ يَأْتِي  
وَمِثْلُهُ مَا اخْتَصَّ بِالرُّسُولِ  
وَالْخُلْفُ أَنْ يَكُونَ فَرْعٌ أَصْلُ  
فِي وَصْفِهِ الْجَامِعُ ثُمَّ لَا يُرَى  
وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ أَنْ يُتَّفَقَا  
لَمْ يَنْتَسِخْ قَدْ انْتَمَى لِلشَّرْعِ  
أَغْلَاهُ مَا الْمُسْكُوتُ عَنْهُ حَلًّا  
كَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْإِعْتِقَاقِ  
وَفِي النُّصُوصِ جُلُّهُمْ قَدْ جَعَلَهُ  
وَمَنْ إِلَى الْقِيَاسِ قَدْ عَزَاهُ  
ثُمَّ يَلِي ذُو عِلَّةٍ وَهُوَ الَّذِي  
كَمَنْعَ بَيْعِ الْخَمْرِ لِلتَّحْرِيمِ  
وَمَنْعَ غَضَبَانَ مِنَ الْقَضَاءِ  
وَالْجُوعُ مَعَ إِفْرَاطِهِ وَالْعَطَشُ  
وَلَا يَقَاسُ تَأْفِهُ الْأَشْيَاءِ  
وَهُوَ مِنَ الْحُجَّةِ دُونَ بَاسٍ  
وَبَعْدَهُ الْمَنْسُوبُ لِلْمُنَاسَبَةِ  
ثُمَّ يَلِيهِمَا قِيَاسُ الشَّيْءِ  
وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَصْفُهُ  
وَهُوَ كَتَشْبِيهِ الْأَرْزُ مَثَلًا  
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَا اعْتِبَارٍ

لِغَيْرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ مُعْتَبَرٍ  
ذُو الْحُكْمِ أَصْلًا وَسِوَاهُ فَرْعًا  
خُرُوجُهُ عَنِ التَّعْبُدَاتِ  
فَذَا لَيْسَا مِنَ الْمَعْقُولِ  
وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْعِ اتِّبَاعُ الْأَصْلِ  
وَحُكْمُهُ بِالنَّصِّ قَدْ تَقَرَّرَا  
عَلَيْهِ مَعَ خَصْمٍ بِهِ أَوْ مُطْلَقًا  
مَعَ الثُّبُوتِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ  
مِثْلًا لِمَنْطُوقٍ بِهِ أَوْ أَغْلَى  
وَالضَّرْبُ وَالتَّأْفِيفُ فِي الْإِلْحَاقِ  
وَمُنْكَرُ الْقِيَاسِ مِمَّنْ أَعْمَلَهُ  
قِيَاسٌ لَا فَارِقَ قَدْ سَمَّاهُ  
مِنْ وَصْفِهِ الْجَامِعِ حُكْمُهُ احْتِزَازِي  
حَمَلًا عَلَى مُحَرَّمَ الشُّحُومِ  
قِيَاسٌ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِعْيَاءِ  
وَكُلُّ مَا عَنْ نَظَرٍ يُشَوِّشُ  
لَأَنَّ فَعْلَانًا لِلْأَمْرِ مَثَلًا  
عِنْدَ جَمِيعِ مُشْتَبِي الْقِيَاسِ  
وَسَوْفَ يُسْتَوْفَى بِحَيْثُ نَاسَ  
وَمَالِكَ كَغَيْرِهِ قَالَ  
لَيْسَ بِعِلَّةٍ فَبَانَ ضَا  
بِالْبَرِّ فِي وَصْفٍ عَلَيْهِ  
كَالطَّعْمِ وَالْقَوْتِ وَ

فصل في مسالك العلة:  
وَتُعْلَمُ الْعِلَّةُ بِالْإِجْمَاعِ وَالنَّصِّ وَالنَّصُّ عَا



فَبَعْضُهُ يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ  
فَأَوَّلُ الذِّكْرِ وَالْإِفْهَامِ  
وَذِكْرُهُ مُقَدِّمًا قَدْ يَخْصُلُ  
وَالثَّانِ مَا يَكُونُ بِالْإِيْمَاءِ  
وَالثَّالِثُ التَّلْوِيحُ بِالتَّرْتِيبِ  
كَمِثْلٍ وَأَقْعَتْ فَقَالَ كَفَّرَ  
وَبَعْضُهَا يُدْرَى مِنْ اسْتِنبَاطِ  
وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِالْمُنَاسَبَةِ  
وَذَلِكَ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ إِنْ  
مِثْلُ الرَّبَا فِي الْبُرِّ أَوْ أَمْثَالِهِ  
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفٍ ظَاهِرٍ  
وَإِنْ يَكُنْ خَفِيًّا أَوْ لَا يَنْضَبُطُ  
وَإِنْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرِ  
وَرُبَّمَا قَدْ تَخَرَّمَ الْمُنَاسَبَةُ  
وَإِنْ يَكُنْ التَّعْيِينُ مِمَّا ذُكِرَ  
كَمِثْلِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ  
وَهُوَ اعْتِبَارُ مُقْتَضَى الْمَقْهُومِ  
مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضَى الْخُصُوصِ  
وَلَفْظُ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ يُطْلَقُ  
مِثْلَ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْمَثَلِيَّةِ  
وَقَدْ يُرَى اسْتِنبَاطُهَا اسْتِشْعَارًا  
وَذَا الَّذِي سُمِّيَ بِالْقِيَاسِ

وَمِنْهُ بِالْإِيْمَاءِ وَالتَّلْوِيحِ  
بِمِثْلِ كَيْ وَآلَا وَمِنْ وَاللَّامِ  
كَمِثْلِ "قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا"  
بِإِنْ أَوْ "أَرَيْتَ" أَوْ بِالْفَاءِ  
لِلْحُكْمِ فِيهِ وَبِفَا التَّعْقِيبِ  
وَمَا لَتَعْقِيبِ جَنَى فَعَزَّ  
بِالسُّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ  
وَبِالْإِخَالَةِ عَلَى مَا نَاسَبَهُ  
تَعْيِينُهَا مِنْ غَيْرِ مَذْكَورِ زُكْنِ  
إِذَا تَقْتَضَى عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِ  
مُنَاسِبَ مُنْضَبُطٍ لَا نَافِرٍ  
فَلِلْمُطَئَّزَةِ الرُّجُوعِ يَرْتَبُطُ  
لَمْ يُلْتَفِتْ كَاللُّونِ وَالتَّصْوِيرِ  
مُفْسَدَةً قَدْ سَاوَتْ أَوْ مُعَالِجَةً  
فَإِذَا بَتَّقِيحِ الْمَنَاطِ اشْتَهَرَ  
لِمُفْسَدِ الصَّوْمِ مِنَ الْعِبَارَةِ  
مِنْ جِهَةِ التَّأْثِيرِ وَالْعُمُومِ  
فِي الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَالشُّخُوصِ  
بِحَيْثُمَا تَعْيِينُهَا مُحَقَّقٌ  
فَائِئْهَا مَعْلُومَةٌ عَقْلِيَّةٌ  
مِنْ حَالِ حُكْمٍ مَعَ وَصْفٍ دَارًا  
بِالْأَطْرَادِ مَعَ الْإِنْعِكَاسِ

فصل في القواعد في القياس:

وَالْقِيَاسُ مُفْسَدَاتُ إِنْ بَدَتْ مِنْهَا إِذَا مَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ  
فَيُبْطَلُ الْقِيَاسُ مِنْهَا مَا ثَبَتَ  
أَوْ خَالَفَ النَّصَّ قَضَى امْتِنَاعًا

وَمُرْتَضَى خُدُودِهِ الْمُرَوِّبَةِ      الْأَخْذُ بِالْمَصْلَحَةِ الْجُزْئِيَّةِ  
فِيمَا يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْكُلِّيَّ      لَأَنَّهُ مِنْ مُسْتَحْسَنَاتِ الْعَقْلِ

ذكر العرف والعادة:

وَالْعُرْفُ مَا يَغْلِبُ بَيْنَ النَّاسِ      وَمِثْلُهُ الْعَادَةُ دُونَ بَاسٍ  
وَمُقْتَضَاهُمَا مَعًا مُتَبَوِّعٌ      فِي غَيْرِ مَا خَالَفَهُ الْمَشْرُوعُ

ذكر سد الذرائع:

وَعِنْدَهُمْ سَدُّ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمَ      فِي مِثْلِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ سَبِّ الصَّنَمِ  
وَبَعْضُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ كَالْحَجَرِ      مِنْ اغْتِرَاسِ الْكَرَمِ خَوْفِ الْخَمْرِ  
وَقِسْمُهَا الثَّلَاثُ عِنْدَ مَا لَكَ      مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ فِي مَسَالِكِ  
كَمِثْلِ دَعْوَى الدِّمِّ دُونَ الْمَالِ      فِي رَأْيِهِ وَالْبَيْعِ لِلْآجَالِ

مبحث شرع من قبلنا:

وَقِيلَ فِي هَلْ شَرَعُ مَنْ عَنَّا مَضَى      شَرَعُ لَنَا فِي غَيْرِ مَا الشَّرْعُ اقْتَضَى  
بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازِ وَالتَّفْصِيلِ      بِمَنْعِ غَيْرِ شَرْعَةِ الْخَلِيلِ

الاجتهاد والتقليد والفتيا:

الاجْتِهَادُ بَذَلٌ وَسِعَ الْمُجْتَهِدُ      فِي النَّظَرِ الْمُبْدِي لِمَا شَرَعًا قَصِدَ  
وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا      فِي غَيْرِ مَا الْوَحْيُ بِهِ قَدْ وَرَدَا  
وَفِي عَقَا اللَّهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ      وَمِنْ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ ذَاكَ شَائِعٌ  
وَجَازَ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقًا      وَقَبْلَهُ لِعَائِبٍ وَفَاقًا  
وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرٍ وَإِنْ وَجَدَ      قَوْلَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مُتَّحِدٍ  
وَقَبَا فَبِإِنْ رُجِّحَ وَاحِدٌ قَبْلَ      أَوْ لَا فَذَا وَذَا لَدَيْهِ يَحْتَمِلُ  
فَبِإِنْ ثَانِيًا رُجُوعٌ مُطْلَقًا      فَإِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا  
وَهُوَ إِذَا مَا نَسِيَ اجْتِهَادَهُ      إِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا  
وَلَيْفَتْ بِالثَّانِي فَذَاكَ الْمُرْتَضَى      فِيمَا يُعِيدُ سَائِلَ أَعَادَةٍ  
وَلَيْسَ لِأَزْمَا إِذَا مَا ذَكَرَا      وَهَبَهُ أَبْدَى عَكْسَ مَا كَانَ ارْتَضَى  
وَفِي تَجَزِّيِ الْاجْتِهَادِ قَدْ سَمِعَ      فُتْيَاهُ فِيهِ أَنْ يُعِيدَ النَّظَرَا  
خُلِفَ فَمُشِيتٌ لَهُ وَمُتَّبِعٌ      خُلِفَ فَمُشِيتٌ لَهُ وَمُتَّبِعٌ

فَبَعْضُهُ يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ  
 فَأَوَّلُ الذِّكْرِ وَالْإِفْهَامِ  
 وَذِكْرُهُ مُقَدِّمًا قَدْ يَحْصُلُ  
 وَالثَّانِ مَا يَكُونُ بِالْإِيْمَاءِ  
 وَالثَّالِثُ التَّلْوِيحُ بِالتَّرْتِيبِ  
 كَمَثَلِ وَاقَعْتُ فَقَالَ كَفَرُ  
 وَبَعْضُهَا يُدْرَى مِنْ اسْتِنْبَاطِ  
 وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِالْمُنَاسَبَةِ  
 وَذَلِكَ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ إِنْ  
 مِثْلُ الرَّبَا فِي الْبُرِّ أَوْ أَمْثَالِهِ  
 وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفٍ ظَاهِرٍ  
 وَإِنْ يَكُنْ خَفِيًّا أَوْ لَا يَنْضَبُطُ  
 وَإِنْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرِ  
 وَرَبَّمَا قَدْ تَخْرُمُ الْمُنَاسَبَةُ  
 وَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ مِمَّا ذُكِرَا  
 كَمَثَلِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ  
 وَهُوَ اعْتِبَارُ مُقْتَضَى الْمَفْهُومِ  
 مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضَى الْخُصُوصِ  
 وَلَفْظُ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ يُطْلَقُ  
 مِثْلَ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْمِثْلِيَّةِ  
 وَقَدْ يُرَى اسْتِنْبَاطُهَا اسْتِشْعَارًا  
 وَذَا الَّذِي سُمِّيَ بِالْقِيَاسِ

وَمِنْهُ بِالْإِيْمَاءِ وَالتَّلْوِيحِ  
 بِمِثْلِ كَيْ وَالْبَا وَمِنْ وَاللَّامِ  
 كَمِثْلِ "قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا"  
 بَلَّانِ أَوْ "أَرَبْتَ" أَوْ بِالْفَاءِ  
 لِلْحُكْمِ فِيهِ وَبِفَا التَّعْقِيبِ  
 وَمَا لَتَعْقِيبِ جَنَى فَعَزَّزَ  
 بِالسَّوْبِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ  
 وَبِالْإِخَالَةِ عَلَى مَا نَاسَبَهُ  
 تَعْيِينُهَا مِنْ غَيْرِ مَذْكُورِ زَكْنِ  
 إِذْ تُقْتَضَى عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِ  
 مُنَاسِبُ مُنْضَبُطٍ لَا تَافِرِ  
 فَلِلْمُطَئَّةِ الرُّجُوعِ يَرْتَبِطُ  
 لَمْ يُلْتَفَتْ كَاللُّونِ وَالتَّصْوِيرِ  
 مَفْسَدَةٌ قَدْ سَاوَتْ أَوْ مُعَالِجَةٌ  
 فَذَا بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ اشْتَهَرَا  
 لِمُفْسِدِ الصَّوْمِ مِنَ الْعِبَارَةِ  
 مِنْ جِهَةِ التَّأْثِيرِ وَالْعُمُومِ  
 فِي الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَالشُّخُوصِ  
 بِحَيْثُمَا تَعْيِينُهَا مُحَقَّقٌ  
 فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ عَقْلِيَّةٌ  
 مِنْ حَالِ حُكْمٍ مَعَ وَصْفٍ دَارَا  
 بِالْإِطْرَادِ مَعَ الْإِنْعِكَاسِ

#### فصل في القواعد في القياس:

وَلِلْقِيَاسِ مُفْسَدَاتٌ إِنْ بَدَتْ  
 مِنْهَا إِذَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَا  
 فَيُطِلُّ الْقِيَاسُ مِنْهَا مَا ثَبَتَ  
 أَوْ خَالَفَ النَّصَّ قَضَى امْتِنَاعَا

وَالْمُعْتَمَدُ مَا لَهُ مِنْ بَاسٍ  
وَوَصْفُهُ الْجَامِعُ إِنْ مِنْهُ عُدَمٌ  
ثُمَّ وَجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ  
وَهُوَ اعْتِبَارُهُ إِذَا مَا اتَّفَقَا  
وَالْتَقَضُ كَوْنُ الْوَصْفِ دُونَ الْحُكْمِ  
وَالْقَلْبُ أَنْ يُثَبَّتَ بَعْضُ الْخَصْمِ  
وَالْفَرْقُ إِبْدَاءُ لَوْصَفٍ اسْتَقَرَّ  
وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ عِنْدَ النَّظَرِ  
وَلِقْصُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي  
وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ مَا الْأَدْلَةُ  
وَذَلِكَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ الْكَافِي

وَالْمُشْتَبِي التَّخْصِصُ بِالْقِيَاسِ  
وَفِي قُصُورِ عِلَّةٍ ذَلِكَ التَّزَمُ  
قَدْ حُكِيَ يُسَمَّى الْعَكْسَ فَاتَّبَعَ أَصْلَهُ  
أَنْ لَيْسَ لِلْحُكْمِ سِوَاهَا مُطْلَقًا  
وَفِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
بِعِلَّةِ الْآخِرِ ضِدَّ الْحُكْمِ  
مُنَاسِبٌ لِلْحُكْمِ مِمَّا يُعْتَبَرُ  
غَيْرُ مُنَاسِبٍ وَلَا مُعْتَبَرٍ  
تَقَرَّرَتْ مِنْ قَبْلِ ذَا وَحُدَّتْ  
جَمِيعُهَا مَعَهُ بِمُسْتَقْلَلَةٍ  
وَصَرَفُهُ عَنْ مَوْضِعِ الْخِلَافِ

#### ذكر الاستصلاح:

لَا ضَرْبًا ثَلَاثَةً مَحْصُورَةٌ  
فَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ  
فِي دَفْعِ فَاسِدٍ وَجَلْبِ نَافِعٍ  
كَالْخَمْرِ فِي امْتِنَاعِهِ لِلْأَكْلِ  
لِكَوْنِهِ فِي الشَّرْعِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ  
تَكْفِيرُهُ بِالصَّوْمِ لِلْعِقَابِ  
يَأْخُذُ بِالْفِطْرِ كَذِي التَّرْحَالِ  
يُمْنَعُ مِنْ قَصْرِ وَمِنْ إِفْطَارٍ  
فَهُوَ حَرٌّ جَمِيعُهُ بِالْمَنْعِ  
بِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ أَوْ مُطَّرَحٌ  
وَكَمْ لَهُ كَمَالِكٍ مِنْ مُعْمِلٍ  
يُرَى اعْتِبَارُهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ  
وَرُودُهَا قَطْعِيَّةً كُلِّيَّةً

وَأَنَّ لِلْمَصْنُوعَةِ الْمَشْتَبَهَةِ هُورَةً  
مَا جَنَسُهُ شَرْعًا بِهِ مُطَابَقَةً  
وَأَصْلُهُ تَخْصِيلُ قَصْدِ الشَّارِعِ  
كَجَعْلِ كُلِّ مَذْهَبٍ لِلْعَقْلِ  
وَالثَّانِ مُلْعَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ  
كَأَنْ يُقَالَ مَالِكُ الرَّقَابِ  
أَوْ أَنْ يُقَالَ حَامِلُ الْأَنْقَالِ  
وَمُتَرَفٌّ فِي حَالَةِ الْأَسْفَارِ  
فَكُلُّ ذَا لَمْ يُعْتَبَرِ فِي الشَّرْعِ  
وَتَالِثٌ مَا لَيْسَ بِالشَّرْعِ اتَّضَحَ  
فَلَذَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْمُرْسَلِ  
وَفِي الصَّرُورِيَّاتِ لِلْعَزَالِيِّ  
مُشْتَرَطًا مَعَ ذَلِكَ فِي الْقَضِيَّةِ

### ذكر الاستدلال:

وَأَخَذَ بِالْإِسْتِدْلَالِ حَيْثُمَا وَرَدَ  
وَحَدُّهُ أَخَذَ دَلِيلَ قَصْدٍ أَنْ  
فَأَوَّلُ مَا دَلَّ مَلْزُومٌ عَلَى  
فَاللَّازِمُ الَّذِي لِإِلَامٍ يَقْبَلُ  
وَيَرْفَعُ الْمَلْزُومُ نَفْيُ الْإِلَامِ  
لَكَيْمَا الْمَلْزُومُ حَيْثُ أُثْبِتَا  
وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ثَانِي قِسْمٍ  
وَالْأَخْذُ بِالنَّفْيِ وَبِالْإِثْبَاتِ

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ كُلٌّ مُعْتَمِدٌ  
يُفْضِي لِلْحُكْمِ عَلَى أَهْدَى سَنَنِ  
لَا زِمَهُ فِيهِ وَعَكْسٌ قَدْ عَلَا  
وَلَوْ عَلَى الْمَلْزُومِ مِمَّا يَدْخُلُ  
وَذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ غَيْرُ لَازِمٍ  
يُثْبِتُ لَازِمٌ وَدَعِ عَكْسًا أَتَى  
تَقْرِيرُ أَوْصَافٍ لِحَضَرِ الْحُكْمِ  
حَتَّى يُرَى الْمَطْلُوبُ مِنْهُ يَأْتِي

### ذكر الاستصحاب والبراءة الأصلية:

وَنَوْعُ الْإِسْتِصْحَابِ مَا أَبَانَا  
وَأَعْتَمَدَ الصَّحَّةَ فِيهِ الْأَكْثَرُ  
وَمِثْلُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ  
حَتَّى يَدُلَّنَا دَلِيلٌ شُرْعًا  
وَالْخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلٍ ثَانٍ  
وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَصْلٌ مُطَرَّدٌ

بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَا  
وَفِيهِ لِلنُّعْمَانِ خُلْفٌ يُذَكِّرُ  
وَهِيَ الْبَقَا عَلَى اتِّفَاعِ الْحُكْمِيَّةِ  
عَلَى خِلَافِ الْحُكْمِ فِيهِمَا مَعَا  
لِلْأَبْهَرِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ  
الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ حَيْثُمَا وَجَدَ

### ذكر الاستقراء:

وَهَآكَ الْإِسْتِقْرَاءُ خُذْهُ رَسْمًا  
ثُمَّ يُرَى وَالْحَالُ فِيهِ يَطْرُدُ  
فَيُخْصَلُ الظَّنُّ بِأَنْ مَا قُصِدَ  
وَرُبَّمَا قَدْ يَنْتَهِي فِي الشَّرْعِ

تَتَّبِعُ الْجُزْئِيَّ حُكْمًا حُكْمًا  
بِذَلِكَ الْحُكْمِ بِحَيْثُمَا يَرِدُ  
يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا وَجَدَ  
لَأَنْ يُفِيدَ فِيهِ حُكْمُ الْقَطْعِ

### ذكر الاستحسان:

وَبَعْضُهُمْ يَنْسُبُ لِلنُّعْمَانِ  
وَمَا لِكَ لَيْسَ لَهُ بِمَانِعٍ  
وَأَمَّا الظَّاهِرُ فِيهِ أَنْ يُرَى

عَلَى الْخُصُوصِ نَوْعُ الْإِسْتِحْسَانِ  
وَقَدْ رَوَوْا إِنْكَارَهُ لِلشَّافِعِيِّ  
بِمُقْتَضَى تَفْسِيرِهِ مُعْتَبَرًا

وَمُرْتَضَى حُدُودِهِ الْمَرْوِيَّةُ      الْأَخْذُ بِالْمَصْلَحَةِ الْجُزْئِيَّةِ  
فِيمَا يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْكُلِّيَّ      لِأَنَّهُ مِنْ مُسْتَحْسَنَاتِ الْعَقْلِ

ذكر العرف والعادة:

وَالْعُرْفُ مَا يَغْلِبُ بَيْنَ النَّاسِ      وَمِثْلُهُ الْعَادَةُ دُونَ بَاسِ  
وَمُقْتَضَاهُمَا مَعًا مَتَّبِعُونَ      فِي غَيْرِ مَا خَالَفَهُ الْمَشْرُوعُ

ذكر سد الذرائع:

وَعِنْدَهُمْ سَدُ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمَ      فِي مِثْلِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ سَبِّ الصَّنَمِ  
وَبَعْضُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ كَالْحَجَرِ      مِنْ اغْتِرَاسِ الْكَرَمِ خَوْفَ الْخَمْرِ  
وَقَسَمُهَا الثَّلَاثُ عِنْدَ مَا لَكَ      مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ فِي مَسَالِكِ  
كَمِثْلِ دَعْوَى الدَّمِ دُونَ الْمَالِ      فِي رَأْيِهِ وَالْبَيْعِ لِلْأَجَالِ

مبحث شرع من قبلنا:

وَقِيلَ فِي هَلْ شَرَعُ مَنْ عَنَّا مَضَى      شَرَعُ لَنَا فِي غَيْرِ مَا الشَّرْعُ اقْتَضَى  
بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازِ وَالتَّفْصِيلِ      بِمَنْعِ غَيْرِ شَرْعَةِ الْخَلِيلِ

الاجتهاد والتقليد والفتيا:

الاجْتِهَادُ بَذَلٌ وَسِعَ الْمُجْتَهِدُ      فِي النَّظَرِ الْمُبْدِي لِمَا شَرَعًا قَصِدَ  
وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا      فِي غَيْرِ مَا الْوَحْيُ بِهِ قَدْ وَرَدَا  
وَفِي عَفَا اللَّهِ ذَلِيلٌ قَاطِعٌ      وَمِنْ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ ذَاكَ شَائِعُ  
وَجَازَ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقًا      وَقَبْلَهُ لِعَائِبٍ وَفَاقًا  
وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرٍ وَإِنْ وَجَدَ      قَوْلَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مُتَّحِدٍ  
وَقَبَا فَإِنْ رُجِّحَ وَاحِدٌ قَبْلَ      أَوْ لَا فَذَا وَذَا لَدَيْهِ يَحْتَمِلُ  
فَإِنْ ثَانِيًا رُجُوعٌ مُطْلَقًا      فَإِنْ ثَانِيًا رُجُوعٌ مُطْلَقًا  
وَعِنْدَمَا يُجْهَلُ وَقْتُ فَرَطًا      إِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا  
وَهُوَ إِذَا مَا نَسِيَ اجْتِهَادَهُ      فِيمَا يُعِيدُ سَائِلٌ أَعَادَهُ  
وَلُيِّفَ بِالثَّانِي فَذَاكَ الْمُرْتَضَى      وَهَبَهُ أَبَدَى عَكْسَ مَا كَانَ ارْتَضَى  
وَلَيْسَ لِأَزْمًا إِذَا مَا ذَكَرَا      فِتْيَاهُ فِيهِ أَنْ يُعِيدَ النَّظَرَا  
وَفِي تَجْزِيِ الاجْتِهَادِ قَدْ سَمِعَ      خُلْفٌ قُمِيتَ لَهُ وَمُمْتَنِعٌ

فصل:

وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ شَرْطُ الْمُجْتَهِدِ  
أَوَّلُهُ الْكِتَابُ وَالْحِفْظُ لَهُ  
لَا سِيَّامَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ  
وَلْيَعْرِفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ  
وَالْحِفْظُ لِلْحَدِيثِ أَوْلَى مَا اعْتَمَدَ  
وَلِلْمُهِمِّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ  
فَلْيَعْتَمِدْ لِأَهْلِهَا مَا فَصَّلُوا  
فَيَقْتَفِي آثَارَهُمْ مُصَحِّحًا  
وَمَا سِوَى مَا مَرَّ فِي التَّبَيُّهِ  
وَكُلَّ عِلْمٍ فَلَهُ مُجْتَهِدٌ  
وَهُوَ الَّذِي أَحْكَمَ ذَاكَ الْعِلْمَا

فصل في التصويب والتخطئة:

وَفِي الْأُصُولِ وَاحِدٌ مُصِيبٌ  
وَمُسْقِطٌ التَّائِيهِمْ مِثْلُ الْعَنْبَرِيِّ  
وَفِي الْفُرُوعِ فَالضَّرُورِيَّاتُ  
وَأَنَّهُ لِمُخْطِئٍ إِجْمَاعًا  
وَبَعْضُ مَا لَمْ تَذَرِهِ ضَرُورَةً  
قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْأَعْصَارِ  
فَالْمُتَصَدِّ لاجْتِهَادٍ مُخْطِئٌ  
وَسَائِرُ الْفُرُوعِ وَهِيَ مَا اخْتَلَفَ  
قِيلَ مُصِيبُ الْحَقِّ فِيهَا وَاحِدٌ  
لِلشَّافِعِيِّ الْخُلْفُ وَالتَّعْمَانِ  
وَبَاتَّفَاقِ مُخْطِئٍ لَنْ يَأْتِمَا  
وَحَيْثُمَا التَّصْوِيبُ رَأْيَا اعْتَمَدَ  
وَالْعَكْسُ قِيلَ لَا دَلِيلَ فِيهِ

وَأَثَمٌ سِوَاهُ لَا يُصِيبُ  
مَا قَوْلُهُ فِي ذَاكَ بِالْمُعْتَبَرِ  
مُجْتَهِدٌ فِيهَا لَهُ أَفْتِيَّاتٌ  
مُكْفَّرٌ إِذَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَا  
وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ  
فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَالْأَقْطَارِ  
مُفَسَّقٌ بِمِثْلِهِ لَا يُعْبَأُ  
فِيهِ وَالْاجْتِهَادُ فِيهَا قَدْ أُلْفِ  
وَقِيلَ بَلْ كُلُّ مُصِيبٍ وَاحِدٌ  
وَمَا لِكَ يُعْزَى لَهُ الْقَوْلَانِ  
إِنْ يَجْتَهِدُ فَإِنْ يُقْصَرُ أَيْمًا  
فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ  
وَقِيلَ بَلْ أَمَارَةٌ تُبْدِيهِ

فصل في التقليد:

لَكِنْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّقْيِيدِ  
أَهْلُ الْكَلَامِ ذَاكَ بِالْمَنْعِ حَرِي  
وَعَبْرَهُمْ أَجَازَهُ تَلْقِينَا  
إِذِ الرَّسُولُ لَمْ يُكَلِّفْ نَظَرًا  
ضَرُورَةً يُرَى مِنَ الْمُحْتَمِ  
جَوَازُهُ لِلْأَكْثَرِينَ اشْتَهَرًا  
يُقَلِّدُ الْعَالِمُ فِي الْأَحْكَامِ  
مَنْ غَيْرَ أَنْ يَطْلُبَ بِالْدَّلِيلِ  
قَلْدَ فِي التَّائِيهِمْ خُلْفَ لَمْ يُشَنِّ  
قُلْدَ وَالْأَصْلُ الْقَضَا بِالْقَائِفِ  
وَتُقَلَّةٌ مِنْ مَذْهَبٍ لِمَذْهَبٍ  
وَلَا تُرَى الرُّخْصَةُ أَصْلُ الْمَقْصِدِ  
يَأْتِي بِمَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَا  
فِي الْإِجْتِهَادِيَّاتِ بِاتِّفَاقٍ  
مِنْهُ وَمِنْ سِوَاهُ حِينَ يُعْرَضُ  
أَوْ نَصٌّ مِنْ قَلْدِهِ فِي الْعِلْمِ

يجوز له الإفتاء:

مُحَرَّرُ الْإِجْتِهَادِ بِالْإِطْلَاقِ  
فِي مَذْهَبٍ يَجْعَلُهُ مُعْتَمَدًا  
مَعَ اقْتِفَاءِ السُّنَّةِ الْمَأْثُورَةِ  
مُذْ أَرْمَنَ وَلَيْسَ عَنْهُ مَعْدِلُ  
لِتُقْتَفَى مَعَ فِعْلِهِ مَقَالَتُهُ  
ذُو الْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهَا الْمُسْتَفْتَى  
وَعَبْرُهُ يَصُدُّ عَنْهُ مَنْ سَأَلَ  
وَيُقْتَدَى فِيهِ بِمَا قَضَى عُمَرُ

فصل في

لِلْعُلَمَاءِ الْخُلْفُ فِي التَّقْلِيدِ  
فَفِي أَصُولِ الدِّينِ عِنْدَ أَكْثَرِ  
وَأَكْثَرِ النَّاسِ الْمُحَدِّثِينَ  
وَذَا الَّذِي رَجَّحَهُ مَنْ نَظَرَا  
وَفِي الْفُرُوعِ الْمَنْعُ فِي الْمَعْلُومِ  
وَمَا مِنَ الْفُرُوعِ يُدْرَى نَظَرًا  
فَقَيَّرُ ذِي الْعِلْمِ مِنَ الْأَنَامِ  
وَالْحَدُّ أَخَذَ الْقَوْلَ بِالْقَبُولِ  
وَفِعْلٌ مَا فِيهِ اخْتِلَافٌ دُونَ أَنْ  
وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَارِفِ  
وَفِي النَّوَازِلِ جَوَازُهُ اجْتِبَا  
مَعَ اعْتِقَادِ الْعِلْمِ فِي الْمُقَلِّدِ  
وَلَا يُرَى فِي فِعْلِهِ ابْتِدَاعًا  
وَالْحُكْمُ لَا يُنْقَضُ بِالْإِطْلَاقِ  
مَا لَمْ يُخَالَفْ قَاطِعًا فَيُنْقَضُ  
أَوْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ فِي الْحُكْمِ

فصل في من

يُفْتِي الْوَرَى فِي الدِّينِ بِاسْتِحْقَاقٍ  
وَقِيلَ بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَجْتَهِدَا  
لَكِنْ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ  
وَذَا الَّذِي بِهِ اسْتَمَرَّ الْعَمَلُ  
وَشَرْطُهُ مَعَ عِلْمِهِ عِدَالَتُهُ  
وَالْإِجْتِهَادِيَّاتِ فِيهَا يُفْتَى  
وَأَمَّا الْفَتَا بِمَا فِيهِ عَمَلٌ  
وَمُكْتَبَرٌ فِيهِ السُّؤَالُ لَا يُقَرُّ



وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُقْلَدُ  
وَعَالِمٌ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَفْتِيَ  
هَذَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ اجْتِهَادًا  
فَذَا لَهُ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَجَائِزٌ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُهُ  
وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ مُطْلَقًا وَذَا  
وَحَيْثُ مَنْ يُفْتَى أُولُو تَعَدُّدٍ  
وَقِيلَ بَلْ مَا اخْتَارَ فَهُوَ كَافٍ  
قِيلَ لَهُ تَقْلِيدُهُ مَنْ شَاءَ  
وَرَأَجَحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَجْتَهِدَ  
وَأَمْتَنَعَ اسْتِفْتَاءُ ذِي جِهَالَةٍ  
وَجَازَ الْإِفْتَاءُ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ  
إِنْ كَانَ ذَا تَمَكُّنٍ مِنَ النَّظَرِ  
وَقِيلَ إِنْ مُجْتَهِدٌ قَدْ عُدِمَا

غَيْرُ أُولِي الْعِلْمِ الَّذِي يَجْتَهِدُ  
مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ لَهُ أَنْ يُفْتَى  
فَإِنْ يَكُنْ بُلُوغُهُ اسْتِفَادًا  
مُمْتَنِعٌ وَلَيْسَتْ تَنْدٍ لِمَا أُرَى  
أَعْلَمَ مِنْهُ فِي الَّذِي يُرِيدُهُ  
أَحْمَدُ فِيهِ حَذْوَ إِسْحَاقَ احْتَذَى  
تَخْيِيرُ الْأَفْضَلِ حُكْمُ الْمُقْتَدِي  
ثُمَّ إِذَا أَفْتَوَهُ بِاخْتِلَافٍ  
وَالْأَخْذُ بِالْأَخْوَطِ عَنْهُمْ جَاءَ  
ثُمَّ عَلَى الْأَفْضَلِ مِنْهُمْ يَعْتَمِدُ  
فِي حَالَةٍ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَدَالَةٍ  
بِمَذْهَبٍ لِعَالِمٍ قَدْ اعْتَمَدَ  
وَآخِذًا مِنْهُ بِحَظٍّ مُعْتَبَرٍ  
أَوْ مُطْلَقًا وَالْمَنْعُ قَوْلُ عُلَمَاءَ

#### التعارض والترجيح:

إِذَا الدَّلِيلَانِ تَعَارَضَا وَلَمْ  
يُرْجَعْ لِلتَّرْجِيحِ عِنْدَ مَنْ مَضَى  
وَأِنْ يَكُ التَّرْجِيحُ عَنْهُ يَنْتَفِي  
عِنْدَ سِوَى الْقَاضِي وَأَصْلُ الْأُبْهَرِي  
وَيَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فِي الظَّنِّيِّ  
وَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ بِمَعْلُومٍ إِذَا  
تَقَدَّمَ التَّارِيخُ فِيهِ أَوْ جُهِلَ  
وَضَاهِرُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ فِي  
وَأِنْ يَكُنْ فِيهِنَّ ذُو احْتِيَاطٍ  
وَالْمَنْعُ لِلْقَاضِي وَمَا قَدْ وَافَقَهُ  
وَعَالِبٌ إِنْ عَارَضَ الْأَصْلَ رَجَحَ

يُقَدَّرُ عَلَى الْجَمْعِ وَلَا النَّسْخُ انْتَحَمَ  
وَالْمَنْعُ لِلْبَعْضِ وَلَيْسَ مُرْتَضَى  
يُرْجَعُ إِلَى تَقْلِيدٍ أَوْ تَوْقُفٍ  
لِلْمَنْعِ مُقْتَضٍ وَعَكْسُهُ أَذْكَرُ  
لَا فِي الَّذِي يُنْسَبُ لِلْقَطْعِيِّ  
عَارِضَ ظَنًّا غَيْرُهُ لَا يُحْتَذَى  
وَسَابِقُ الظَّنِّ عَلَى النَّسْخِ حُمِلَ  
تَعَارُضُ ثَالِثَيْهَا التَّوَقُّفِي  
أَوْ فِي التَّصَوُّصِ الْأَخْذُ بِالْمُحْتَاطِ  
حُكْمُ الْقِيَاسِ رَاعَوْا الْمُوَافَقَةَ  
وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَأَوَّلُ أَصَحِّ

### فصل في الترجيح باعتبار حال المروي:

وَرُجِّحَ التَّكَرُّارُ فِي مَتْنِ الْخَبَرِ  
أَوْ مُسْتَقِيلاً أَوْ فَصِيحاً أَوْ أَتَى  
أَوْ كَانَ حَاكِماً عَلَى الْآخَرِ أَوْ  
أَوْ سَالِماً مِنْ اضْطِرَابٍ أَوْ نُقِلَ  
أَوْ كَانَ فِي الْمُرَادِ نَصّاً أَوْ وَرَدَ  
أَوْ جَاءَ فِي مَعْنَى لَهُ مُتَّحِدٍ  
أَوْ عَمِلَ السَّلَفُ بِمُقْتَضَاهُ  
أَوْ دَلَّ فِيهِمْ عَلَى تَنْزِيهِهِ

### فصل في الترجيح باعتبار حال الراوي:

بِالرَّفْعِ لِلرَّسُولِ وَالتَّعَدَادِ  
وَبِاتِّحَادِ الْإِسْمِ وَالتَّأَخُّرِ  
وَبِاعْتِمَادِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
وَبِاشْتِهَارِ الْفَضْلِ وَالْعَدَالَةِ  
أَوْ مُثَبَّتٍ لِلْحُكْمِ بِاتِّفَاقٍ  
أَوْ عَاضِداً إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ  
أَوْ كَوْنُهُ فِي قِصَّةٍ مُتَّقِلَةٍ  
أَوْ الْكِتَابِ شَاهِداً لِنَقْلِهِ  
أَوْ كَانَ سَالِماً مِنْ اضْطِرَابٍ

### فصل في ترجيح الأقيسة:

وَفِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ  
وَرُجِّحَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ  
وَرُجِّحَ الْأَجْلَى عَلَى سِوَاهُ  
وَفِي قِيَاسِ عَلَيْهِ تَرْجِيحُ  
وَأَنْ تُرَى فُرُوعُهَا قَدْ عَمَّتْ  
أَوْ كَوْنُهَا أَعْمٌ أَوْ أَنْ تُلْفَى  
أَوْ كَوْنُهَا مُتَّفَقاً عَلَيْهَا

فَمَا سِوَى ذِي عَلَيْهِ مَرْجُوحُ  
عَلَى الَّذِي لِشَبْهِهِ قَدْ نَاسَبَهُ  
عِنْدَ الَّذِي بِذَلِكَ قَدْ دَعَاهُ  
بِكَوْنِهَا النَّصُّ بِهَا صَرِيحُ  
أَوْ كَوْنُهَا الْأَوْصَافُ فِيهَا قَلَّتْ  
وَصَفّاً حَقِيقِيّاً وَذَا لَا يَخْفَى  
أَوْ قُلْ خُلْفٌ عِنْدَهُمْ لَدَيْهَا

وَبَاطِرَادِهَا مَعَ انْعِكَاسِهَا  
أَوْ كَانَ أَخَذَهَا مِنْ أَصْلٍ نَصًّا  
أَوْ جُمْلَةً مِنَ الْأُصُولِ تَشْهَدُ  
فِي بَعْضِهِ مَا مُقْتَضَاهُ الْقَطْعُ  
أَوْ كَانَ الْأَصْلُ حُكْمُهُ يَثْبُتُ مِنْ

أَوْ بَتَعَدِّيَّهَا لَدَى قِيَاسِهَا  
أَوْ لَا يُرَى الْأَصْلُ بِفَرَعٍ خُصًّا  
بِحُكْمِهَا أَوْ الْقِيَاسُ يُوجَدُ  
أَوْ أَنْ يُرَى مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ الْفَرَعُ  
إِجْمَاعٍ أَوْ تَوَاتُرٍ فِيهِ زُكْنُ

أسباب الخلاف:

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ جُمْلَةٌ  
وَالْجَهْلُ بِالذَّلِيلِ كَالْأَخْبَارِ  
وَالْخُلْفُ فِي نَوْعٍ مِنَ الدَّلِيلِ  
أَوْ اخْتِلَافُ أَوُجُهٍ الْقِرَاءَةِ  
أَوْ اخْتِلَافُ أَوُجُهٍ الْإِغْرَابِ فِي  
وَالْخُلْفُ فِي قَاعِدَةٍ أَصْلِيَّةٍ  
وَالْحَمْلُ لِلْمُحْتَمِلِ اللَّفْظِ عَلَى  
كَمَثَلِ الْإِشْتِرَاكِ وَالْعُمُومِ  
وَالْأَمْرِ هَلْ مَحْمَلُهُ الْوُجُوبُ  
وَهَلْ عَلَى إِبَاحَةٍ لِلْوَاقِعِ  
وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ فِي ذَا الْقَدْرِ  
وَمَا لَهُ قَصْدَتْ قَدْ تَمَثَّلَتْ  
فَكَانَ لَهَا خُصٌّ بِالْأُصُولِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِحَمْدِهِ  
ثُمَّ صَلَاتُهُ بِلَاتِّهَا  
وَالِهِ وَصَلَّيْهِ الْكَرَامِ

مَا مَرَّ مِنْ تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ  
وَالْخُلْفُ فِيمَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارِ  
كَأَضْرُبِ الْقِيَاسِ فِي التَّمْثِيلِ  
وَمِثْلُهُ الْخِلَافُ فِي الرِّوَايَةِ  
نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ حَدِيثِ أَقْثَنِ  
وَالنَّسْخِ وَالْإِحْكَامِ فِي قَضِيَّةٍ  
بَعْضُ الَّذِي مِنَ الْمَعَانِي اخْتِمَالًا  
وَالْحَذْفِ وَالْمَجَازِ وَالْمَفْهُومِ  
وَالنَّهْيِ هَلْ تَحْرِيمُهُ الْمَطْلُوبُ  
أَوْ غَيْرُهَا يُحْمَلُ فِعْلُ الشَّارِعِ  
كَفَايَةِ تَرْهِيْدُ مَنْ يَسْتَقْرِي  
مُبْدِي مَعْنَى مَا بِهِ وَسَمَتْهُ  
أَخْصَى لَهَا مِنْ مَهْيَعِ الْوُصُولِ  
يَسْعَدُ مَنْ قَدَمَهُ فِي قَصْدِهِ  
عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ  
وَالْتَّابِعِينَ الْقُدْوَةَ الْأَعْلَامَ

انتهت بحمد الله

اسم الملف:	سلم الحصول أبو محمد
الدليل:	C:\Users\Ebou Mohamed\Desktop
ال قالب:	C:\Users\Ebou
العنوان:	Mohamed\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
الموضوع:	
الكاتب:	Edabit
الكلمات الأساسية:	
تعليقات:	
تاريخ الإنشاء:	٢٠١٦/٨/٦ ١٢:٥٤:٠٠ م
رقم التغيير:	٢,٤٨٢
الحفظ الأخير بتاريخ:	٢٠١٦/٣١/٨ ١١:٣٨:٠٠ ص
الحفظ الأخير بقلم:	Ebou Mohamed
زمن التحرير الإجمالي:	٤,٥٣١ دقائق
الطباعة الأخيرة:	٢٠١٦/٣١/٨ ١١:٤٦:٠٠ ص
منذ آخر طباعة كاملة	
عدد الصفحات:	٢٦١
عدد الكلمات:	٧٩,٦٣٢ (تقريباً)
عدد الأحرف:	٤٥٣,٩٠٦ (تقريباً)

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وكل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فيقول الفقير إلى ربه الغني الكريم، محمد الحسن بن أحمد الخديم، الشمشوي اليعقوبي الجوادي، غفر الله تعالى ذنوبه، وستر بستره الجميل عيوبه:

هذا تعليق كالشرح وضعته على نظم العلامة الفقيه محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي المسمى "مرتقى الوصول إلى علم الأصول". وقد ظفرت بنسخة منه عتيقة نُسخَت سنة أربعين بعد الألف، سلمت من أخطاء مُخلّة بفهم القصد، قد وقعت في سائر النسخ المتداولة، أغلبها في نفس الكلمات، وقد تكون في ترتيب الأبيات، فاعتمدت عليها غالبا في تصحيح المباني، كما أتي اعتمدت في توضيح المعاني على "تقريب الوصول إلى علم الأصول" للعلامة أبي القاسم أحمد بن حُزّي؛ فهو عمدة النظم وإن كان الناظم زاد عليه كثيرا، أكثره من الموافقات والتنقيح، وربما أنقل من التقريب باللفظ، ومن نظمه المسمى "مهيع الوصول" لزيادة بيان، أو تأكيد، أو خروج من العهدة، وإن كان في ذلك إطناب وتكرار، وكذا أيضا عن الغزالي في "المستصفى"، وعن الشاطبي في "الموافقات"، والقرافي في "التنقيح" وشرحه، والزرکشي في "البحر المحيط" و"تشنيف المسامع"، وعن ابن حلولو في "الضياء اللامع"، وعن المحلي في شرح جمع الجوامع، والشيخ زكريا في "لب الأصول" وشرحه، و"نشر البهود" لسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، إلى غير ذلك، كما ستره إن شاء الله تعالى.

وقد وجدت شرحين لهذا النظم؛ أحدهما: للعلامة النحرير العارف بالله تعالى محمد فال "اباه" بن بابه العلوي، وثانيهما: للعلامة الفقيه الرحلة الشهير: محمد يحيى بن محمد المختار الولائي رحمهم الله تعالى. وكلا ذينك الشرحين، جعلته نصب العين، وقفوت أثره، واقتطفت ثمره، واهتديت بمناره، واقتبست من أنواره. وقد أعدل لما يخيل إلي أنه أصوب، ولصوب القصد أقرب وأنسب، فمن نظر بعدل وإنصاف، من عين قلب صاف، إلى المقول دون القائل، يتبين له المصيب من الفائل، فالعلوم منج إلهيه، ومواهب اختصاصيه؛ ﴿يُوتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾. والله در القائل:

أسير خلف ركاب النجب ذا عرج مؤملا جبر ما لاقيت من عرج  
فإن لحقت بهم من بعدما سبقوا فكم لرب السما في الناس من فرج  
وإن بقيت بقعر الأرض متقطعا فما على أعرج إذ ذاك من حرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُحِيطِ عِلْمُهُ السَّابِقِ الْخَلْقِ جَمِيعًا حُكْمُهُ  
سُبْحَانَهُ مِنْ وَاجِبٍ وَجُودُهُ عَمَّ الْعِبَادَ لُطْفُهُ وَجُودُهُ

وقد سميته:

### سلم الحصول على مرتقى الوصول

والله سبحانه هو المسؤول، أن يجعله من العمل الصالح المقبول، وأن يتلقاه الناس شرقاً وغرباً بالقبول، فيكون تبصرة للمتدئين، وتذكرة للمقرئين المنتهين، وأن يمن علينا بالتوفيق، ويهديننا إلى سواء الطريق، بجاه نبينا وشفيعنا سيدنا محمد خاتم النبيين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وكل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الناظم رحمه الله تعالى: (الحمد لله)؛ ابتداء كتابه بالحمد اقتداء بالكتاب العظيم، وامتنالاً للمروي عن الرسول الكريم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع»، وفي رواية «فهو أجزم»، وفي رواية: «فهو أبتَر»؛ قال النووي في الأذكار: فتستحب البداءة بحمد الله لكل مصنف، ودارس ومدرس، وخطيب وخطاب، وبين يدي سائر الأمور المهمة؛ قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته - وكل أمر طلبه - حمد الله تعالى والثناء عليه سبحانه وتعالى، والصلاة على رسول الله ﷺ - هـ و"أل" في الحمد: تحتل الاستغراق أي كل المحامد لله، والعهد أي الحمد لله الذي حمد نفسه به في أزله؛ إذ علم عجز الخلق عن حمده فحمد نفسه بنفسه. ابن ناجي: الحمد لله: ثمانية أحرف، والجنة لها ثمانية أبواب؛ فمن قال الحمد لله؛ فتحت له أبواب الجنة الثمانية. قاله ابن الخطيب هـ (الحيط علمه) بكل شيء؛ بالاطلاع على كلياته وجزئياته، وخفياته وجلياته؛ قال في بصائر ذوي التمييز: الإحاطة بالشيء علماً: هو أن يعلم وجوده، وجنسه وكيفيته وقدره، وغرضه المقصود به وبإيجاده، وما يكون هو منه، وذلك ليس إلا لله. (السابق الخلق) - بالجر مضافاً إليه ما قبله، أو بالنصب مفعولاً به - أي المخلوق (جميعاً حكمه) أي قضاؤه؛ فقضاؤه تعالى بما يكون وما سيكون: سابق للمخلوقات. ولا يخفى ما في البيت من براعة الاستهلال. (سبحانه)؛ سبحان: علم لجنس التسبيح الذي هو التنزيه، وهو لازم الإضافة والنصب على المفعولية المطلقة بـ "أسبح" لازم الحذف. وقد يفرد عن الإضافة؛ فيمنع الصرف للعلمية والزيادة كقوله:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر  
أي براءة منه. وقد يصرف كما في الزواهر. (من واجب وجوده)؛ فلم يُسبق وجوده بعدم، ولا يلحقه فناء (عم) أي شمل (العباد لطفه)؛ رفقه ورأفته؛

أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ  
أَبْدَعَ مَا شَاءَ كَمَا قَدْ شَاءَ  
وَعَمَّ بِالتَّكْلِيفِ كُلَّ مَنْ خَلَقَ  
وَقَدَّرَ الْأَرْزَاقَ وَالْأَجَالَ  
لِيَجْزِيَ الْعَاصِيَ وَالْمُطِيعَا  
فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا فَعْلُهُ  
وَقَضَاهُ مَنْ بِهِ ابْتِدَاءُ  
وَحُصِّنَ مَنْ شَاءَ بِمَا لَهُ سَبَقُ  
وَحَصَرَ الْأَنْفَاسَ وَالْأَعْمَالَ  
وَلَوْ يَشَاءُ لَهْدَى الْجَمِيعَا

قال في البصائر: اللطيف: من أسماء الله تعالى؛ هو الرفيق بعباده. ويقال: لطف الله بك أي أوصلك إلى مرادك. واللطف من الله تعالى: التوفيق والعصمة. والاسم اللطف بالتحريك. (وجوده) أي كرمه ونعمه الظاهرة والباطنة التي لا تحصى؛ ﴿وَأَنْ تَعْلَمُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾. (ألا له الخلق والأمر كله فليس في الوجود إلا فعله)؛ قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾؛ قال العارف بالله أحمد الصاوي رحمه الله تعالى: ألا: للاستفتاح، يوتى بها في مبدأ الكلام البليغ الذي يُقصد به الرد على المنكر. والمراد بالخلق: الإيجاد، وبالأمر: التصرف؛ فهو منفرد بالإيجاد والتصرف؛ فلا شريك له فيهما، وتصرف الحادث: إنما هو بتصريف الله له، وليس لمخلوق استقلال بتصريف أبدا، وإنما العبيد مظاهر التصريف، فمن أكرمه أجرى جلب الخير ودفع الضر على يديه، كمعجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، ومن أهانه أجرى الشرور على يديه. (أبدع ما شاء)؛ الإبداع: خلق الأشياء على غير مثال سابق أي خلق ما شاء خلقه (كما قد شاء) أي على الحالة والهيئة التي شاء خلقه عليها (وفضله)؛ الفضل: إعطاء الشيء من غير علة ولا سبب ولا استحقاق (من) أي تفضل (به) على مخلوقاته (ابتداء) من غير أن يستحقوا ذلك (وعم)؛ شمل (بالتكليف)؛ وهو إلزام أو طلب ما فيه كلفة أي مشقة من فعل أو ترك (كل من خلق) من الناس إذا وجد بصفة التكليف (وخص من شاء) من خلقه (بما له سبق) في الأزل؛ من سعادة في الدنيا وفي الآخرة أو في إحداهما، ومن شقاوة كذلك. (وقدر) أي حدد وعين (الأرزاق والأجالا) أي أرزاق العباد وأجلهم؛ جمع أجل: مدة الشيء ووقته؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ - فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ الآية. وقال عليه السلام: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ». (وحصر الأنفاس والأعمال) أي أنفاسهم وأفعالهم؛ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾. وإنما فعل ذلك ابتلاء؛ (ليجزى العاصي) له على عصيانه: بالعقاب (و)يجزي (المطيعا) له بامثال أوامره واجتناب نواهي: بالثواب والإحسان في الآخرة؛ قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ الآية (ولو يشاء لهدى الجميع)؛

أَضَلَّ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَاءَ هَدَى وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ لَتَبَيِّنَ الْهُدَى  
وَعِنْدَمَا تَوَالَتِ الضَّلَالَةُ هَدَاهُمْ بِخَاتِمِ الرِّسَالَةِ  
الْحَاشِرِ الْمَاحِي نَبِيِّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ هَادِي الْأُمَّةِ

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾. ولكنه لم يشأ ذلك، بل شاء هداية بعضهم وإضلال بعضهم؛ فـ (أضل من شاء) إضلاله بعدله. والعدل: هو تصرف المالك في ملكه من غير حجر عليه (ومن شاء) هدايته (هدى) بفضله، فجعلهم فرقتين؛ ليظهر عدله وفضله. (وأرسل الرسل) إلى الناس (لتبين) طرق (الهدى) لهم وإرشادهم إليها وتحذيرهم من طرق الضلال؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، وقال ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. (وعند ما توالى) أي تابعت (الضلالة): ضد الهدى زمن الفترة أي الانقطاع بين نبينا محمد ﷺ وبين عيسى على نبينا وعليه السلام؛ إذ لم يكن بينهما رسول، ومدة ذلك ستمائة سنة، وقيل خمسمائة وستون، وقيل بينهما أربعة أنبياء: ثلاثة من بني إسرائيل وواحد من العرب: خالد بن سنان. قال في نسيم الرياض: الفترة: ما بين كل رسولين من الزمان، وقد يخص بما بين عيسى ونبينا عليهما السلام، وأصل معناها: الضعف.

(هداهم) أي هدى من شاء منهم (بخاتم الرسالة) أي مُتممها بمجيئه؛ قال السيوطي في الكوكب الساطع:

أرسل رسلا للأنام وأفره بالمعجزات الظاهرات الباهره  
وخص من بينهم محمدا بأنه خاتمهم والمبتدأ  
وبعثه للثقلين أجمعين وفضله على جميع العالمين  
فقد أرسل إلى الإنس والجن، واختلف في الملائكة. وفي حاشية البناني على المحلى:  
الصحيح أنه لم يرسل إليهم رسالة تكليف، بل رسالة تشريف هـ

وقد قلت:  
لِلْجَنِّ لَمْ يُرْسَلْ سِوَى الْعِدْنَانِي مِنْ رُسُلِ اللَّهِ حَكَى الزُّرْقَانِي  
وَلِسُلَيْمَانَ أَطَاعُوا وَحَكَمَ فِيهِمْ وَمَا ذَا عَنْ رِسَالَةِ أَلَمْ

(الحاشر): الجامع الناس في الدعوة والشفاعة. وفي النهاية: أنه الذي يحشر الناس خلفه وعلى ملته دون ملة غيره (الماحي) للكفر من قلوب الناس؛ قال ﷺ: «أَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الشَّرْكَ» (نبي الرحمة)؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ - بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.



دَاعِيَهُمْ لِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ      مُبَيِّنًا لِلْجِلِّ وَالْحَرَامِ  
مُجَدِّدًا مَعَالِمَ الْإِيمَانِ      وَمُظْهِرًا مَنَاهِجَ الْإِحْسَانِ  
وَلَمْ يَزَلْ يَدْعُو إِلَى دِينِ الْهُدَى      لِيُنْجِيَ الْأُمَّةَ مِنْ مَهْوَى الرَّدَى  
حَتَّى دَعَاَهُ رَبُّهُ إِلَيْهِ      مُرَدِّدًا صَلَاتَهُ عَلَيْهِ  
وَبَقِيَتْ سُنَّتُهُ مُسْتَمْسَكَةً      فَلَنْ يَضِلَّ مَنْ بِهَا تَمَسَّكَ

وقال عليه السلام: «إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ»، وقال: «إِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً وَلَمْ أُبْعَثْ عَذَابًا»؛ فبعثه الله تعالى رحمة لأُمته ورحمة للعالمين، حتى للكفار؛ بتأخير العذاب، وللمنافقين بالأمان (محمد): علم منقول من اسم مفعول من التحميد الذي هو أبلغ من الحمد؛ لما فيه من التضعيف؛ فالحمد لغة: هو الذي حمد مرة بعد مرة إلى غير نهاية، أو الذي تكاملت فيه الخصال الحمودة؛ قال الأعشى:

إليك أبيت اللعن كان وجيفها      إلى الماجد القرم الجواد المحمد

(أحمد): علم منقول من صفة أفعل التفضيل المنبئة عن الانتهاء إلى غاية ليس وراءها منتهى. ومعناه: أحمد الحامدين (هادي الأمة) بدعائهم إليه وتعريفهم طريقة نجاتهم؛ قال تعالى: ﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. والهداية على أنواع؛ منها: خلق الاهتداء، ويوصف به الله سبحانه خاصة، ومنها: البيان والدلالة بلطف؛ وهو أصل معنى الهداية، وهذه يوصف بها الله تعالى والنبي ﷺ، ومنها: الدعاء؛ ومنه: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾. ولا تُستعمل الهداية إلا في الخير. وأما قوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْجَحِيمِ﴾؛ فوارد على سبيل التهكم. (داعيهم لملة) أي طريق (الإسلام) حال كونه (مبيناً للحل) أي للحلال لهم تناوله في الدنيا (والحرام) أي المحرم عليهم كذلك (مجديدا): موضحا (معالم): علامات (الإيمان) ومظهرها مناهج: طرق (الإحسان)؛ وهو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك. وفي البيتين ذكر أركان الدين الواردة في حديث جبريل الذي في الصحيحين. وقد قال ﷺ: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» (ولم يزل يدعو) الناس (إلى) اتباع (دين الهدى لينجي الأمة): أُمته (من مهوى الردى): مصدر ردي كفرح: هلك. والمهوى: مكان الهوي أي لينجيهم من السقوط في الهلاك، ولم يزل هذا دأبه (حتى دعاه ربه إليه) بقيض روحه حال كون ربه تعالى (مرددا) أي مكررا (صلاته عليه)؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ الآية؛ فلفظ "يصلون" يدل على الاستمرار؛ لأنه مضارع. والصلاة من الله تعالى: إنعامه، ومن العبد: طلبه، والسلام منه تعالى: تأمينه، ومن العبد: طلبه. (وبقيت) بعد وفاته (سنته) ﷺ (مستمسكا) أي مكان استمسك (فلن يضل) أي لن يخطئ الصواب (من بها)

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا أَبَدَتْ هُدَى  
وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مُعْتَمَى  
وَالنَّظْمُ مُدْنٌ مِنْهُ كُلُّ مَا قَصَا  
فَهُوَ مِنَ النَّشْرِ لِفَهْمِ أَسْبَقُ  
لِذَا اسْتَعْنَتْ اللَّهُ فِي تَيْسِيرِ  
فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ الْمَشْطُورَةِ

وَمَا اقْتَفَى سَبِيلَهَا مَنْ اهْتَدَى  
بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ يُجْتَنَى  
مُذَلٌّ مِنْ مُمْتَطَاهُ مَا اعْتَصَى  
وَمُقْتَضَاهُ بِالنَّفُوسِ أَعْلَقُ  
عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ بِالتَّقْرِيرِ  
وَهِيَ عَلَى تَأْصِيلِهِ مَقْصُورَةٌ

تمسكا؛ قال في المصباح: مسكت بالشيء مسكا من باب ضرب، وتمسكت وامتسكت واستمسكت: بمعنى أخذت به وتعلقت واعتصمت. يعني أنه لن يضل من اتبعها وعمل بمقتضاها؛ فعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ: «خَلَفْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُوا بَعْدَهُمَا كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّتِي وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ». (صلى عليه الله ما أبدت) سنَّه (هدى) أي مدة إظهارها رشادا للناس (وما اقتفى): اتبع (سبيلها من اهتدى) أي ومدة اتباع من وفقه الله للهدى لطريقها. (وبعد) أي بعد ما تقدم (فالعلم) هو (أجل): أعظم وأفضل (معنى به) أي ما تُصرف إليه الهمم (وكل الخير) دنيا وآخرة (منه يُجتنى) أي يُوخذ؛ فإنه سبب في كل خير وطريق الهداية، وسبيل الجنة؛ قال تعالى: «يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا - إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»، وقال ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»، وقال عليه السلام: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، وقال «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»، وروي أن الملكة تضع أجنتها لطالب العلم رضى بما يصنع، وقال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيرا أو يعلمه كان كالمجاهد في سبيل الله؛ رجع غانما. إلى غير ذلك مما لا يُحصى. (والنظم مدن) أي مقرب (منه) أي العلم للحفظ (كل ما قصا): بُعد؛ يقال قصا عنه يقصو ويقصي: بُعد، وكذلك قصا المكان. (مذل): مسهل (من مُتطاه): مركبه؛ امتطاه: جعله مطية (ما اعتصى) أي ما اشتد منه وصعب. (فهو) أي النظم (من النشر لفهم أسبق ومقتضاه): مدلوله (بالنفوس): الأذهان (أعلق) أي أحضر وأيسر استحضارا من الشر. (لذا) أي لأجل تقريب النظم العلم للحفظ وتذليله له للفهم (استعنت الله) أي طلبت العون منه (في تيسير علم أصول الفقه بالتقريب): بالتبيين والتوضيح (في هذه الأرجوزة) أي المنظومة في الرجز (المشطورة) أي المجمولة أشطارا. وقد طلب الناظم رحمه الله تعالى العون منه تعالى؛

حَاشِيَّتُهَا مِنْ لُغَةٍ وَمَنْطِقٍ      حِرْصًا عَلَى إِيضَاحِ أَهْدَى الطَّرِيقِ  
إِلَّا يَسِيرًا مِنْ مُقَدِّمَاتٍ      تُفِيدُ فِي مَسَائِلَ سَاتَتِي  
فَاسْتَكْمَلْتُ عِدَّتَهَا خَمْسِينَ      تَالِيَةً ثَمَانِيًا مِئِينَ  
وَعِنْدَمَا تَمَّتْ بِهَا الْمَقَاصِدُ      وَمَهَّدَتْ بُنْيَانَهَا الْقَوَاعِدُ  
وَسَمَّيْتُهَا بِمُرْتَقَى الْوُصُولِ      إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ

لأنه إذا حصل للعبد عون ربه تيسر له كل متعسر، وأمكن له كل متعذر، وانقاد له كل عاب. وإن لم يحصل له تعذر كل سهل، وتعسر كل متأت؛ وما أحسن قول القائل:

إذا لم يعنك الله فيما تريده      فليس لمخلوق إليه سبيل  
وإن هو لم يرشدك في كل مسلك      ضللت ولو أن السماك دليل  
وقول الآخر:

إذا كان عون الله للمرء ناصرا      هَيَّا لَهُ مِنْ كُلِّ صَعْبٍ مَرَادُهُ  
وإن لم يكن عون من الله للفتى      فَأَكْثَرُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

(وهي على تأصيله) أي على ذكر أصوله (مقصوده)؛ فقد خصها بعلم الأصول وقصرها عليه كما قال: (حاشيتها): جنبتها؛ يعني أنه لم يذكر فيها شيئا (من لغة ومنطق) أي من مسائل علمهما التي يذكرها الأصوليون في كتبهم (حرصا) أي لأجل الحرص (على إيضاح): بيان (أهدى) وأقرب (الطرق) الموصلة إليه؛ وذلك أصول الفقه الخالصة مما ذكر؛ فلم يذكر من مسائلهما (إلا يسيرا) أي مسائل قليلة (من مقدمات) لغوية ومنطقية (تفيد في مسائل) أصولية (ساتي) إن شاء الله تعالى بعد في النظم. (فاستكملت عِدَّتُهَا) أي هذه الأرجوزة (خمسينا) بيتا (تالية ثمانيا مئينا): تمييز أو مفعول "تالية"؛ فـ"ثمانيا": حال، وانظر هل في هذا تدافع مع قوله سابقا إنها مشطورة؛ فعليه تكون ضعف هذا العدد هنا. (وعند ما تمت بها المقاصد): المطالب التي رامها (ومهدت)؛ مهده: وطأه وسهّله (بنيانها القواعد): جمع قاعدة: أساس البيت؛ (وسميتها)؛ وسمته بكذا وسمّا أي جعلته سمة له أي علامة. والاسم: سمة على المسمى؛ سواء قلنا: هو مشتق من السمو، وهو الصحيح، أو من السمة؛ لأن الخلاف ليس في صدق معنى السمة عليه، بل الخلاف: في اشتقاقه فقط. وفي نسخة: سميتها (بـ): مرتقى الوصول إلى الضروري) أي المحتاج إليه (من الأصول) دون ما يُستغنى عنه.

وَمَا بِهَا مِنْ خَطِإٍ وَمِنْ خَطَلٍ      أَذْنْتُ فِي إِصْلَاحِهِ لِمَنْ فَعَلَ  
لَكِنْ بِشَرَطِ الْعِلْمِ وَالْإِنصَافِ      فَذَا وَذَا مِنْ أَجْمَلِ الْأَوْصَافِ  
وَاللَّهُ يَهْدِي سُبُلَ السَّلَامِ      سُبْحَانَهُ بِحَبْلِهِ اعْتَصَامِي

مقدمة في علم الأصول:

عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ عِلْمٌ نَافِعٌ      لِقَدْرِ مُسْتَوَلٍ عَلَيْهِ رَافِعٌ

(وما بها من خطإ ومن خطل) أي خطيئ؛ قال في المصباح: خطل في منطقه ورأيه خطلا من باب تعب: أخطأ. (أذنت في إصلاحه لمن فعل) إذا عثر عليه (لكن بشرط العلم) بما يصلحه (والإنصاف) أي العدل فيما ينقده (فذا): العلم (وذا): الإنصاف (من أجمل الأوصاف)؛ فبالعدل يرفع الظلم، وبالعلم يرفع الجهل. والجهل والظلم: مصدران كل سوء. (والله يهدي سبل السلام) أي طرق السلامة؛ قال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ أي السلامة، وقيل السلام: اسم من أسمائه تعالى، وكذا قيل في قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾؛ قيل وصف الله بالسلام؛ من حيث لا يلحقه العيوب والآفات التي تلحق الخلق. كما في بصائر ذوي التمييز. (سبحانه بحبله اعتصامي)؛ الاعتصام: التمسك بالشيء؛ قال في بصائر ذوي التمييز في قوله تعالى ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾؛ قال المحققون: حبله: هو الذي يمكن معه التوصل به إليه؛ من القرآن والنبي، والعقل والإسلام، وغير ذلك مما إذا اعتصمت به أدرك إلى جواره. وبالله تعالى التوفيق.

(مقدمة في علم الأصول): وهي -بكسر الدال وفتحها-: طائفة من الكلام تتقدم أمام المقصود؛ لارتباط له بمعانيها.

(علم أصول الفقه) أي العلم المسمى بـ"أصول الفقه": (علم نافع)؛ فينتفع به كل من علمه من مجتهد، أو مقلد، أو طالب علم، ويزداد به بصيرة (لقدر مستول عليه) بالمعرفة والإحاطة به؛ استولى على الأمد: غلب عليه بسبقه إليه. (رافع)؛ فقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾؛ قال في المستصفى: وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل؛ فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول؛ بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقيد، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد. ولأجل شرف علم الفقه وسبه: وفر الله دواعي الخلق على طلبه، وكان العلماء به أرفع العلماء مكانا، وأجلهم شانا، وأكثرهم أتباعا وأعوانا هـ

وَالْفَقْهُ أَنْ يُعْلَمَ عَنْ دَلِيلٍ      حُكْمُ فُرُوعِ الشَّرْعِ بِالتَّفْصِيلِ  
وَجُمْلَةً الْأَدْلَةُ الْكُلِّيَّةُ      أَصُولُهُ وَكُلُّهَا قَطْعِيَّةٌ

قال في البحر بعد نقله: قال أبو بكر القفال الشاشي: اعلم أن النص على حكم كل حادثة عينا: معدوم، وأن للأحكام أصولا وفروعا، وأن الفروع لا تدرك إلا بأصولها، وأن النتائج لا تُعرف حقائقها إلا بعد تحصيل العلم بمقدماتها؛ فحق أن يبدأ بالإبانة عن الأصول؛ لتكون سببا إلى معرفة الفروع هـ

وقال ابن جزري في خطبة تقريره: أما بعد فإن العلوم على ثلاثة أضرب: علم عقلي، وعلم نقلي، وعلم يأخذ من العقل والنقل بطرف، فلذلك أشرف في الشرف، على أعلى شُرف، وهو علم أصول الفقه الذي امتزج فيه المعقول بالمنقول، واشتمل على النظر في الدليل والمدلول، وإنه لنعم العون على فهم كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، وناهيك من علم يرتقي به الناظر فيه عن حضيض رتبة المقلدين، إلى رفيع درجات الأئمة المجتهدين، وأقل أحواله: أن يعرف وجوه الترجيح، فيفرق في المذاهب بين الراجح والمرجوح، ويميز السقيم من الصحيح هـ. والأصول لغة: جمع أصل، وله معنيان؛ أحدهما: ما منه الشيء، والآخر: ما ينبنى عليه حسا: كالجدار للسقف، ومعنى: كالحقيقة للمجاز. والفقه لغة: الفهم؛ قال تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾. واصطلاحا: هو قوله: (والفقه أن يعلم عن دليل حكم فروع الشرع بالتفصيل) أي هو العلم بالأحكام؛ يعني العملية - لا الاعتقادية - بأدلتها التفصيلية أي على سبيل التفصيل، لا على سبيل الإجمال. والمراد بالعلم هنا: ما يشمل الظن. وخرج بقوله "حكم فروع الشرع": الحكم العقلي والغوي، وخرج بالدليل التفصيلي: اعتقاد المقلد؛ فإنه مكتسب من دليل إجمالي؛ وهو أنه أفناه به المجتهد، وكل ما أفناه به المجتهد فهو حكم الله في حقه. وقال بعض: ليس احترازا عن شيء؛ لأن اكتساب الأحكام لا يكون إلا من أدلتها التفصيلية. (وجملة) أي جميع (الأدلة الكلية) أي الإجمالية؛ وهي التي لا تُعين مسألة جزئية، كمقاعدة مطلق الأمر والنهي، وفعله عليه السلام، والكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب المبحوث عن أولها بأنه: للوجوب حقيقة، وعن الثاني بأنه: للتحريم كذلك، وعن الأربعة الباقية بأنها حُجج. (أصوله) أي هي المسماة بأصول الفقه. ومعنى الإجمالية: أنها غير معينة. واحترز بأدلتها الكلية من أدلتها التفصيلية؛ فإن النظر فيها: وظيفة الفقيه؛ وذلك أن الأصولي يقول: خبر الواحد حجة، والفقيه يحتج بخبر خاص على جزئية خاصة؛ فليس بين الإجمالية والتفصيلية تغاير بالذات،

## وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ يَقَعُ وَهُوَ لَهُ مُعْتَمَدٌ وَمُتَّبِعٌ

بل بالاعتبار؛ إذ هما شيء واحد له جهتان؛ فـ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾؛ له جهة إجمال؛ هي كونه أمراً، وجهة تفصيل؛ وهي كون متعلقه خاصاً؛ وهي إقامة الصلاة؛ فالأصولي يعرف الدلائل من الجهة الأولى، والفقيه: من الثانية. (وكلها) أي الأدلة الإجمالية (قطعية) أي مقطوع بها، لا ظنية؛ قال في الموافقات ما ضمنه: إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك؛ فهو قطعي.. إلى أن قال: وأعني بالكليات هنا: الضروريات والحاجيات والتحسينيات. (والظن في بعض التفاصيل) أي تفاصيل العلل والأخبار (يقع)؛ الشاطبي: قال بعضهم: لا سبيل إلى إثبات أصول الشريعة بالظن، ولم تُتَّعَد بالظن إلا في الفروع؛ ولذلك لم يعد القاضي ابن الطيب من الأصول تفاصيل العلل، كالقول في عكس العلة، ومعارضتها، والترجيح بينها وبين غيرها، وتفاصيل أحكام الأخبار، كأعداد الرواة، والإرسال؛ فإنه ليس بقطعي. واعتذر ابن الجويني عن إدخالها في الأصول: بأن التفاصيل المبنية على الأصول المقطوع بها: داخلة بالمعنى فيما دل عليه الدليل القطعي. (وهو) أي الظن والحالة هذه (له معتمد) من القطعي يعتمد عليه، (و) له (متبع) منه يتبعه؛ قال في الموافقات بعد أن أطل في المسألة: إن الاصطلاح اطرده على أن المظنون لا تُجعل أصولاً، وهذا كافٍ في اطراح الظنيات من الأصول بإطلاق؛ فما جرى فيها مما ليس بقطعي؛ فمبني على القطعي تفريعاً عليه بالتبع، لا بالقصد الأول هـ وفي نسخة: وهو بها أي وهذا الظن في تلك التفاصيل معتمد ومتبع هـ وقال في البحر بعد كلام: فإن قيل فأخبار الآحاد والمقاييس لا تفضي إلى العلوم وهي من أدلة أحكام الشرع؛ قيل له: إن ما يتعلق بالأصول: تثبتها أدلة على وجوب الأعمال، وذلك مما يدرك بالأدلة القاطعة. وأما العمل المتلقى منها فيتعلق بالفقه دون أصوله. وقال في البرهان: فإن قيل معظم المسائل الشرعية ظنون؛ قلنا ليست الظنون فقها، وإنما الفقه العلم بوجوب العمل عند قيام الظنون؛ ولذلك قال المحققون: أخبار الآحاد والأقيسة لا توجب العمل لذواتها، وإنما يجب العمل بما يجب به العلم بالعمل؛ وهو الأدلة القطعية على وجوب العمل عند رواية الآحاد وقيام الأقيسة.. إلى أن قال: وقال الأستاذ أبو منصور: الغرض من أصول الفقه: معرفة أدلة أحكام الفقه، ومعرفة طرق الأدلة؛ لأن من استقرأ أبوابه وجدها إما دليلاً على حكم. أو طريقاً يتوصل به إلى معرفة الدليل؛ وذلك كمعرفة النص والإجماع والقياس والعلل والرحجان، وهذه كلها معرفة محيطة بالأدلة المنصوصة على الأحكام. ومعرفة الأخبار وطرقها: معرفة بالطرق الموصلة إلى الدلائل المنصوصة على الأحكام. انظر بقیته.

فَائِدَةُ الْعِلْمِ بِكُلِّ الشَّرْعِ أَخْذًا وَتَرْكًا عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ  
وَمُسْتَمَدَّةٍ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْأَحْكَامِ

(فائده) أي فائدة علم أصول الفقه: (العلم بكل الشرع) أي بجميع فروع الشريعة (أخذًا وتركًا) بالنصب حالًا أو تمييزًا؛ عبر بالأخذ عن واجبات الفروع ومندوباتها وجائزاتها، وبالترك عن مكروهاتها ومحرماتها.. عما ناشأ: (عن دليل شرعي) أي عن النظر في دليلها الشرعي التفصيلي من كتاب وسنة؛ الشاطبي: هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيدًا له، وحقًا للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك؛ فليس بأصل له — وقال الشوكاني: وأما فائدة هذا العلم؛ فهي العلم بأحكام الله سبحانه أو الظن بها. ولما كانت هذه الغاية بهذه المترلة من الشرف؛ كان علم طالبه بها ووقوفه عليها مقتضىً لمزيد عنايته به. وتوفر رغبته فيه؛ لأنها سبب الفوز بسعادة الدارين —

(ومستمده) أي مأخذه (من) أربعة علوم: علم (الكلام) أي علم أصول الدين؛ وذلك لتوقف ثبوت الأدلة الإجمالية على معرفة الله تعالى، وصدق المبلغ، وهما مبيّنان فيه مقررة أدلتهما في مباحثه. (والنحو واللغة): من عطف العام على الخاص؛ لدخول علم النحو في عموم علم اللغة؛ وإنما توقف عليهما؛ لأن الأدلة الإجمالية مأخوذة من الكتاب والسنة العربيين؛ فمن لا علم له بهما لا يستطيع أن يُخرج الأحكام من الكتاب والسنة. (والأحكام) أي أحكام الفقه؛ لأن الفقه مدلول أصول الفقه؛ إذ هي أدلته الإجمالية، ولا يُتصور درك الدليل دون إدراك المدلول، ثم يكفي الأصولي بأمثلة من الفقه في كل باب — وبعبارة الشوكاني: أن استمداده من الأحكام الشرعية من حيث تصورها؛ لأن المقصود إثباتها أو نفيها؛ كقولنا: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والصلاة واجبة، والربا حرام. وبالله تعالى التوفيق.

## فصل في مدرك العقل:

أَوَّلُ مَا تُدْرِكُهُ تَصَوُّرٌ وَعَنْهُ تَصَدِّيقٌ لَهُ تَأْخُرُ  
فَأَوَّلُ إِدْرَاكَ مَعْنَى مُفْرَدٍ وَالثَّانِ إِدْرَاكَ لِحُكْمٍ مُسْنَدٍ  
إِمَّا عَلَى النَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ كَلِمَ يَقُمُ زَيْدٌ وَعَمَرٌ آتِي  
كِلَاهُمَا قُسْمٌ بِالْوُجُوبِ إِلَى الضَّرُورِيِّ وَلِلْمَطْلُوبِ  
بُرْهَانُهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا الْحُكْمِ لَعَمَّ جَهْلٌ أَوْ لَعَمَّ عِلْمٌ

(فصل في مدرك العقل)؛ العقل - كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه -: آلة خلقها الله لعباده يُميز بها بين الأشياء وأضدادها، وعنه أيضا: أن العقل معنى ركنه الله في الإنسان أي خلقه فيه، لا أنه فعل الإنسان كما زعم بعض الناس، وقيل قوة طبيعية يُفصل بها بين حقائق المعلومات، وقيل جوهر لطيف يُفصل به بينها، وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: العقل هو العلم. انظر بقية الأقوال في البحر. والإدراك لغة: حصول غاية الشيء ومنتهاه. واصطلاحا: وصول النفس إلى المعنى بتمامه؛ فـ (أول ما تدركه) أي تتعقله من المعنى: (تصور): مأخوذ من الصورة؛ لأنه حصول صورة الشيء في الذهن؛ فإدراك الحقائق يسمى تصورا عند المناطقة، ومعرفة عند غيرهم. (وعنه) أي التصور (تصديق)؛ وهو إدراك الحقائق مع الحكم عليها؛ سمي تصديقا عند المناطقة، وحكما عند غيرهم، و(له تأخر) رتبة عنه؛ لتوقف التصديق عليه طبعاً؛ فيقدم عليه وضعاً. (فأول)؛ وهو التصور: (إدراك معنى مفرد) أي وصول النفس إلى معناه بتمامه من غير حكم معه؛ من إيقاع النسبة أو انتزاعها. (والثاني)؛ وهو التصديق: (الإدراك لحكم مسند) للمحكوم عليه (إما على) سبيل (النفي أو) على سبيل (الإثبات)؛ ثم مثل بنشر مرتب فقال: (ك) إدراك نسبة عدم القيام إلى زيد في قولك: (لم يقم زيد و) كإدراك نسبة الإتيان لعمر و في قولك: (عمر و آتي)؛ فالأولى: نسبة انتزاعية، والثانية: نسبة إيقاعية. (كلاهما) أي التصور والتصديق (قسم بالوجوب) أي تقسيما واجبا (إلى الضروري)؛ فالتصور الضروري هو: ما لا يحتاج في إدراكه إلى نظر أو استدلال؛ كإدراك حقيقة الوجود للشيء. والتصديق الضروري: كإدراك أن الواحد نصف الاثنين. (و) قسم (للمطلوب)؛ يعني به النظري؛ سمي مطلوبا؛ لأنه يُطلب فيه الدليل. فالتصور النظري: كإدراك حقيقة الإنسان أي أنه حيوان ناطق. والتصديق النظري: كحدوث العالم. (برهانه) أي دليل وجوب قسمة التصور والتصديق إلى ضروري ونظري: أنه (لو لم يجب ذا الحكم) أي الانقسام المذكور؛ (لعَمَّ جهل) جميع الناس إن كان كل منهما نظريا؛ لأن العلوم النظرية لا يدركها إلا القليل. (أو لعَمَّ علم) جميع الناس إن كان كل



فصل في العلم:  
وَالْعِلْمُ مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ وَلَا يُرَى لِمَا نَاقَصَهُ مُحْتَمِلًا  
وَعَكْسُهُ اعْتِقَادٌ أَنْ طَابَقَ صَحْ أَوْ لَمْ يُطَابَقْ فَفَسَادُهُ اتَّضَحَ  
وَالشَّكُّ مَا كَانَ مِنَ الْإِدْرَاكِ مُحْتَمِلًا أَمْرَيْنِ بَاشْتِرَاكِ  
وَالظَّنُّ مَا كَانَ لَهُ التَّرْجِيحُ فِي ذَاكَ وَالْوَهْمُ هُوَ الْمَرْجُوحُ

منهما ضروريا؛ لأن العلم الضروري يستوي في إدراكه جميع الناس. وكلا  
اللازمين باطل؛ لأنه خلاف الواقع والوجدان؛ فإن الناس في الواقع على ضربين:  
عالم وجاهل؛ فتعين وجوب هذا التقسيم.  
**فائدة:** قال في التقريب: حكم العقل بأمر على أمر: يسمى تصديقا؛ فإن تكلم به  
فهو خبر، فإن وقع الاحتجاج عليه سُمي دعوى، فإن ذكره في معرض الحجة  
سُمي قضية.

(فصل في العلم): قال في التقريب: الإسناد التصديقي على خمسة أنواع؛ علم  
وجهل وشك وظن ووهم (والعلم) هو: (ما يدركه العقل) إدراكا جازما لا يقبل  
التغيير (ولا يرى لما ناقضه) أي لنقيضه (محتملا)؛ لكونه ناشئا عن الحس والعقل  
كالمتواتر؛ كالعلم بأن مكة موجودة، أو ناشئا عن الحس والعادة؛ كالعلم بأن الجبل  
حجر ممن شاهده. وقيل في حد العلم: إنه معرفة المعلوم على ما هو به؛ فاعترض  
بلزوم الدور. وقيل فيه: العلم: صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض. (وعكسه) أي  
العلم (اعتقاد)؛ فهو حكم الذهن الجازم الذي يقبل التغيير، وهو على قسمين:  
صحيح وفاسد؛ فالصحيح (أن طابق) الواقع في نفس الأمر؛ (صح)؛ كاعتقاد المقلد أن  
الضحى مندوب، (أو لم يطابق)؛ بأن خالف الواقع في نفس الأمر؛ (ففساده اتضح)؛  
كاعتقاد الفيلسوف قدم العالم. (والشك): هو (ما كان من الإدراك محتملا أمرين  
باشتراك) على السواء من غير ترجيح بينهما؛ كالحاصل من خبر المجھول إذا لم  
يترجح منه أحد الطرفين لمرجح؛ فالشك حكمان؛ لأنه اعتقادان يتقاوم سببهما.  
(والظن ما) أي هو الذي (كان له الترجيح في ذاك) الإدراك أي هو الحكم بالشيء  
مع احتمال نقيضه احتمالا مرجوحا؛ كاحتمال غلط العدل أو كذبه في خبره.  
(والوهم هو) حكم الذهن في الشيء (المرجوح) أي الذي يحتمل نقيضه احتمالا  
راجحا؛ كاحتمال صدق الكذوب.

واعترض جعل الشك والوهم من أقسام التصديق مع أنه لا حكم فيهما.  
وأجيب بأن الوهم حاكم بالطرف المرجوح حكما مرجوحا. والشك حاكم  
بجواز وقوع كل من النقيضين بدلا عن الآخر.

**فائدة:** قال في النشر: قال الأبياري: الأصل اتباع الظن مطلقا حيث لا يُشترط  
العلم، ما لم يرد في الشرع منع من ذلك؛ كمنع القضاء بشهادة الواحد العدل وإن

وَأَذْعُ أَمَارَةٍ مُفِيدِ الظَّنِّ وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ يُغْنِي  
فَمَا يُرَى عَنْ ثِقَةٍ مَقْبُولًا دُونَ التَّوَاتُرِ أَدْعُهُ مَقْبُولًا  
وَمَا عَلَيْهِ لِلْوَرَى مُوَافَقَةً مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةً  
أَوْ جُلْهِمْ أَوْ مَنْ لَهُ فَضْلٌ أَلْفٌ فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عَنْدهُمْ عُرِفَ

غلب على الظن صدقه. وهذا مما قُدم فيه النادر على الغالب. أما الشك فساقط الاعتبار في الشرع إلا في النادر، كنضج من شك في إصابة النجاسة، وغسل اليدين عند القيام من النوم. وقد صرح المغربي بمنع اتباع الوهم هـ  
ثم أشار إلى ما يوصل إلى التصديق بقوله: (وَادْع) أي سم في اصطلاح الأصوليين مفيد العلم دليلاً، و(أَمَارَةٌ مُفِيدُ الظن) أي الموصل إليه من الدليل، كالأقيسة وخبر الواحد وظواهر الأدلة والمفاهيم ونحوها؛ فالدليل المفيد للظن يسمى أَمَارَةً؛ لأنه علامة على الحكم الثابت به؛ القرافي: الدليل والبرهان: موضوعان في عرف أرباب الأصول لما أفاد علماً، والأَمَارَةُ: لما أفاد الظن. (والظن في بعض الأمور) أي الأحكام الفرعية (يعني) عن العلم إذا تعذر لعلبة إصابته، ولأنه قريب من العلم، بل الأكثر من فروع الشريعة ظني؛ كما روي عن مالك: الاستحسان تسعة أعشار العلم؛ فمسائل النص والإجماع: قليلة بالنسبة إليه؛ (ف) بسبب أن الظن قد يغني (ما) أي الذي من الخير (يرى عن) عدل (ثقة) أو عن ثقات (منقولاً) نقلاً (دون) حد (التواتر ادْعُهُ) أي سمّه في الاصطلاح (مقبولاً) ويسمى بخبر الآحاد، كحديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ قال في التقريب: أما المقبولات فهي: ما يخبر به الثقة أو الثقات الذين لم يبلغوا مبلغ التواتر، ولكن تسكن النفس إليها هـ القرافي: خبر العدل الواحد أو العدول المفيد للظن عند مالك رحمه الله تعالى وأصحابه: حجة، واتفقوا على جواز العمل به في الدنيويات؛ في الفتوى والشهادات، والخلاف؛ إنما هو في كونه حجة في حق المجتهدين، فالأكثر على أنه حجة؛ لمبادرة الصحابة رضي الله عنهم للعمل به. (وما عليه للورى موافقه) أي اتفاق (من عادة أو غيرها) حال كونها (موافقه) لا يأبأها العقل، (أو) عليه موافقة لـ (جلههم) أي معظم الورى (أو) موافقة لـ (من له فضل) منهم (ألف) وإن لم يكونوا جلهم؛ (فذلك بالمشهور عندهم) أي الأصوليين (عُرف) في الاصطلاح؛ قال في التقريب: أما المشهورات فهي ما اتفق عليه الناس أو أكثرهم أو الأفاضل منهم من العوائد وغيرها، وقد يحكم العقل بمقتضى ذلك، أو لا يحكم به ولا يخالفه هـ وقال أيضاً: إن ما يفيد الظن ثلاثة أشياء: المشهورات والمقبولات والوهميات. وبعد أن ذكر ما مر في الأوليين قال: وأما الوهميات فهي ما يتخيل أنه عقلي وليس كذلك.

وَأَدْعُ مُفِيدَ الْعِلْمِ بِالْدَّلِيلِ      وَذَاكَ أَقْسَامٌ لَدَى التَّفْصِيلِ  
 دَلِيلُ حِسٍّ وَدَلِيلُ عَقْلٍ      وَمِنْهُمَا مُرَكَّبٌ وَنَقْلِي  
 فَالْحِسُّ فِي الرُّؤْيَا وَالسَّمْعِ وَفِي      ذَوْقٍ وَشَمٍّ ثُمَّ لَمْ يَسْ أَقْتَفِي  
 وَقُسِمَ الْعَقْلِيُّ لِلضَّرُورِيِّ      وَمُسْتَفَادٍ بَعْدُ فِي الْأُمُورِ  
 وَذَا الدَّلِيلُ فِي الْأَصُولِ لَا يَقَعُ      مُعْتَمِدًا أَصْلًا وَلَكِنْ بِالتَّبَعِ

(وَادْعُ مُفِيدَ الْعِلْمِ) أي ما يُستفاد منه العلم (بالدليل) والبرهان كما مرّ (وَذَاكَ) الدليل له (أقسام) أربعة (لدى التفصيل) أي التقسيم وهي: (دليل حس ودليل عقل و) دليل (منهما) أي من الحسي والعقلي (مركب و) دليل (نقلي) وسيأتي في فصل بعد إن شاء الله.

(فَالْحِسُّ فِي الرُّؤْيَا): صلة "أقْتَفِي" الآتي (وَالسَّمْعُ وَفِي ذَوْقٍ وَشَمٍّ ثُمَّ لَمْ يَسْ أَقْتَفِي)؛ فإدراك المبصرات: بالرؤية، والأصوات: بالسمع، والمطعمات: بالذوق، والروائح: بالشم، والملموسات: باللمس؛ فتدرك به ليونتها وخشونتها؛ فالإدراك بهذه الحواس الخمس: هو الدليل الحسي. (وَقُسِمَ) الدليل (العقلي)؛ وهو: ما دل على المطلوب بنفسه بلا حاجة إلى حس أو وضع لقسمين: (للضروري)؛ وهو ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال، ويسمى أيضا البديهي، كعلم الإنسان بوجود نفسه، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وعلمه بأن المصنوع لا بد له من صانع، وشبه ذلك من الأوليات. (و) لنظري (مستفاد بعد) أي بعد النظر (في الأمور)؛ والاستدلال كدلالة التغير على الحدوث. (وَذَا الدَّلِيلُ) العقلي (في الأصول) أي أصول الشريعة (لا يقع معتمدا) أي مستقلا في الدلالة (أصلا ولكن) يقع (بالتبع) لا بالأصالة؛ الشاطبي: الدليل العقلي إذا استعمل في هذا العلم؛ فإنما يستعمل مركبا على الدليل السمعي، أو معينا في طريقه، أو محققا لمناطه وما أشبه ذلك، لا مستقلا بالدلالة؛ لأن النظر فيه نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع. انظر بقيته.

وقال أيضا: الأدلة الشرعية ضربان؛ أحدهما: أن يكون الحكم على طريقة البرهان العقلي؛ فيستدل به على المطلوب، ويدخل هنا جميع البراهين العقلية وما جرى مجراها؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. والثاني: الأدلة الدالة على الأحكام التكليفية، وإنما برهانها في الحقيقة: المعجزة الدالة على صدق الرسول الآتي بها — باختصار.

وَعَلِمْنَا بِمِثْلِ حُزْنٍ أَوْ فَرَحٍ      إِلْحَاقُهُ بِمَا مَضَى قَدْ اتَّضَحَ  
وَالْحَدْسُ وَالتَّجْرِبُ مِنْ مُرَكَّبٍ      وَمَعَهُمَا تَوَاتُرًا لَهُ انْسِبِ

(وعلمنا بمثل حزن أو فرح) وشبههما من الوجدانيات في أنفسنا؛ كالجوع والشبع والألم واللذة؛ (إلحاقه بما) أي بالدليل الحسي الذي (مضى قد اتضح)؛ فينخرط في سلوكه؛ لأن ذلك مما تحس به النفس؛ القراني: وإنما كانت الوجدانيات أشبه بالحسيات؛ لأن الحس لا يدرك إلا جزئيا؛ فلا يسمع كل صوت، ولا يمكن أن يذوق كل طعم، بل فردا خاصا من ذلك النوع؛ فمدركات الحس أبدا: جزئية، والعقل هو المدرك للأمور الكلية؛ فهو الذي يقول: كل مسك عطر؛ فمدركات العقول كليات، ومدركات الحواس جزئيات، والوجدانيات أمور جزئية؛ فإنه لا يقوم بالإنسان كل جوع ولا كل عطش، بل فرد من ذلك؛ فهي جزئية، وليست حسية؛ لأن من فقد حواسه كلها وجد ألمه، وليست عقلية؛ لأنها جزئية؛ فلذلك ألحقها العلماء بالحسيات، دون العقلية، وهي قبيل قائم بذاته غيرهما. (والحدس)؛ وهو التوهم والتخمين في الأمور، وفي معاني الكلام (والتجريب): الاختبار للأمور والتفرس في عاقبتها (من مركب) من الحس والعقل؛ ووجه تركيب المستند في الحدسيات - كنقد الفضة ونضج الفاكهة -: أن البصر يدرك أول مرة الدرهم الرديء فلا يعرفه، فيقال له: إنه رديء، فيتأمله ويتكرر ذلك عليه كثيرا، حتى يحصل عند العقل قرائن لا يمكن التعبير عنها؛ فيقول لأجلها: كلما كان كذا فهو درهم رديء، وكذلك التجريبات، وتسمى التجربات أيضا، نحو كون الليمون حامضا، والتمر حلوا ونحو ذلك؛ فإن أول مرة يباشر الحس ذلك النوع؛ يجوز العقل أن يكون ذلك الفرد من ذلك النوع أصابه عارض أوجب له ذلك، فإذا كثر تكرار ذلك على الحس والعقل؛ قال العقل عند حد من الكثرة والتكرار: كل ليمونة حامضة، وكل ثمرة حلوة. فهذه المقدمة هي نصيب العقل، ولا بد منها، وعندها يحصل العلم. (ومعهما تواترا)؛ وهو خبر جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب عن أمر محسوس (له انسب) أي انسبه للمركب من الحس والعقل؛ ووجه تركيب المستند فيه: هو أنه لا بد من سماع إخبار جماعة عن الأمر المتواتر، فهذا حظ السمع، ثم إن قال العقل: هؤلاء يستحيل تواطؤهم على الكذب؛ حصل العلم، فهذا حظ العقل، وإن لم يقل ذلك لم يحصل العلم. والفرق بين تلك الثلاثة: أن المتواترات تختص بالأخبار، والحدسيات: تحتاج إلى نظر حالة القضاء على الجزئيات، والتجربات: لا تحتاج إلى نظر حالة القضاء على الجزئيات؛ فإذا قال لك أحد: إن معي مسكا هل هو عطر أم لا؟ قلت: هو عطر، أو معي ليمونة هل هي حامضة أم لا؟ قلت: حامضة من غير احتياجه إلى نظر في ذلك الفرد. أما لو قال لك: معي درهم هل هو جيد أم لا؟ قلت: حتى أنظر إليه، أو معي رمانة هل هي نضيجة أم لا؟ قلت: حتى أنظر إليها. قاله القراني.

وَمِثْلَهَا قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ لِابْنِ الْجَوِينِيِّ وَلِلْغَزَالِيِّ

وَالْتَقَلُ فِي الْإِجْمَاعِ وَالْكِتَابِ مَعَ تَوَاتُرِ السُّنَنِ كُلِّ مُتَّبِعٍ

وقد قلت:

مَا أَحْتَاجَتِ الْمُجَرَّبَاتُ لِنَظَرٍ  
فَمَنْ يَقُلْ لَكَ لَدَيَّ حَنْظَلَةٌ  
خِلَافَهَا الْحَدْسُ فَلِلْإِبْصَارِ  
لِذَاكَ مَنْ يَقُولُ عِنْدِي دِرْهَمٌ  
إِلَّا بُعِيدَ الرُّؤْيَا الْعَقْلُ فَفِي  
فَالْحَدْسُ مِنْ غَيْرِ اخْتِبَارٍ جَارِي  
إِذَا عَلَى جُزْئِيَّةٍ حُكْمٌ صَدَرَ  
مَا طَعَمُهَا؟ فَ"مُرَّةٌ" تَقُولُ لَهُ  
يُحْتَاجُ فِيهِ عِنْدَ حُكْمِ جَارِي  
أَجِيدٌ؟ أَمْ زَائِفٌ؟ لَأَيَّ حُكْمٍ  
حَدْسٌ عَلَى الْعَائِبِ حُكْمٌ يَنْتَفِي  
عَكْسُ الْمُجَرَّبِ فَبِاخْتِبَارٍ

**فائدة:** قال البناي في شرح السلم: إن العلم الحاصل من الحدس أو من التواتر أو من التجربة: لا يكون حجة على الغير كما قال الكاظمي وغيره؛ لجواز أن لا يحصل للغير ما حصل لك، وكذا الوجدانيات والمحسوسات: لا تقوم بها حجة إلا على من شارك المستدل بها في الحاسة.

(ومثلها) أي هذه الثلاثة في إفادة العلم: (قرائن الأحوال)؛ وهي علامات تدل على معنى آخر، كحمرة الوجه على الخجل، وصفرته على الوجل (لابن الجويني) أي عند إمام الحرمين (وللغزالي) تلميذه وللنظام، خلافا للباقيين. والغزالي بتشديد الزاي: نسبة إلى الغزال: بائع الغزل، أو بتخفيفها: نسبة إلى غزالة كسحابة: قرية من قرى طوس.

القراقي: حجة إمام الحرمين: أنا نجد المخبر عن مرضه مع اصفرار وجهه، وسقم جسمه، وغير ذلك من أحواله؛ فنقطع بصدقه حينئذ، وكذلك كثير من الصور في غير المرض؛ من الغضب والفرح، وهو لا يُعَدُّ ولا يحصى هـ

قال في التقريب: فتلخص من هذا أن المفيدات للعلم: تسعة؛ وهي: السمع، وضرورة العقل، والنظر العقلي، والحس، والوجدان، والتواتر، والتجريب، والحدس، وقرائن الأحوال. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل): في بيان الدليل النقلي المحض والمركب من النقل والعقل: (والنقل) المفيد للعلم كائن: (في الإجماع و) (نصوص) (الكتاب مع تواتر السنة) أي السنة المتواترة؛ (كل) من الثلاثة دليل قبي (متبع) شرعا؛ فهي قطعية من حيث الاحتجاج؛ فخير الله تعالى ورسوله ﷺ بصدق بصدقه، وكذلك مجموع الأمة؛ لأنه معصوم. وأما غير الثلاثة كالقياس وشبهه: فإما يفيد الظن. وإلى أنواع الحجة العقلية - وهي ثلاثة: قياس واستقراء وتمثيل - أشار بقوله:

وَالْقِيَاسُ وَالْإِسْتِقْرَاءُ      نَفْعٌ وَلِلتَّمْثِيلِ فِي الْأَنْحَاءِ  
أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ مَا تَرَكَّبَا      مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُنتَجَانِ الْمَطْلَبَا  
فَإِنْ يَكُنْ جَمِيعُهُ قَطْعِيًّا      فَيَنْتَجِ الْقَطْعِيُّ لَا الظَّنِّيَا  
وَأِنْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا ظَنِّيَّةً      فَلَيْسَ بِالْمُنْتَجِ لِلْقَطْعِيَّةِ

(وللقياس) المنطقي بنوعيه: الاقتراضي والاستثنائي (وللاستقراء نفع وللتمثيل)؛ وهو القياس الشرعي (في الأنحاء): الجهات؛ يعني أن الثلاثة نفعا في بعض الأحوال، أو يعني في الأمثال؛ فيقاس المثل على مثله، ويستقرأ حكم المثل من حكم منبه، كما هو شأن فروع الشريعة؛ لأنها تنتج منها هـ قال في التقريب: والفرق بينها: أن القياس احتجاج منقول من معنى كلي إلى معنى كلي تحته، أو إلى جزئي، وأن الاستقراء منقول من جزئيات متعددة إلى كلي، وأن التمثيل منقول من جزئي إلى جزئي.

ثم عرف الناظم رحمه الله تعالى كلا منها فقال: (أما القياس) المنطقي (فهو ما) أي الكلام المؤلف الذي (تركبا من جملتين) أي مقدمتين فأكثر (ينتجان المطلوب) أي المطلوب، وهو على قسمين: استثنائي واقتراضي؛ فإن كان اللازم -أي النتيجة أو نقيضها- مذكورا فيه بالفعل؛ فهو الاستثنائي؛ وإلا فالأقتراضي. مثال الاستثنائي المذكور فيه اللازم بالفعل: إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام، لكنه مسكر؛ ينتج: فهو حرام. ومثال المذكور فيه نقيضه بالفعل: إن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر، لكنه مسكر؛ ينتج: فهو ليس بمباح. وسمي استثنائيا؛ لاشتماله على حرف الاستثناء لغة؛ وهو "لكن". ومثال الاقتراضي: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام؛ ينتج: كل نبيذ حرام، وهو مذكور فيه بالقوة لا بالفعل. سمي اقترانيا؛ لاقتران حدود القياس الثلاثة فيه؛ من حيث أن الوسط يقترن بكل واحد من طرفي المطلوب. (فإن يكن) القياس المنطقي (جميعه قطعيا)؛ بأن كانت مقدماته كلها قطعية، وركبت كما يجب؛ (ف) إنه يسمى برهانا، و(ينتج) اللازم (القطعي لا الظني) نحو العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فالنتيجة: العالم حادث، وهي قطعية؛ لأن مقدماتها قطعتان. (وإن تكن إحداهما) أي المقدمتين (ظنية فليس) القياس حينئذ (بالمنتج للقطعية)، بل إنما ينتج النتيجة الظنية، نحو في البيت عصفور؛ عملا بإخبار زيد، وكل عصفور حيوان؛ ينتج: في البيت حيوان؛ فالنتيجة ظنية؛ لأن المقدمة الأولى ثابتة بإخبار زيد، وخبر الواحد: غايته الظن هـ قال في التقريب: إن كانت مقدماته أو واحدة منهما غير قطعية، أو دخله خلل في التركيب، أو نقص من شروطه؛ لم يفد اليقين، وقد يفيد الظن وما دونه.

وَنَوْعُ الْإِسْتِقْرَاءِ فِي التَّفْسِيرِ  
فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ  
وَرَبَّمَا يَبْلُغُ فِي ذَا الْحُكْمِ  
كَعِلْمِنَا فِي النَّحْوِ أَنَّ الرَّفْعَا  
وَلَا يَزِيلُ الْقَطْعَ بِالْكُلِّيَّةِ  
وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِوَصْفٍ ظَاهِرٍ  
تَتَّبِعُ لِلْحُكْمِ فِي الْأُمُورِ  
عَمَّ مِنَ الْأَفْرَادِ كُلِّ مَا وَجَدَ  
مَبْلَغُ أَنْ يُفِيدَ حَالَ الْعِلْمِ  
يَعْمُ كُلُّ الْفَاعِلِينَ قَطْعًا  
تَخْلُفُ إِنْ كَانَ مِنْ جُزْئِيَّةٍ  
فِي مِثْلِهِ التَّمْثِيلُ فِي مَصَادِرِ

(ونوع الاستقراء) أي النوع المسمى بالاستقراء (في التفسير) هو: (تتبع للحكم في الأمور) الجزئية؛ ليستدل بثبوتها للجزئيات على ثبوتها للكلية لتلك الجزئيات؛ (فيحصل) بسبب تتبعه في تلك الجزئيات وثبوتها لكليةها: (الظن بأن الحكم قد عم) أي تناول (من الأفراد) لذلك الكلي (كل ما وجد) منها؛ فيدخل الفرد المتنازع فيه أي المطلوب إثبات الحكم فيه بالاستقراء؛ قال في التقريب: وأما الاستقراء؛ فهو أن ينظر الحكم في كثير من أفراد الحقيقة؛ فيوجد فيها على حالة واحدة؛ فيغلب على الظن أنه على تلك الحالة في جميع أفراد الحقيقة. (وربما يبلغ) الاستقراء (في ذَا الحكم) المستقرا (مبلغ أن يفيد حال العلم) أي القطع بثبوتها للفرد المتنازع فيه؛ وذلك (كعلمنا في النحو) باستقراء حكم الرفع في بعض أفراد الفاعلين في كلام العرب بـ(أن الرفعاً) المستقراً في بعض الأفراد (يعم) أي يشمل (كل) فرد من أفراد (الفاعلين قطعاً) أي شمولاً قطعياً؛ فيشمل ذلك الفرد المطلوب إثبات الرفع له شمولاً قطعياً أيضاً. (و) الاستقراء التام (لا يزيل القطع) فيه (بالكلية) أي لا ينفيه ولا يقدر فيه (تخلف) عن الحكم (إن كان من جزئية) أي صورة نادرة، كرفع المفعول ونصب الفاعل في "خرق الثوب المسمار"؛ فلا يزيل قاعدة القطع بثبوت الرفع لكل فاعل.

(والحكم للشئ) أي إثبات الحكم للشئ المعلوم (بـ) سبب (وصف ظاهر)؛ وهو العلة الجامعة (في مثله) أي مماثل ذلك الشئ المثبت فيه الحكم بالوصف: هو (التمثيل) أي المسمى بقياس التمثيل، وهو القياس الشرعي (في مصادر): جمع مصدر أي في مواضع يصدر فيها الحكم عن التمثيل؛ التاج: المصدر بالفتح: موضع الصدور؛ وهو الانصراف؛ ومنه: مصادر الأفعال. قال في التقريب: وأما التمثيل فهو: أن يحكم لجزئي بحكم آخر، وهو أضعفها. مثاله: النبيذ محرم قياساً على الخمر؛ لثبوت وصف السكر فيه، وهو العلة التي بسببها حكم بتحريم الخمر.

واعتبر المقياس الفقهيَّة فُهي على أساسه مبنية

فصل:

وإن يك العقل لنقل عَضَدًا فَالنَّقلُ مَتَّبِعٌ بِحَيْثُ وَجَدَا  
إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرِ إِلَّا بِقَدَرٍ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ

وتعريفه الجامع المانع: هو حمل معلوم على معلوم لمساواته له في عنة الحكم. والمراد بالعلم: ما يشمل الظن. فاحترز بالتعريف المذكور عن الحكم الثابت بالنص؛ فلا يسمى قياسا؛ قال الفهري: والنظر فيه من أهم أصول الفقه؛ إذ هو أصل الرأي، وينبوع الفقه، ومنه تتشعب الفروع وعلم الخلاف، وهو جل العلم.  
(واعتبر) أيها الفقيه (المقياس الفقهيَّة): الأقيسة المستعملة عند الفقهاء (فهي على أساسه) أي التمثيل (مبنية). وبالله تعالى التوفيق.

(فصل: وإن يك العقل) أي الدليل العقلي (لنقل عضدا) أي قوى الدليل النقلي؛ عضده كنصر: أعانه ونصره (فالنقل متبوع بحيث وجدا) والدليل العقلي إنما هو عاضد له؛ (إذ ليس للعقل) أي الدليل العقلي (مجال في النظر) في الشرعيات (إلا بقدر ما من النقل) أي من الدليل النقلي (ظهر) موافقا له؛ فلا يصادم دليل العقل دليل النقل؛ قال علي رضي الله عنه: لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه؛ وفي الموافقات: إذا تعاضد العقل والنقل على المسائل الشرعية؛ فعلى شرط أن يتقدم النقل؛ فيكون متبوعا، ويتأخر العقل فيكون تابعا، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرجه النقل، والدليل على ذلك أمور؛ الأول: أنه لو جاز للعقل تحطّي مأخذ النقل؛ لم يكن للحد الذي حدّه النقل فائدة؛ لأن الفرض أنه حد له حدا، فإذا جاز تعديده؛ صار الحد غير مفيد، وذلك في الشريعة باطل؛ فما أدى إليه مثله.

والثاني: ما تبين في علم الكلام والأصول؛ من أن العقل لا يُحسِّن ولا يقبِّح، ولو فرضناه متعديا لما حده الشرع؛ لكان محسنا ومقبحا؛ هذا خلف.

والثالث: أنه لو كان كذلك؛ لجاز إبطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل. وبيان ذلك: أن معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدودا في أفعالهم، وأقوالهم، واعتقاداتهم، وهو جملة ما تضمنته، فإن جاز للعقل تعدي حد واحد؛ جاز له تعدي جميع الحدود؛ لأن ما ثبت للشيء ثبت لمثله، وتعدي حد واحد: هو معنى إبطاله أي ليس هذا الحد بصحيح. وإن جاز إبطال واحد؛ جاز إبطال السائر، وهذا لا يقول به أحد لظهور محاله هـ انظر بقبته.



وَالْحُسْنَ كَالْقُبْحِ بِهِ خُلِفَ جَلِي      بَيْنَ أُولَى السُّنَّةِ وَالْمُعْتَرِلي  
يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ التَّحْسِينُ      وَضِدُّهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ  
وَالْعَقْلُ قَبْلَ الشَّرْعِ مَا لَهُ نَظَرُ      وَإِنَّهُ لَهُمُ لَأَصْلٌ مُعْتَبَرُ  
وَقَالَ أَهْلُ الْإِعْزَالِ الْعَقْلُ      لَهُ مَجَالٌ فِي الْأُمُورِ قَبْلُ  
ثُمَّ أَتَى الشَّرْعُ مُؤَكِّدًا لِمَا      أَدْرَكَ أَوْ مُبَيِّنًا مَا انْبَهَمَا

(والحسن كالقبح به خلف جلي): واضح مشهور (بين أولي السنة و)الفريق (المعتزلي يقول أهل السنة التحسين وضده)؛ وهو التقبيح: (بالشرع يستبين) أي لا يعرفان إلا بالشرع المبعوث به الرسل؛ فلا يدرك إلا به، ولا يؤخذ إلا منه. والمراد بالحسن: الحسن بمعنى ترتب المدح عاجلا، والثواب آجلا. والمراد بالقبح: القبح بمعنى ترتب الذم عاجلا، والعقاب آجلا.

(والعقل قبل) ورود (الشرع ما له نظر) في إثبات الأحكام (وإنه) أي ما ذكر من أن العقل لا نظر له قبل الشرع (لهم) أي عند أهل السنة (لأصل معتبر)؛ قال في المستصفى: الحكم عبارة عن خطاب الشرع، وليس وصفا للفعل، ولا حسن ولا قبح ولا مدخل للعقل فيه، ولا حكم قبل ورود الشرع هـ  
وقال في الإضاءة:

وما لعقلٍ وحده توصل      إلى قبيحٍ أو إلى ما يَجْمَلُ  
بل ما بفعله أمرنا فالحسن      وضده انقاد لقبح بالرسن

وقال في البحر: وأما أهل الحق فقالوا: لا يدرك بمجرد العقل حسن ولا قبح؛ لأن الحسن ما ورد الشرع بتعظيمه، والقبيح ما ورد بذهمه؛ فالحسن والقبح على التحقيق: هو عين التحسين والتقبيح الشرعيين. وفيه أيضا: إدراك الحكم الشرعي في القياس، أو دخول الفرع الخاص تحت القاعدة الكلية - وإن كان بالعقل - فالمراد: أن العقل مدرَك للحكم، لا أنه حاكم، وكذلك ترتب النتيجة بعد المقدمات: حكم شرعي أدركه العقل ولا يقال أوجه هـ

ولو قال الناظم: \*فإن ذا لهم لأصل معتبر\* لكان أوضح؛ فإنه لا مجال للعقل في الأمور قبل الشرع كما قال أهل السنة.

(وقال أهل الاعتزال العقل له مجال في) النظر في (الأمور) أي الأحكام (قبل) أي قبل ورود الشرع؛ فلا يفتقر في معرفتها إليه (ثم أتى الشرع) حال كونه (مؤكدًا): مغويا (لما أدرك) أي أدركه العقل قبله؛ إما ضرورة كالعلم بحسن الصدق وقبح الكذب الضار، وإما نظرا كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار (أو مبينا ما انبهما) أي خفي على العقل فلم يدركه ضرورة ولا نظرا؛ كوجوب الصوم آخر يوم من رمضان. وتحريم صوم أول يوم من شوال.

وَهُوَ لَهُمْ مِنَ الْأُصُولِ الْوَاهِيَةِ  
وَالْقُبْحُ وَالْحُسْنُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ  
أَوْ جَهَةِ النَّفَارِ وَالْوِفَاقِ  
وَحَمَلَ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ  
الْأَصْبَهَانِي وَالْأَبْهَرِي  
لَكِنْ عَلَى دَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ  
وَعَلَّقُوا بِهِ فُرُوعًا ذَاوِيَّةً  
بِنِسْبَةِ النِّقْصِ أَوْ الْكَمَالِ  
لِلطَّبْعِ عَقْلِيًّا إِنْ بَاتَّفَاقَ  
عَلَى إِبَاحَةِ لَهَا وَالْمَنْعِ  
وَالْقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ الْمَرْضِيُّ  
وَقَاسِدٌ لِيُغَيِّرَ هَذَا النَّيَّةَ

(وهو) أي العقل (لهم) أي عند أهل الاعتزال (من الأصول): أصولهم (الواهي) أي الضعيفة شرعا (وعلقوا به) أي بنوا عليه (فروعاً ذاوية) أي يابسة؛ كأنه كناية عن ضعفها.

(والقبح والحسن في الاستعمال) أي إذا استعملا (بنسبة): صفة (النقص أو الكمال) كحسن العلم وقبح الجهل، (أو جهة النفار والوفاق للطبع) أي أو استعملا بمعنى منافرة الطبع وموافقته كحسن الحلو وقبح المر؛ فإنهما بهذا المعنى (عقليان) أي يحكم بهما العقل (باتفاق) ولا يفتقر فيهما إلى ورود الشرع. (وحمل الأشياء قبل) ورود (الشرع على إباحة لها) وعلى (المنع) القاضي أبو الفرج المالكي (الاصبھاني)؛ فقد حملها على الإباحة مطلقاً، ووافقه كثير من الشافعية. وانظر قوله الاصبھاني؛ فالمراد هنا بأبي الفرج: عمرو بن محمد الليثي البغدادي الفقيه، لا أبو الفرج الأصبھاني صاحب الأغاني (والأبھري)؛ فقد حملها على المنع مطلقاً؛ ففيه نشر مرتب. (والقول بالتوقف) عن الحكم في الأشياء قبل ورود الشرع فيها بإباحة ومنع؛ هو (المرضي)؛ إذ لم يرد دليل من الشرع على أن الحكم في الأشياء قبله بالإباحة أو المنع. ولعل الصواب بدل البيت:

المالكيان الرضی أبو الفرج والأبھري والوقف قول منتہج

(لكن) الحمل المذكور مبني (على دلالة) مأخوذة من أدلة (شرعية)؛ إما على الإباحة أو الحظر؛ فمن ثم كان هذا الحمل صحيحاً لاستناده لوجه شرعي، (و) ذلك الحمل (فاسد) باطل إن كان (لغير هذي النية) أي لغير هذا الوجه الشرعي الذي هو مذهب أهل السنة؛ فغيره إنما هو مسلك المعتزلة الذين يُحكمون العقل؛ قال القرافي: قول من قال من الفقهاء بأن الأفعال قبل الشرع على الحظر أو على الإباحة؛ ليس موافقاً للمعتزلة، بل هو من أهل السنة، غير أنه قال ذلك لمدارك شرعية. أما دليل كونها على التحريم متقدماً؛ فلقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ﴾، ومفهومه: أن المتقدم قبل الحل هو التحريم، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ﴾

وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ شُكْرُ الْمُنْعِمِ عَقْلًا سِوَى فِي الْمَذْهَبِ الْمَذْمُومِ

بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ»، ومفهومه: أنها كانت قبل ذلك محرمة؛ فدل على أن حكم الأشياء كلها كانت على الحظر. وأما دليل الإباحة فقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾؛ وذلك يدل على أن الإذن في الجميع بهذه المدارك الشرعية الدالة على الحل قبل ورود الشرائع؛ فلو لم ترد هذه النصوص لقال هؤلاء الفقهاء: لا علم لنا بتحريم ولا إباحة، وتقول المعتزلة: المدرك عندنا العقل؛ فلا يضرنا عدم ورود الشرائع؛ فمن ههنا افترق هؤلاء الفقهاء من المعتزلة هـ وتظهر فائدة هذا الخلاف عند تعارض الأدلة الشرعية، أو عند عدمها بعد ورود الشرع. قاله القرافي. ونحوه للمازري. فعلى قول أبي الفرج؛ يكون الحكم في الشيء الذي تعارضت فيه الأدلة بعد ورود الشرع، أو عدت فيه -أي لم يرد فيه دليل شرعي بمنع ولا إباحة-: هو الإباحة. وعلى قول الأهرلي؛ يكون حكمه المنع. وقد قلت:

وَالشَّيْءُ لَمْ يُعْثَرْ عَلَى نَصْرٍ لَهُ	فِي فَقْدٍ أَوْ تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ
وُجُودِ مَا يُخْرِجُ عَنْ ذَا الْأَصْلِ:	فَالْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ هُنَا مِنْ قَبْلِ
حَسَبَ ضَرْبِ لِحْدِيثٍ «لَا ضَرَرَ»	أَنْ يُمْنَعَ الْمُضِرُّ كُرْهًا أَوْ حَظَرًا
مَصْلَحَةِ أَصْلِ الْمَنَافِعِ رَسَبَ	وَالْإِذْنَ نَدْبًا أَوْ وَجُوبًا بِحَسَبِ
تَشَهُ أَوْ تَفَكُّهِ فَمَرْضِي	كَالْأَكْلِ مِنْ فَاكِهِةٍ لِمَخْضِ
جَمِيعِ مَا فِي الْأَرْضِ فَالِقُ الْفَلَقِ	لِذَلِكَ أَمَنَّ بِأَنْ لَنَا خَلْقُ
بِحَاثٍ فِيهِ نَفَاعٌ جَلَا	وَلَيْسَ يَمْنَنُ الْإِلَهِ إِلَّا
فَعَادَ مَا أَضْمَرَ مِنْهُ مُظْهَرًا	حَسَبًا "تَشَرُّ الْبُئُودِ" تَشَرًّا

(وليس بالواجب شكر) الله (المنعم) علينا بالخلق والرزق والصحة وغيرها بالقلب؛ باعتقاد أنه تعالى موليا، أو اللسان؛ بتحدثه بها، أو الجوارح؛ بأن يخضع له ويطيعه؛ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه (عقلا) أي ليس ثبوت وجوبه بالعقل، بل بالشرع (سوى) أي إلا (في المذهب المذموم) أي المذموم شرعا؛ وهو مذهب المعتزلة؛ فمذهب أهل السنة: وجوبه بالشرع، لا بالعقل؛ فمن لم تبلغه دعوة نبي لا يأثم بترك شكر الله عند أهل السنة، خلافا للمعتزلة؛ فلو وجب شكر المنعم عقلا لعذب تاركه قبل الشرع، لكنه لا يعذب مطلقا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾؛ فإنه نفى التعذيب مطلقا إلى البعثة. ولعل الأول لو قال:

وإنما وجب شكر المنعم بالشرع لا بالعقل في الذي اعتمى

أي اختير؛ لينص على أن وجوب الشكر: ثابت بالشرع.

### فصل:

الْوَضْعُ أَنْ يُجْعَلَ لِلْمَعْنَى عِلْمٌ لَفْظٌ يُؤَدِّي مَا لَدَى النَّفْسِ ارْتِسَامٌ  
وَالْقَصْدُ بِاللَّفْظِ لِقَصْدٍ وَاضِعِهِ ذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالُ فِي مَوَاقِعِهِ  
وَالْحَمْلُ الْإِعْتِقَادُ فِيمَا قُصِدَا مِنْ ذَلِكَ الْوَضْعِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا  
وأيضا "سوى": تلزم الإضافة لفظا. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل): في بيان الوضع والحمل والاستعمال؛ فإنها تلتبس على كثير من الناس.  
(الوضع أن يجعل) بالتركيب (للمعنى علم) بوقف ربيعة أي دليلا على المعنى  
(لفظ): نائب "يجعل" (يؤدي ما) أي المعنى الذي (لدى النفس ارتسم) أي ثبت  
فيها؛ يعني أن الوضع: هو أن يجعل لفظ دليلا يؤدي المعنى المرتسم في النفس،  
كتسمية الولد بـ "زيد"؛ وهذا هو الوضع اللغوي، ويطلق على غلبة استعمال  
اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر فيه من غيره؛ وهذا هو وضع المنقولات الثلاث:  
الشرعي نحو الصلاة، والعرفي العام نحو الدابة، والعرفي الخاص نحو الجوهر والعرض  
عند المتكلمين؛ قال في التقريب: الوضع على قسمين: وضع أولي؛ وهو الذي لم  
يسبق بوضع آخر، ويسمى المرتجل، ووضع منقول من معنى إلى آخر؛ وهو على  
قسمين: منقول لعلاقة؛ وهو المجاز، ومنقول لغير علاقة؛ ويختص باسم المنقول؛  
كتسمية الولد جعفرا، والجعفر في اللغة: النهر الصغير. (والقصد): مبتدأ أي قصد  
المتكلم (باللفظ لقصد واضعه) أي للمعنى الذي قصد واضعه به (ذلك) هو  
(الاستعمال)؛ الجملة: خبر المبتدأ (في مواقعه): جمع موقع أي محل الوقوع؛  
فإطلاقه على معنى قصده به واضعه: هو الحقيقة، أو على غيره لعلاقة بينهما: هو  
المجاز.

ولعل الأولى لو قال:

ومعنى الاستعمال أن يطلق في مُسماه أو غير مُعلقة تفي

ليشمل المجاز؛ فقد قال القرافي: الاستعمال: إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم؛  
وهو الحقيقة، أو غير مسماه لعلاقة بينهما؛ وهو المجاز.

(والحمل) هو (الاعتقاد) أي اعتقاد السامع (فيما) أي المعنى الذي (قصد)  
بالتركيب أي أراده واضع اللفظ (من ذلك الوضع الذي قد وردا) منه أو ما  
اشتمل على مراده، كاعتقاد المالك أن الله أراد بلفظ القرء الطهر. والحنفي: أنه  
تعالى أراد به الحيض، والمشتمل على مراده كحمل الشافعي اللفظ المشترك على  
جملة معانيه عند تجرده من القرائن؛ لاشتماله على مراد المتكلم احتياطا.

وَهَبَهُ قَدْ أَصَابَ فِي اعْتِقَادِهِ      أَوْ خَالَفَ الْوَاضِعَ فِي مُرَادِهِ  
وَمَبْدَأُ اللَّغَاتِ قِيلَ عِلْمٌ      وَقِيلَ وَضَعٌ وَاسْتَقَرَّ الْفَهْمُ  
وَبَعْضُهُمْ مَذْهَبُهُ التَّوْقِيفُ      فِي قَدَرٍ مَا يَكْفِي بِهِ تَعْرِيفُ  
ثُمَّ الْجَمِيعُ مُمَكِّنُ الْوُقُوعِ      وَالْخُلْفُ لَا يَثْمُرُ فِي الْفُرُوعِ

(وهبه) أي السامع (قد أصاب) مراد الواضع (في اعتقاده أو خالف الواضع في مراده)؛ بأن أخطأ فيه؛ فقد يكون الحمل صواباً أو خطأ؛ فالاستعمال من صفة المتكلم، والحمل من صفة السامع، والوضع متقدم عليهما. (ومبدأ اللغات) عربية كانت أو غيرها أي ابتداء وضعها اختلف فيه؛ فـ(قيل) إنه (علم) علمه الله عباده بالوحي إلى بعض أنبيائه؛ وهو آدم؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ أي الألفاظ، وهذا هو مذهب الجمهور؛ فهي توقيفية، ومعناه: أن الله وضعها ووقفنا -بالتشديد- عليها أي أعلمنا إياها؛ قال في التقريب: ذهب قوم إلى أنها توقيفية وضعها الله تعالى، وعلمها عباده بواسطة الملائكة والأنبياء. (وقيل) مبدؤها: (وضع) أي اصطلاح من الناس وضعوها فيما بينهم ليتخاطبوا بها (واستقر الفهم) أي فهمها لغير واضعها؛ فالواضع لها البشر، إما واحد أو جماعة، وعلمها الباقون بالإشارة والقرائن، كتعريف الأطفال ذلك في ابتداء نطقهم وتمييزهم. وهذا قول أكثر المعتزلة. (وبعضهم)؛ وهو أبو إسحاق الأسفرائيني (مذهبه) التفصيل في اللغة؛ فعنده (التوقيف في قدر ما يكفي به تعريف)؛ فالقدر المحتاج إليه في التعريف للغير وهو ابتداءها: توقيفي أي ثابت بوضع الله ووحيه لدعاء الحاجة إليه، وما زاد على ذلك يحتمل التوقيف والاصطلاح. ونقل عنه أيضاً: أن الباقي اصطلاحى، وقيل العكس، وتوقف كثير، والمختار الوقف. (ثم الجميع) أي جميع الأقوال الثلاثة: (ممکن الوقوع) أي يمكن أن يكون هو الموافق للواقع في نفس الأمر (و) هذا (الخلف لا يثمر في الفروع) أي لا ثمره له في الفروع على الصحيح لكونه لفظياً، وعن القرافي والمازري: أن فائدة الخلاف تظهر في جواز قلب اللغة أي قلب كل لفظ لم يتبعدها الله به؛ فعلى أن اللغة توقيفية لا يجوز قلب اللغة؛ بأن يقال للثوب مثلاً فرس، وعلى أنها اصطلاحية؛ يجوز ذلك، وينبنى عليه أيضاً الخلاف في لزوم الطلاق والعتق لمن قصده بـ"كاسقني الماء" من كل كناية خفية؛ فعلى أنها توقيفية؛ لا يلزم الطلاق ولا العتق بها، وعلى أنها اصطلاحية؛ يلزم بها العتق والطلاق، وهو الصحيح من مذهب مالك رحمه الله تعالى.

وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ جُلَّ النَّاسِ فَأَثَبَتِ اللَّغَةَ بِالْقِيَاسِ

### فصل في أسماء الألفاظ:

اللفظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا      مَعَا تَبَايُنَ كِرَاحٍ وَاعْتَدَى  
وَفِي اتِّحَادٍ مُتَوَاطٍ إِنْ ظَهَرَ      فِيهِ التَّسَاوِي مِثْلَ أَرْضٍ وَشَجَرٍ  
وَمَعَ تَفَاوُتٍ لَدَيْهِ بَادِي      مُشَكِّكَ كَالنُّورِ وَالسَّوَادِ

(وبعضهم) كابن شريح وابن أبي هريرة والشيرازي والإمام الرازي (خالف جل الناس): العلماء (فأثبت اللغة بالقياس)، والقائلون بأنها لا تثبت به القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي والآمدي، وهو الراجح عند ابن الحاجب؛ لأن اللغة نقل محض؛ فلا يدخلها قياس، ومحل الخلاف إنما هو المشتق المشتمل على وصف كانت التسمية لأجله ووجد ذلك الوصف في معنى آخر، كالخمر لمخمر العقل أي مغطيه من ماء العنب. وفائدة الخلاف: خفة الكلفة فيما يقيسه المجتهدون للجامع، فمن قال بإثبات اللغة بالقياس؛ اكتفى بوجود الوصف في المقيس، ويثبت حكمه بالنص؛ فيجعل النبيذ ونحوه مندرجا تحت عموم لفظ الخمر في آية "إنما الخمر"، ومن منع إثبات اللغة بالقياس؛ احتاج إلى الاستدلال على تحريم النبيذ بقياسه على الخمر

فائدة: قال السيوطي في المزهري: إن اللغة تؤخذ من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة؛ فُشِّطَ عَدَالَةُ النَّاقلِ، كما يُشْطَرَطُ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ تَفْسِيرُهُ وَتَأْوِيلُهُ؛ فَلَا يَقْبَلُ نَقْلَ الْفَاسِقِ هـ باختصار. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في أسماء الألفاظ: اللفظ والمعنى) أي مع مدلوله المعبر عنه بالمعنى: ينقسم إلى أربعة أقسام؛ فـ (إذا تعددا معا)؛ فذلك: (تباين) كلفظين لكل منهما معنى غير معنى الآخر؛ (كرَاح) أي سار آخر النهار (واعْتَدَى) أي سار أوله، وكالإنسان والفرس والطير؛ سمي متباينا لتباين ألفاظه ومعانيه وتباعدها (و) اللفظ (في اتحاد) أي إذا اتحد وتعدد معناه؛ فهو: (متواط)؛ من التواطؤ أي التوافق، وهذا (إن ظهر فيه التساوي)؛ بأن كان معناه متساويا في محاله (مثل أرض) وأرض (وشجر) وشجر؛ فاللفظ واحد. والمعنى كذلك. وإذا كان اللفظ المتحد الموضوع لمعنى كلي - أي متعدد - غير مُسَوٍّ في أفرادهِ، بل (مع تفاوت لديه بادي): ظاهر؛ بأن كان المعنى أشد في بعض أفرادهِ من بعض؛ فذلك اللفظ: (مشكك كالنور) أي كإطلاق النور على ضوء شمس وضوء المصباح؛ فإن معناه في الشمس أشد منه في المصباح

وَمَا بِهِ الْمَعْنَى فَقَطْ تَعَدُّدًا      كَالْعَيْنِ فَهُوَ لِاشْتِرَاكِ وَرَدًا  
وَمَا يُرَى لِنَوْعِذَا يُخَالِفُ      كَالْبُرِّ وَالْقَمْحِ هُوَ الْمُرَادِفُ  
وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِهِ لِمَقْصِدِ      زِيَادَةً كَالسَّيْفِ وَالْمُهَنْدِ  
وَالْوَضْعُ شَرْطُ الْإِشْتِرَاكِ حَيْثُمَا      أَتَى وَإِلَّا فَهُوَ لِلنَّقْلِ انْتِمَى

(والسواد) بالنسبة إلى ريش الغراب وشعر رأس الإنسان؛ فمعناه في الريش أشد؛ سمي مشككا لتشكيكه الناظر فيه: أنه متواطئ نظرا إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى، أو غير متواطئ نظرا إلى جهة الاختلاف، (وما) أي واللفظ المتحد الذي (به المعنى فقط تعددا)؛ بأن اختلفت معانيه، وكان حقيقة في كل فرد من أفرادها (كالعين)؛ فإنها موضوعة للباصرة والجارية والنقدين وكالقرء والجلل؛ (فهو لاشتراك وردا)؛ فيسمى بالمشترك؛ مأخوذ من الشركة؛ شبه اشتراك المعاني في اللفظ بالدار المشتركة، وهذا بالنسبة إلى جملة معانيه، وبالنسبة إلى كل واحد منها يسمى مجملا (وما يرى) من اللفظ (لنوع ذا) أي المشترك (يخالف)؛ بأن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى (كالبر والقمح) والحنطة؛ فإنه (هو المرادف)؛ يسمى مترادفا؛ لترادف ألفاظه على المعنى؛ مأخوذ من ردف الدابة. (وليس منه) أي من المرادف (ما) أي لفظ منهما كان (به) أي فيه (لمقصد زيادة) أي زيادة معنى مقصودة ليست في الآخر (كالسيف والمهند)؛ فالمهند: السيف مع زيادة كونه هندية، فهو أخص من مطلق السيف، وكالسيف والصارم؛ فإن الصارم زاد بصفة الحدة، بخلاف السيف؛ فهو من المتباين، وكذلك قولنا: زيد متكلم فصيح؛ فإن الأول للذات، والثاني للصفة، والثالث لصفة الصفة. (والوضع شرط الاشتراك) أي شرط الاشتراك: أن يوضع اللفظ لكل واحد من معانيه أو معنيه وضعا أوليا (حيثما أتى)؛ فلا يكون الاشتراك في لفظ إلا إذا كان موضوعا لكل حقيقة؛ (وإلا) يكن كذلك (فهو) أي ذلك اللفظ (للتقل انتمى) أي انتسب؛ فيسمى منقولا في حال استعماله في المعنى الذي لم يوضع له؛ فهو مجاز بالنسبة للثاني، وحقيقة بالنسبة للأول؛ وليس مشتركا؛ إذ يشترط في المشترك: أن يكون موضوعا لكل من معنيه أو معانيه حقيقة. وبالله تعالى التوفيق.

### فصل:

وُقُوعُ لَفْظٍ لِاشْتِرَاكِ وَضِعَا فِي مَعْنِيهِ الْخُلْفُ فِيهِ وَقَعَا  
وَالْحُكْمُ فِيهِ إِنْ أَتَى مُجَرَّدًا تَوَقَّفَ فِيهِ بِحَيْثُ وَرَدَا  
وَالشَّافِعِيُّ حَامِلٌ لَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْإِشْتِرَاكُ مَا عَلا  
وَحَيْثُمَا احْتَفَّتْ بِهِ الْقَرَائِنُ فَهُوَ لِتَعْيِينِ الْمُرَادِ ضَامِنٌ  
وَفِي الْكِتَابِ مِنْهُ بَعْضٌ قَدْ أَتَى مِثْلُ قُرُوءٍ حُكْمُهُ قَدْ ثَبَّتَا  
وَمِثْلُهُ بَعْضُ الْمُعْرَبَاتِ كَالأَبِّ وَالْقُسْطَاسِ وَالْمِشْكَاةِ

(فصل: وقوع لفظ لاشتراك وضعاً في معنييه)؛ يعني أن وقوع اللفظ المشترك أي استعماله دفعة في معنيين أو معان وضع لكل منها حقيقة؛ (الخلف فيه وقعا) بين الأصوليين؛ قال في التقريب: أجاز مالك والشافعي استعمال اللفظ الواحد في معنيين فأكثر في حالة واحدة، ومنعه قوم؛ وذلك كالمشترك يطلق على معنيين، وكالحقيقة والجاز يُجمع بينهما في اللفظ؛ ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾؛ لأن الصلاة من الله: الرحمة، ومن الملائكة: الدعاء، وقد استعمل في المعنيين معاً هـ وقال في الضياء: أما صحة الإطلاق ففيه مذاهب؛ أحدها: جوازه؛ قال ولي الدين: وبه قال الأكثر، واختلف القائلون لذلك؛ هل هو من قبيل الجاز؛ وهو المختار؛ أو الحقيقة؛ وبه قال الشافعي والقاضي وبعض المعتزلة، وقيل يجوز في النفي، لا الإثبات. (والحكم فيه) أي في المشترك (إن أتى) حال كونه (مجرداً) عن القرائن المعينة لأحد معانيه، أو المعممة له فيها: (توقف فيه بحيث وردا)؛ فيكون بجملا لا يتصرف فيه إلا بدليل يعين أحد مسمياته. (والشافعي حامل له) أي المشترك حيث لا قرينة (على ما يقتضيه الاشتراك) من المعاني (ما علاً) أي مدة كثرته؛ فيحمله عليها احتياطاً. انظر التقريب. (وحيثما احتفت به) أي باللفظ المشترك (القرائن) المعينة لأحد معنييه أو معانيه، أو المعممة له في ذلك؛ (فهو) أي احتفاف القرائن به (لتعيين المراد) منه (ضامن)؛ فيحمل على المعنى الذي تدل عليه. (وفي الكتاب منه) أي من المشترك (بعض قد أتى مثل) قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فالقرء لغة: يطلق حقيقة على الطهر والحيض؛ فمن ثم (حكمه) أي المشترك (قد ثبتا) في الكتاب جوازا ووقوعا، خلافاً لقوم منهم ابن داود الظاهري؛ في نفيهم وقوعه في القرآن والحديث. (ومثله) أي المشترك في وقوعه في القرآن (بعض) الألفاظ (المعربات) علماً كانت أو نكرة؛ وهي التي أصلها عجمي، لكنها استعملت عند العرب حتى أصبحت كأنها من لغتهم فجاء بها القرآن



وَجَمْعُ مَا عَلَى اشْتِرَاكِ قَدْ وَضِعَ      يُبْنَى عَلَى الْحَمْلِ الَّذِي مِنْهُ سُمِعَ  
وَصَحَّ أَنْ يُنَوَّبَ عَنْ مُرَادِفِ      مُرَادِفٌ كَمُقَسَّمٍ وَخَالِفِ  
وَالْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ أَوْ مَا بِالتَّبَعِ      كَبَسَنَ فِيهِ التَّرَادُفُ امْتَنَعَ

(كالأب) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾؛ وهو الحشيش بلغة أهل الغرب (والقسطاس) في قوله تعالى: ﴿وَزُتُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾؛ بالرومية: الميزان العدل (والمشكاة)؛ ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾؛ وهي الكوة بلغة الحبشة؛ قال في الإلتقان: اختلف الأئمة في وقوع المعرب في القرآن؛ فالأكثرون - ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر وابن فارس - علي عدم وقوعه فيه، وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالى ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾: بأن الكلمة اليسيرة لا تخرجه عن كونه عريباً. وأما المعرب العلم كإسماعيل وإبراهيم ويوسف؛ فإنه وقع فيه اتفاقاً. (وجمع ما) أي اللفظ الذي (على اشتراك قد وضع) باعتبار معنييه أو معانيه، كقولك: عندي عينان، وتريد الباصرة والجارية، أو عندي عيون، وتريد الباصرة والجارية والنقدين (يبني) أي يبني جواز جمعه (على الحمل) المذكور أي على جواز حمل المشترك على معنييه أو معانيه (الذي): نائب "يبني" (منه) أي من جمعه (سمع)؛ فالخلاف في الجمع: مبني على الخلاف في المفرد؛ فإن جَوَزْنَا استعمال المشترك في معنييه جاز الجمع، وإن منعناه منع، وقيل ليس مبنيًا عليه، بل يجوز مطلقاً وقد استعمله الحريري فقال:

جاد بالعين حين أعمى هواه      عينه فائثنى بلا عينين

أي باصرة وذهب.

(وصح أن ينوب عن مرادف مرادف)؛ فيقع كل منهما في مكان الآخر؛ إن لم يتبعنا الله بواحد منهما (كمقسم وخالف)؛ فالقسم والحلف بمعنى واحد. (والحد) كالحيوان الناطق (والحدود) أي محدوده؛ وهو الإنسان (أو ما بالتبع) أي التابع ومتبوعه (ك- حسن بسن) وعطشان نطشان (فيه الترادف امتنع)؛ فليس من قبيل المترادف على الأصح؛ لأن الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلاً، والحدود يدل عليها إجمالاً؛ فهما متغايران، ولأن الترادف من عوارض المفردات، وقيل منه بقطع النظر عن الإجمال والتفصيل، ولأن التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه، ومن شأن المترادفين استقلال كل منهما بالمعنى، ومقابل الأصح يمنع ذلك. والحق أن التابع يفيد التقوية؛ وإلا كان عبثاً، والعرب لا تتكلم بما لا فائدة فيه. وبالله تعالى التوفيق.

### فصل في الحقيقة والمجاز:

مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا لَهُ قَدْ وُضِعَا حَقِيقَةٌ يُدْعَى بِحَيْثُ وَقَعَا  
وَعَكْسُهَا الْمَجَازُ إِنْ كَانَ انْتَقَلَ وَهُوَ عَلَى عِلَاقَةٍ قَدْ اشْتَمَلَ  
وَلَيْسَتْ الْآحَادُ مِنْهُ تَفْتَقِرُ لِلنَّقْلِ شَأْنُ كُلِّ مَا لَا يَنْحَصِرُ  
ثُمَّ كِلَاهُمَا مَعًا قَدْ يَنْعَكِسُ فِي الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ وَلَيْسَ يَلْتَبِسُ

(فصل في الحقيقة والمجاز): لفظ (مستعمل فيما) أي في المعنى الذي (له) قد وُضِعَا) ابتداء في الاصطلاح الواقع فيه التخاطب: (حقيقة يدعى) أي يسمى حقيقة (بحيث وقع)؛ كاستعمال الأسد في الذات المفترسة؛ والحقيقة: فعيلة من "حق" أي ثبت؛ نقل إلى الكلمة الثابتة في مكانها الأصلي. (وعكسها المجاز)؛ وهو لغة: مأخوذ من الجواز أي الانتقال من حال إلى حال، واصطلاحاً: لفظ مستعمل بوضع ثان (إن كان انتقل) عن معناه الأصلي إلى غيره (وهو على علاقة) بالكسر والفتح أي معنى جامع بين المعنى الأصلي المنقول عنه والمعنى المجاز المنقول إليه (قد اشتمل) كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع لعلاقة القوة؛ فخرج بوضع ثان: الحقيقة، وبالعلاقة: العلم المنقول كفضل. (وليس الآحاد منه) أي أفراد المجاز (تفتقر للنقل) عن العرب إجماعاً في الأشخاص؛ فلا يقول أحد: لا أطلق الأسد على هذا الشجاع إلا إذا أطلقه عليه العرب بعينه، وذلك هو (شأن كل ما لا ينحصر) بالعدد. والمختار: اشتراط السمع في نوع المجاز؛ فليس لنا أن نتجاوز في نوع منه كالسبب للمسبب إلا إذا سمع من العرب صورة منه مثلاً، وقيل لا يشترط. (ثم كلاهما) أي الحقيقة والمجاز (معا قد ينعكس في الشرع والعرف)؛ فيكون حقيقة باعتبار، ومجازاً باعتبار (وليس) ذلك (يلتبس) أي يخفى لكثرتة وظهوره؛ قال في التقريب: الحقيقة هي اللفظ المستعمل في معناه، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير معناه لعلاقة بينهما، والمراد بالمعنى هنا: هو ما يعينه العرف الذي وقع به التخاطب؛ وذلك أن الاستعمال على ثلاثة أضرب: لغوي وشرعي وعرفي، واللفظ يكون حقيقة في أحدها مجازاً في الآخر، وقد تصير الحقيقة مجازاً والمجاز حقيقة باختلاف الاستعمال؛ ألا ترى أن الدابة في اللغة: حقيقة في كل حيوان، وفي عرف أهل مصر: حقيقة في الحمار لا غير، وفي عرف أهل المغرب: حقيقة في المركوبات كلها، وهي مجاز بالنظر إلى كل استعمال منها؛ إذا أطلقت على ما سواه، وكذلك الصلاة والزكاة والصيام وغير ذلك من الألفاظ الشرعية؛ لها معان في اللغة، ومعان في الشرع، وهي بالنظر إلى الشرع حقيقة في المعاني الشرعية، مجاز في اللغوية، وهي بالنظر إلى اللغة بعكس ذلك.

وَلَيْسَتْ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ  
ثُمَّ الْمَجَازُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ  
وَهُوَ بِتَشْبِيهِهِ أَوْ اسْتِعَارَةٍ  
لِمَنْ عَدَا الْقَاضِيَ بِالْمَنْفِقَةِ  
يَكُونُ فِي الْمُفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ  
أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ تَارَةً

(وليست الحقيقة الشرعية لمن عدا القاضي) أي عند غير القاضي أي بكر الباقلائي وابن القشيري (بالنفيه)؛ فعندهما الألفاظ المستعملة في الشرع لمعان لم تهدها العرب: باقية على مدلولها اللغوي؛ فالصلاة عندهم باقية على مدلولها اللغوي؛ فهي بمعنى الدعاء.

(ثم المجاز في لسان العرب): كلامهم (يكون في) اللفظ (المفرد) كالأسد للشجاع، (و) يكون في (المركب)؛ فيقع المجاز في التركيب والإسناد كقوله تعالى: ﴿فَمَا رِبْحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾؛ لأن الربح في الحقيقة: من صفة التاجر، لا من صفة التجارة، وكقول الشاعر:

أشباب الصغير وأفنى الكبيــــــــــــر ————— ر كر الغداة ومر العشي

فإسناد الإشابة والإفناء إلى الكر والمر: مجاز في التركيب، وأما المفردات فحقيقة.  
وإلى أنواع المجاز المفرد اللغوي أشار بقوله: (وهو) أي المجاز المفرد: أنواع؛ منه ما  
(بتشبيهه) مؤكد بحذف المشبه وأداة التشبيه معاً نحو: زيد أسد، وقوله تعالى: ﴿كَمْ عُنِيَ﴾  
﴿كَمْ عُنِيَ﴾ أي هم كصم عن سماع الخير؛ فلا يسمعون سماع قبول، وكبكم عن  
قول الحق؛ فلا يقولونه قول تصديق، وكعبي عن رؤية الحق؛ فلا يرونه رؤية  
تحقيق أي لا يميزون بينه وبين الباطل؛ فإن المحققين على أن هذا تشبيه بليغ، لا  
استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام  
خلوا عنه صالحاً لأن يراد منه المنقول عنه والمنقول إليه، (أو) أي ومن أنواعه أيضاً  
(استعارة)؛ وهي مجاز علاقته المشاهدة، نحو رأيت أسداً يرمي أي رجلاً شجاعاً،  
(ومع زيادة) في اللفظ؛ فمن أنواعه مجاز الزيادة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي ليس  
مثله شيء؛ فالكاف زائدة، وقال الرهوني: الكاف للتشبيه، والمقصود من الآية: نفي  
من يشبه أن يكون مثلاً؛ فضلاً عن المثل حقيقة، (ونقص) من اللفظ يفهم من المعنى  
(تاره)؛ وهو مجاز النقص، نحو ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهل القرية، وقال الأبياري: ولا  
يجوز "سل زيدا" والمراد: سل غلامه؛ إذ لا يفهم المعنى منه إلا في الشعر؛ فيجوز؛ قال  
الحلي: والمراد هنا بالتجاوز: التوسع بزيادة كلمة أو نقصانها وإن لم يصدق عليه حد  
المجاز السابق، وقيل يصدق عليه؛ حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل، وسؤال  
القرية في سؤال أهلها، وذكر قولاً أن القرية: حقيقة في الأهل كما في الأبنية  
الاجتماعية؛ ومنه: ﴿فَلَوْلَا كَأَنَّ قَرْيَةً آمَنَتْ﴾

أَوْ حَيْثُمَا غُبِرَ بِالْمُسَبَّبِ  
أَوْ اسْمٍ كُلِّ إِنْ يَكُنْ قَدْ أُطْلِقَا  
أَوْ اسْمٌ مَا مَضَى وَمَا يُسْتَقْبَلُ  
أَوْ اسْمٌ مَا جُورَ لِلْمَجَاوِرِ  
وَاللَّفْظُ ذُو الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةُ

عَنْ سَبَبٍ أَوْ عَكْسِهِ بِالسَّبَبِ  
لِبَعْضٍ أَوْ عَكْسٍ كَذَلِكَ حَقَّقَا  
وَمِثْلُ ذَا الْمَعْنَى يَوْصَفُ يَخْصُلُ  
وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ  
كَذِي اشْتِرَاكِ فَاتَّبِعْ طَرِيقَهُ

(أو) أي وأيضا من أنواع المجاز: (حيثما غبر بالمسبب عن سبب) أي سمي السبب باسم المسبب؛ كالتعبير بالموت عن المرض الشديد؛ لأن المرض: سبب الموت عادة، (أو عكسه) كالتعبير (بالمسبب) عن المسبب نحو للأمير يد أي قدرة؛ فهي مسببة عن اليد لحصولها بها (أو اسم كل إن يكن قد أطلقا لبعض)؛ فمن أنواع المجاز: إطلاق اسم الكل على البعض نحو: «يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَفْئِدَتِهِمْ»؛ والمجول: الأنامل، (أو عكس كذاك حقا) أي إطلاق البعض على الكل نحو: لي ألف رأس من الإبل، وكما يعبر عن العبد بالرقبة؛ وهي بعضه (أو) قد أطلق (اسم ما مضى) أي تسمية الشيء باسم ما كان عليه نحو: «وَاتَّبَعُوا الْيَتَامَى» أي الذين كانوا يتامى قبل البلوغ؛ إذ لا يتم بعد البلوغ؛ قال في البحر: واعلم أن شرط هذه العلاقة أن لا يكون متلبسا الآن بضده؛ فلا يقال للشيخ: إنه طفل باعتبار ما كان، ولا للثوب الأسود: إنه أبيض باعتبار ما كان؛ ولهذا امتنع إطلاق الكافر على المسلم لكفر تقدم عليه. (و) منها تسمية الشيء باسم (ما يستقبل) أي باسم ما يؤول إليه قطعا، نحو «إِنَّكَ مَيِّتٌ»، أو ظنا نحو «أَعَصِرْ خَمْرًا» أي عينا يؤول إلى خمر. (ومثل ذا المعنى بوصف يحصل)؛ فيكون الوصف أيضا بما مضى وبما يستقبل؛ فاسم الفاعل حقيقة في حال التلبس، مجاز في ما مضى وبما يستقبل؛ قال تعالى: «وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ» أي ليقع؛ عبر عن المستقبل بلفظ الحال تنبيها على تحقق وقوعه، ونحو: «إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا»؛ سماه مجرما باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجمام كما في الإتيان هـ (أو) قد أطلق (اسم ما جُورَ للمجاور) أي تسمية المجاور باسم مجاوره، كإطلاق الراوية على مزادة الماء، وأصل الراوية: البعير الذي يحمل القربة؛ سميت القربة به للمجاورة. (وقس على ذلك) المذكور من أنواع أمثلة المجاز ما لم نذكر منها (بأمر ظاهر) أي بعلاقة ظاهرة؛ فإذا وجدت في نوع لم نذكره. فقسه على ما ذكرنا واجعله من المجاز؛ فمن ذلك تسمية الشيء باسم ضده، كتسمية البرية المهلكة بالمفازة، واللدغ بالسليم، وكإطلاق اسم آلة الشيء عليه، نحو «وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ» أي ثناء حسنا، واللسان آله. (واللفظ ذو المجاز والحقيقة) أي الذي له مجاز وحقيقة (كذي اشتراك) أي كاللفظ المشترك (فاتبع) به (طريقه) أي طريق المشترك؛

### فصل في مقتضيات المحتملة:

الِإِحْتِمَالُ قَابِلُ التَّرْجِيحِ وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ لَا الْمَرْجُوحِ  
فَكُلُّ أَصْلٍ خُصَّ بِالتَّقْدِيمِ مَعَ فَرْعِهِ الْمَعْلُومِ بِالتَّقْسِيمِ  
وَذَاكَ كَالْتَخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ وَالنَّسْخِ وَالْمَجَازِ وَالتَّقْيِيدِ

فيجري فيه الخلاف الذي فيه؛ هل يجوز إطلاقه على معنييه دفعة أو لا، فمن أجاز ذلك في المشترك أجاز له حقيقة ومجاز، كقولك رأيت الأسد؛ تريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع. ونحو ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾؛ يعم الواجب والمندوب، خلافا لمن خصه في الآية بالواجب، ولمن قال إنه للقدر المشترك بين الواجب والندب؛ وهو مطلق الطلب. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في مقتضيات المحتملة): أي في تعارضها وبيان ما يقدم منها؛ قال في المعيار: من جواب للشيخ التازغدري: إنه لا ينبغي لأحد أن يعتمد على ما يرى في الكتب، حتى يكون عارفا بقواعد العلم، ومقاصد العلماء، ومقتضيات الألفاظ، وما يحمل على الحقيقة منها والمجاز؛ لأنه إذا كان عارفا بذلك فهم الأمور على وجهها؛ فما جرى منها على القواعد حملة عليها، وما خرج عنها رده بالتأويل إليها؛ فإن لم يكن عارفا بذلك فحظه السؤال والتقليد؛ فإن لم يفعل وعول على فهم نفسه وقع في الخطأ أو الكفر وهو لا يشعر.

(الاحتمال) أي اللفظ المحتمل لمعنى راجح ومعنى مرجوح (قابل الترجيح) بين المعنيين (والحكم) ثابت (لِلرَّاجِحِ) منهما (لا المرجوح)؛ لأن الراجح هو الأصل؛ فيقدم على المرجوح (فكل أصل خص بالتقديم) إذا تعارض (مع فرعه المعلوم بالتقسيم) أي تقسيمه معه؛ إذ هو قسيمه؛ (وذاكَ) الفرع المقدم عليه أصله: (كالتخصيص) نحو ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾؛ يحمل على عمومه في الحرتين والمملوكتين، دون التخصيص بالحرتين؛ فالأول هو الراجح؛ لأنه الأصل؛ فيقدم على الثاني، ويحرم الجمع بين كل أختين (والتأكيد)؛ فإذا احتمل اللفظ التأكيد والتأسيس؛ قدم التأسيس؛ لأنه الأصل؛ فيحمل عليه اللفظ نحو ﴿فَبَآئِيَ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾؛ يحمل على التأسيس؛ لأن العرب لا تزيد في التأكيد على ثلاث؛ فتحمل الآلاء في كل موضع على ما تقدم قبل لفظ ذلك التكذيب، ويكون التكذيب ذكر باعتبار ما قبل ذلك اللفظ خاصة؛ فلا يتكرر منها لفظ؛ فلا تأكيد البتة في السورة كلها؛ فقوله تعالى ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ فَبَآئِيَ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾؛ المراد بالآلاء: إخراج اللؤلؤ والمرجان خاصة، وكذلك جميع السورة،

وَالْتَقِلْ وَالِإِضْمَارِ وَالتَّأْوِيلِ مَعَ مَا يُرَى لِذَاكَ مِنْ أَصُولٍ

وكذلك القول في سورة "المرسلات"؛ فإن ظاهر تكرير قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾: أنه تكرار وتأکید؛ فيلزم الزيادة على الثلاثة؛ فتحمله على المكذبين بما ذكر قبل كل لفظ على حياله؛ فيكون الجميع تأسيساً، لا تأكيداً.

وكذا قوله تعالى: في سورة القمر ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾؛ قال الزمخشري: كرر ليجدوا عند سماع كل نبي منها اتعاضا وتنبها أن كلا من تلك الأنبياء مستحق لاعتبار يختص به، وأن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرور والغفلة.

كما في الإتيان. ولشيخ شيوخنا زين بن أحمد اليدالي رحمه الله تعالى: تحديد الاتعاض في كبل نبا يرعى لأن الفكر ربما نبا تكرير "يسرنا" ولفظ "فبأي" وقوله "ويل" لذاك يا أخي وذلك القصص جاء ذا ضروب وذاك تحديد لتوير القلوب

**فائدة:** في الإتيان أنه قد سئل أي نعمة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ؟﴾

فأجيب بأجوبة أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن، والبار من الفاجر. (والنسخ)؛ فإنه فرع البقاء؛ فيقدم البقاء عليه إذا تعارضا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية؛ فحصر التحريم في هذه الأربعة: يقتضي إباحة ما سواها، ومن جملة سباع الطير، وقد ورد فيه عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير؛ فليل نسخ للإباحة، وقيل غير ناسخ، والأكل مصدر أضيف إلى الفاعل، وذلك هو الأصل في إضافة المصدر؛ فيكون المنهي عنه في الحديث: تناول ما أكله كل ذي ناب وذي مخلب أي سؤرها من مأكلهما؛ فتبقى الآية على عمومها؛ في إباحة ما سوى الأربعة؛ وذلك هو الراجح؛ لوجوب تقديم البقاء على النسخ. (والمحاز)؛ فإنه فرع الحقيقة؛ فتقدم عليه إذا تعارضا، كقول القائل: رأيت أسدا؛ فإنه يحمل على الحقيقة. (والتقييد)؛ فإنه فرع الإطلاق؛ فيقدم عليه إذا تعارضا، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾؛ قلنا: مطلق الشرك محبط، قال الشافعي رضي الله عنه: بل بقيد الوفاة على الكفر، قلنا: الأصل عدم التقييد. (والنقل)؛ فإنه فرع، والأصل عدمه؛ فإذا دار اللفظ بين كونه منقولا وباقيا على حقيقته اللغوية؛ فحملة على حقيقته اللغوية أرجح، كقول القائل: صليت؛ يحتمل المنقول عنه؛ وهو الدعاء بخير، ويحتمل المنقول إليه؛ وهو الصلاة الشرعية؛ فيحمل على المعنى الحقيقي. (والإضمار)؛ فإنه فرع الاستقلال؛ فيقدم عليه إذا تعارضا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ

وَذَاكَ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ      أَنَّ الْمُرَادَ الْفَرْعُ لَا التَّأْصِيلُ  
وَالْأَخْذُ بِالشَّرْعِيِّ مَعَ عَقْلِيٍّ      وَمِثْلُهُ الْعُرْفِيُّ مَعَ وَضْعِيٍّ

وَرَسُولُهُ» الآية؛ يقول الشافعي رضي الله عنه: يقتلوا إن قتلوا، وتقطع أيديهم إن سرقوا، ونحن نقول: الأصل: عدم الإضرار. (والتأويل)؛ فإنه فرع الظاهر؛ فيقدم عليه إذا تعارض، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صيام لمن لم يبيت» أي الصوم، ورواية أبي داود: «من لم يبيت الصيام فلا صيام له»؛ يحتل عمومته في كل صوم نفلا كان أو فرضا أصليا أو ندرا أداء أو قضاء؛ فلا يصح إلا بنية مبيتة من الليل؛ وهو الظاهر، وبه قال مالك. ويحتل أن المراد به: صيام القضاء والندر؛ فيصح ما سواهما من الصوم بنية من النهار؛ وهذا هو التأويل، وبه قال الحنفية، والأول هو الراجح؛ لأنه الأصل هـ هذا إذا كان ما مر من التخصيص والتأكيد إلخ حال كونه (مع ما يرى لذلك) المذكور (من أصول)، كالعموم والتأسيس، إلى آخر ما مر؛ فكل أصل يقدم على فرعه إذا تعارض، كالأفراد؛ فإنه يقدم على الاشتراك؛ لأنه الأصل؛ فجعل النكاح مثلا بمعنى واحد؛ وهو الوطء؛ أرجح من جعله مشتركا بينه وبين سببه الذي هو العقد في قوله تعالى: «فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»؛ لأن الأصل عدم الاشتراك، وكالتأصيل؛ فإنه الأصل، دون الزيادة؛ فيحمل اللفظ عليه دونها، كقوله تعالى: «لَا أَقْسَمُ بِهِذَا الْبَلَدِ»؛ قيل "لا" زائدة، وأصل الكلام: أقسم بهذا البلد، وقيل ليست زائدة، وتقدير الكلام: لا أقسم بهذا البلد وأنت لست فيه، بل لا يعظم ويصلح للقسم إلا إذا كنت فيه، وكالترتيب؛ فإنه الأصل؛ فيقدم على التقديم والتأخير، كقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» الآية؛ فظاهر الآية: أن الكفارة لا تجب إلا بالوصفين المذكورين قبلها؛ وهما الظهار والعود، وقيل فيها تقديم وتأخير؛ تقديره: والذين يظهرون من نسائهم فتحرير رقبة، ثم يعودون لما كانوا من قبل الظهار سالمين من الإثم بسبب الكفارة؛ وعلى هذا لا يكون العود شرطا في كفارة الظهار. (وذاك) أي تقدم ما ذكر من الأصول على فروعه: محله (حيث لم يقم دليل) على (أن المراد) باللفظ المحتمل للأصل والفرع (الفرع لا التأصيل) أي الأصل؛ فإن قام دليل على ترجيح الفرع تعيين المصير إليه بلا خلاف؛ لوجوب العمل بالراجح. (و) من تقدم الأصل على فرعه: (الأخذ): التمسك (ب-) المعنى (الشرعي) إذا تعارض (مع) معنى (عقلي) في لفظ؛ فيقدم الشرعي لأنه الأصل في كلام الشارع، كحمل قوله عليه السلام «الاثنان فما فوقهما جماعة»: على أن المراد به: حصول فضيلة الجماعة به في الشرع، دون محله على معنى الاجتماع، وأنه حاصل لهما؛ فذلك معلوم بالعقل، وإنما قدم المعنى الشرعي على العقلي؛ لأنه عليه السلام إنما بعث لبيان معنى الشرعيات. (ومثله العرفي) أي الأخذ بالمعنى العرفي إذا تعارض (مع وضعي) أي مع معنى لغوي في لفظ

وَفِي احْتِمَالٍ مُّقْتَضِي فِرْعَيْنِ      الْحُكْمُ أَخَذَ أَقْرَبَ الْأَمْرَيْنِ  
قَدَّمَ عَلَى الْمَجَازِ تَخْصِيصًا وَذَا      قَدَّمَ عَلَى الْإِضْمَارِ فَهُوَ الْمُحْتَذَى  
وَكُلُّهَا قَدَّمَ عَلَى النَّقْلِ كَمَا      جَمِيعُهَا عَلَى اشْتِرَاكِ قَدَمَا

يَحْتَمِلُهُمَا، كَحَمَلِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ»:  
عَلَى الْأَرْكَانِ الْمُخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ مَعْنَاهَا الشَّرْعِي، دُونَ مَعْنَاهَا اللَّغَوِي؛ وَهُوَ  
الدَّعَاءُ؛ إِذْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى دَعَاءَ بَغِيرِ طَهَارَةٍ؛ وَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.  
ثُمَّ شَرَعَ فِي ذِكْرِ تَعَارُضِ مَا يَجُلُّ بِالْفَهْمِ؛ قَالَ فِي الْبَحْرِ: إِنَّهُ عَشْرَةٌ؛ مِنْهَا مَا يَرْجِعُ  
لِعَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ؛ وَهِيَ خَمْسَةٌ: الْمَجَازُ وَالْإِشْرَاقُ وَالنَّقْلُ وَالْإِضْمَارُ وَالتَّخْصِيصُ.  
وَمِنْهَا: مَا يَرْجِعُ لَغَيْرِ ذَلِكَ إِمَّا لِلْحُكْمِ كَالنَّسْخِ، أَوْ لِلتَّرْكِيبِ كَالْتَقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَوْ  
لِلوَاقِعِ كَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ، أَوْ لِللُّغَةِ كَتَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ. وَإِنَّمَا تَعَرَّضُوا لِلْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ  
فَقَطُّ: لِرَجُوعِهَا إِلَى اللَّفْظِ هُـ مِنْهُ. وَلِهَذَا الْخَمْسَةُ أَشَارَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ:  
(وَفِي احْتِمَالٍ) لَفْظُ (مُقْتَضِي فِرْعَيْنِ) مِنَ الْفُرُوعِ السَّابِقَةِ؛ فَـ (الْحُكْمُ أَخَذَ أَقْرَبَ  
الْأَمْرَيْنِ)؛ فَيَحْمَلُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا لِلأَصْلِ؛ حَيْثُ اسْتِحَالُ الْأَصْلِ وَتَعَذُّرُ. ثُمَّ بَيَّنَّ الْأَقْرَبَ  
بِقَوْلِهِ: (قَدَّمَ عَلَى الْمَجَازِ تَخْصِيصًا)؛ إِذَا احْتَمَلَهُمَا اللَّفْظُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا  
مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؛ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَامًا مَخْصُوصًا بِالنَّاسِي أَيْ لَا تَأْكُلُوا  
مِمَّا لَمْ يُلْفِظْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ عِنْدَ ذَبْحِهِ، وَخَصَّ مِنْهُ النَّاسِي لِلتَّسْمِيَةِ عِنْدَ ذَبْحِهِ؛ فَتُؤْكَلُ  
ذَبِيحَتُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الذِّكْرُ مَجَازًا عَبَّرَ بِهِ عَنِ الذَّبْحِ؛ لِمُقَارَنَتِهِ غَالِبًا؛ فَتُؤْكَلُ  
ذَبِيحَةُ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا. وَالْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ: الْأَوَّلُ. (وَذَا) أَيْ الْمَجَازُ (قَدَّمَ  
عَلَى الْإِضْمَارِ)؛ إِذَا احْتَمَلَهُمَا اللَّفْظُ (فَهُوَ) أَيْ تَقْدِيمُ الْمَجَازِ عَلَيْهِ (الْمُحْتَذَى): الْمَتَّبَعُ؛  
مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ السَّيِّدِ لَعْبَدِهِ الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ: أَنْتَ أَبِي؛ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ، وَأَنَّهُ مِنَ  
التَّعْبِيرِ بِالْمُزَوَّرِ عَنِ الْإِضْمَارِ عَنِ الْإِضْمَارِ أَيْ أَنْتَ مِثْلُ  
أَبِي: فِي الشَّفَقَةِ وَالتَّعْظِيمِ؛ فَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ. (وَكُلُّهَا) أَيْ الثَّلَاثَةُ؛ وَهِيَ:  
التَّخْصِيصُ وَالْمَجَازُ وَالْإِضْمَارُ: (قَدَّمَ عَلَى النَّقْلِ) إِذَا تَعَارَضَتْ مَعَهُ؛ لِسَلَامَةِ  
التَّخْصِيصِ وَالْإِضْمَارِ مِنْ نَسْخِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلِوُجُودِ الْعِلَاقَةِ فِي الْمَجَازِ، دُونَ النَّقْلِ.  
مِثَالُ تَقْدِيمِ التَّخْصِيصِ عَلَى النَّقْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾؛ فَقِيلَ هُوَ الْمُبَادَلَةُ  
مُطْلَقًا، خَصَّ مِنْهُ الْفَاسِدَ، وَقِيلَ إِنَّهُ نَقْلٌ شَرْعًا إِلَى الْعَقْدِ الْمُسْتَجْمَعِ لَشُرُوطِ  
الصَّحَةِ؛ فَمَا شَكَّ فِي اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا؛ يَحِلُّ وَيَصِحُّ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
فُسَادِهِ، دُونَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا. وَمِثَالُ تَقْدِيمِ الْمَجَازِ عَلَى النَّقْلِ:  
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أَيْ الْعِبَادَةُ الْمُخْصُوصَةُ؛ فَقِيلَ هِيَ مَجَازٌ فِيهَا عَنِ الدَّعَاءِ بِخَيْرٍ؛  
لِاسْتِمَالِهَا عَلَيْهِ، وَقِيلَ نَقَلْتُ إِلَيْهَا شَرْعًا. وَمِثَالُ تَقْدِيمِ الْإِضْمَارِ عَلَى النَّقْلِ: ﴿وَحَرَّمَ  
الرَّبَا﴾؛ فَقِيلَ الْمَعْنَى: وَحَرَّمَ أَخْذَ الرِّبَا؛ وَبِهِ قَالَ الْحَنْفِيَّةُ أَيْ أَخْذَ الزِّيَادَةِ فِي بَيْعِ  
دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ مِثْلًا؛ فَإِذَا اسْتَقْبَلَتْ



وَالنَّسْخُ لَا تَقْلُ بِهِ إِلَّا إِذَا      لَمْ تُلَفِّ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مَا خَذَا  
وَفِي مَجَازٍ رَاجِحٍ يُعَارِضُ      حَقِيقَةً بِالْعَكْسِ خُلِفَ عَارِضُ  
فَقَدِمَ الْحَقِيقَةُ النُّعْمَانُ      وَالْعَكْسَ عَنْ تَلْمِيذِهِ اسْتَبَانُوا  
وَنَقَلُوا فِيهِ لِفَخْرِ الدِّينِ      تَوَقُّفًا عَنْ عَهْدَةِ التَّعْيِينِ

الزيادة صح البيع وارتفع الإثم، وقيل إن الربا نقله الشرع من معناه اللغوي إلى العقد المخصوص؛ وعليه لا يصح البيع ولا يرتفع الإثم ولو أسقطت الزيادة. وهو مذهب مالك. (كما جميعها) أي الأربعة: التخصيص والمجاز والإضمار والنقل: (على اشتراك قدما) إذا تعارضت معه. مثال تقدم التخصيص على الاشتراك: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ يحتمل أن المعنى: ما مالت إليه أنفسكم؛ وهذا يلزم منه تخصيص النساء بغير المحارم، ويحتمل أن يكون المعنى: ما حل لكم؛ ويلزم عليه أن يكون الطيب في الآية مشتركا بين الحلال واللذيذ الذي تميل إليه النفس. ومثال تقدم المجاز على الاشتراك قوله تعالى في الميتة: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾؛ يحتمل أن يكون النكاح مرادا به الوطء بمجاز؛ فلا تحل لبعولها إلا بوطء الثاني لها؛ وبه قال مالك، وأن يكون النكاح مشتركا بين الوطء والعقد؛ فتكون الآية مجملة يسقط الاستدلال بها، وبه قال ابن المسيب. ومثال تقدم الإضمار على الاشتراك: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾؛ يحتمل الإضمار وأن التقدير: وأسأل أهل القرية، وأن يكون لفظ القرية مشتركا بين الأبنية المجتمعة وأهلها. ومثال تقدم النقل على الاشتراك: لفظ الزكاة؛ فإن حمله على الجزء المخرج، وأنه نقل إليه عن معناه اللغوي وهو النماء: أولى من كونه مشتركا بينهما. (والنسخ لا تقل به)؛ فلا يجوز العدول إليه (إلا إذا لم تلف فيه) أي لم تجد في الدليل (غير ذلك): النسخ (مأخذا): احتمالا يؤخذ به. (وفي مجاز راجح يعارض حقيقة بالعكس) أي مرجوحة في لفظ: (خلف عارض) أيهما يقدم؛ (فقدّم الحقيقة) المرجوحة على المجاز الراجح (النعمان): أبو حنيفة؛ لأصالة الحقيقة، (والعكس)؛ وهو تقدم المجاز الراجح عليها: (عن تلميذه) أبي يوسف (استبانوا) أي عرفوه؛ التاج: استبان الشيء: ظهر، واستبينته عرفته. يعني أنه نقله الفقهاء عنه واختاره القرافي؛ لأن كل شيء قدم؛ إنما قدم لرجحانه، والتقدير: رجحان المجاز هنا على الحقيقة؛ فيجب المصير إليه؛ فلا يحمل عليها إلا بنية وقرينة. (ونقلوا فيه) أي في اللفظ الذي تعارض فيه المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة (لفخر الدين): الإمام الرازي (توقفا عن عهدة التعيين) لأحد المعنيين؛ فلم يحمل اللفظ على واحد منهما وقال إنه مجمل، واختاره السبكي. وينبغي على الأقوال ما إذا حلف لا يشرب من هذا النهر ولا نية له؛ فحقيقة الشرب: أن يكرع فيه، والمجاز الراجح: أن يغترف منه ياناء؛ فهل يحث بالأول فقط، دون الثاني؛

## فصل: في لحن الخطاب وفجواه ودليله

وَيَحْصُلُ الْقَصْدُ مِنَ التَّفْهِيمِ بِالْإِقْتِضَاءِ وَالْفَلْظِ وَالْمَفْهُومِ  
لَحْنُ الْخِطَابِ الْإِقْتِضَاءُ مَا عُرِفَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِلْفَهْمِ حُذْفُ  
وَالْعَقْلُ عُمْدَةٌ فِي الْإِقْتِضَاءِ وَقَدْ يُرَى بِالشَّرْعِ فِي أَشْيَاءٍ

بناء على مذهب أبي حنيفة؟ أو يحنث بالثاني، دون الأول على مذهب أبي يوسف؟ أو يحنث بكل منهما؛ بناء على أنه يحمل في المعنيين — قوله عهدة التعيين؛ قال في المصباح: في الأمر عهدة أي مرجع للإصلاح؛ فإنه لم يُحكم بعد؛ فصاحبه يرجع إليه لإحكامه، وقولهم عهده عليه: من ذلك؛ لأن المشتري يرجع على البائع بما يدركه. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في لحن الخطاب وفجواه ودليله)؛ أصل اللحن في اللغة: إفهام الشيء من غير تصريح؛ قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ أي فلتات الكلام من غير تصريح بالنفاق؛ ومنه قول الشاعر:

وحديث ألدّه وهو ممّا      تشتهيه النفوس يوزن وزنا  
منطق صائب وتلحن أحيّا      نأ وأحلى الحديث ما كان لحنا

أي تعريضا من غير تصريح. (ويحصل) عند السامع (القصد) أي مقصود المتكلم في كلامه (من التفهيم) له بإحدى ثلاث طرق: (ب) دلالة (الاقتضاء) (و) بدلالة (اللفظ) على معناه الموضوع له؛ وهي دلالة المطابقة، وبدلالة (المفهوم) بقسميه: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة. (لحن الخطاب) هو دلالة (الاقتضاء)؛ والاقتضاء هو: (ما) أي شيء مضمّر (عرف) أي فهم (من جهة المعنى)، لا من اللفظ بمنطوق ولا مفهوم، (و) لكن يكون من ضرورة المنطوق به؛ فـ (للفهم) أي للعلم بمعناه (حذف)؛ قال في التقريب: أما لحن الخطاب فهو ما حُذف من الكلام ولا يستقل المعنى إلا به —

القرافي: لحن الخطاب: هو دلالة الاقتضاء؛ وهو دلالة اللفظ التزاما على ما لا يستقل الحكم إلا به وإن كان اللفظ لا يقتضيه وضعا نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾؛ تقديره: فضرب فانفلق — ومثله: ﴿فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ تقديره: إن أفطر في المرض أو السفر، وقد أخذ به العلماء كلهم إلا الظاهرية. كما في التقريب (والعقل عُمْدَةٌ فِي) دلالة (الاقتضاء)؛ بأن تتوقف صحة الكلام عقلا على إضمار، نحو ﴿وَاسْتَبَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهلها؛ فإن سؤال القرية التي هي الأبنية المجتمعة لا يصح عقلا أي بالنظر إلى العادة. (وقد يورى) الاقتضاء أي يُعلم التقدير (بالشرع) أي من جهته؛ فيكون معتمدا عليه (في أشياء) أي مسائل؛ بأن يتوقف الصدق أو الصحة أو الثبوت شرعا على إضمار. ثم مثل لتلك الأشياء بقوله:

وَبُرْفَع عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَلَا  
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ  
فَأَوَّلُ كَمَقْتَضِي التَّحْلِيلِ  
وَالثَّانِ مِثْلُ فَاقْطَعُوا وَكَاجِلِدُوا  
صَلَاةَ إِلَّا بَطْهُورَ مَثَلًا  
مَعَ قَصْدِهِ وَمِنْهُ بِالتَّلْوِيحِ  
وَمُقْتَضِي التَّحْرِيمِ فِي التَّنْزِيلِ  
فِي الْفَهْمِ لِلتَّعْلِيلِ حَيْثُ يَرُدُّ

(وبـ"رفع) - بالتسكين؛ للإدغام في المثل بعد- (عن أمتي الخطأ) والنسيان وما استكروهوا عليه؛" فالثلاثة ليست مرفوعة عن الأمة؛ لمشاهدة وقوعها منهم حسا؛ فصدق الحديث متوقف على تقدير الإثم أو المواخظة؛ لأن الخطأ والنسيان موجودان في كل إنسان، وإنما المرفوع شرعا هو: المواخظة عليهما، (ولا صلاة إلا بطهور)؛ لفظ الحديث: «لا صلاة لمن لا وضوء له»؛ فصدقه متوقف شرعا على تقدير الصحة أي صلاة صحيحة؛ فإن الصلاة توجد حسا بغير طهارة. ومثال توقف الثبوت على الإضمار شرعا قولك لمالك عبد: أعتق عبدك عني، ففعل؛ فإنه يصح عنك بتقدير ملكه لي فأعتقه عني؛ لتوقف صحة العتق شرعا على الملك هـ قال في الضياء: وهذا هو مذهب الشافعي، وأما مالك رحمه الله تعالى فإنه لا يرى ذلك، ويرى أن الولاء يثبت للمعتق عنه بالسنة؛ يدل على ذلك صحة العتق عن الميت وإن كان لا يملك (مثلا) أي مثل ذلك المتوقف شرعا بـ"رفع" إلخ.

(ومنه) أي المعنى المدلول عليه بالافتضاء (ما يكون بالتصريح) بالمقتضي بالكسر، وهو العلة بمعنى العلامة (مع قصده) أي مع كونه مقصودا بالذات في الكلام؛ لتوقف صدق الكلام وصحته عليه عقلا أو شرعا، كالأمثلة المتقدمة، وكما سيأتي إن شاء الله. (ومنه) ما يكون (بالتلويح) أي الإشارة والإيماء. (فأول) وهو التصريحي (كمقتضي التحليل) نحو قوله تعالى: «أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةَ الْأَنْعَامِ» أي الانتفاع بها الشامل للأكل وغيره، (ومقتضي التحريم في التنزيل) أي في القرآن نحو قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» أي تناولها الشامل للأكل وغيره؛ فعلى هذا التقدير تتوقف الصحة شرعا في الآيتين. (والثان)؛ وهو التلويحي (مثل) قوله تعالى «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (وكاجلدوا) في قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» أي لأجل السرقة والزنا (في الفهم للتعليل) أي لفهم العلة من ترتيب الحكم على الوصف (حيث يرد) الحكم مع الوصف؛ فإن اقتران الحكم - أي إيجاب القطع للشارق - في الآية بوصف السرقة: يدل على أن السرقة هي علة القطع؛ إذ لو لم تكن علة له لكان الكلام غير بليغ، وكذا اقتران الجلد بوصف الزنا في الآية.

وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي التَّرْغِيبِ وَالْمَدْحِ أَوْ فِي الذَّمِّ وَالتَّرْهِيْبِ  
فَذَلِكَ مَا يُقْصَدُ فِي الْعِبَارَةِ وَغَيْرُ مَقْصُودٍ هُوَ الْإِشَارَةُ  
مِثْلُ أَقْلِ الْحَمْلِ مِنْ دَلِيلِهِ وَأَكْثَرِ الْحَيْضِ عَلَى سَبِيلِهِ

(ومثله) أي مثل الإيماء في كونه من الاقتضاء التلويحي المقصود: كل (ما جاء) في الكتاب والسنة من الآيات والأحاديث (في الترغيب) في الإيمان والعمل الصالح، نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية؛ ففيها الترغيب في الإيمان والعمل الصالح؛ بأن جزاءهما الجنة؛ وفي ذلك إيماء إلى طلبهما من المخاطبين، (و) ما جاء في (المدح) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ الآية؛ ففيها مدح إسماعيل بالخصال المذكورة فيها، وفي ذلك إيماء إلى طلب تلك الخصال من المخاطبين (أو) ما جاء (في الذم) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِغْ كُلَّ خَلَافٍ مَّهِينٍ﴾ الآية؛ ففيها ذم المتصف بالصفات المذكورة، وفي ذلك الذم إيماء إلى التنفير والنهي عنها، (و) ما جاء في (الترهيب)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ الآية؛ ففيها ترهيب قاتل المؤمن عمداً أي تخويفه وتهديده وإيعاده بالخلود في جهنم، والغضب واللعنة من الله والعذاب العظيم؛ وفي ذلك الترهيب إيماء إلى التحذير من قتل المؤمن عمداً وتحريمه. (فذلك) أي الاقتضاء التلويحي المسمى بالإيماء: هو (ما يقصد في العبارة) أي الكلام (وغير مقصود) أي والاقتضاء التلويحي غير المقصود في أصل الكلام لكنه لازم للمقصود ومن توابعه؛ ومعنى كونه غير مقصود: أنه لم يقصد بالذات؛ وإلا فكل ما دل عليه الكتاب العزيز مما وافق الواقع: مقصود، كما هو اللائق في حقه تبارك وتعالى -قاله البناي- (هو) المسمى في اصطلاح الأصوليين: دلالة (الإشارة)؛ وهي إشارة اللفظ لمعنى ليس مقصوداً منه بالأصل، بل بالتبع، مع أنه لم تدع إليه ضرورة لصحة الاقتصار على المذكور؛ وذلك: (مثل) استنباط قدر (أقل الحمل) زمناً (من دليله) الدال عليه بالإشارة؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، بعد قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾؛ فإذا كان أمد رضاعه أربعة وعشرين شهراً؛ لم يبق للحمل إلا ستة أشهر، وهذه دلالة الإشارة. (و) مثل (أكثر الحيض): خمسة عشر يوماً؛ فإنه (على سبيله) في الاستنباط من قوله عليه السلام: «النساء ناقصات عقل ودين»؛ قيل: وما نقصان دينهن؟ قال: «تمكث إحداهن شطر دهرها لا تصلي»؛ لأن المقام مقام مبالغة في الذم، فلو كن يمكنن في الحيض أكثر من ذلك لذكره؛ فالكلام لم يُسَقَّ لبيان مدة الحيض، بل لبيان نقصان الدين -هـ- وقد قال الرهوني: تمثيل بعضهم بهذا الحديث لا يصح؛ لأن الحديث لم يصح بلفظ الشطر، ولفظه عند مسلم «تمكث الليالي لا تصلي» -هـ- وكاستنباط صحة صوم من أصبح جنباً من قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾؛ لأن الليلة تصدق بآخر جزء منها الملاقى للصباح، وقد أباح الله الجماع في ذلك الجزء،

ثُمَّ الَّذِي فَحَوَى الْخِطَابَ طَابَقَهُ  
وَهُوَ الَّذِي الْمَسْكُوتُ عَنْهُ حُكْمُهُ  
وَقَدْ يَرَى الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَهْلًا  
وَأَنْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ قَدْ خَالَفَهُ  
وَسُمِّيَ الدَّلِيلَ لِلْخِطَابِ  
وَمَا لِكَ قَالِ بِهِ كَالشَّافِعِيِّ  
سُمِّيَ بِالْمَفْهُومِ ذِي الْمُوَافَقَةِ  
مِنْ جِهَةِ الْمَنْطُوقِ بَادَ فَهْمُهُ  
لِحُكْمِ مَنْطُوقِ بِهِ أَوْ أَوْلَى  
فَإِنَّهُ الْمَفْهُومُ ذُو الْمُخَالَفَةِ  
وَحَصَّاهُ النُّعْمَانُ بِاجْتِنَابِ  
وَلَيْسَ فِي الْمَنْطُوقِ خَوْفُ مَانِعٍ

ويلزم من ذلك إصباحه جنبا. (ثم الذي فحوى الخطاب طابقه) في الاسم أي سمي فحوى الخطاب: (سمي) أيضا (بالمفهوم ذي الموافقة)، ويسمى أيضا بـ"تنبيه الخطاب"؛ (وهو الذي) يكون فيه (المسكوت عنه حكمه من جهة) اللفظ (المنطوق) به (باد فهمه)؛ للاتفاق في علة الحكم. (وقد يرى) المعنى (المسكوت عنه) الموافق للمعنى المنطوق به (أهلا) أي مستحقا (لحكم) معنى (منطوق به) على سبيل المساواة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الآية؛ يفهم منه بالمساواة: تحريم إحراق مال اليتيم؛ لمساواة الإحراق للأكل في الإلتلاف الذي هو العلة، (أو) قد يرى (أولى) بالحكم من المنطوق به؛ لكونه أولى بعلّة الحكم منه، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾؛ فالضرب -وهو المسكوت عنه-: أولى بالتحريم من مجرد التأفيف؛ فالعلة الإيذاء؛ وهي أعظم وأتم في الضرب، وقيل الأولى يسمى: فحوى الخطاب، والمساوي يسمى لحن الخطاب، ولا حجر في التسمية هـ وفي التقريب: أن مفهوم الموافقة أخذ به العلماء إلا الظاهرية؛ وهو نوعان: تنبيه بالأقل على الأكثر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾؛ فإنه نبّه بالنهي عن قول "أف" على النهي عن الشتم والضرب وغير ذلك، ومثله قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، وتنبيه بالأكثر على الأقل كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾. (وإن يكن) المعنى المفهوم من اللفظ (في حكمه قد خالفه) أي خالف المعنى المنطوق به في الحكم؛ (فإنه المفهوم ذو المخالفه وسمي) أيضا في اصطلاح الأصوليين: (الدليل للخطاب)؛ وهو الذي يطلق الفقهاء عليه اسم المفهوم غالبا. (وخصه) أي مفهوم المخالفة (النعمان باجتنب)؛ فقد أنكره مطلقا وقال: إنه ليس بحجة. (وما لك قال به كالشافعي)؛ فجعله حجة في الشرع، وكل مفهوم فله منطوق، ولا خلاف أن المنطوق حجة؛ لأنه هو الذي وضع له اللفظ؛ مثال ذلك: «إنما الولاء لمن أعتق»؛ فمنطوق هذا اللفظ: إثبات الولاء لمن أعتق، ومفهومه: نفي الولاء عن من لم يعتق. (وإنما يكون حجة حيث) (ليس في المنطوق خوف مانع)؛ وإلا لم يعتبر عندهما؛ فالشرط في الاحتجاج بالمفهوم: أن لا يرد المذكور لدفع خوف،

وَالْأَخْذَ بِالْمَفْهُومِ فِي الْمَذَاهِبِ      مُمْتَنِعٌ إِنْ يَجْرَى مَجْرَى الْغَالِبِ  
كَفَى حُجُورَكُمْ كَذَا مَا أَشَبَهَا      سَبْعِينَ مَرَّةً مُبَالَغًا بِهَا  
فِي الشَّرْطِ وَالْغَايَةِ ذَا الْمَفْهُومِ قَدْ      جَاءَ وَفِي اسْتِثْنَاءٍ وَحَصْرٍ وَعَدَدٍ  
وَجَاءَ فِي الْعِلَّةِ وَالزَّمَانِ      وَالْوَصْفِ بِالْخُلْفِ وَفِي الْمَكَانِ

فإن ورد لذلك فلا مفهوم له، كقول قريب العهد بالإسلام لعبد بن جبر:  
المسلمين: تصدق بهذا على المسلمين؛ يريد وغيرهم، وتركه خوفاً من قهقهته  
بالنفاق. (والأخذ بالمفهوم) أي الاحتجاج بمفهوم المخالفة والعمل به (في المذاهب  
ممتنع إن يجرى المنطوق به (مجرى الغالب) أي إذا كان تخصيص المنطوق به في  
الذكر لجريانه مجرى الغالب؛ فليس بحجة إجماعاً، (ك) قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمْ  
الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ﴾؛ فلا تبدل الآية على أنها إن لم تكن في الحجر لا تكون  
محرمه؛ لخروج الآية على الغالب؛ لأن الغالب في الرتبة أن تكون في حجر زوج  
أمها؛ فلا مفهوم لهذا القيد. وضابطه: أن يكون الوصف الذي وقع به غالباً على  
تلك الحقيقة موجوداً معها في أكثر صورها. (كذا) في امتناع الأخذ والاحتجاج  
بمفهوم المخالفة (ما أشبهها) قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ (سَبْعِينَ مَرَّةً) فَلَنْ يَغْفِرَ  
اللَّهُ لَهُمْ﴾ (مبالغا بها)؛ فذكر السبعين هنا: لا مفهوم له، وإنما المراد المبالغة (في  
الشرط): صلة "قد جاء" الآتي نحو ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ﴾ الآية؛ فمفهومه: أنه  
إن لم يكن أولات حمل؛ فلا نفقة لهن، (والغاية) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا  
تَحِلُّ لَهُ﴾ الآية أي فإن نكحته حلت للأول بشرطه (ذا المفهوم) أي مفهوم  
المخالفة (قد جاء و) جاء أيضاً (في استثناء) نحو قام القوم إلا زيداً؛ فمفهومه نفي  
القيام عن زيد. ونحو «لا نكاح إلا بولي»؛ فهو يدل بمنطوقه على اشتراط الولي،  
ومفهومه على بطلان النكاح بغير ولي. (و) جاء في (حصر)؛ القرافي: وأدواته  
أربعة: إنما نحو «إنما الماء من الماء»، وتقدم النفي قبل إلا نحو «لا يقبل الله صلاة  
إلا بطهور»، والمبتدأ مع خبره نحو قوله عليه السلام: «تحريمها التكبير وتحليلها  
التسليم»؛ فالتحريم محصور في التكبير، والتحليل محصور في التسليم، وتقدم  
المعمولات نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أي لا نعبد إلا إياك —  
باختصار. (و) جاء في (عدد) نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة؛ فمفهومه أنه لا يجوز  
أكثر ولا أقل. (و) جاء في (علة) نحو ما أسكر فهو حرام؛ فمنطوق هذا اللفظ تحريم  
المسكر، ومفهومه تحليل غير المسكر. (و) في ظرف (الزمان) نحو ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ  
مَعْلُومَاتٌ﴾؛ فمفهومه أن الإحرام في غير تلك الأشهر غير مشروع. (و) الوصف  
نحو في الغنم السائمة زكاة؛ فمفهومه: أن المملوكة لا زكاة فيها. والفرق بين العلة  
والصفة: أن العلة سبب الحكم، بخلاف الصفة.

وَبِالَّذِي يَلْزَمُ حَتْمًا اجْتَنَبَ مَنْ عَدَا الدَّقَاقَ مَفْهُومَ اللَّقَبِ

### فصل في الأحكام التكليفية:

مُبَاحٌ أَوْ وَاجِبٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ نَذْبٌ أَوْ مَكْرُوءٌ الْأَحْكَامُ  
فَالْوَاجِبُ الْمَطْلُوبُ شَرْعًا فِعْلُهُ جَزْمًا وَدُونُ الْجَزْمِ نَذْبٌ أَصْلُهُ

(بالخلف) أي مع الخلاف فيه؛ فقد خالف في مفهوم الوصف القاضي أبو بكر وأبو المعالي. (وفي المكان) نحو «وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» هـ قال الشيخ زكريا بعد أن ذكر أن المفهومات المخالفة حجة في الأصح: وظاهر أن محل العمل بالمفهومات المذكورات: إذا لم يعارضه معارض أقوى؛ وإلا قدم الأقوى، كخبري «إنما الربا في النسيئة» و«إنما الولاء لمن أعنتق»؛ فإنهما معارضان بالإجماع. وأما مفهوم الموافقة فاتفقوا على حجته. (وبالذي) صلة "اجتنب" أي وبسبب الذي (يلزم حتما) من الفساد على اعتبار مفهوم اللقب (اجتنب من ما)؛ "من" موصولة، و"ما" زائدة أي تجنب في الاحتجاج الذي (سوى الدقاق) وابن خويزمنداد وبعض الحنابلة. (مفهوم اللقب)؛ فلم يعتبروه نحو علي زيد حج أي لا على عمرو؛ إذ يلزم عليه أن مفهوم قوله تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»: أن غير محمد ليس برسول الله، وذلك كفر أعاذنا الله منه؛ قال في المهيع: وزيد للدقاق مفهوم اللقب وهو لما يلزم عنه مجتنب

واللقب: هو الاسم الذي لا يصح تركيب كلام العربية دونه سواء كان اللقب علما أو كنية أو اسم جنس جامدا أو مشتقا غلبت عليه الاسمية كالماشية أو اسم جمع كقوم ورهط. وإنما ضعف الاحتجاج به؛ لعدم رائحة التعليل فيه؛ فإن الصفة تشعر بالتعليل. وجحة القائل به: أنه لا فائدة لذكره إلا نفى الحكم عن غيره، كالصفة. وأجيب بأن فائدته استقامة الكلام؛ إذ يأسقاطه يختل، بخلاف إسقاط الصفة. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في الأحكام التكليفية): الحكم الشرعي: هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع. والخطاب المذكور يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما كما في المحلي.

(مباح أو واجب أو حرام أو نذب أو مكروه الأحكام)؛ الأحكام: مبتدأ، خبره: مباح إلخ؛ فالخمس: هي الأحكام الشرعية؛ (فالواجب) -ويسمى الفرض والمفروض والكنوب والمحتوم والمستحق واللازم- هو: (المطلوب شرعا فعلة) من المكلف أي إيجابه طلبا (جزما) أي جازما أي من غير تجويز ترك؛ فإذا تركه استحق الذم عاجلا، والعقاب آجلا. (و) الفعل المطلوب شرعا من المكلف (دون الجزم) أي طلبا غير جازم؛ بأن لا يذم تاركه شرعا عاجلا، ولا يعاقب آجلا: (نذب أصله) أي حكمه في الأصل النذب؛

وَالْتَرَكُ إِن يُطْلَبَ فَذَا الْحَرَامُ مَعَ جَزْمٍ وَمَكْرُوهٌ إِنْ الْجَزْمُ ارْتَفَعَ  
وَمَا أَتَى التَّخْيِيرُ فِيهِ شَرْعًا فِعْلًا وَتَرَكًا فَالْمُبَاحُ يُدْعَى  
وَمِنْ خِطَابِ الشَّارِعِ الْأَحْكَامُ لَا مِنْ صِفَةِ الْأَعْيَانِ حَيْثُ تُجْتَلَى

فهو المندوب والتطوع، وهو على درجات، أعلاها السنة، ودونها المستحب؛ وهو الفضيلة، ودونه النافلة، وقد يقال نافلة في المندوب مطلقا. (والترك إن يطلب فذا الحرام) والمنوع والمحذور والمعصية والسيئة والذنب والإثم (مع جزم)؛ ففعل المكلف المطلوب تركه جزما؛ يسمى حراما يستحق فاعله شرعا الذم عاجلا، والعقاب آجلا. (و) هو (مكروه إن الجزم ارتفع)؛ فهو ما طلب الشرع تركه طلبا غير جازم؛ قال في البحر: وقد تكون الكراهة شرعية؛ لتعليق الثواب عليها. وقد تكون إرشادية أي لمصلحة دنيوية؛ ومنه كراهة النبي ﷺ أكل التمر لصهيب وهو أرمذ، ومنه كراهة الماء المشمس على رأي، والنظر في الفرج. (وما) أي فعل المكلف الذي (أتى التخيير فيه شرعا فعلا وتركا فالمباح يدعى) أي يسمى في عرف الشرع بالمباح؛ وهو الحلال والجائز، وقد يعبر عنه بـ"لا جناح" و"لا حرج" و"لا إثم" و"لا بأس" كما في التقريب. وقال فيه أيضا: وهذه الحدود أصح من تحديدها بالثواب والعقاب كقولهم: الواجب: ما في فعله الثواب، وفي تركه العقاب؛ لوجهين: أحدهما: أن الثواب والعقاب ليس أحدهما وصفا ذاتيا للأحكام، وإنما هما جزاء عليها؛ فلا يجوز الحد بهما، والثاني: أن العقاب قد يعدم إذا عفا الله، والثواب قد يعدم إذا عدت النية. وبمثل ذلك يرد على من قال: إن الواجب ما ذم تاركه، والحرام ما ذم فاعله. (ومن خطاب الشارع الأحكام)؛ يعني أن الأحكام الشرعية؛ إنما تؤخذ من خطاب الشارع، (لا) تؤخذ (من صفة الأعيان حيث تجتلى) أي تنظر؛ اجتلى الشيء: نظره. ولعل الأولى لو قال: لا من صفة الأفعال؛ فلا تؤخذ الأحكام من حسنها وقبحها العقليين؛ قال في المستصفي: الحكم عندنا: عبارة عن خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين؛ فالحرام هو المقول فيه: اتركوه ولا تفعلوه، والواجب هو المقول فيه: افعلوه ولا تتركوه، والمباح هو المقول فيه: إن شئتم فافعلوه وإن شئتم فاتركوه؛ فإن لم يوجد هذا الخطاب من الشارع فلا حكم.. إلى أن قال: مسألة: ذهب المعتزلة إلى أن الأفعال تنقسم إلى حسنة وقبيحة؛ فمنها ما يدرك بضرورة العقل، ومنها ما يدرك بنظر العقل. ثم أطال في إبطال مذهبهم. فانظره. وقد مرّ هذا. وفي البحر: أن حسن الشيء عند المعتزلة: صفة قامت به أوجبت كونه حسنا، والقبح: صفة قامت به أوجبت كونه قبيحا؛ حملا للأفعال على الأجسام؛ فإن الحسن صفة قائمة بها، وكذلك القبح. وعندنا الحسن والقبح؛ إنما هو صفة نسبية إضاقية حاصلة بين



وَلَا يُرَى تَعَلُّقُ الْأَحْكَامِ إِلَّا بِقَصْدٍ مِنْ أُولِي الْأَفْهَامِ  
فَمَا لَهَا تَعَلُّقٌ بِالنَّاسِ وَلَا بِمَنْ أَشَبَّهُهُ فِي النَّاسِ  
وَمَا بِهِ تَمَامٌ وَاجِبٌ وَجَبَ مِنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ ضَمْنًا يُكْتَسَبُ

الفعل واقتضاء الشرع إيجاداً، أو الكف عنه؛ فإذا قال الشارع: صلّ قلنا: الصلاة حسنة، وإذا قال: لا تزّن قلنا: الزنى قبيح. وما ذكرناه من أن الحسن والقبح صفتان للفعل: باطل؛ لأن الصفات أعراض، والفعل عرض، والعرض لا يقوم بالعرض؛ لأنه لا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بالجواهر؛ فكيف يقوم به غيره؟ هـ  
ثم رأيت في البحر أيضاً ما يدل لصحة عبارة الناظم؛ ففيه: أن المعتزلة والكرامية والروافض قالوا: إن الحسن والقبح راجعان إلى نفس الذوات الحسنة والقبيحة، ويرون ذلك من صفات نفوسها هـ ثم ذكر أن إمام الحرمين زعم أنهم إنما يريدون بما أطلقوه من صرف الحسن والقبح إلى أعيان الذوات: أن ذلك يستدرك فيها بالعقول، من غير حاجة إلى بعث الرسول.

(ولا يرى تعلق الأحكام) الشرعية (إلا بقصد) أي بمن له قصد (من أولي الأفهام) أي العقول؛ (ف) بسبب أنها لا تتعلق إلا بمن له قصد من أهل العقول (ما لها تعلق بالناسي ولا بمن أشبهه في الناس) كالجنون والغافل والساهي والنائم والمكره والصبي؛ أما الغافل والساهي والنائم والصبي؛ فلأن مقتضى التكليف بالشيء: الإتيان به امتثالاً؛ وذلك يتوقف على العلم بالتكليف، والغافل ومن معه: لا يعلمون ذلك. وأما المكره؛ فلعدم قدرته، والقدرة شرط في خطاب التكليف. وهذا هو الصواب، وبه قال الأكثر. (وما) كان من مقدور المكلف (به تمام واجب) مطلق أي لا يتم إلا به؛ فإنه (وجب) وجوباً كائناً (من أمره) أي أمر الواجب (الأول ضمناً يكتسب)؛ فوجوب ما به تمام الواجب: مكتسب من وجوب الأمر الأول ومتضمن له، وفي ذلك أربعة مذاهب؛

أحدها: أنه واجب سواء كان سبباً أو شرطاً؛ كان ذلك الشرط عقلياً كترك ضد الواجب الذي لا يتم الواجب إلا به، أو عادياً كغسل جزء من الرأس؛ لتحقيق غسل الوجه؛ فإنه لا يمكن عادة غسل الوجه بدون جزء من الرأس.

المذهب الثاني: أنه غير واجب؛ لأن الأمر إنما اقتضى تحصيل المقصد فقط. الثالث: يجب إن كان سبباً كالنار للإحراق؛ فإن الأمر بحرق شخص مثلاً يتوقف على إيقاد النار التي هي سبب في إحراقه؛ فالأمر بالإحراق: متضمن للأمر بالإيقاد للنار.

الرابع -وبه قال إمام الحرمين-: يجب الشرط الشرعي، دون العقلي والعادي؛ فخرج بالواجب المطلق: المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة؛

فصل:

مَعْنَى الْوُجُوبِ الْفَرَضُ بِاتِّفَاقٍ . وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْإِطْلَاقِ  
فَجَعَلَ الْفَرَضَ عَنِ الْقَطْعِيِّ  
وَالْفَرَضُ مَقْسُومٌ إِلَى نَوْعَيْنِ  
فَمَا عَلَى الْأَعْيَانِ حُكْمُهُ كُتِبَ  
وَمَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَالْجِهَادِ  
يَسْقُطُ عَنْ كُلِّ إِذَا الْبَعْضُ فَعَلَ  
وَيَأْتُمُ الْجَمِيعُ إِنْ هُوَ أَهْمَلُ

وجوبها متوقف على ملك النصاب؛ فلا يجب تحصيله. فالمطلق: ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وإن كان مقيدا بغيره كقوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾؛ فإن وجوبها مقيد بالدلوك، لا بالوضوء والتوجه للقبلة ونحوهما. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل: معنى الوجوب) هو (الفرض)؛ فهما مترادفان في المعنى كما مرّ (باتفاق) وفي اللفظ عند الجمهور؛ فيطلق لفظ كل منهما على الآخر. (وخالف النعمان في الإطلاق) أي في إطلاق كل منهما على الآخر؛ (فجعل الفرض) هو الواجب الثابت (عن) الدليل (القطعي) كقراءة القرآن الثابتة بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، (و) جعل (الواجب الثابت عن) دليل (ظني) كقراءة خصوص الفاتحة في الصلاة الثابتة بخبر الواحد؛ وهو حديث الصحيحين: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»؛ فعنده أن من ترك الفرض كقراءة القرآن في الصلاة: بطلت صلاته، ومن ترك الواجب كالفاتحة: لم تبطل، ولكن يأثم.

(والفرض مقسوم إلى نوعين) باعتبار فاعله؛ أحدهما: (فرض كفاية)؛ سمي بهذا الاسم؛ لأن البعض يكفي فيه، (و) الثاني: (فرض عين)؛ لتعلقه بكل عين، ولا يكفي البعض؛ (فما على الأعيان) أي على كل عين على حدّهما: (حكمه كتب) أي أوجب كالصلاة المكتوبة وصوم رمضان؛ (فذاك) هو: (فرض العين ليس ينقلب) عن من كتب عليه؛ فلا يحمله عنه غيره. وضابط ما يكون على الأعيان: أنه الذي تتكرر مصلحته كالصلوات الخمس؛ فإن مصلحتها: الخضوع لذي الجلال؛ وهو يتكرر بتكرر الصلوات. (وما) أي والفرض الذي كتب (على الجملة) أي على مجموع الناس، لا على كل عين (كالجهاد) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصلاة على الميت ونحو ذلك؛ فإنه (فرض كفاية على العباد)؛ وهو ما لا تتكرر مصلحته بتكرره، كإنقاذ الغريق؛ فإنه إذا سُلّ من البحر؛ فالنازل بعد ذلك في البحر لا يحصل شيئا من المصلحة، وكذلك إطعام الجوعان وكسوة العريان.

(ويستقط عن كل إذا البعض فعل)، ويكفي في سقوطه عن من لم يقم: ظنه أن غيره قام به. (ويأثم الجميع إن هو أهمل)؛ بأن تواطؤوا على تركه.

وَمِنْهُ مَا التَّرْتِيبُ فِيهِ جَارٍ وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ كَغَيْرِ الصَّوْمِ فِي  
فَالْفَرَضُ وَاحِدٌ عَلَى التَّخْيِيرِ  
وَمِنْهُ مَا فِي وَقْتِهِ تَوْسِيعٌ  
وَعَلَقَ الْوُجُوبُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
مِثَالُهُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ  
مَا قَدْ أَتَى كَفَّارَةَ لِلْحَلِفِ  
وَذَلِكَ الْمُخْتَارُ لِلْجُمْهُورِ  
كَالْحَجِّ أَوْ مُقَدَّرَ مَقْطُوعٍ  
مِنْهُمْ بِكُلِّ الْوَقْتِ فِي الْمَقْدَرِ

(ومنه) أي الفرض العيني: (ما الترتيب فيه) أي في أنواعه (جار)؛ فلا يجوز فعل الثاني إلا عند تعذر الأول حساً أو شرعاً؛ (مثاله كفارة الظهار)؛ فإن الوجوب فيها جار على الترتيب بين ثلاث خصال؛ هي العتق والصوم والإطعام؛ فلا يجوز الصوم فيها إلا عند تعذر العتق، ولا الإطعام إلا بعد تعذر الصوم. (ومنه) أي الفرض العيني: (ك) التكفير بـ (غير الصوم في ما قد أتى كفارة للحلف) أي في أنواع كفارة اليمين؛ وهي الإطعام والكسوة والعتق؛ فالثلاثة على التخيير، وأما التكفير بصوم ثلاثة أيام؛ فإنما يكون عند العجز عن الثلاثة. (فالفرض) أي متعلق الوجوب منها (واحد) لا بغيره، بل (على التخيير) بين الثلاثة المذكورة؛ فيعينه المكلف بفعله؛ (وذلك) أي القول بأن الوجوب متعلق بواحد لا بغيره من تلك الخصال هو: القول (المختار للجُمهور) من أهل السنة، خلافاً للمعتزلة القائِلين بأن الوجوب متعلق بجملة الخصال.

**فائدة:** القرافي: كفارة الظهار مرتبة، وكفارة حنث اليمين مخير فيها على البدل، والكل يستحب الجمع بين خصالها من العتق والكسوة والإطعام والصيام؛ لأنها مصالح وقربات تكثر وتجتمع وإن كان بعضها إذا كان فرداً لا يجزئ في المرتبات.

(و) الفرض العيني ينقسم بالنظر إلى الوقت قسمين؛ (منه ما في وقته توسيع)؛ وهو المسمى بالواجب الموسع؛ لأن وقت الفعل يسع أكثر منه؛ وهو على قسمين: محدود؛ كأوقات الصلوات، وغير محدود، بل مُعَيَّنٌ بالعمر، (كالْحَجِّ أَوْ) أي ومنه ما وقته (مقدر) أي مضيق (مقطوع) من الزمن كوقت الصوم؛ وهو رمضان؛ سمي مضيقاً؛ لأن وقته لا يسع أكثر منه، بل لا يزيد عليه بلحظة هـ.

قال في البحر: التوسيع كما يكون في الواجب؛ يكون في السنة؛ كالأضحية، وكل واجب على التراخي؛ فإنه يصير واجباً على الفور إذا ضاق وقته؛ ومن ثم لو ترك الصلاة عمداً وجب قضاؤها على الفور؛ لأن وقتها لما ضاق صار على الفور.

(وعلق الوجوب عند الأكثر منهم) أي العلماء (بكل) جزء من (الوقت) أي بالقدر المشترك بين أجزائه (في) الواجب (المقدر) أي المحدود وقته، كأوقات الصلوات.

وَالشَّافِعِيُّ بِابْتِدَاءِ عَلَقَا  
وَالنَّدْبُ لِلْعَيْنِ وَغَيْرِ عَيْنٍ  
وَالنَّدْبُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلْأَكْثَرِ  
وَالذَّنْبُ الْإِرْتِكَابُ لِلْحَرَامِ  
وَهُوَ مَقْسُومٌ إِلَى الصَّغَائِرِ  
وَقَدْ تَخَفُ حَالَةَ الْمَكْرُوهِ  
وَرَبَّمَا أُطْلِقَ وَالْقَصْدُ بِهِ

وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ مِمَّا حَقَّقَا  
كَقُرْبَةِ الْأَذَانِ وَالْعِيدَيْنِ  
وَعَنْهُمْ الْمَكْرُوهُ بِالنَّهْيِ حَرِي  
وَمِثْلُهُ الْإِثْمُ لَدَى الْإِفْهَامِ  
ثُمَّ إِلَى مَا عُدَّ فِي الْكِبَائِرِ  
وَقَدْ يَكُونُ ضِدُّ ذَلِكَ فِيهِ  
تَعَيُّنُ الْحَرَامِ لَا الْمُشْتَبِهِ

(والشافعي بابتداء) أي بأول الوقت (علقا) الوجوب؛ فهو متعلق بأوله، والصلاة الواقعة بعده: قضاء ناب مناب أداء، (والعكس)؛ وهو أن الوجوب متعلق بآخر الوقت، والصلاة الواقعة قبله نفل ناب مناب الواجب: (للنعمان مما حققا والندب)؛ والمراد به ما يشمل السنة والرغبة: كالفرض؛ فينقسم (للعين)؛ وهو الأكثر (وغير عين)؛ وهو ندب الكفاية؛ فالندب الكفائي: (كقربة الأذان)؛ فإن سنته على الكفاية؛ إذ يحمله بعض الناس عن بعض، وكالإقامة، وما يُفعل بالأموال من المندوبات، (و) الندب العيني: كصلاة (العیدین)؛ فإنها سنة على كل مكلف، وكالوتر والفجر. (والندب): المندوب (مأمور به) المكلف (للاكثر)؛ بناء على أن الأمر حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب؛ وهو مطلق الطلب، خلافا للكرخي والرازي؛ في أنه ليس مأمورا به؛ على أن الأمر حقيقة في الإيجاب. (وعنهم) أي عند أكثر العلماء (المكروه بالنهي حري): حقيق أي منهى عنه. (والذنب): هو (الارتكاب للحرام) أي فعله، (ومثله الإثم) في المعنى؛ فهما مترادفان كما مر (لدى الإفهام وهو مقسوم إلى) قسمين: إلى (الصغائر) كالقبلة واللمس (ثم إلى ما عد في الكبائر) كالزنا والقتل، كما هو مذهب جمهور أهل السنة، خلافا لمن قال: إن الذنوب كلها كبائر؛ نظرا إلى عظمة الرب المعصي. (وقد تخف حالة المكروه) أي قد يكون خفيفا، ويسمى خلافا الأولى؛ وهو ما استُفيد النهي عنه من أمر الشارع أو فعله لضده؛ الأول: كترك سُبْحَةِ الضحى؛ فالنهي عنه: مستفاد من الأمر بها. والثاني: كصوم يوم عرفة للحاج؛ فالنهي عنه مستفاد من فطره ﷺ فيه. (وقد يكون ضد ذاك فيه)؛ بأن تكون كراهته شديدة؛ وهو المسمى بالمكروه اصطلاحاً؛ وهو الوارد فيه النهي عن الشارع نصا على عينه، كترك تحية المسجد المنهي عنه بحديث الصحيحين: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين». وهذا التقسيم للمكروه: مذهب المتأخرين، وأما الأقدمون فيطلقونه عليهما. (وربما أطلق) لفظ المكروه في كلام الشارع والمجتهدين (والقصد) أي المقصود (به تعين الحرام) كقول مالك: أكره كذا ويريد الحرام (لا المشتبه) أي المكروه؛ سماه مشتبهاً؛ لأن فيه شبهة بالحرام من وجه، وشبهها بالمباح من وجه آخر، ومثله: كل ما اختلف فيه؛ فإنه من المشتبهات؛ وهي من قبيل المكروه.

وَأُطْلِقَ الْمُبَاحُ إِطْلَاقَيْنِ      الْأَوَّلُ التَّخْيِيرُ فِي الْأَمْرَيْنِ  
وَأُطْلِقَ الثَّانِي عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ      وَمَا أُبَيِّحُ رُخْصَةً فِيهِ ائْتَدَرَجُ  
وَبِاعْتِبَارِ مَا انْتَقَالَه يُرَى      عَنْ أَصْلِهِ لِمُقْتَضَى مَا اعْتَبِرَا

(وأطلق المباح إطلاقين)؛ فيطلق على معنيين؛ أحدهما: شرعي، والآخر لغوي؛ (الأول) منهما: (التخيير في الأمرين) أي الفعل والترك؛ وهو مرادف للجائز، (وأطلق) الإطلاق (الثاني على رفع الحرج) عن الفعل والترك، وهذا معنى لغوي؛ لأنه ثابت قبل ورود الشرع، ومستمر بعده؛ وعليه فيدخل فيه المندوب والمكروه وخلاف الأولى؛ لاشتراكهما معه في رفع الحرج عن الفعل والترك. (وما أبيع) حال كونه (رخصة فيه) أي في المباح الذي بمعنى رفع الحرج (ائتدرج) أي دخل؛ قال الشاطبي: الإباحة المنسوبة إلى الرخصة؛ هل هي من قبيل الإباحة بمعنى رفع الحرج، أم من قبيل الإباحة بمعنى التخيير بين الفعل والترك؟ فالذي يظهر من نصوص الرخص: أنها بمعنى رفع الحرج، لا بالمعنى الآخر. انظر كلامه فقد أطل في ذلك.

ثم أعلم أن المباح من حيث هو مباح: لا يكون مطلوب الفعل، ولا مطلوب الاجتناب. وأما إذا نظرنا إلى كونه وسيلة؛ فهو ثلاثة أقسام: قسم يكون ذريعة إلى منهى عنه؛ فيكون من تلك الجهة مطلوب الترك، وقسم يكون ذريعة إلى مأمور به كالمستعان به على أمر أخروي؛ فيكون له حكم ما توسل به إليه، وقسم لا يكون ذريعة إلى شيء؛ فهو المباح المطلق. وعلى الجملة؛ فإذا فرض ذريعة إلى غيره؛ فحكمه حكم ذلك الغير كما أشار له بقوله: (والمباح (ب) سبب (اعتبار) فيه (ما)؛ يعني أي اعتبار من الاعتبار (انتقاله يرى) أي يوجد انتقال المباح (عن أصله) الذي هو التخيير فيه فعلا وتركاً (لمقتضى ما اعتبر) أي إلى ما يقتضيه الذي اعتبر فيه مما هو ذريعة إليه؛ فما كان منه وسيلة إلى ممنوع صار ممنوعاً من باب سد الذرائع، وما كان وسيلة إلى مأمور به؛ كان مأموراً به. انظر بسط ذلك في الموافقات. قال في المهيح:

وهو إلى سواه قد ينتقل مع اعتبار ما به يتصل

**فائدة:** في الذخيرة: أن المباح لا زهد فيه ولا ورع من حيث ذاته؛ وهما فيه من حيث أن الاستكثار من المباح: يخرج إلى كثرة الاكتساب الموقع في الشبهات وبطر النفوس؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾.. إلى غير ذلك مما المباح وسيلة له؛ فهو مزهود فيه بالعرض، لا بالذات.

وَلَيْسَ بِالْجَنَسِ لَوَاجِبٌ وَلَا مِمَّا بِأَمْرِ حُكْمُهُ قَدْ حَصَلَ  
وَلَيْسَ طَاعَةٌ دَلِيلٌ مَا ذُكِرَ أَنَّ لَيْسَ لَازِمًا بِنَذَرٍ إِنْ نَذَرَ

فصل فيما يتوقف عليه الأحكام أي وجوداً وصحة  
وَذَلِكَ مَانِعٌ وَشَرْطٌ وَسَبَبٌ وَالْكَلُّ مُعْمَلٌ بِمَا لَهُ اتَّسَبَ  
فَالسَّبَبُ الْمُظْهَرُ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ وَإِنْ يَكُنْ يُرْفَعُ فَالْحُكْمُ ارْتَفَعَ

(وليس) المباح (بالجنس لواجب) على الأصح، بل هما نوعان للحكم، وقيل  
جنس له؛ للإذن في فعلهما، واختص الواجب بفصل منع الترك، والمباح بفصل  
الإذن في الترك على السواء. والخلاف مبني على حقيقة المباح؛ فمن فسره بأنه ما  
خير الشارع بين فعله وتركه؛ لم يجعله جنسا له؛ لأن نوعه -وهو الواجب- ليس  
كذلك؛ فإنه يفارقه في الترك، ومن فسره بأنه الجائز فعله أو مأذون في فعله؛ جعله  
جنسا له؛ لاشتراك الواجب معه في ذلك. (ولا) هو (مما بأمر حكمه قد حصل)؛  
فإنه غير مأمور به من حيث هو؛ فليس بواجب ولا مندوب (وليس) من حيث أنه  
مباح (طاعة)؛ إذ لا يثبت على فعله (دليل ما ذكر)؛ من أنه ليس بجنس للواجب،  
ولا مأمور به، ولا طاعة: (أن ليس لازما) إجماعا (بنذر إن نذر)؛ فلو كان من  
جنس الواجب لكان مأمورا به؛ فيكون طاعة؛ فيلزم بالنذر، لكنه غير لازم؛ فدل  
على أنه ليس طاعة؛ وفي الحديث "أن رجلا نذر أن يصوم قائما ولا يستظل"؛ فأمره  
رسول الله ﷺ أن يجلس، وأن يستظل ويتم صومه؛ قال مالك: أمره عليه السلام أن  
يتم ما كان لله طاعة، ويترك ما كان لله معصية؛ فجعل نذر ترك المباح معصية كما  
ترى. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل فيما تتوقف عليه الأحكام أي وجوداً وصحة: وذلك) أي الذي تتوقف  
عليه ثلاثة: (مانع وشرط وسبب والكل) من الثلاثة (معمل) أي معمول به (مما)  
أي في طرفه الذي (له انتسب) أي يتأثر عنه الحكم؛ وهو من المانع وجوده؛  
فيعمل بطرفه، ومن الشرط عدمه؛ فيعمل بطرف العدم، ومن السبب وجوده  
وعدمه؛ فيعمل بطرفيه. (فالسبب) لغة: الحبل، وكل شيء يُتوصل به إلى غيره،  
واصطلاحاً هو: (المظهر) أي هو الذي يُظهر (حكماً)؛ بمعنى أنه معرف له (إن)  
(وقع)؛ فيلزم من وجوده وجود الحكم، (وإن يكن) السبب (يرفع)؛ لعدم؛  
(فالحكم ارتفع)؛ فالسبب: ما يلزم من وجوده وجود الحكم، ومن عدمه عدمه  
لذاته؛ كدخول رمضان: سبب في وجوب الصوم؛ فالأول: احتراز من الشرط  
كالطهارة؛ فلا يلزم من وجودها وجود المشروط الذي هو صحة الصلاة، ولا  
عدمها. والثاني: احتراز من المانع كالحيض؛ فلا يلزم من عدمه وجود الحكم الذي

وَالشَّرْطُ مَا مِنْ شَأْنِهِ إِنْ عُدِمَا      أَنْ لَازِمَ لِحُكْمِهِ أَنْ يُعْدِمَا  
وَالْمَانِعُ الَّذِي إِذَا مَا وُجِدَا      فَلَازِمٌ لِلْحُكْمِ أَنْ لَا يُوجَدَا  
وَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ كُلُّ مَا ذُكِرَ      مَعَ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ كَالرَّقِّ اعْتَبِرَ  
وَلَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا بَدَا      فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ سِوَاهُ أَبَدَا

هو إيجاب الصلاة؛ لاحتمال عدم دخول الوقت، ولا عدمه؛ لاحتمال دخوله. وقوله لذاته: احتراز من مقارنة فقدان الشرط أو وجود المانع؛ فلا يلزم من وجوده الوجود؛ فإذا قارن وجود السبب الذي هو النصاب مثلاً فقدان الشرط الذي هو دوران الحول؛ فلا يلزم من وجود النصاب إيجاب الزكاة، وإذا قارن وجوده أيضاً وجود المانع - كما إذا كان من عنده نصاب عليه دين -؛ فلا تجب الزكاة. وأخرج بقوله "لذاته" أيضاً: ما إذا قارن عدم السبب للحكم وجود سبب له آخر؛ كما إذا عدم سبب من أسباب الحد أي الزنا مثلاً وخلفه آخر؛ كالردة مثلاً أعادنا الله منها؛ فلا يسقط الحد.

(والشرط) لغة: العلامة؛ قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ أي علاماتها، واصطلاحاً: (ما) أي هو الذي (من شأنه إن عدما أن لازم لحكمه أن يعدما)؛ فالشرط - المراد به هنا الشرعي - هو ما يلزم من عدمه عدم الحكم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته؛ كالصحة والإقامة في وجوب الصيام؛ فإن الإنسان قد يكون صحيحاً مقيماً ولا يجب عليه الصيام في غير رمضان؛ فالأول: احتراز من المانع. والثاني: احتراز من السبب والمانع أيضاً. والثالث: احتراز من مقارنته لوجود السبب؛ فيلزم الوجود عند وجوده، أو قيام المانع؛ فيلزم عنده حينئذ العدم. (والمانع) لغة: الحائل. واصطلاحاً هو: (الذي إذا ما وجداً فلازم للحكم أن لا يوجد)؛ فهو الذي يلزم من وجوده عدم الحكم، ولا يلزم من عدمه وجود الحكم ولا عدمه لذاته؛ كالحيض مع الصيام؛ فالأول: احتراز من السبب. والثاني: احتراز من الشرط. والثالث: احتراز من مقارنة عدمه لوجود السبب. (والشيء) الواحد (قد يكون كل ما ذكر)؛ فيجتمع فيه السبب والشرط والمانع؛ فيكون سبباً من جهة، وشرطاً من جهة أخرى، ومانعاً من جهة أخرى (مع اختلاف الحكم) بحسب اختلاف الجهات؛ فالحكم المسبب عنه ليس هو الحكم المشروط فيه، ولا الحكم الممنوع به (كالرق اعتبر)؛ فإنه سبب لصحة العتق، وشرط لحلية البيع، ومانع من الإرث، ومثل هذا كثير؛ كالنكاح؛ فإنه سبب في إباحة التمتع بالحر، وشرط في ثبوت الطلاق، ومانع من نكاح أخت المنكوحة، وكالإيمان: سبب في الثواب، وشرط في صحة الطاعة، ومانع من القصاص؛ إذا قتل المؤمن الكافر. (و) الثلاثة المذكورة (لا يكون واحد منها بدا في ذلك الحكم) المسبب أو

وَالْبَعْضُ فِي الْأَسْبَابِ مِنْ مَقْدُورٍ      مَكْلَفٍ كَالْبَيْعِ وَالنَّذُورِ  
وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ لَهُ مَقْدُورَةٌ      كَالْفَجْرِ وَالزَّوَالِ وَالضَّرُورَةِ  
وَمِثْلُهَا الشُّرُوطُ وَالْمَوَانِعُ      مَعًا كِلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهَا وَقَعُ  
كَالْعُسْلِ أَوْ كَالْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ      وَالْدَيْنِ أَوْ كَالْحَيْضِ لِلْفَتَاةِ  
فَغَيْرُ مَقْدُورٍ بِكُلِّهَا اعْتَبِرَ      مِنْ جِهَةِ الْوَضْعِ بِحَيْثُ مَا نُظِرَ  
وَاعْتَبِرَ الْمَقْدُورُ حَيْثُ وَقَعَا      مِنْ جِهَةِ التَّكْلِيفِ وَالْوَضْعِ مَعًا

المشروط أو الممنوع (سواه أبدا)؛ فما وقع سببا لحكم شرعي لا يكون شرطا في نفسه ولا مانعا له، وإنما يكون سببا لحكم، وشرطا لآخر، ومانعا لآخر، ولا يصح اجتماعهما على الحكم الواحد، ولا اجتماع اثنين منها من جهة واحدة؛ لما في ذلك من التدافع، كما لا يصح ذلك في أحكام خطاب التكليف. (و) الأسباب على قسمين؛ ما هو في طوق المكلف، وما لا.. كما قال: (و) البعض في الأسباب من مقدور مكلف) أي طوقه (كالبيع)؛ فإنه سبب الملك، مع أنه في مقدور المكلف (والنذور)؛ فالنذر سبب في وجوب ما نذر، (وبعضها ليست له مقدوره) أي ليست في طوقه؛ (كالفجر)؛ فإنه سبب لإيجاب صلاة الصبح، (والزوال)؛ فإنه سبب لإيجاب صلاة الظهر، (والضرورة)؛ فالاضطرار: سبب لإباحة الميتة وملك الغير؛ فكل الثلاثة ليس في مقدور المكلف. (ومثلها) أي الأسباب (الشروط والموانع معا كلا الأمرين فيها واقع)؛ فمنها ما هو في طوق المكلف، ومنها ما ليس في طوقه؛ فالشرط الذي في طوقه: (كالغسل) من الجنابة مثلا؛ فهو شرط في صحة الصلاة (أو) أي والشرط الذي ليس في طوقه: (كالحول في الزكاة)؛ فإنه شرط لوجوبها، وليس في طوقه، (و) مثال المانع الذي في طوقه: (الدين) المانع من إيجاب الزكاة، (أو) أي والمانع الذي ليس في طوقه: (كالحيض للفتاة)؛ فإنه مانع من صحة الصلاة والصوم، وليس في الطوق؛ (فغير مقدور) المكلف (بكلها اعتبر) أي اعتبر في كل من الأسباب والشروط والموانع: (من جهة) خطاب (الوضع) فقط؛ فينظر فيه بنظر واحد (بحيث ما نظر) فيه ولم يكن فيه خطاب تكليف؛ إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

(واعتبر المقدور) للمكلف من الثلاثة (حيث وقعا من جهة) خطاب (التكليف) (و) من جهة خطاب (الوضع معا)؛ فيجتمع فيه الخطابان؛ فمن حيث هو مما يدخل تحت خطاب التكليف مأمور به، أو منهي عنه، أو مأذون فيه من جهة اقتضائه للمصالح أو المفاسد جلبا أو دفعا؛ كالبيع والشراء للانتفاع؛ وهو من جهة ما يدخل تحت خطاب الوضع؛ إما سبب أو شرط أو مانع.



وَوَضَعَ الْأَسْبَابَ لِذَرَاءِ مَفْسَدَةٍ  
وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ قَدْ شُرِعَ  
فَأَوَّلُ كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ  
وَقَدْ يُرَى لِلْسَّبَبِ الَّذِي اسْتَقَرَّ  
كَذَا لِشَرْطٍ مِثْلُهُ وَمَنَاعٍ  
كَذَاكَ قَدْ يَكُونُ لِلْمُسَبَّبِ  
وَمِثْلُهُ الْمَشْرُوطُ فِي تَعَدُّدِ

أَوْ لِاقْتِضَاءِ مَصْلَحَةٍ مُعْتَمَدَةٍ  
وَقِسْمُهُ الثَّانِي لَدَى الشَّرْعِ مُنْعٍ  
وَالثَّانِ كَالْإِثْلَافِ وَالْجِرَاحِ  
مُسَبِّبَاتٍ كَالنِّكَاحِ وَالسَّفَرِ  
مِثْلَ الْوُضُوءِ وَالْمَحِيضِ الْمَنَاعِ  
كَالْغُسْلِ أَسْبَابٌ لَدَى التَّرَكُّبِ  
شُرُوطُهُ كَأَكْثَرِ التَّعْبُدِ

ثم أشار إلى قاعدة الشرع الكلية في وضع الأسباب؛ وهي: أن كل سبب إما أن يدفع مفسدة، أو يجلب مصلحة فقال: (ووضع الأسباب). أي الحكمة في وضعها شرعا إما (لذرة مفسده) عن العباد (أو لاقتضا) أي طلب (مصلحة معتمده)؛ فالحكمة في جعل الزنا مثلاً سبباً للحد: هو ترك مفسدة ضياع النسب، والحكمة في جعل النكاح سبباً لإباحة التمتع: جلب مصلحة حفظ النسب، والتعاون على المعاش الدنيوي والأخروي. (وهي) أي الأسباب (على قسمين قسم قد شرع وقسمها الثاني لدى الشرع منع فأول)؛ وهو القسم المشروع: (كالبيع والنكاح)؛ فإنهما مأذون فيهما لإباحة التصرف في مال الغير، وللإرث بين الزوجين. (والثان) الممنوع شرعا: (كالإثلاف والجراح)؛ فهما سبب للضمان والقصاص، منهي عنهما.

(وقد يرى للسبب الذي استقر): ثبت (مسببات) متعددة (كالنكاح)؛ فإنه سبب للتوارث، وتحريم المصاهرة، وحلية الاستمتاع، وغير ذلك (والسفر)؛ فإنه سبب في إباحة القصر والفطر. (كذا لشروط مثله) أي مثل ما للسبب؛ فيتعدد مشروطه، (و) مثله أيضا لـ (مانع)؛ فمثل بنشر مرتب فقال: (مثل الوضوء)؛ فإنه شرط في الصلاة والطواف ومس المصحف (والمحيض المانع)؛ فإنه يمنع من الصلاة والصوم والطواف. (كذاك قد يكون للمسبب) الواحد؛ (كالغسل) مثلاً (أسباب لدى التركب)؛ فللغسل أسباب متعددة كالحيض والنفاس والإنزال ومغيب الحشفة في الفرج، وكالوضوء؛ مسبب له أسباب متعددة، كالبول والغائط والمذي إلى غير ذلك.

(ومثله) أي مثل المسبب (المشروط في تعدد شروطه)؛ فيكون لمشروط واحد شروط متعددة؛ وذلك: (كأكثر) أنواع (التعبد) كالصلاة؛ فإن لها شروطا كالاستقبال وطهر الحدث والخبث وستر العورة.

كَذَلِكَ الْمَمْنُوعُ فِي مَوَانِعِهِ  
وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ كَافٍ مُعْتَبَرٌ  
وَالشَّرْطُ مِثْلُ ذَاكَ فِي التَّخْلُفِ  
وَالشَّرْطُ قَدْ قُسِّمَ لِلْعَادِي  
كَالْأَكْمَلِ فِي الْحَيَاةِ وَالْحَيَاةِ  
ثُمَّ لِذِي الْأَدَاةِ إِنْ وَمَنْ وَلَوْ  
وَلِلْقَرِافِيِّ وَمَنْ لَهُ انْتَسَبَ  
وَهُوَ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مَنْ نَظَرَ

كَالْبَيْعِ أَوْ كَالصَّوْمِ فِي مَوَاقِعِهِ  
وَمِثْلُهُ فِي الْمَنْعِ مَانِعٌ ظَهَرَ  
بِوَاحِدٍ يُفْقَدُ حُكْمَ مُتَتَفٍ  
ثُمَّ إِلَى الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ  
فِي الْعِلْمِ وَالْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ  
وَمَا لِمَعْنَاهَا بِهِ قَدْ احْتَذَوْا  
الْقَوْلُ إِنْ ذَا لَهُ حُكْمُ السَّبَبِ  
كَفَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ يُعْتَبَرُ

(كذلك) أي كالمسبب والمشروط: (الممنوع في موانعه)؛ فقد تكون له موانع متعددة؛ (كالبيع)؛ فله موانع متعددة كنداء الجمعة، والسفه، والزيادة في الجنس الواحد من النقدين أو الطعام وغير ذلك، (أو كالصوم)؛ فله موانع أيضا كالحيض والنفاس وخوف الهلاك (في مواقعه) أي في مواضعه الممنوع فيها. والضمير عائد إلى البيع أو الصوم. (والسبب الواحد) كالبول مثلا: (كاف معتبر) في حصول المسبب؛ فيلزم بسبب البول الوضوء، (ومثله في المنع مانع) واحد إذا (ظهر)؛ كالحيض مثلا؛ فيكفي في منع الصلاة والصوم والطواف. (والشرط مثل ذاك) أي كالمسبب والممانع (في) أنه بـ (التخلف بواحد) من الشروط المتعددة لمشروط واحد: (يفقد حكم منتف) بسبب ذلك التخلف؛ فتنتفي صحة الصلاة لو فقد أحد شروطها؛ كالطهارة مثلا.

(والشرط قد قسم) لثلاثة أقسام: (للعادي ثم إلى العقلي والشرعي)؛ فالعادي: (كالأكل)؛ فإنه شرط (في) بقاء (الحياة) في بعض الحيوانات عادة، (و) الشرط العقلي: كـ (الحياة)؛ فإنها شرط (في العلم) والفهم في التكليف؛ فالإدراك بدون الحياة محال عقلا. (و) الشرط الشرعي كـ (الوضوء)؛ فإنه شرط شرعي (في) صحة (الصلاة)؛ فلا تصح شرعا بدونه. (ثم لذي) أي لصاحب (الأداة)؛ وهو الشرط اللغوي، والأداة هي: (إن) نحو إن دخلت الدار فأنت طالق. (ومن) نحو من دخل الدار من عبيدي فهو حر (ولو) نحو لو جئت لأعتقتك. (وما لمعناها) أي لمعنى هذه الثلاثة (به قد احتذوا): اتبعوا كـ "ما" و"أي" و"متى". (وللقرافي ومن له) أي لمذهبه (انتسب)؛ يعني: ومن تبعه (القول أن ذا) أي الشرط اللغوي ثابت (له حكم السبب)؛ فيلزم من وجوده وجود المشروط، ومن عدمه عدمه. (وهو) أي الشرط اللغوي (على الأصح عند من نظر كغيره من الشروط) الشرعية والعقلية والعادية (يعتبر)؛ فيلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم له؛ فقولك مثلا: إن جاء زيد أكرمتك؛ معناه: أنه يلزم

ثُمَّ التِّزَامُ مَا بِشَرَطٍ غُلَّقَ هُوَ الَّذِي لِمَرْقَى الْأَسْبَابِ ارْتَقَى

فصل في أوصاف العبادات وغيرها من المعاملات:  
فَعَلُ الْمُكَلَّفِ لَهُ أَوْصَافٌ لِبَعْضِهِ بِيَعُضِهَا اتَّصَفَ  
فَصِحَّةٌ عَزِيمَةٌ أَدَاءٌ وَاعْكِسَ فَسَادٌ رُخْصَةٌ قَضَاءٌ  
مَا أَسْقَطَ الْقَضَا هُوَ الصَّحِيحُ أَوْ وَاَفَقَ الْأَمْرَ وَذَا مَرْجُوحٌ  
وَمِثْلُهَا الْإِجْزَاءُ فِي الْعِبَادَةِ وَهِيَ أَعَمُّ إِذْ تُرَى فِي الْعَادَةِ

من عدم الجهي: عدم الإكرام، ولا يلزم من الجهي إكرام ولا عدمه شرعا؛ لأن هذا مجرد وعد؛ لا التزام فيه؛ فلا يلزم الوفاء به شرعا. (ثم) إن الشرط اللغوي الذي فيه (الالتزام ما) أي شيء (بشرط) أي على شرط (علقا)؛ وهو مما يلزم بالقول: (هو الذي لمرقى الأسباب ارتقى)؛ فله حكم السبب؛ فيلزم من وجود المعلق عليه فيه: وجود المعلق، ومن عدمه عدمه؛ فهذا مسلم فيه ما للقراني ومن تبعه؛ من أن الشرط اللغوي له حكم السبب. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في أوصاف العبادات وغيرها من المعاملات: فعل المكلف له أوصاف) متعددة يوصف بها (لبعضه) أي لكل فرد من الفعل (ببعضها) أي الأوصاف (اتصاف فـ) تلك الأوصاف: منها (صحة عزيمة أداء واعكس) أي ويوصف بعكس الثلاثة؛ وهو بنشر مرتب: (فساد): عكس الصحة، (رخصة): عكس العزيمة، (قضاء): عكس الأداء. ثم فسر الأوصاف فقال: (ما أسقط القضاء) عن فاعله: (هو) الفعل (الصحيح)؛ فصحة فعل المكلف التعبدية عند الفقهاء: هو سقوط القضاء؛ بأن لا يحتاج إلى فعله ثانيا، (أو) الصحة كما للمتكلمين: ما (وافق الأمر) أي موافقة الفعل ذي الوجهين -عبادة كان أو معاملة- لإذن الشرع. ومعنى كونه ذا وجهين: أنه يقع تارة موافقا للشرع لجمعه الشروط مع انتفاء الموانع، ومخالفا له؛ لفقد شرط أو وجود مانع، بخلاف ما لا يقع إلا موافقا للشرع؛ كمعرفته تعالى ورد الودائع. (وذا) الأخير الذي هو مذهب المتكلمين: (مرجوح)؛ فصلا من ظن أنه متطهر ثم تبين حدثه: صحيحة عند المتكلمين، باطلة عند الفقهاء؛ فعلى مذهب المتكلمين: لا إثم فيها، ولا قضاء، وعلى مذهب الفقهاء: لا إثم فيها، ولكن فيها القضاء. (ومثلها) أي الصحة (الاجزاء في العبادات)؛ فهو مرادف لها، وفيه تفسيران؛ فقيل: هو سقوط طلب الشارع لها من المكلف؛ لإتيانه بما يخرج به من عهدة التكليف؛ لموافقته الشرع، وقيل هو سقوط القضاء. (وهي) أي الصحة (أعم) من الاجزاء؛ (إذ ترى في العادة) أي المعاملة؛ فتوصف بها المعاملات والعبادات؛ فيقال: بيع صحيح ونكاح صحيح، ولا يقال فيهما مجزئان.

وَعَكْسُهَا الْفَسَادُ كَالْبَطْلَانِ هُمَا سَوَاءٌ لِسَوَى النُّعْمَانِ  
وَيَقْتَضِي فِي الْعَادَةِ الْفَسْخَ وَفِي عِبَادَةِ إِعَادَةِ الْمُكْلَفِ  
وَمَا قَضَى الشَّرْعُ لَنَا تَحْتِيمَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ هُوَ الْعَزِيمَةُ  
وَعَكْسُهَا الرُّخْصَةُ وَهِيَ مَا السَّبَبُ قَدْ عَيَّنَ الْأَخْذَ بَعْكَسَ مَا وَجَبَ  
وَأَعْتَبِرَ الْعَزِيمَةَ الْمُعْتَادَةَ بِأَنَّهَا تَجْرِي بِحُكْمِ الْعَادَةِ

(وعكسها) أي مقابل الصحة: (الفساد كالبطلان)؛ فكلاهما: مخالفة ذي الوجهين للشرع، وقيل في العادة: عدم سقوط القضاء. (هما سواء لسوى النعمان)؛ فإنه قال: البطلان هو النهي عن الشيء لأصله؛ كالصلاة بغير طهارة، أو بغير ركن. والفساد: النهي عن الشيء لوصفه اللازم له؛ كما في صوم يوم النحر؛ للإعراض بصومه عن ضيافة الله للناس بلحوم الأضاحي التي شرعها فيه. والإعراض: وصف لازم للصوم غير داخل في مفهومه؛ فالباطل عنده: لا اعتداد به، ويُعتد بالفاقد.

(ويقتضي) الفساد (في العادة) أي في المعاملة (الفسخ) للعقد (و) يقتضي (في عبادة إعادة المكلف) لها ثانيا في الوقت أو بعده. (وما) أي الحكم الذي (قضى الشرع لنا تحميمه) أي إلزامه واستمراره (من فعل أو ترك)؛ فإنه (هو العزيمة)؛ فهي لغة: القصد المؤكد؛ قال تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ أي قصدا بليغا، وسمي بعض الرسل "أولي العزم"؛ لتأكيد قصدهم في طلب الحق. والعزيمة اصطلاحاً: الحكم الذي لم يتغير أصلاً؛ كالصلوات الخمس، أو تغير لكن من سهولة إلى صعوبة؛ كحرمة الاصطياد بالإحرام بعد إباحته قبله، أو إلى سهولة لا لعذر؛ كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية لمن لم يحدث، بعد حرمة، أو لعذر، لكن لا مع قيام سبب الحكم الأصلي؛ كإباحة ترك ثبات الواحد -مثلاً- من المسلمين للعشرة من الكفار في القتال، بعد حرمة. وسببها أي الحرمة في أول الإسلام: قلة المسلمين، وقد زال ذلك السبب حين الإباحة لكثرتهم حينئذ.

(وعكسها الرخصة وهي) لغة: اللين والسهولة. واصطلاحاً: (ما) أي الحكم الذي (السبب) أي العذر العارض (قد عين الأخذ بعكس ما وجب)؛ وهو الحكم الأصلي الثابت قبل الترخيص القائم سببه حين الترخيص؛ فالرخصة: هي الحكم المتغير -من حيث تعلقه بالمكلف- من صعوبة إلى سهولة؛ لعذر، مع قيام سبب الحكم الأصلي.

(واعتبر العزيمة المعتادة) أي المعهودة عرفاً (بأنها تجري بحكم العادة)؛ يعني أن العزيمة تعرف بأنها لا توجد إلا جارية مع الحكم المعتاد عند الناس؛

أَوْ اعْتَبَرَهَا بِالْعُمُومِ مُطْلَقًا      أَوْ كَوْنِ شَرْعِهَا ابْتِدَاءً حَقَقًا  
وَأَعْتَبَرَ الرُّخْصَةَ فَهِيَ تَجْرِي      مَعَ انْخِرَامِ عَادَةِ لِعُذْرِ  
أَوْ اعْتَبَرَهَا بِانْتِفَا الْعُمُومِ فِي      زَمَانٍ أَوْ فِي حَالٍ أَوْ مَكْلَفٍ  
وَأَصْلُهَا الْجَوَازُ وَهِيَ تَنْتَهِي      لِلتَّذَبُّبِ وَالْوُجُوبِ وَالْأَخْذُ بِهِ

قال في الموافقات: إذا اعتبرنا العزائم مع الرخص وجدنا العزائم مطردة مع العادات الجارية، والرخص جارية عند انخراق تلك العوائد؛ فإن الأمر بالصلاة مثلا: على تمامها في أوقاتها المحدودة، وبالطهارة المائية، على حسب ما جرت به العادة من الصحة، والإقامة في الحضر، ووجود الماء، وكذلك سائر العادات والعبادات؛ كالأمر بستر العورة مطلقا، أو للصلاة، والنهي عن أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها؛ إنما أمر بذلك كله أو نهي عنه عند وجود ما يتأتى به امتثال الأمر واجتناب النهي، ووجود ذلك هو المعتاد على العموم التام أو الأكثر، والمرض، والسفر، وعدم الماء أو الثوب، أو المأكول: مرخص لترك ما أمر بفعله، أو فعل ما أمر بتركه هـ باختصار

(أو اعتبرها بالعموم مطلقا)؛ فتعرف أيضا بالعموم المطلق؛ فكل حكم شرع عاما على الأصالة عموما مطلقا أي في كل شخص وفي كل زمن وكل حال؛ كالصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد، وسائر كليات الشريعة؛ فهو عزيمة (أو) أي واعتبرها أيضا بـ (كون شرعها ابتداء حقيقا): أثبت فلم يسبقها حكم شرعي، أو سبقها ونسخ. (واعتبر الرخصة) بعكس ما تعتبر به العزيمة؛ (فهي تجري مع انخرام) حكم (عادة لعذر) عارض؛ فالرخصة هي: الحكم الشرعي الجاري مع انخرام الحكم العادي؛ لأجل عذر عارض غير الحكم الأصلي؛ كجواز الفطر في رمضان، والتيمم للصلاة وقصرها عند انخرام الحكم العادي الذي هو الصحة والحضور، وانخراجه: بالمرض والسفر، والعذر: التضمر بالصوم والتطهر بالماء والإتمام. (أو اعتبرها)؛ فتعرف أيضا (بانتفا العموم) عنها؛ فهي الحكم الشرعي الذي شرع غير عام، بل خاصا (في زمان) دون زمان؛ كالقصر في رمضان؛ فإنه خاص بزمن المرض (أو) خاصا (في حال) دون حال؛ كجوازه حال السفر، دون حال الحضور (أو مكلف) دون مكلف؛ أو: بمعنى الواو؛ فهي بخلاف العزيمة؛ فإنها عامة في كل زمن وكل حال وكل مكلف ما دام حكم العادة باقيا؛ فهي الأصل، والرخصة طارئة عليها عند انخرام الحكم العادي بالعذر. (وأصلها) أي حكمها الأصلي هو (الجواز وهي تنتهي للتذنب)؛ كالقصر في السفر (والوجوب)؛ فتكون واجبة؛ كأكل المضطر للميتة، وتكون خلاف الأولى؛ كقصر مسافر لا يجهد الصوم. وسببها قد يكون مباحا؛ كالسفر، وقد يكون مئوعا؛ كالغصة لشرب الخمر لإساعتها (والأخذ به) أي بالجواز؛ فهو المعتبر من الأحكام الثلاثة؛ لتسمية الفعل رخصة ولو في حالة كونه واجبا أو مندوبا؛ قال في الضياء: وحكم الرخصة: الإباحة مطلقا من حيث هي رخصة،

ثُمَّ الْأَدَاءُ فِعْلٌ مَا أَوْقَعَ فِي      وَقَتٍ لَهُ قُدْرٌ لِلْمُكْلَفِ  
وَفِي الْقَضَاءِ اعْكِسَ وَأَوْجِبَ الْقَضَا      أَمْرٌ جَدِيدٌ وَالْأَقْلُ مَا مَضَى  
وَبَعْضُهُ مِنْ وَصْفِهِ الْقَضَاءُ      وَإِنْ يَكُنْ يَمْتَنِعُ الْأَدَاءُ  
وَذَلِكَ كَالْحَائِضِ حَيْثُ تَقْضِي      وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ غَيْرُ مَرْضِي  
وَبَعْضُ مَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ      إِنْ فَاتَ لَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ  
كَمِثْلِ سَاهٍ عَنِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ      الشَّرْعُ مِنْ قَضَائِهَا قَدْ مَنَعَهُ

وما قاله الفقهاء في إحياء النفس بأكل الميتة: إنه واجب؛ فالجهة فيه منفكة. والحاصل في ذلك: أن إحياء النفس مأمور به، ومثل هذا لا يسمى رخصة؛ لأنه راجع إلى أصل كلي ابتداء؛ وهو الأمر بإحياء النفس، ولا يسمى رخصة من هذا الوجه، وإنما يسمى رخصة: من جهة رفع الحرج؛ فلم تتحد جهة التسمية هـ وقال الشاطبي: حكم الرخصة: الإباحة مطلقاً من حيث هي رخصة. انظر كلامه فقد أطل في الاستدلال على ذلك.

(ثم الأداء) هو: (فعل ما) من العبادة (أوقع في وقت له قدر) أي عُين شرعاً (للمكلف)؛ بأن يوقعه فيه لأجل مصلحة اشتمل عليها الوقت. (وفي القضاء اعكس) أي اجعله عكسه؛ فهو إيقاع العبادة كلها خارج وقتها الذي عيّنه الشرع لها (وأوجب القضاء) عند اختلال المأمور به (أمر جديد)، لا الأمر الأول عند الأكثر؛ وهو حديث الصحيحين؛ وهو: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها» (والأقل) من العلماء قال: إنه أوجب (ما مضى) أي الأمر الماضي؛ فقد قال أبو بكر الرازي: إن الأمر الأول يستلزم القضاء، ووافقه عبد الجبار المعتزلي (وبعضه) أي المأمور به (من وصفه القضاء)؛ فيجب قضاؤه (وإن يكن يمتنع الأداء) أي أدائه في وقته شرعاً؛ (وذلك) الذي يوصف بالقضاء وهو ممنوع الأداء: (ك)صوم (الحائض) في رمضان بعده (حيث تقضي)؛ فيسمى قضاء حقيقة؛ إذ لا يُشترط في القضاء تقدم الوجوب، بل تقدم سببه عند الإمام والمازري وغيرهما من المحققين. (والقول بالمجاز) أي بأن صوم الحائض بعد رمضان قضاء: مجازي، لا حقيقي (غير مرضي)؛ فهو أداء حقيقة؛ قال حلولو: تسمية هذا النوع قضاء: مجاز محض، والصحيح أنه أداء. (وبعض ما) أي المأمور به الذي (يوصف بالأداء) إن فات لا يوصف بالقضاء كمثله ساهٍ عن صلاة الجمعة (حتى فاتته؛ بأن لم يدركها مع الجماعة، أو حصل فيها خلل؛ فالشرع من قضائها قد منعه)، بل يصلي الظهر، وكصلاة العيدين؛ فإنها توصف بالأداء، ولا يقضيها من فاتته حتى خرج وقتها.

فالحاصل: أن من العبادة ما يوصف بالأداء والقضاء معاً؛ كالخمس، وما لا يوصف بهما؛ كالتوافل، وما يوصف بالأداء فقط؛ كالجمعة، وما يوصف بالقضاء فقط؛ كصوم

### فصل في المقاصد الشرعية:

مَقَاصِدُ الشَّرْعِ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ وَأَصْلُهَا مَا بِالضَّرُورِيِّ اِشْتَهَرَ  
وَاتَّفَقَتْ فِي شَأْنِهِ الشَّرَائِعُ أَنْ كَانَ أَصْلًا وَسِوَاهُ تَابِعٌ  
وَهُوَ الَّذِي بَرَعِيهِ اسْتَقَرَّ صَلاَحُ دُنْيَا وَصَلاَحُ الْآخِرَى  
وَذَاكَ حِفْظُ الدِّينِ ثُمَّ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ وَالْمَالِ مَعَ وَالنَّسْلِ

الحائض. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في المقاصد الشرعية) أي الأمور التي ترجع إليها التكاليف الشرعية: (مقاصد الشرع) أي الأمور المقصودة في وضع الشرع: (ثلاث تعتبر وأصلها) أي الثلاث (ما بالضرورة) أي المصلحة التي اشتهرت بنسبتها إلى الضرورة (واتفقت في شأنه) أي على وجوب حفظه (الشرائع) أي الملل جميعها من لدن آدم إلى الآن؛ لأجل (أن كان) المقصد الضروري (أصلاً) لغيره من المقاصد (وسواه) من المقاصد وهو الحاجي والتحسيني (تابع) له في الرعي؛ فلا يراعى المقصد الحاجي ولا التحسيني إلا بعد مراعاة المقصد الضروري؛ لأن الحاجي مكمل للضروري، والتحسيني مكمل للحاجي. وقد قال الجزائري:

قد أجمع الأنبياء والرسل قاطبة على الديانة بالتوحيد في الملل وحفظ نفس ومال معهما نسب وحفظ عقل وعرض غير مبتذل

(وهو) أي المقصد الضروري؛ سمي ضرورياً: لوصول الحاجة إليه إلى حد الضرورة (الذي برعيه) أي بمراعاته (استقروا) أي ثبت (صلاح دنيا وصلاح الآخرة)؛ فلا تصلح واحدة منهما إلا بمراعاته؛ فإذا لم يراع المقصد الضروري فسد نظام الدنيا بالقتال والتهاجر، وفسدت الآخرة بالخسران وفوات النجاة والنعيم.

(وذاك) الضروري ستة أنواع؛ أولها: (حفظ الدين) الذي شرع لأجل مراعاته قتل الكفار والمرتدين وعقوبة الداعين للبدع. (ثم) ثانيها: حفظ (العقل) من الإفساد الذي شرع لمراعاته حد شارب المسكر. (و) ثالثها: حفظ (النفس) من الهلاك والإهلاك الذي شرع لمراعاته القصاص. (و) رابعها: حفظ (المال) من الإضاعة الذي شرع لمراعاته حد السرقة والحاربة؛ وإنما كان حفظه واجبا ضرورياً؛ لتوقف البنية عليه (معاً) أي جميعاً. (و) خامسها: حفظ نسب (النسل) أي الذرية عن الجهل الذي شرع لأجل مراعاته حد الزنى. وسادسها: حفظ العرض عن التنقيص الذي شرع لأجل مراعاته حد القذف.

مِنْ جِهَةِ الْوُجُودِ وَالْثَبَاتِ      كَالْأَكْلِ وَالنِّكَاحِ وَالصَّلَاةِ  
وَتَارَةً بِالْدَّرَجَةِ لِلْفَسَادِ      كَالْحَدِّ وَالْقَصَاصِ وَالْجِهَادِ  
وَبَعْدَهُ الْحَاجِيُّ وَهُوَ مَا افْتَقَرَ      لَهُ مُكَلِّفٌ لِأَمْرِ مُعْتَبَرٍ  
مِنْ جِهَةِ التَّوَسُّعِ فِيمَا يَنْتَهَجُ      أَوْ رَفَعَ تَضْيِيقٍ مُؤَدٍّ لِلْحَرَجِ

وهذه الستة مرتبة؛ أعلاها: حفظ الدين؛ فيقدم على جميعها عند التعارض؛ فإذا دار الهلاك بينه وبين واحد منها؛ قدم عليه؛ ويليه حفظ النفس، ثم العقل، ثم النسب، ثم حفظ المال والعرض؛ فهما في رتبة واحدة عند السبكي، وقيل ما كان من حفظ العرض أثلا لحفظ النسب كتحریم القذف؛ فهو أرفع من المال، وما سوى ذلك؛ فدون المال. ثم إن حفظ هذه الستة يجب من جهتين: (من جهة الوجود والثبات)؛ بأن يراعى ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها؛ وذلك: (كالأكل والنكاح والصلاة)؛ فاستعمال المأكولات راجع إلى حفظ النفس والعقل من جهة الوجود والثبات، وكذا استعمال سائر العادات من المشروبات والملبوسات والمسكنات؛ لأن وجود النفس والعقل وثبوتهما: منوط باستعمال العادات والنكاح، وسائر المعاملات: راجعة إلى حفظ النسب والمال والعرض؛ من جهة الوجود والثبات، وإلى حفظ النفس والعقل أيضا؛ من جهتهما، لكن بواسطة استعمال العادات؛ لأن وجود النسب والمال والعرض وثبوتها: منوط بالمعاملة مع الناس؛ بالنكاح والبيع وسائر العقود.

وإقامُ الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والحج والإيمان، وسائر العبادات: راجعة إلى حفظ الدين؛ من جانب الوجود والثبات؛ فلا يوجد الدين ولا يثبت بدون إقامة أصول العبادات وشعائر الإسلام. (وتارة) حفظ الضروريات الست يكون (بالدرء للفساد) والاختلال الواقع والمتوقع عنها؛ وذلك هو حفظها من جانب العدم: (كالحد) أي إقامته على من فعل فاحشة (والقصاص) من القاتل عمدا عدوانا، وتضمنين الدية في الخطأ، وتضمنين قيم الممتلكات (والجهاد) للكفار، وسائر العقوبات الشرعية كلها: راجعة إلى حفظ الضروريات الست؛ من جانب العدم. (وبعده) أي بعد المقصد الضروري في الرتبة: المقصد (الحاجي)؛ سمي حاجيا؛ لأن الحاجة تدعو إليه؛ وإنما كان بعد الضروري؛ لأن الضرورة لم تلجئ إليه. وقد فسره الناظم بقوله: (وهو ما افتقر له مكلف لأمر معتبر)؛ وذلك إما (من جهة التوسيع) عليه (فيما ينتهج) أي فيما يسلكه من طرق المعاش (أو) من جهة (رفع تضيق) عنه (مؤد للخرج) أي المشقة؛



وَتَالِثٌ قِسْمُ الْمُحَسِّنَاتِ مَا كَانَ مِنْ مَحَاسِنِ الْعَادَاتِ  
وَفِي الضَّرُورِيِّ وَفِي الْحَاجِيِّ مَا هُوَ مِنْ تَتِمَّةِ الْأَصْلِيِّ  
كَالْحَدِّ فِي شَرْبِ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ وَكَاعْتِبَارِ كُفَاءِ ذَاتِ الصَّغَرِ

قال في الموافقات: وأما الحاجيات؛ فمعناها: أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع التضييق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين -على الجملة- الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة. وهي جارية في العبادات، والعيادات، والمعاملات، والجنائيات؛ ففي العبادات: كالرخص المخففة؛ بالنسبة إلى حقوق المشقة بالمرض والسفر، وفي العبادات: كإباحة الصيد والتمتع بالطيبات مما هو حلال مأكلا ومشربا وملبسا ومسكنا ومركبا، وما أشبه ذلك. وفي المعاملات: كالقراض، والمساقاة، والسلم، وإلغاء التوابع في العقد على المتبوعات: كثمرة الشجر، ومال العبد. وفي الجنائيات: كالحكم باللوث، والتدمية، والقسامة، وضرب الدية على العاقلة، وتضمنين الصنّاع، وما أشبه ذلك.

(وثالث) من المقاصد الشرعية هو: (قسم المحسنات)؛ وهو: (ما كان من محاسن العادات)؛ فهو المصلحة الشرعية التي في اعتبارها الجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، واتباع أحسن المناهج في العبادات والعادات والمعاملات والعقوبات؛ قال في الموافقات: وأما التحسينيات؛ فمعناها: الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المندسات، التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق.

والمحسن: جمع حسن بالضم على غير قياس؛ كأنه في التقدير: جمع محسن كمقعد. انظر التاج. ونقل عن الثعالبي: أن المحسن والمساوي والمقايح وما في معناه: لا واحد له من لفظه.

ثم إن لكل من المقصد الضروري والمقصد الحاجي متمما له مبالغا في حفظه؛ وقد أشار إليه بقوله: (وفي الضروري وفي الحاجي ما هو من تتمة) المقصد (الأصلي): الضروري أو الحاجي المتمم؛ ففيه إقامة الظاهر مقام المضمّر؛ فالتمم للضروري: (ك) ثبوت (الححد في شرب قليل المسكر)؛ فشرعت إقامة الحد في شرب القليل الذي لا يسكر من جنس المسكر عادة: تكميلا للمقصد الضروري الذي هو حفظ العقل؛ لأن شرب القليل يدعو إلى شرب الكثير المفسد للعقل، وكالمنع من نظر الأجنبية: شرع تكميلا لحفظ النسب؛ إذ لو لم يمنع؛ لجرّ إلى الزنا المفسد للنسب.

وَكُلُّهَا قَوَاعِدٌ كُلِّيَّةٌ      مَقَاصِدُ الشَّرْعِ بِهَا مَرْعِيَّةٌ  
وَلَيْسَ رَافِعًا لِكُلِّيَّاتِهَا      تَخْلُفُ لِبَعْضِ جُزْئِيَّاتِهَا  
وَهِيَ تَعْبُدَاتٌ أَوْ عَادَاتٌ      ثُمَّ جُنَايَاتٌ مُعَامَلَاتٌ

ثم مثل المتمم للحاجي بقوله: (واعتبار كفاء ذات الصغر) أي اعتبار الكفاءة في تزويج الصغيرة، واعتبار مهر المثل فيه؛ فإن ذلك كله لا تدعو إليه الحاجة مثل الحاجة إلى أصل النكاح في الصغيرة؛ فالسبب في مشروعية ما ذكر: تكميل الحاجي؛ إذ لو لم يعتبر في نكاح الصغيرة؛ لأدى ذلك إلى سوء العشرة بين الزوجين، حتى يفترقا؛ فيبطل المقصد الحاجي بالكلية، وكالجمع في سفر القصر؛ شرع لتكميل المقصد الحاجي الذي هو رفع المشقة عن المسافر.

**تتمة:** للمقصد التحسيني أيضا متمم؛ كأداب الأحداث، ومندوبات الطهارة، وترك إبطال الأعمال المدخول فيها؛ وإن كانت غير واجبة، والإنفاق من طيبات المكاسب، والاختيار في الضحايا والعقيقة والعق و ما أشبه ذلك كما في الموافقات.

(وكلها) أي المقاصد الثلاثة: (قواعد كليها) أي شاملة للجزئيات دفعة (مقاصد الشرع) أي أوامره ونواهيه (بها) أي بسبب رعي تلك القواعد (مرعيه): محفوظة؛ فهي العلل في أحكام الشرع كلها؛ لأن الحكمة في إنزال الشرع: رعي مصالح العباد؛ بجلب النفع لهم، ولدفع الضرر عنهم.

(وليس رافعا لكلياتها) أي لا يقدح في كونها كلية أي عامة: (تخلف لبعض جزئياتها) عنها؛ فمثال تخلف الجزئيات عن الضروريات: عدم الانزجار عن المعصية بالحد؛ فإن الحد يبقى ثابتا؛ وإن لم يترج به عن المعصية، ومثال تخلفها في الحاجيات: عدم المشقة في بعض الأسفار؛ فإن هذا لا يرفع حكم القصر للصلاة، والفطر للصائم. ومثال تخلفها في التحسينيات: تخلف النظافة التي شرعت لها الطهارة على الجملة؛ كالتييم؛ فإنه على خلاف النظافة؛ وذلك لا يرفع كونه طهارة.

(وهي) أي المصالح الثلاث: (تعبدات أو عادات ثم جنائيات معاملات)؛ فالثلاث: جارية في مسائل كل واحدة منها؛ فالضروريات في العبادات: كوجوب الجهاد لحفظ الدين، وفي الحاجيات: كالقصر في السفر، وفي التحسينيات: كالطهارة. وأما العادات؛ فالضروريات: كإباحة الطعام لحفظ النفس، وأما الحاجيات: كإباحة الصيد، والتحسينيات: كأداب الأكل والشرب.

وَجُمْلَةُ التَّعْبُدَاتِ يَمْتَنِعُ      أَنْ يُسْتَنَابَ فِي الَّذِي مِنْهَا شُرْعٌ  
وَفِي الَّذِي يَدْخُلُهُ الْمَالُ نَظَرٌ      مِنْ جِهَتَيْنِ فِيهِ الْخَلْفُ اشْتَهَرَ  
إِذْ صَارَ مِنْ مَجَالِ الاجْتِهَادِ      لِنَاطِرِ كَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ  
وَغَيْرُهَا تَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ      نِيَابَةً فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
مَا لَمْ تَكُنْ حِكْمَتُهُ مَقْصُورَةً      عَادَةً أَوْ شَرْعًا فَلَا.. ضَرُورَةٌ  
كَمِثْلِ مَا لِلْإِزْدِجَارِ شَرْعُهُ      وَكَالَّذِي لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ

وأما المعاملات؛ فالضروريات: كانتقال الملك بعوض العقد، والحاجيات: كإباحة الإجارة، والتحسينيات: كمنع بيع النجاسات.

وأما الجنائيات؛ فالضروريات: كالقصاص، والحاجيات: كالقسامة والدية على العاقلة، والتحسينيات: كمنع قتل الصبيان والنساء والرهبان.

(وجملة) أي جميع (التعبدات يمتنع) إجماعاً (أن يستناب في الذي منها شرع)؛ فتمتنع الاستنابة فيما تمحض التعبد فيه؛ كالإيمان والتوحيد والإجلال والتعظيم له تعالى. (وفي) الفعل التعبد (الذي يدخله المال) فجمع بين المال والتعبد (نظر من جهتين): جهة التعبد وجهة المال؛ (فيه الخلف اشتهر) بين الفقهاء؛ (إذ صار من مجال الاجتهاد لناظر) فيه؛ فمن نظر إلى جهة التعبد؛ منع الاستنابة فيه، ومن نظر إلى جهة المال؛ أجاز؛ وذلك: (كالحج) عن الغير؛ منعه مالك، وأجاز الشافعي (والجهاد) والزكاة؛ ومذهب مالك: جواز النيابة.

(وغيرها) أي غير التعبدات من المطلوب شرعاً؛ وهو ما كان من قبيل العادات الجارية بين الخلق؛ كالبيع والنكاح وما أشبه ذلك (تجوز) ويصح (باتفاق نيابة)؛ فينبو الإنسان عن غيره (فيه على الإطلاق): واجبا كان أو مندوباً؛ كدفع الديون ورد المغصوب ونفقات الزوجات والأقارب وغير ذلك (ما لم تكن حكمته) أي السر الذي شرع لأجله الفعل (مقصوره): لا تتعدى المكلف (عادة أو شرعاً فلا) تجوز النيابة فيه (ضروره): وجوباً؛ لأنه إذا ناب فيه عن المخاطب به غيره: لم تحصل الحكمة التي شرع الفعل لأجلها عادة أو شرعاً؛ وذلك: (كمثل ما) أي الفعل الذي (للإزدجار شرعه) أي شرع لأجل الزجر والردع؛ كالحدود والعقوبات؛ فلا نيابة فيها؛ إذ لو ناب عن مستحقها غيره؛ لم تحصل الحكمة التي شرع لأجلها الحد عادة؛ وهي الإزدجار (وكـ) الفعل (الذي لا يتعدى نفعه) صاحبه إلى غيره؛ كالاستمتاع بالزوجة والأمة؛ فلا نيابة فيه لأحد عن الزوج والسيد؛ إذ لو ناب عنه غيره فيه؛ لم تحصل الحكمة التي شرع لأجلها النكاح والتسري شرعاً؛ وهي: الإعفاف والنسل.

وَجُلَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَمْنَعُ الْحَيْلَ      لِقَلْبِ حُكْمٍ أَوْ لِإِسْقَاطِ عَمَلٍ  
مَا لَمْ يَكُ الشَّرْعُ يُرَاعِيهِ فَذَا      فِيهِ الْجَوَازُ بِاتِّفَاقٍ يُحْتَذَى  
كَمِثْلِ مَا رُوِيَ فِي مَنْ يُكْرَهُ      فَاحْتَالَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا يُكْرَهُ

(وجل أهل العلم يمنع الحيل) الموصلة (لقلب حكم)؛ كإباحة محرّم وبالعكس (أو لإسقاط عمل) واجب؛ كمن له مال يستطيع به الحج فأتلفه؛ كي لا يجب عليه؛ قال في الموافقات: إذا تسبّب المكلف في إسقاط الوجوب عن نفسه، أو في إباحة المحرم عليه -بوجه من وجوه التسبب- حتى يصير ذلك الواجب غير واجب في الظاهر، أو المحرم حلالاً في الظاهر أيضاً؛ فهذا التسبب يسمى حيلة وتحيلاً؛ كما لو دخل وقت الصلاة عليه في الحضر؛ فإنها تجب عليه أربعاً، فأراد أن يتسبب في إسقاطها كلها بشرب خمر أو دواء مُسبِّبٍ<sup>(١)</sup>، حتى يخرج وقتها وهو فاقد لعقله كالمغمى عليه، أو قصرها فأنشأ سفرًا ليقصر الصلاة، وكذلك من أظله شهر رمضان فسافر ليأكل، أو كان له مال يقدر على الحج به فوهبه أو أتلفه بوجه من وجوه الإتلاف كي لا يجب عليه الحج، وكما لو أراد وطء جارية الغير، فغصبها وزعم أنها ماتت، ففضي عليه بقيمتها، فوطئها بذلك، أو أقام شهود زور على تزويج بكر برضاها، ففضي الحاكم بذلك، ثم وطئها، أو أراد بيع عشرة دراهم نقدًا بعشرين إلى أجل، فجعل العشرة ثمنًا لثوب، ثم باع الثوب من البائع الأول بعشرين إلى أجل، أو أراد قتل فلان، فوضع له في طريقه سببًا مجهزاً؛ كإشراع الرمح وحفر البئر ونحو ذلك، وكالفرار من وجوب الزكاة: بهمة المال أو إتلافه أو جمع متفرقه أو تفريق مجتمعه، وهكذا سائر الأمثلة في تحليل الحرام وإسقاط الواجب، ومثله جار في تحريم الحلال؛ كالزوجة ترضع جارية الزوج، أو الضرّة؛ لتحرم عليه، أو إثبات حق لا يثبت؛ كالوصية لو ارث في قالب الإقرار بالدين. وعلى الجملة؛ فهو تحيل على قلب الأحكام الثابتة شرعاً إلى أحكام آخر بفعل صحيح الظاهر، لغو في الباطن؛ كانت الأحكام من خطاب التكليف، أو من خطاب الوضع. ثم قال: الحيل في الدين بالمعنى المذكور: غير مشروعة في الجملة. وقد أطل في جلب الأدلة من الكتاب والسنة على ذلك. فانظره.

(ما لم يك الشرع يراعيه) أي يأذن فيه لمصلحة (فذا) الاحتيال المأذون فيه شرعاً (فيه الجواز باتفاق يحتذى): يتبع؛ (كمثل ما روعي) من الاحتيال (في من يُكره) أي يُقهر بغصب ماله أو على بيعه أو هبته (فاحتال) في دفع الإكراه عنه -بأن يفعل شيئاً يكرهه- أي يمنع ظاهراً لا باطناً؛ كما إذا أودع له الغاصب لماله دنائير، فأراد جحدها وأمن فتنة أو رذيلة تنسب إليه، وكانطبق بكلمة الكفر إكراهها عليها؛ فهو مأذون فيه؛ لكونه مصلحة دنيوية لا مفسدة فيها دنيا ولا أخرى

١ أي مُنيم مخدّر.

أَوْ يَكُن الشَّرْعُ لَهُ مُطْرَحًا      لَمْ يَعْتَبِرْهُ حِيلَةً إِذْ وَضَحًا  
 كَمَنْ لَهُ بُرٌّ رَفِيعُ الْعَيْنِ      فَبَاعَ مُدًّا وَاشْتَرَى مُدَّتَيْنِ  
 وَمَنْ أَجَارَ فَأَرَى اجْتِهَادَهُ      أَدَّى لَذَا فَالْخُلْفُ فِي شَهَادَةٍ  
 وَلَا يَقَالُ إِنَّهُ تَعَمَّدًا      خِلَافَ قَصْدِ الشَّرْعِ فِيمَا اعْتَمَدًا  
 وَوَاجِبٌ فِي مُشْكَلَاتِ الْحُكْمِ      تَحْسِينُنَا الظَّنَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ

(أو) أي ومحل منع الاحتيال ما لم (يكن الشرع له مطرحا) أي لم يعده و(لم يعتبره حيلة إذ وضحا) اطراحه له شرعا؛ فلاحتيال حينئذ جائز؛ وذلك: (كمن له بر) أي قمح (رفيع) أي جيد (العين)؛ فأراد أن يبيع مدا منه بمدين من قمح ردي، واحتال لذلك؛ (فباع مدا) منه بدراهم (واشترى) بتلك الدراهم (مدين) من ذلك القمح الردي؛ فتحيل إلى التفاضل في جنس واحد حيلة شرعية أحازها الشرع. (ومن أجاز) التحيل؛ يعني غير المتفق على منعه؛ وهو أبو حنيفة (فأرى اجتهداه أدى لهذا)؛ بحسب ما ظهر له من أدلة الشريعة، وغايته أن يكون مخطئا في اجتهداه؛ فله أجر -وفي نسخة: أدى لذي أي لهذه الإجازة-؛ (فالخلف) بين أبي حنيفة والجمهور كائن (في) أي بسبب (شهادته)؛ فأبو حنيفة شاهد جواز بعض الحيل في الشريعة؛ فقاس عليه سائر الحيل، والجمهور شاهدوا المنوع من الحيل والجائز منها شرعا؛ ففصلوا فيها التفصيل الذي مر. (ولا يقال) أي لا يجوز أن يقال (إنه تعمدا خلافا قصد الشرع) أي مخالفة ما قصده الشرع (فيمما اعتمدا)؛ من جواز الحيل مطلقا؛ لأنه إمام هدى اتفاقا.

(وواجب) علينا (في مشكلات الحكم) أي فيما إذا أشكل علينا حكم منسوب لأحد من أهل العلم المقتدى بهم: (تحسيننا الظن بأهل العلم)؛ فنقول: لعله وجد له دليلا لم نطلع عليه؛ لأن العلماء مأمونون على الشريعة؛ فلا ينقلون إلا نقلا صحيحا، ولا يجتهدون فيها بالهوى؛ الشاطبي: اعتياد الاستدلال لمذهب واحد؛ ربما يكسب الطالب نفورا وإنكارا للمذهب غير مذهبه من غير اطلاع على مأخذه؛ فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة الذين أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين، واطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه. وقال أيضا في موضع آخر: ترك الاعتراض على الكبراء: محمود، كان المعترض فيه مما يفهم أو لا يفهم. ثم بعد أن ذكر أمورا تدل على ذلك قال ما لفظه: فالذي تلخص من هذا: أن العالم المعلوم بالأمانة والصدق والجري على سنن أهل الفضل والدين والورع؛ إذا سئل عن نازلة فأجاب، أو عرضت له حالة ينبعد العهد بمثلها، أو لا تقع من فهم السامع موقعها: أن لا يواجه بالاعتراض والنقد، فإن عرض إشكال؛ فالتوقف أولى بالنجاح، وأحرى بإدراك البغية إن شاء الله تعالى. وبالله تعالى التوفيق.

## فصل في التكليف: الْقَصْدُ بِالتَّكْلِيفِ صَرْفُ الْخَلْقِ عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ نَحْوَ الْحَقِّ

(فصل في التكليف: القصد بالتكليف) أي المقصد الشرعي من وضع الشريعة: (صرف الخلق عن داعيات النفس) أي عن أهوائها (نحو) داعي (الحق)؛ قال الشاطبي: المقصد الشرعي من وضع الشريعة: إخراج المكلف عن داعية هواه، حتى يكون عبدا لله اختيارا؛ كما هو عبد لله اضطرارا.. إلى أن قال: وينبغي على هذا قواعد؛ منها: أن كل عمل كان المتبع فيه الهوى بإطلاق من غير التفات إلى الأمر أو النهي أو التخيير؛ فهو باطل بإطلاق؛ لأنه لا بد للعمل من حامل يحمل عليه، وداع يدعو إليه؛ فإذا لم يكن لتلبية الشارع في ذلك مدخل؛ فليس إلا مقتضى الهوى والشهوة، وما كان كذلك فهو باطل بإطلاق؛ لأنه خلاف الحق بإطلاق؛

فأما العبادات؛ فكونها باطلة: ظاهر، وأما العادات؛ فذلك: من حيث عدم ترتب الثواب على مقتضى الأمر والنهي؛ فوجودها في ذلك وعدمها: سواء. وكذلك الإذن في عدم أخذ المأذون فيه من جهة المنعم به. وكل فعل كان المتبع فيه بإطلاق الأمر أو النهي أو التخيير؛ فهو صحيح وحق؛ لأنه قد أتى به من طريقه الموضوع له، ووافق فيه صاحبه قصد الشارع؛ فكان كله صوابا، وهو ظاهر. وأما إن امتزج فيه الأمران؛ فكان معمولا بهما؛ فالحكم للغالب والسابق؛ فإن كان السابق أمر الشارع؛ بحيث قصد العامل نيل غرضه من الطريق المشروع؛ فلا إشكال في إلحاقه بالقسم الثاني؛ وهو ما كان المتبع فيه مقتضى الشرع خاصة؛ لأن طلب الحفظ والأغراض: لا يناقض وضع الشريعة من هذه الجهة؛ لأن الشريعة موضوعة أيضا لمصالح العباد؛ فإذا جعل الحظ تابعا؛ فلا ضرر على العامل، إلا أن هنا شرطا معتبرا؛ وهو أن يكون ذلك الوجه الذي حصل أو يُحصّل به غرضه: مما تبين أن الشارع شرعه لتحقيق مثل ذلك الغرض؛ وإلا.. فليس السابق فيه أمر الشارع. وإن كان الغالب والسابق هو الهوى، وصار أمر الشارع كالتبع؛ فهو لاحق بالقسم الأول. وعلامة الفرق بين القسمين: تحري قصد الشارع وعدم ذلك؛ فكل عمل شارك العامل فيه هواه؛ فانظر؛ فإن كفّ هواه ومقتضى شهوته عند نهي الشارع؛ فالغالب والسابق لمثل هذا: أمر الشارع، وهواه تبع، وإن لم يكفّ عند ورود النهي عليه؛ فالغالب والسابق له: الهوى والشهوة، وإذن الشارع تبع؛ لا حكم له عنده؛ فواطئ زوجته وهي طاهر: محتمل أن يكون فيه تابعا لهواه، أو لإذن الشارع، فإن حاضت فانكفّ؛ دل على أن هواه تبع؛ وإلا.. دل على أنه السابق. هـ بحذف يسير.

## وَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ فِي النَّاسِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَفَاقِ

(وهو) أي التكليف كائن (على العموم والإطلاق في الناس)؛ فلا أحد مستثنى منه (والأزمان)؛ فليس مختصا بزمان النبي ﷺ (والآفاق) أي البلاد؛ فلم يُستثن منه زمان ولا مكان؛ قال الشاطبي: وهذا الأصل -أي كون الشريعة وضعت عامة-: يتضمن فوائد عظيمة؛ منها: أنه يعطي قوة عظيمة في إثبات القياس على منكره؛ من جهة أن الخطاب الخاص ببعض الناس والحكم الخاص كان واقعا في زمن رسول الله ﷺ كثيرا، ولم يؤت فيها بدليل عام يعم أمثالها من الوقائع؛ فلا يصح -مع العلم بأن الشريعة موضوعة على العموم والإطلاق- إلا أن يكون الخصوص الواقع غير مراد، وليس في القضية لفظ يستند إليه في إلحاق غير المذكور بالمذكور، فأرشدنا ذلك إلى أنه لا بد في كل واقعة وقعت إذ ذاك: أن يلحق بها ما في معناها؛ وهو معنى القياس، وتأييد بعمل الصحابة رضي الله تعالى عنهم؛ فانشرح الصدر لقبوله. ومنها: أن كثيرا ممن لم يتحقق بفهم مقاصد الشريعة: يظن أن الصوفية جرت على طريقة غير طريقة الجمهور، وأنهم امتازوا بأحكام غير الأحكام الماثورة في الشريعة؛ مستدلين على ذلك بأمر من أقوالهم وأفعالهم، ويرشحون ذلك بما يحكى عن بعضهم أنه: سئل عما يجب في زكاة كذا؟ فقال: على مذهبننا أو على مذهبكم؟ ثم قال: أمّا على مذهبنا؛ فالكل لله، وأمّا على مذهبكم؛ فكذا وكذا؛ وعند ذلك افترق الناس فيهم؛ فمن مصدّق بهذا الظاهر، مصرح بأن الصوفية اختصت بشريعة خاصة، هي أعلى مما بُث في الجمهور، ومن مكذب ومشنع يحمل عليهم وينسبهم إلى الخروج عن الطريقة المثلى، والمخالفة للسنة، وكلا الفريقين في طرف، وكل مكلف داخل تحت أحكام الشريعة الماثورة في الخلق، كما تبين آنفا. ولكن روح المسألة: الفقه في الشريعة، حتى يتبين ذلك، والله المستعان. انظر بقية كلامه.

**فائدة:** في القواعد الزرورية: حكم الفقه عام في العموم؛ لأن مقصده: إقامة رسم الدين ورفع مناره وإظهار كلمته، وحكم التصوف خاص في الخصوص؛ لأنه معاملة بين العبد وربّه من غير زائد على ذلك؛ فمن ثمّ صح أنكار الفقيه على الصوفي، ولم يصح إنكار الصوفي على الفقيه، ولزم الرجوع من التصوف إلى الفقه والاكتفاء به دونه، ولم يكف التصوف عن الفقه، بل لا يصح دونه، ولا يجوز الرجوع منه إليه إلا به، وإن كان أعلى منه مرتبة؛ فهو أسلم وأعم منه مصلحة؛ ولذلك قيل: كن فقيها صوفيا، ولا تكن صوفيا فقيها. وصوفي الفقهاء: أكمل من فقيه الصوفية وأسلم؛ لأن صوفي الفقهاء قد تحقق بالتصوف حالا وعملا وذوقا،

وَشَرَعُهُ لِقَصْدٍ أَنْ يُقِيمَا  
مَصَالِحَ الْخَلْقِ لِتَسْتَقِيمَا  
أَمْرًا وَنَهْيًا بِاعْتِبَارِ الْآجِلِ  
وَقَدْ يَكُونُ رَعِيَّةً لِلْعَاجِلِ  
مِنْ حَيْثُ سَعِيهِمْ لِأُخْرَى تَأْتِي  
لَا جِهَةَ الْأَهْوَاءِ وَالْعَادَاتِ

بخلاف فقيه الصوفية؛ فإنه المتمكن من علمه وحاله، ولا يتم له ذلك إلا بفقه صحيح، وذوق صريح؛ لا يصح له أحدهما دون الآخر؛ كالطب الذي لا يكفي علمه عن التجربة، ولا العكس. فافهم.

وفيهما أيضا: نظر الصوفي في المعاملات: أخص من نظر الفقيه؛ إذ الفقيه: يعتبر ما يسقط به الحرج، والصوفي: ينظر ما يحصل به الكمال.

وفيهما أيضا: اتباع الأحسن أبدا محبوب طبعاً، مطلوب شرعاً؛ ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ﴾ الآية، «إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها - إن الله جميل يحب الجمال»؛ ولذا بني التصوف على اتباع الأحسن، حتى قال ابن العريف رحمه الله تعالى: السر الأعظم في طريق الإرادة: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾. والاستحسان: يختلف باختلاف نظر المستحسن. والله أعلم.

ومعنى كون الفقه أسلم من التصوف - كما قال ابن زكري في شرح هذه القواعد - هو: أن زلل الفقيه أخف من زلل المتصوف من وجهين؛ أحدهما: أن زلل الأول في الأحكام الظاهرة، وزلل الثاني في الاعتقادات الباطنة. وثانيهما: أن الذنب في القرب: ليس كالذنب في البعد، بل قد لا يكون الشيء ذنباً في حق غير المتصوف، ويكون ذنباً نسبياً في حقه. انظر بقيته.

(و) التكليف (شرعه) أي شرعه الله تعالى (لقصد أن يقيما) به (مصالح الخلق لتستقيما)؛ فيستقيمون فيما بينهم، ويصلحون ذات بينهم، ويعدلون في معاملاتهم. وقد جعل التكليف قسمين: (أمر) يتضمن جلب مصلحة؛ بامثاله، (ونهي) يتضمن درء مفسدة؛ باجتناب المنهي عنه، وتلك المصلحة والمفسدة: (باعتبار الآجل) أي الدار الآخرة؛ لأنها هي الأصل، وهذه الدار: إنما هي طريق إليها، (وقد يكون رعيه) أي التكليف لمصالح الخلق راجعاً (للعاجل) أي الدار الدنيا، لكن إنما شرع الحكم لمصلحة دنيوية: (من حيث سعيهم لأخرى تأتي) قريباً أي من جهة أنها تتضمن مصلحة أخروية، (لا) من (جهة) موافقة (الأهواء و) حكم (العادات)؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الآية؛ قال الشاطبي: وضع الشريعة إذا سلم أنها لمصالح العباد؛ فهي عائدة عليهم بحسب أمر الشارع، وعلى الحد الذي حدّه، لا على مقتضى أهوائهم وشهواتهم؛ فالأوامر والنواهي: مخرجة له عن دواعي طبعه واسترسال أغراضه، حتى يأخذها من تحت الحد المشروع، وهذا هو المراد، وهو عين مخالفة الأغراض والأهواء. وقال أيضاً: المصالح المختلطة شرعاً، والمفاسد المستدعة؛ إنما تعتبر من حيث تُقام الحياة الدنيا



وَكَمْ دَلِيلٌ لِلْعُقُولِ وَاضِحٍ عَلَى الْبَنَاتِ الشَّرْعِ لِلْمَصَالِحِ  
وَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ فِي مَعْرِضِ الْمَنَّةِ وَالتَّعْلِيلِ  
كَقَوْلِهِ جَلَّ يُرِيدُ اللَّهُ

للحياة الأخرى، لا من حيث هوى النفوس في جلب مصالحها العادية، أو درء مفسادها العادية.

(وكم دليل) شرعي (للعقول واضح على التفات الشرع للمصالح) أي على أن الشرع ملتفت إلى مصالح العباد في الدنيا والآخرة أي مبني عليها (وما أتى في محكم التنزيل في معرض المنّة) أي امتنان الله على عباده؛ المصباح: المعرض -وزان مسجداً- موضع عرض الشيء؛ وهو ذكره وإظهاره، وقلته في معرض كذا أي في موضع ظهوره؛ فذكر الله ورسوله إنما يكون: في معرض التعظيم والتبجيل أي في موضع ظهور ذلك والقصد إليه. (والتعليل) أي تعليله تعالى لأحكامه التي كلفهم بها (كقوله جل) في تعليل الترخيص للمريض والمسافر في الإفطار في رمضان: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ بعد قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ يعني أن علة الترخيص: إرادة الله اليسر، وعدم إرادته العسر بعباده. وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ آيَةً - وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ - لِّيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا - وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. وأما التعليل بتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة؛ فأكثر من أن يحصى؛ كقوله تعالى بعد آية الوضوء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ﴾ الآية، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية، ﴿إِنِ الصَّلَاةُ تَنَهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾. (غالبه): الأكثر من الحكم التكليفي: (ذلك) أي التعليل بالمصالح (مقتضاه)؛ وقد قال الشيخ عز الدين في قواعده: في الشرع رخص وتسهيلات، وعزائم وتشديدات؛ فإذا تعارض دليلان يقتضي أحدهما الترخيص، ويقتضي الآخر التعسير والتشديد؛ فقد اختلف أصحاب الشافعي فيه؛ فمنهم من ذهب إلى التشديد لكونه أحوط وأخطر، ومنهم من ذهب إلى الترخيص؛ لأنه أرفق وأهون، وقد أخبرنا ربنا سبحانه وتعالى أنه يريد بنا اليسر، ولا يريد بنا العسر، وأنه ما جعل علينا في الطاعة والعبادة من حرج؛ وقال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾. وهذا هو المختار. وقال عليه الصلاة والسلام لمعاذ وأبي ذر لما أرسلهما إلى اليمن: «يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا». وفي حاشية الخطاب على المختصر: أن الله تعالى لم يطلب من عباده المشاق؛ لأن القرب كلها: تعظيم وتوقير، وليس عين المشاق تعظيماً ولا توقيراً، وإنما طلب منهم تحصيل المصالح؛ فإن لم تحصل إلا بمشقة عظم الأجر - قال الوزاني: وعلى هذا يحمل "أجرك على قدر نصبك".

وَفِي الْمَفَاسِدِ مَعَ الْمَصَالِحِ      دَفْعًا وَجَلْبًا مِثْلُهُ لِلرَّاجِحِ  
وَمِنْ كِلَا الضَّرِيئَيْنِ مَا لَا يُعْتَبَرُ      لِكَوْنِهِ فِي عَكْسِهِ قَدْ انْغَمَرَ  
وَمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْأُخْرَى      فَهُوَ بِتَقْدِيمِ لَدَيْهِ أُخْرَى

**فائدة:** في الموافقات: إذا كثرت المناكر في الطرق والأسواق؛ فلا يمنع ذلك التصرف في الحاجات؛ إذا كان الامتناع من التصرف حرجا بينا؛ ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾؛ وقد أبيح الممنوع رفعا للحرج؛ كالقرض الذي فيه بيع الفضة بالفضة ليس يدا بيد، وإباحة العرايا، وجميع ما ذكره الناس في عوارض النكاح، وعوارض مخالطة الناس، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

(وفي) درء (المفاسد مع) جلب (المصالح) إذا تعارضا (دفعًا وجلبًا مبله) أي الشرع كائن (لِلرَّاجِحِ) منهما؛ فإذا دار الأمر بين إحياء النفس وإتلاف المال عليها، أو عكسه؛ فإحياء النفس أولى؛ فيجب شرعا إتلاف المال لإحيائها، وكما إذا عارض إحيائها إماتة الدين؛ فإن إحياءه أولى؛ وإن أدى إلى إماتة نفوس كثيرة؛ كما في جهاد الكفار وقتل المرتدين.

(ومن كلا الضريئين): النوعين أي المصلحة والمفسدة (ما لا يعتبر) شرعا (لكونه في عكسه قد انغمَرَ)؛ يعني غلب عليه ضده؛ يقال: انغمَرَ في الماء: انغمس فيه؛ فمفسدة عصر الخمر من العنب: لا تعتبر شرعا؛ لأن المصلحة الناشئة عن غرسه أكثر وأعظم منها؛ فيجوز غرس العنب إجماعا كما سيأتي إن شاء الله، ومصلحة الاستقاء من الآبار المحفورة في أزقة المسلمين: ملغاة لا تعتبر شرعا؛ للمفسدة الناشئة عن حفرها؛ وهي إهلاك المارين؛ بالتردي فيها؛ فلذا حرم حفرها.

(وما) كان (له) من المصلحة والمفسدة المتعارضين (تعلق بالأخرى فهو بتقديم لديه) أي الشرع (أخرى) أي أحق؛ فيقدم على المتعلق منهما بالدنيا؛ فمفسدة متعلقة بالمال: أخف من مفسدة متعلقة بالدين؛

قال في البحر: لو تعارض قياسان كل منهما يدل بالمناسبة، لكن مصلحة أحدهما متعلقة بالدين، والأخرى بالدنيا؛ فالأولى مقدمة؛ لأن ثمة الدينية: هي السعادة الأبدية التي لا يعادلها شيء. كذا جزم به الرازي والآمدي. وحكى ابن الحاجب قولاً: أن المصلحة الدنيوية مقدمة؛ لأن حقوق الآدميين مبنية على المشاحة، ولم يذكر الآمدي ذلك قولاً، وإنما ذكره سؤالاً. وبالله تعالى التوفيق.

### فصل في شروط التكليف:

وَاشْتَرَطَ الْبُلُوغُ فِي التَّكْلِيفِ كَالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامَ وَالتَّعْرِيفَ  
وَالذَّهْنَ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتُ الْفَرَضِ وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ الْبَعْضِ  
وَلَيْسَتْ الزَّكَاةُ لِلصَّبِيِّ مِنْ ذَاكَ وَالْخِطَابُ لِلْوَلِيِّ

(فصل في شروط التكليف: واشتراط البلوغ في التكليف) أي تعلق خطاب الله أي أمره ونهيهِ: بالمكلف؛ فلا يتعلق بالصبي (كالعقل) المميز بين الخطأ والصواب؛ فلا يتعلق بمجنون وسكران ومغشى عليه وبهيمة وحمار (والإسلام)؛ فلا يتعلق بالكافر خطاب الفروع على أحد قولين مشهورين، وأما بالأصول؛ فمتعلق به إجماعاً كما سيأتي إن شاء الله (والتعريف) أي بلوغ الدعوة؛ فلا خطاب يتعلق بأهل الفترة.

وفي الرهوني نقلاً عن الأبى ما لفظه: وكما أن بلوغ الدعوة شرط؛ فكذا فهم التكليف؛ فإن وجد من الأعاجم من لم يفهم؛ فهو بمنزلة من لم تبلغه الدعوة. (والذهن أن يحضر) أي حضور الذهن (وقت) تعلق (الفرض) الموقت له شرعاً؛ فلا يتعلق تكليف بناس وغافل ونائم وقت الفرض؛ بناء على أن النوم والنسيان والغفلة: مانعة من الوجوب، وقيل مانعة من الأداء فقط؛ وهو الصحيح، وتكون شرط أداء فقط (وعدم الإكراه عند البعض) من العلماء؛ بناء على أنه مانع من الوجوب؛ فالأظهر في مذهب مالك: أنه شرط وجوب؛ وهو الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي طاقتها، وقيل: عدم الإكراه شرط في الأداء. (وليس الزكاة للصبي) أي وجوبها في مال الصبي، وكذا غرم ما أتلّف: (من ذاك) أي من خطاب التكليف، بل من خطاب الوضع (والخطاب) بوجوبها إنما هو: (للولي) أي متعلق به؛ فعليه إخراجها من مال الصبي، وكالصبي المجنون. **تنبيه:** البلوغ: إنما هو شرط في التكليف بالواجب والمحرم، لا في الخطاب بالندب والكره والإباحة؛ قال في المراقي:

قد كلف الصبي في الذي اعتمى بغير ما وجب والمحرم

**فائدة:** قال في البحر: ولا يُشترط في التكليف الإنسانية، بل الجن مكلفون في الجملة، وقد وقع نزاع بين المتأخرين في أن الجن مكلفون بفروع الدين هـ ثم قال: والدليل على تكليف الجن بالفروع: الإجماع على أن النبي ﷺ أرسل بالقرآن إلى الإنس والجن، وجميع أوامره ونواهيه يتوجه إلى الجنسين، وقد تضمن ذلك أن كفار الإنس مخاطبون بها، وكذلك كفار الجن.

وَهُوَ بِمَا لَيْسَ يُطَاقُ قَدْ يَسَعُ      عَقْلًا وَلَكِنْ ذَاكَ شَرْعًا لَمْ يَقَعْ  
وَلَا حَقٌّ بِذَلِكَ مَا فِيهِ حَرَجٌ      مِمَّا عَنِ الْمُعْتَادِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ  
وَلَيْسَ مِنْهُ كُلُّ مَا لَمْ نَقْدِرْ      عَلَيْهِ مِنْ مُعْتَادٍ فِعْلِ الْبَشَرِ

(وهو) أي التكليف (بما ليس يطاق) أي بالحال (قد يسع)؛ يعني يجوز (عقلا) عندنا، خلافا للغزالي والمعتزلة؛ سواء كان محالا لذاته؛ وهو الحال عادة وعقلا؛ كالجمع بين الضدين، أم لغيره؛ وهو الحال عادة فقط؛ كالطيران من الإنسان، أو عقلا فقط؛ كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن كأبي جهل، (ولكن ذاك) الحال لذاته والحال العادي (شرعا لم يقع) التكليف به اتفاقا؛ دليلنا على جوازه: ﴿رَبَّنَا لَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾؛ لأن سؤال دفعه: يدل على جوازه، ودليلنا على عدم وقوعه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي طاقتها. وأما الحال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه؛ فالتكليف به: جائز، وواقع إجماعا كما سيأتي إن شاء الله تعالى (ولاحق بذلك) أي بما لا يطاق في عدم التكليف به: (ما) أي الفعل الذي (فيه حرج) أي مشقة على المكلف (مما عن المعتاد يلفى قد خرج) أي مما كانت مشقته خارجة عن ما اعتاده الناس؛ فلا تكليف به لأحد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾؛ ولذا شرعت الرخص كالقصر والفطر في السفر والفطر في المرض (وليس منه) أي من ذي الحرج الملحق بالحال في عدم وقوع التكليف به: (كل ما) أي فعل (لم نقدر عليه) إلا بمشقة (من) كل فعل في (معتاد فعل البشر) أي في طوقهم عادة؛ قال الشاطبي: إذا لم تكن المشقة الواقعة للمكلف في التكليف خارجة عن المعتاد، وإنما وقعت على نحو ما تقع المشقة في مثله من الأعمال العادية؛ فالشارع وإن لم يقصد وقوعها، فليس بقاصد لرفعها أيضا. انظر بقيته. وقال أيضا: إن كان العمل يؤدي الدوام عليه إلى الانقطاع عنه أو عن بعضه، أو إلى وقوع خلل في صاحبه: في نفسه أو ماله، أو حال من أحواله؛ فالمشقة هنا خارجة عن المعتاد، وإن لم يكن فيها شيء من ذلك في الغالب؛ فلا يعد في العادة مشقة، وإن سميت كلفة.. وأصل الحرج الضيق؛ فما كان من معتاد المشقات في الأعمال المعتاد مثلها؛ فليس بحرج لغة ولا شرعا؛ كيف وهذا النوع من الحرج وضع لحكمة شرعية؛ وهي التمهيد والاختبار، حتى يظهر في الشاهد ما علمه الله في الغائب؛ فقد تبين إذا ما هو من الحرج مقصود الرفع، وما ليس بمقصود الرفع.

**فائدة:** في الذخيرة: أن الأجر إنما هو على تفاوت المصالح، لا على تفاوت المشاق؛ فإن الله تعالى لم يطلب من العباد مشقتهم وعذابهم، وإنما طلب جلب المصالح ودفع المفاسد؛ وإنما قال ﷺ: «أفضل العباد أجهدا وأجرك على قدر نصبك»؛ لأن الفعل إذا لم يكن مشقا؛ كان حظ النفس فيه كثيرا؛ فيقل الإخلاص فيه، وإذا كثرت مشقته قل حظ النفس؛ فيتيسر الإخلاص وكثرة الثواب؛ فالثواب في الحقيقة: مرتب على مراتب الإخلاص، لا على مراتب المشقة.

وَأَشْطَرَطَ الْإِمْكَانُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَا  
وَلَيْسَ فِي التَّكْلِيفِ شَرْطًا قَطْعًا  
وَهِيَ بِحُكْمِ الْفَرْضِ فِي وَقُوعِ  
وَبِاتِّفَاقِ قَاطِعِ الْبُرْهَانِ  
لِيَحْصُلَ التَّكْلِيفُ بِالْمَشْرُوعِ  
وَنَسَبُوا خِلَافَهُ لِلْأَشْعَرِيِّ  
بِمَا مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ لَنْ يَقْعَا  
أَنْ يَحْصُلَ الشَّرْطُ الْمُرَادُ شَرْعًا  
تَكْلِيفِ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالْفُرُوعِ  
أَنْ خُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْإِيمَانِ  
فِي حَقِّهِمْ مِنْ سَائِرِ الْفُرُوعِ

(واشترط) في توجه التكليف على المكلف (الإمكان) لإيقاع الفعل أي تمكنه منه (عند الأكثر) من العلماء؛ فالنائم والساهي والمُلجأ والمكره: غير مكلفين (ونسبوا) أي الرواة (خلافه) أي القول المخالف لهذا القول؛ وهو أن الإمكان شرط في الأداء، لا في توجه التكليف (للأشعري)؛ بناء على جواز التكليف بالمحال (والاتفاق) بين العلماء على (أنه) أي التكليف (قد وقع) شرعا (بما) أي بالفعل الذي (من المعلوم) في علم الله تعالى (أن لن يقع)؛ كإيمان أبي جهل، وكسائر المأمورات التي علم الله أن بعض المكلفين لا يمتثلها، والمنهيات التي علم أن بعضهم لا يجتنبها. (وليس في) توجه (التكليف) على المكلف (شرطا قطعا أن يحصل الشرط المراد شرعا) أي الشرعي؛ كالطهارة مثلا؛ إذ يلزم على كون حصول الشرط شرطا في توجه التكليف: أن المحدث غير مخاطب بالصلاة بعد دخول الوقت حتى يتطهر، وأنه لا إثم عليه إذا خرج الوقت وهو لم يتطهر؛ وذلك خلاف الإجماع. (وهي) أي مسألة الخلاف في وجود الشرط الشرعي كالإيمان مثلا؛ هل هو شرط في توجه التكليف على المكلف أم لا؟ (بحكم الفرض) أي مفروضة (في) وقوع تكليف أهل الكفر بالفروع) أي فروع الشريعة؛ فعلى أن الشرط الشرعي: شرط في توجه التكليف: يكون وجود الإيمان شرطا في توجهه؛ لأنه شرط شرعي في صحة الأعمال اتفاقا؛ وعليه فيكون الكفار غير مخاطبين بالفروع، وبه قال الضرير، وعلى أن الشرط الشرعي ليس شرطا في توجه التكليف: لا يكون وجود الإيمان شرطا في توجهه؛ وعليه فالكفار مخاطبون بالفروع (وباتفاق) بين العلماء (قاطع البرهان) لكثرة أدلته من الكتاب والسنة والإجماع عليه: (أن خوطب الكفار بالإيمان) بعد البعثة؛ لأنه عليه السلام <sup>أول</sup> ما يدعو الناس إليه: الإيمان، وإنما كلف الكفار بالإيمان؛ (ليحصل التكليف) لهم (بالمشروع في حقهم من سائر الفروع)؛ لأن التكليف بها متوقف على التكليف بالإيمان؛ لأنه أصلها، ولا يمكن التكليف بالفرع دون التكليف بأصله.

وَأَلَهُمْ لَيْسُوا بِمَقْبُولِي الْعَمَلِ حَتَّى يُرَى الْإِيمَانُ مِنْهُمْ قَدْ حَصَلَ  
وَالْخُلْفُ فِي الْخِطَابِ بِالْفُرُوعِ ثَالِثُهَا بِالنَّهْيِ عَنْ مَمْنُوعٍ  
وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ مَا مِثْلُ الْإِتْلَافِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

### فصل في الحقوق المترتبة في ذمة المكلف:

تَرْتَبُ الْحَقُوقُ فِي الْمَطَالِبِ مُشْتَرَكٌ وَخَالِصٌ لِجَانِبٍ  
فَخَالِصٌ لِلَّهِ كَالزَّكَاةِ فَذَلِكَ لَا يَسْقُطُ لِلْمَمَاتِ

(و) باتفاق أيضا على (أنهم ليسوا بمقبولي العمل)؛ فلا يقبل منهم عمل حسن كالإتفاق والإحسان إلى الخلق (حتى يرى الإيمان منهم قد حصل)؛ إذ لا تنفع الطاعة مع الكفر؛ فالإيمان أصلها. (والخلف في الخطاب) للكفار (بالفروع)؛ فروع الشريعة؛ قيل مخاطبون بها؛ وهو المشهور، وقيل غير مخاطبين بها حتى يسلموا (ثالثها) أنهم مخاطبون (بالنهي عن ممنوع) دون المأمور؛ لتوقف صحة الأمر وقبوله على نية التقرب والامتثال، وتلك متعذرة منهم حال الكفر، والنهي يخرج الإنسان من عهده. بمجرد تركه وإن لم يشعر به؛ قال فخر الدين الخطيب: ثمرة الخلاف راجعة إلى مضاعفة العذاب عليهم في الآخرة.

واعلم أن الخلاف إنما هو في خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع؛ (وليس من ذلك) أي الخطاب المختلف فيه هل هو متعلق بالكفار أم لا (باتفاق ما) كان من خطاب الوضع (مثل الإتلاف على الإطلاق)؛ فهو متعلق بهم إجماعا؛ كتعلقه بالصبي والمجنون ونحوهما؛ فالكافر فيه: كالمسلم؛ فيرتب الضمان على الإتلاف، والدية والقصاص على قتل النفس، وسائر الأروش على الجنايات، وآثار العقود عليها، وثبوت النسب، وثبوت العوض في الذمة. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في الحقوق المترتبة في ذمة المكلف)؛ القرافي: حق الله تعالى: أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه، والتكاليف على ثلاثة أقسام؛ حقه تعالى فقط كالإيمان والصلاة، وحق العبد فقط كالديون والأثمان، وقسم اختلف فيه؛ هل يغلب فيه حق الله تعالى أو حق العبد؛ كحد القذف. ونعني بحق العبد المحض: أنه لو أسقطه لسقط؛ وإلا.. فما من حق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى؛ وهو أمره تعالى بإيصال ذلك الحق إلى مستحقه.

وإلى ما مرّ الإشارة بقوله: (ترتب الحقوق في المطالب) أي مواضع طلبها -وهي الذمم-: على ثلاثة أقسام؛ منها: ما هو (مشتراك) بين الخالق والمخلوق (و) ما هو (خالص لجانب) أي لجانب الخالق أو لجانب المخلوق؛ (فخالص لله كالزكاة والصلاة والصوم والحج)؛ ومعنى كون الحق في هذه خالصا لله: أنها تعبد محض ليس فيها إلا أمر الله؛ فلا مصلحة فيها لمخلوق غير المأمور إلا الزكاة؛

وَخَالِصٌ لِلْعَبْدِ كَالدِّينِ إِذَا  
وَذُو اشْتِرَاكِ مِثْلَ حَدِّ الْقَذْفِ  
فَبَعْضُهُمْ حَقُّ الْعِبَادِ غَلَبُوا  
وَمِنْهُ مَحْدُودٌ لَهُ تَرْتُّبٌ  
وَمُقْتَضَى التَّقْدِيرِ فِي الْأَشْيَاءِ  
وغيرُ مَحْدُودٍ بِهَذَا يُطْلَبُ  
أَسْقَطُهُ فَنَافِذٌ مَا أَنْفَذَا  
فَذَا الَّذِي فِيهِ مَنَاطُ الْخُلْفِ  
وَقِيلَ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ أَوْجَبٌ  
فِي ذِمَّةٍ دَيْنًا عَلَيْهَا يُخَسَّبُ  
يُشْعَرُ بِالْقَصْدِ إِلَى الْأَدَاءِ  
وَمَا لَهُ فِي ذِمَّةٍ تَرْتُّبٌ

ففيها مصلحة للمساكين، لكن لما كانوا غير معينين؛ صارت كخالص له تعالى؛ (فذاك لا يسقط) إذا تركه المأمور به ما دام حيا (للممات)؛ فلو أسقط المسكين الزكاة عن الغني: لم تسقط، (و) حق (خالص للعبد كالدين إذا) كان رشيدا (و) أسقطه فنافذ أي ماض (ما أنفذ) أي أمضاه؛ فيسقط عن المدين؛ لأن الدين ليست فيه شائبة تعبد (و) حق (ذو اشتراك) بين الله وعبده (مثل حد القذف فذا) هو (الذي فيه مناط) أي محل تعلق (الخلف)؛ وإنما كان الحق فيه مشتركا؛ لأن فيه حق المقدوف؛ من جهة هتك عرضه، وحق الله؛ من جهة أمره به؛ (فبعضهم حق العباد غلبوا) في حد القذف؛ لتضررهم بهتك العرض وصعوبة العفو عليهم، بخلافه تعالى؛ فلا يتضرر بترك العبد لمأموراته تعالى، والعفو هين عليه سبحانه؛ ومعنى تغليب حق العبد: أن المقدوف إذا أسقط الحد عن القاذف؛ سقط عنه. وهذا هو المشهور. (وقيل حق الله فيه أوجب)؛ لأنه المالك المستحق لأن يُمثَّل أمره؛ وعليه فلا يسقط الحد إذا عفا المقدوف، والقول الثالث: الفرق بين أن يصل إلى الإمام؛ فيغلب حق الله تعالى؛ لو صوله لنائبه، أو لم يصل للإمام؛ كان حقا للعبد يصح إسقاطه. (ومنه) أي الحق مطلقا؛ كان حق الله أو حق العبد (محدود) أي مقدر شرعا؛ وهو الذي (له ترتب في ذمة): ذمة المكلف حال كونه (دينا عليها يحسب) - بالتركيب أي يعد-؛ فحق الله المحدود: كفرائض الصلاة والزكاة والصوم والحج؛ فإذا تعلق بذمة المكلف؛ تكون دينا عليه حتى يؤديها، وحق العبد المقدر شرعا: كديون المال من بيع أو إتلاف؛ فتبقى دينا على المكلف ما دام لم يقضها. (ومقتضى التقدير) أي تحديد الحق شرعا (في الأشياء يشعر بالقصد إلى الأداء)؛ فتحديد الشارع للحق: يدل على أنه طالب من المكلف أدائه، وأنه باق عليه إن لم يؤديه، (و) من الحق (غير محدود) أي ما لم يقدر شرعا (بهذا) أيضا (يطلب) أي يطلب من المكلف فعله؛ إما لزوما، وإما ندبا (و) لكن (ما له في ذمة ترتب) إذا ترك؛ لأنه مجهول، والمجهول لا يترتب في الذمة؛ كالصدقات المطلقة وإغاثة الملهوف وإنقاذ الغريق والجهاد والأمر بالمعروف وسائر فروض الكفاية. وبالله تعالى التوفيق.

### فصل في أفعال المكلف:

وَكُلُّ فِعْلٍ لِلْعِبَادِ يُوجَدُ      إِمَّا وَسِيلَةً وَإِمَّا مَقْصَدًا  
وَهِيَ لَهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَحْكَامِ      تَابِعَةٌ بِحُكْمِ الْإِتِزَامِ  
وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُهَا وَيُفْقَدُ      بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ ذَاكَ الْمَقْصَدُ

(فصل في أفعال المكلف): وتقسيمها باعتبار ورود الأحكام عليها وتضمنها للمصالح والمفاسد: بالذات أو بالتبع. (وكل فعل للعباد يوجد): يصدر منهم ظاهرا؛ (إما وسيلة) لغيره أي طريق موصلة إلى المقصد؛ فغير مقصودة لذاتها، (وإما مقصد) في ذاته؛ والمقاصد: هي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها؛ (وهي) أي الوسيلة (له) أي للمقصد (في الخمسة الأحكام) التكليفية (تابعة بحكم الإلتزام)؛ إذا كان لا يتوصل إليه إلا بها، غير أنها أخفض رتبة منه في الحكم؛ فوسيلة الواجب: واجبة؛ كالسعي إلى الجمعة، والحرم: محرم؛ وكذا سائر الأحكام؛ قال عز الدين في القواعد: الأمر بالمعروف: وسيلة إلى تحصيل مصالح ذلك المعروف؛ تختلف رتب شرفها باختلاف رتب شرف مصالح ذلك المعروف؛ فإن كان ذلك المعروف موسع الوقت؛ كان الأمر به موسعا، وإن كان مضيق الوقت؛ كان الأمر به مضيقا؛ لئلا تفوت مصلحته. والنهي عن المنكر: وسيلة إلى دفع مفسدة ذلك المنكر؛ تتفاوت رتبه بتفاوت رتب مفاسد ذلك المنكر، وهو واجب على الفور دفعا لمفسدة ذلك المنكر؛ فإنه لو تأخر لتحققت المفسدة، ولم يحصل مقصود الشرع هـ

ويدل على اعتبار الوسائل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ الآية؛ فأثابهم على الظم وما معه؛ لأنه وسيلة الجهاد؛ وهو وسيلة إعزاز الدين، وصون المسلمين؛ وهذا يدل على أن وسيلة الوسيلة: كالوسيلة.

(و) الوسيلة (يسقط اعتبارها ويفقد) بالتركيب أي يُعَدُّ بالكلية (بحيثما يسقط ذاك المقصد) الموصلة له؛

قال عز الدين في قواعده: فإن علم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن أمره ونهيه لا يجديان ولا يفيدان شيئا، أو غلب ذلك على ظنه؛ سقط الوجوب؛ لأنه وسيلة، ويبقى الاستحباب. والوسائل تسقط بسقوط المقاصد؛ وقد كان ﷺ يدخل إلى المسجد الحرام وفيه الأنصاب والأوثان، ولم يكن ينكر ذلك كلما رآه، وكذلك لم يكن كلما رأى المشركين ينكر عليهم، وكذلك كان السلف لا ينكرون على الفسقة



وَقَدْ يُرَى الْمَقْصِدُ ذُو الْوَسِيلَةِ وَهُوَ لِشَيْءٍ فَوْقَهُ وَسِيلَةٌ  
وَمِنْهُ إِنْشَاءٌ لِمُلْكٍ عَادِي كَالْإِحْطَابِ وَكَالْأَصْطِيَادِ

والظلمة فسوقهم وظلمهم وفجورهم كلما رأوهم؛ لعلمهم أنه لا يجدي إنكارهم.  
وقد يكون من الفسقة مَنْ إذا قيل له: اتق الله أخذته العزة بالإثم؛ فيزداد فسوقاً إلى  
فسوقه، وفجوراً إلى فجوره.

قال القرافي: وقد خولفت هذه القاعدة في الحج: في إمرار موسى على رأس من لا  
شعر له، مع أنه وسيلة إلى إزالة الشعر وهو معدوم. وقد لا تحرم وسيلة المحرم؛ إذا  
أفضت إلى مصلحة راجحة عليها؛ كالتوسل إلى فداء الأسارى بدفع المال إلى  
العدو الذين حرم عليهم الانتفاع به؛ لكونهم مخاطبين بفروع الشريعة عندنا.  
ومن ذلك أيضاً - كما في قواعد عز الدين -: أن يريد الظالم قتل إنسان مصادرة  
على ماله، ويغلب على ظنه أنه يقتله إن لم يدفع إليه ماله؛ فإنه يجب عليه بذل  
ماله؛ فكأكا لنفسه. ومنه: أن يكره امرأة على الزنا، ولا يتركها إلا بافتداء بمالها،  
أو بمال غيرها؛ فيلزمها ذلك عند إمكانه.

(وقد يرى المقصد ذو الوسيلة) له (وهو لشيء فوقه وسيله) في جلب المصلحة  
أو درء المفسدة؛ فيكون المقصد وسيلة؛ باعتبار مقصد فوقه في جلب مصلحة أو  
درء مفسدة، وتكون الوسيلة وسيلة لوسيلة فوقها في قرب المقصد؛ كتعليم أحكام  
الشرع؛ فإنه وسيلة إلى إقامة الطاعات، التي هي وسائل إلى الثوبة والرضوان،  
وكلاهما من أفضل المقاصد كما في قواعد عز الدين.

ثم شرع الناظم رحمه الله تعالى في ذكر تصرفات المكلفين في الأعيان. وفي قواعد  
عز الدين: الإنسان مكلف بعبادة الديان؛ باكتساب في القلوب والحواس والأركان  
ما دامت حياته، ولن تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته؛ من المأكل والمشرب  
 والملابس والمناكح، وغير ذلك من المنافع، ولن يتأتى له ذلك إلا بإباحة  
التصرفات، الدافعة للضرورات والحاجات. ثم ذكر عز الدين أنواع التصرفات  
المشار إليها بقول الناظم رحمه الله تعالى: (ومنه) أي من فعل المكلف ما هو:  
(إنشاء للملك) بسبب (عادي) في ما ليس بمملوك؛ (كالاخطاب) أي جمع الخطب  
(وكالاصطياد) للوحش، وإرقاق الكافر بالقهر والأسر، وإحياء الموات، وكذلك  
تملك سائر المباحات بالحيازة؛ كالمعادن والأحجار، وسائر الجواهر التي في المعادن  
والبهار. ومن تصرفاته أيضاً: الاختصاص بالمنافع كما في التقريب

أَوْ نَقَلَ مِلْكًا كَانَ مِنْ قَبْلِ عَرَضٍ      مَعَ عَوَضٍ كَالْبَيْعِ أَوْ دُونَ عَوَضٍ  
وَمِنْهُ الْإِسْقَاطُ لِحَقِّ هُوَ لَهُ      مَعَ عَوَضٍ أَوْ دُونَهُ قَدْ أَعْمَلَهُ  
وَمِنْهُ الْإِقْبَاضُ لِمَنْ لَهُ وَجِبَ      بِالْفِعْلِ أَوْ بِنِيَّةٍ كَمِثْلِ الْآبِ  
وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَبْضُ فِي مَعْنَاهُ      إِمَّا بِإِذْنِ الشَّرْعِ أَوْ سِوَاهُ

والتنقيح وقواعد عز الدين؛ وذلك كإقطاعات الأرضين، والسبق إلى المباحات، ومقاعد الأسواق والمساجد، ومواضع النسك كالمطاف والمسعى وعرفة ومزدلفة ومنى ومرمى الجمار، والمدارس والربط والأوقاف.

قال في شرح التنقيح: يلحق بذلك الاختصاص بالخانات المُسَبَّلَة في الطرقات، والاختصاص بالكلاب التي للصيد، وجلد الميتة؛ فإننا وإن منعنا بيع الكلب وجلد الميتة؛ فإننا نمنع من أخذها ممن هي بيده، وكذلك الأرواث، وإن منعنا بيعها فإننا نمنع من أخذها ممن حازها، وإن قلنا بالاختصاص ببيوت المدارس والخوانق؛ فمعناه: أن لهم أن ينتفعوا به، لا أنهم ملكوا تلك المنافع؛ فلذلك له أن يسكن، وليس له أن يؤجر، ولا يُسَكِّن غيره ممن لم يحم بشرط الواقف؛ فإن بذل المنفعة للغير بعوض أو بغير عوض: فرع ملكها؛ وهو ليس بحاصل، بل له أن ينتفع بنفسه؛ إذا قام بشرطها فقط، دون أن ينقل المنفعة لغيره. (أو أي ومنه: نقل ملك كان من قبل) أي من قبل النقل للغير (عوض): ثبت. والنقل إما أن يكون (مع عوض) في الأعيان؛ (كالبيع) والقرض، أو في المنافع؛ كالكرء والإجارة والجمالة، (أو يكون) (دون عوض)؛ كالهبة والصدقة والوصية والعمرى. (ومنه) أي فعل المكلف (الإسقاط لحق هو) ثابت (له)؛ فإما أن يكون ذلك (مع عوض)؛ كالخلع؛ فإنه عوض لإسقاط الزوج لحقه من العصمة، وكالعفو عن الجاني على مال، والصلح عن الدين، (أو يكون الإسقاط) (دونه) أي العوض (قد أعمله) أي الإسقاط؛ كالإبراء من الدين، والعفو لوجه الله، والطلاق والعتاق. (ومنه الإقباض): إقباض الحق أي دفعه (لمن له وجب): ثبت؛ وذلك إما أن يكون (بالفعل)؛ كالمناولة في العروض والنقود، وبالوزن في الموزون، والكيل في المكيل، وبالتمكين في العقار، (أو يكون) (بنية) فقط؛ (كمثل) إقباض (الآب) من نفسه لولده، أو إقباض الولي من محجوره، أو من نفسه لمحجوره. (ومثل ذلك) الإقباض (القبض في معناه)؛ وهو أنه يكون بالفعل؛ كقبض المشتري المثل من البائع، وبالنية؛ كقبض الولي لمحجوره من نفسه، أو من محجور له آخر؛ فإذا تسلف مال محجوره لنفسه، أو لمحجور له آخر ثم رده؛ فذلك قبض حكمي؛ وهو القبض بالنية. ثم القبض الفعلي (إما) أن يكون (بإذن الشرع) وحده،

وَمِنْهُ الْإِتِزَامُ كَالضَّمَانِ وَمِنْهُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْأَعْيَانِ  
وَالِإِذْنُ فِي الْحُوزِ لِشَيْءٍ نَافِعٍ إِمَّا فِي الْأَعْيَانِ أَوْ الْمَنَافِعِ

دون إذن المستحق؛ كاللقطة والمغصوب من الغاصب، وأموال الغائبين والمحوسين الذين لا يتمكنون من حفظ أموالهم، والمحجورين؛ بسفه أو صغر. ومن ذلك: من طيرت الريح ثوبا إلى حجره أو داره، والمودع؛ إذا مات المودع والوديعة عنده، وقبض المضطر من طعام الأجانب ما يدفع به ضرورته، وسرقة أموال أهل الحرب. وكذلك قبض الإنسان حقه إذا ظفر بجنسه أو بغير جنسه كما في قواعد عز الدين؛ القرافي: على الخلاف في ذلك، والمذهب منعه. والقبض بغير إذن من الشرع: قد يكون مع العلم - كالغصب -؛ فيأثم، أو بغير علم؛ فيعتقد أنه ماله؛ فلا يقال: إن الشرع أذن له في قبضه، بل عفا عنه بإسقاط الإثم؛ كما إذا وطئ أجنبية يظنها امرأته؛ لا يقال: إن الشارع أذن له، بل عفا عنه. ولا حُكْمُ الله تعالى في فعل المخطئ والناسي، ولا وطء الشبهات، بل العفو فقط، وكذلك قتل الخطأ، بل هذه الأفعال في حق هؤلاء: كأفعال البهائم؛ ليس فيها إذن ولا منع. قاله القرافي.

(أو) يكون بإذن (سواه) أي غير الشرع مع الشرع؛ كقبض المبيع بإذن البائع، وقبض المرتحن الرهن بإذن الراهن، وقبض الموهوب الهبة بإذن الواهب، وكذا العواري، وقبض جميع الأمانات. (ومنه) أي فعل المكلف (الالتزام) للحق غير اللازم له، ولا يكون إلا بغير عوض؛ (كالضمان) بمال، أو وجه، أو طلب، وكالندور في الذمم والأعيان. (ومنه) أيضا الخلط؛ وهو: (الاشتراك في الأعيان)؛ وذلك ضربان؛ أحدهما: شركة شياع؛ كنصيب من دار يقايض<sup>(٢)</sup> منه بنصيب آخر؛ فيصير قد خلط ملكه بملك من صارت الشركة معه. والثاني: شركة خلط في ما لا يتميز من ذوات الأمثال؛ كزيت أو بُرٍّ يخلط بمثله، بخلاف خلط الغنم ونحوها، فليست شركة، بل خلط يوجب أحكاماً أخرى غير الشركة. (و) من فعل المكلف: (الإذن) أي إذنه لغيره (في الحوز لشئ نافع) للحائز المأذون له في الحوز؛ وذلك: (إما) أن يكون (في الأعيان) أي بتفويت عين الشيء المحوز؛ كالضيافات والمناجح، (أو) يكون في (المنافع) أي منافع الشيء المحوز دون تفويت عينه؛ كالعواري؛ قال عز الدين في قواعده: والأصح أن القرض إذن في الإتلاف بشرط الضمان؛ فلا يفتقر إلى القبول بالقول.

٢ المصباح: قايضته به: عاوضته عرضاً بعرض، وكل واحد منهما: قَيِّضَ على فيعل.

وَمِنْهُ الْإِثْلَافُ لِحَقِّ النَّاسِ      فِي الْأَكْلِ وَالْمَرْكَبِ وَاللِّبَاسِ  
أَوْ لِإِنْدِفَاعِ الضَّرِّ عَنْهُمْ وَالْخَطَرِ      كَقَتْلِ شَيْءٍ فِيهِ لِلْخَلْقِ ضَرَرٌ  
إِمَّا لِحَقِّ فِيهِ لِلَّهِ انْحِتَمٌ      كَقَتْلِ مَنْ يَكْفُرُ أَوْ كَسْرِ صَنَمٍ  
وَبَعْدَهُ التَّأْدِيبُ بِالْأَحْكَامِ      وَالزَّجْرُ لِلْكَفِّ عَنِ الْآثَامِ  
وَسُمِّيَ الْحَدُّ مَعَ التَّقْدِيرِ      وَدَوْنَهُ سُمِّيَ بِالتَّعْزِيرِ

والإذن ضربان؛ منه: ما ترجع فائدته إلى المأذون له كما مر، ومنه: ما ترجع فائدته إلى الآذن، ويكون في الاستصناع؛ كالحلق والحجامة والدلك، أو في التصرف؛ كالتوكيل والإبضاع. (ومنه الإثلاف) لشيء مأذون في إثلافه (لحق الناس) في إثلافه، ويكون (في الأكل) أي في أكله وشربه والتداوي به؛ لأجل إصلاح الأجساد والأرواح بذلك، (والمركب) أي الركوب على الدواب والسفن؛ لأجل الإراحة ودفع المشقة عن النفوس؛ فتتلف المراكب لذلك، (واللباس)؛ فيتلف باللبس؛ للستر وتوقي حر وبرد، ويلحق بذلك قطع الأعضاء المتأكلة؛ حفظاً للأرواح؛ فإن إفساد هذه الأشياء جائز للإصلاح، (أو) أي ويكون الإثلاف للشيء: (لاندفاع الضرر عنهم والخطر) أي لأجل دفع ضرر ذلك الشيء عن الناس وخطره؛ وذلك: (كقتل شيء فيه للخلق ضرر)؛ كالصوال على الأرواح والأموال والأبضاع، والمؤذي من الحيوان؛ كالحيات والعقارب والسباع والضباع، و(إما) أن يكون إثلاف الشيء (لحق فيه لله انحتم)؛ وذلك: (كقتل من يكفر أو كسر صنم)؛ لتعظيم الله، ولحقو الكفر من قلوب الكفار، ورجم الزناة للزجر، وكسر آلات اللهو. (وبعده) أي بعد الإثلاف بالقتل في الرتبة: (التأديب بالأحكام) أي بإجراء الأحكام الشرعية الشاقة على المذنب؛ كالسجن وأمر الإمام الناس بهجره، (وَالزَّجْرُ): بأنواع التعزيرات، والحدود والعقوبات؛ والحكمة في مشروعية التأديب والزجر إنما هي: (للكف) أي كف الناس (عن) إتيان (الآثام) أي الذنوب. (وسمي) الزجر (الحد) إذا كان (مع التقدير) أي مقدراً؛ كمائة في زنى البكر، وثمانين في القذف؛ فلا يزداد عليه، ولا ينقص منه. (و) إن كان الزجر (دونه) أي التقدير؛ بأن لم يحد في الشرع، بل وكل لاجتهاد الحاكم؛ (سمي بالتعزير)؛ القرائي: يلحق بالتأديب: تأديبُ الآباء والأمهات للبنين والبنات، والسادات للعبيد، بحسب جنائهم، واستصلاحهم على القوانين الشرعية من غير إفراط، وكذلك تأديب الأزواج للزوجات على نحو ذلك، وكذلك تأديب

الدواب بالرياضات. قال: ومهما حصل ذلك بالأخف من القول؛ فلا يجوز العدول إلى ما هو أشد منه؛ لحصول المقصود بذلك؛ فالزيادة مفسدة بغير مصلحة؛ فتحرم، حتى قال إمام الحرمين: إذا كانت العقوبة المناسبة لتلك الجناية لا تؤثر في استصلاحه عن تلك المفسدة؛ فلا يحل أن يُزجر أصلاً. أما بالمرتبة المناسبة؛ فلعدم الفائدة، وأما ما هو أعلى منها؛ فلعدم المبيح له؛ فيحرم الجميع حتى يتأتى استصلاحه بما يجوز أن يترتب على تلك الجناية.

وقد قلت:

عَنْ مُنْكَرٍ يُنْهَى وَإِنْ لَهَا مَأْتَمًا  
يُشْرَطُ فِيَّ ذَا أَنْ يَكُونَ ارْتِكَبْنَا  
أَوْ تَرَكَ الْمَصْلَحَةَ الَّتِي وَجَبَ  
فَجَاهِلٌ يُؤْمَرُ بِالْعُرْفِ كَمَا  
بِالْحَتَمِ وَالْمَنْعِ وَتُقْتَلُ الْبُعَاثُ  
وَإِنْ عَلَى الْأَمْوَالِ وَالْأَبْضَاعِ صَالٌ  
دِفَاعُهُ إِلَّا بِقَتْلِ لَا جُنَاحَ  
رِيَاضَةً لَهَا وَلِلْإِصْلَاحِ  
ذَا فِي الذَّخِيرَةِ الْقَرَفِي نَقْلَهُ

عَلَى الْمَلَابِسِ لَهُ بَلْ إِنَّمَا  
مَفْسَدَةٌ دَفَعَتْ لَهَا قَدْ وَجَبَا  
حُصُولُهَا كَمَا لَهُ الْبَعْضُ ذَهَبٌ  
عَنْ مُنْكَرٍ يُنْهَى وَمَا إِنْ عَلِمَا  
وَالْأَصْبِيَا تَضْرَبُ فِي تَرْكِ الصَّلَاتِ  
مَجْنُونٌ أَوْ طِفْلٌ وَلَمْ يُمَكِّنْ بِحَالٍ  
فِيهِ كَذَا ضَرْبُ الْبَهَائِمِ يُبَاحُ  
بِالدَّفْعِ لِلشَّرَاسِ (٣) وَالْجَمَاحِ  
فَارْجِعْ لَهَا إِنْ رُمَتْ بِسَطِّ الْأَمَثَلَةِ

وقد قلت أيضاً:

الْأَصْبِيَا فِي الشَّتْمِ وَالتَّعَدِّي  
يُؤَدَّبُونَ إِنْ يَكُونُوا عَقْلُيَا  
كَمَا أَتَى فِي طُرَرِ ابْنِ عَاتٍ  
إِذِ الْعُقُوبَةُ الْفَسَادَ تَتَّبَعُ  
فَجَازَ ضَرْبُ الْعُجَمِ (٤) فِي مَسَاقِ  
هَذَا الَّذِي لَهُ الرَّهْونِيُّ نَصَرَ

وَالْقَذْفِ وَالْقَتْلِ وَجَرَحِ الْعَمْدِ  
وَرَاهِقُوا عَنْ أَصْبَغِ ذَا يُنْقَلُ  
فَمَنْ يَقْلُ بِهِ فَعِزُّ عَاتٍ  
لَا تَتَّبِعُ التَّحْرِيمَ حَيْثُ يَقَعُ  
الْإِصْلَاحُ وَالتَّهْذِيبُ لِلْأَخْلَاقِ  
مُنْتَصِرًا لِمَا يَقُولُ الْمُخْتَصَرُ

يعني قول خليل في باب الغصب من مختصره: "وأدب مميز". وبالله تعالى التوفيق.

(٣) الشراس: سوء الخلق.  
(٤) أي البهائم.

### فصل في الأدلة الشرعية:

أَصْلُ الْأَدْلَةِ الْقُرْآنُ مَا كَتَبَ فِي الْمُصْحَفِ الَّذِي اتَّبَاعُهُ يَجِبُ  
أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى النَّبِيِّ وَقَالَ فِيهِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

(فصل في الأدلة الشرعية)؛ وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وفي التقريب: الأدلة على الجملة: ثلاثة أنواع: نص ونقل مذهب واستنباط؛ فالنص: هو الكتاب والسنة، ونقل مذهب: هو الإجماع وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم، والاستنباط: هو القياس وما أشبهه؛ فيجب على العالم: أن ينظر المسألة أولاً في الكتاب؛ فإن لم يجدها نظرها في السنة، فإن لم يجد نظرها في ما أجمع عليه العلماء أو اختلفوا فيه؛ فأخذ بالإجماع، ورجح بين الأقوال في الخلاف؛ فإن لم يجدها في أقوالهم استنبط حكمها بالقياس وبغيره من الأدلة.

(أصل الأدلة) الشرعية وأقواها: (القرآن) أي كتاب الله العزيز؛ وإنما كان الكتاب هو أصل الأدلة؛ لأنه المعجزة الدالة على صدق الرسول ﷺ، وفيه الأمر بطاعته عليه السلام، والسنة جاءت مبينة له، وغير ذلك من الأدلة: مبني عليهما. ثم عرّف القرآن بقوله: (ما) أي هو اللفظ الذي (كتب في) أي بين دفتي (المصحف): مصحف عثمان (الذي اتباعه يجب)؛ لأنه اجتمع عليه الصحابة فمن بعدهم، وما هو خارج عن ذلك فليس من القرآن كما في التقريب (أنزله سبحانه على النبي ﷺ لأجل الإعجاز بسورة منه، ولأجل التعب بتلاوته (وقال) الله سبحانه (فيه) أي في القرآن: إنه أنزله (بلسان عربي) مبین، وقال فيه: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ الآية، إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي، وبلسان العرب، لا أنه أعجمي، ولا بلسان العجم.

**فائدة:** قد قلت في كتابته بقلم غير العربي:

وَالْكَتَبُ بِالْقَلَمِ غَيْرَ الْعَرَبِيِّ	مُحْتَمَلٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ أَبِي
وَالْأَقْرَبُ الْمَنْعُ كَمَا قَدْ تُجْتَنَّبُ	قِرَاءَةُ بَغْيَرِ السُّنَنِ الْعَرَبِ
مَعَ قَوْلِهِمْ بَعْضُ اللِّسَانَيْنِ الْقَلَمُ	وَالْعَرَبُ غَيْرُ الْعَرَبِيِّ مِنْهُ لَمْ
تَعْرِفْهُ وَهُوَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ	فَارْجِعْ لِلثَّقَانِ تَفَرُّزًا بِالْأَرْبِ
وَجَرَمَةَ الْكَتَبِ بَغْيَرِ الْقَلَمِ	الْعَرَبِيِّ نَظَرَ فِيهَا الْهَيْتَمِيُّ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكَتَبِ وَالْقِرَاءَةِ	لَهُ بَغْيَرِ الْعَرَبِيِّ رَأَى
إِذْ تُذْهِبُ الْقِرَاءَةُ الْإِعْجَازًا	وَلَا كَذَا الْكَتَبُ فَعَنَّا أَمَّازَا

فَفِيهِ مَا فِي ذَلِكَ اللِّسَانِ      مِنْ الدَّلَالَاتِ عَلَى الْمَعَانِي  
 مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ      وَتَارَةً بِالْإِقْطَصِ الْمَعْلُومِ  
 أَوْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ      أَوْ الَّتِي تَكُونُ تَابِعِيَّةً  
 وَلُغَةُ الْعَرَبِ لَهَا امْتِيَاZُ      بَيْدُهَا وَالْمُنْتَهَى الْإِعْجَاZُ  
 كَذَلِكَ مَا لِلْعَرَبِ مِنْ مَقَاصِدِ      مَوْجُودَةٍ فِيهِ لَدَى الْمَوَارِدِ  
 مِثْلُ الْكِنَايَاتِ عَنِ الْأَشْيَاءِ      وَالنَّصِّ وَالْإِجْمَالِ وَالْإِيْمَاءِ

(ففيه) أي في القرآن (ما في ذلك اللسان) أي لسان العرب (من الدلالات على المعاني من جهة) الدلالة بـ (الألفاظ) على المعاني أي بالمنطوق، (و) من جهة الدلالة عليها بـ (المفهوم وتارة) تكون الدلالة على المعنى بـ (دلالة) (الإقتضا المعلوم) عرفا عند الأصوليين؛ وهي دلالة اللفظ على محذوف. يتوقف صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعا على تقديره كما مرّ (أو جهة الدلالة) على المعاني (الأصلية)؛ وهي دلالة المطابقة أي دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له؛ سميت بذلك: لتطابق اللفظ ومعناه (أو) من جهة الدلالة (التي تكون تابعية) أي تابعة للدلالة الأصلية؛ يعني الدلالة التضمنية والالتزامية؛ الأولى: دلالة اللفظ على جزء معناه، والثانية: دلالته على لازم معناه عقلا أو شرعا أو عادة، أو يعني بالتابعة: دلالة الإشارة ونحوها. (ولغة العرب لها امتياز) عن غيرها من سائر اللغات (بيدتها) أي ابتدائها؛ وهو الفصاحة والبلاغة (والمنتهى) أي منتهاها (الإعجاز) أي حد الإعجاز؛ وهو الخروج عن طوق البشر؛ فالابتداء: هو مقام كلام الفصحاء والبلغاء، والمنتهى: هو مقام كلام الله تعالى، والواسطة: كلامه ﷺ، بل هو أقرب إلى حد الإعجاز. وأما سائر اللغات؛ فليس لها مبدأ ومنتهى (كذلك) كل (ما للعرب من مقاصد موجودة) في لسانهم؛ فإنه موجود (فيه) أي القرآن (لدى الموارد) أي موارد الكلام؛ (مثل الكنايات عن الأشياء): الأمور التي يُستحيا من التصريح بها؛ كما كنى عن الجماع باللباس والمباشرة، وعن قضاء الحاجة بالجيء من الغائط؛ فاستقرّ ذلك أدبا لنا استنبطناه من هذه المواضع، (والنص) في محله دون كناية، والنص عرفا: اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره قطعا، ويطلق أيضا على اللفظ الدال على معنى أي معنى كان، (والإجمال)؛ نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ يَأْكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾؛ فالأدب في المناظرة: أن لا يفاجأ بالرد كِفَاحًا، دون التقاضي بالمحاملة والمساحة أي أن ذلك ادعى للقبول، وإطفاء نار العصبية، (والإيماء)؛ كالأدب في ترك التنصيص على نسبة الشر إلى الله تعالى وإن كان هو الخالق لكل شيء؛ نحو ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾.

وَالْأَخْذُ بِالْمَفْهُومِ أَوْ تَعْطِيلُهُ      وَالتَّرْكُ لِلْمَنْطُوقِ مَعَ تَأْصِيلِهِ  
وَالْقَصْدُ لِلْمَجَازِ وَالْإِيهَامِ      وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ وَالْإِفْخَامُ

ويحتمل أن يراد به الإيحاء الأصولي الذي هو اقتران الحكم بوصف لو لم يكن لبيان  
علية الوصف للحكم لعبه الفطين بمقاصد الكلام. ويحتمل أيضا أن يراد به الإيحاء  
في اصطلاح البيانين؛ وهو الكناية التي للزوم فيها بين المعنى الأصلي الملزوم والمعنى  
اللازم: ظاهر، مع قلة الوسائط؛ كقول البحري:

أوما رأيت أجد ألقى رجله في آل طلحة ثم لم يتحول

أراد التكنية عن نسبة الجحد إليهم. (و) مثل (الأخذ بالمفهوم) أي اعتبار العمل به؛  
فيعمل بمفهوم الموافقة اتفاقا، وبمفهوم المخالفة على المشهور، (أو) الأخذ  
بـ(تعطيله) أي عدم اعتباره؛ كما إذا كان المنطوق خرج مخرج الغالب؛ كما في  
قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾؛ إذ الغالب كون الربائب في حجور  
الأزواج أي تربيتهم؛ فلا مفهوم له كما مر. (و) مثل (الترك للمنطوق) به أي  
المعنى الدال عليه اللفظ (مع تأصيله) أي مع وضعه له أصلا (والقصد للمجاز)  
وقد مر بأنواعه؛ يعني أن مما يوجد في القرآن: قصد المعنى المجازي، دون الحقيقي  
مع أنه الأصل؛ وذلك كثير؛ كاليد في القدرة في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ

أَيْدِيهِمْ﴾؛

قال في الإتقان: الجمهور على وقوع المجاز في القرآن، وأنكره جماعة.. إلى أن قال:  
ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن؛ فقد اتفق البلغاء على أن المجاز  
أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف  
والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وقال ابن جزي في تفسيره: اتفق أهل علم اللسان وأهل الأصول على وقوع المجاز  
في القرآن؛ لأن القرآن نزل بلسان العرب، وعادة فصحاء العرب استعمال المجاز،  
ولا وجه لمن منعه؛ لأن الواقع منه في القرآن أكثر من أن يحصى.

(والإيهام)؛ ويسمى التورية؛ وهو: استعمال اللفظ الذي له معنيان قريب وبعيد:  
في المعنى البعيد، ويورى عنه بالقريب؛

قال الزمخشري: لا ترى بابا في البيان أدق ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا  
أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله. قال: ومن أمثلتها:  
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؛ فإن الاستواء على معنيين: الاستقرار في المكان؛  
وهو المعنى القريب المورى به الذي هو غير مقصود؛ لتزيهه تعالى عنه. والثاني:  
الاستيلاء والملك؛ وهو المعنى البعيد المقصود الذي وُرى عنه بالقريب المذكور.  
هـ من الإتقان.



## وَالسَّوْقُ لِلْمَعْلُومِ كَالْمَجْهُولِ لِنُكْتَةٍ وَاللَّحْظُ لِلتَّأْوِيلِ

(و) إيجاز (الحذف)؛ فيرد فيه نحو ﴿إِنْ أَضْرَبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ أي فضربه فانفلق، ونحو: ﴿فَأَرْسَلُونِ يُوسُفَ﴾ الآية أي فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فقال: يا يوسف إلخ. (والإضمار)؛ نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ أي تناولها، ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهلها كما مر (و) ضد الحذف؛ كـ (الإقحام) لكلمة؛ كزيادة حرف؛ كلفظ "ما"، أو فعل - وهو قليل - كلفظ "كان"، أو اسم - وهو أقل - كلفظ "مثل" كما في الإتقان.

وفي البحر: قال ابن الخشاب: ذهب الأكثرون إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن؛ نظرا إلى أنه نزل بلسان القوم، وبتعارفهم، وهو في كلامهم كثير، ولأن الزيادة بإزاء الحذف؛ هذا للاختصار والتخفيف، وذلك للتوكيد والتوطئة، ولا خلاف بينهم أن في التثنية محذوفات جاءت للاختصار لمعان راتقة؛ فكذاك تقول في الزيادة. انظر بقيته.

ونقل في الإتقان عن ابن جني: أن كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. وفيه أيضا: أنه سئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه؛ إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع؛ يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه. قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً؛ إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أحدها بإقامة الوزن؛ فكذاك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصاتها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصاتها.

قال الشيخ زكريا: والأكثر على جواز أن يقال في الكتاب والسنة زائد؛ كـ "فوق" في قوله تعالى ﴿إِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، وقوله ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾؛ بناء على تفسير الزائد بما لا يختل الكلام بدونه، لا بما لا معنى له أصلاً. (والسوق للمعلوم كالمجهول) أي كمساق المجهول (لنكتة)؛ نحو ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ وما أشبه ذلك؛ فإن الترجي إنما يقع حقيقة ممن لا يعلم عواقب الأمور؛ فينبغي لمن كان عالماً بعاقبة أمر - بوجه من وجوه العلم الذي هو خارج عن معتاد الجمهور - أن يحكم فيه عند العبارة عنه بحكم غير العالم؛ دخولا في غمار العامة، وإن بان عنه بخاصية يمتاز بها؛ وهو من التثنيات الفائقة الحسن في محاسن العادات. (واللحظ) أي الملاحظة (للتأويل) أي صرف الكلام عن ظاهره، أو يعني حمل اللفظ على المعنى المرجوح عند تعذر المعنى الراجح؛

وَالْقَصْدُ لِلتَّخْصِصِ فِي التَّعْمِيمِ      أَوْ عَكْسِهِ وَقَسْ عَلَى الْمَرْسُومِ  
فَهُوَ عَلَى نَهْجِ لِسَانِ الْعَرَبِ      فَاسْلُكْ بِهِ سَبِيلَ ذَاكَ تُصِيبِ  
وَمَنْ يَرْمُ فَهُمْ كَلَامُ اللَّهِ      بَغْيَرِهِ اعْتَدَ بِأَصْلٍ وَاهٍ

كحمل النجس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾: على النجاسة المعنوية التي هي الجنابة، دون النجاسة الحسية التي هي المعنى الظاهر.

(والقصد للتخصيص) أي المعنى الخاص (في) اللفظ ذي (التعميم) أي العام؛ وهو المسمى في عرف الأصوليين بالعام المخصوص، والعام المراد به الخصوص؛ فالأول نحو: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾؛ فإنه عام، وخص منه البيع الفاسد، والثاني: نحو ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾؛ يعني محمداً ﷺ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾: نعيم بن مسعود (أو عكسه)؛ وهو قصد معنى عام بلفظ خاص؛ وهو نوع من المجاز المرسل؛ نحو ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ الآية؛ فالحكم عام في كل أحد من أمته. (وقس) أيها الفقيه (على المرسوم) لك هنا ما لم يرسم من أساليب كلام العرب؛ فكلها يوجد في القرآن. (فهو على نهج): طريق (لسان العرب)؛ فكل ما يجري فيه من أسلوب يجري في القرآن. (فاستلك به سبيل ذاك) أي كلام العرب (تصب): توافق الصواب؛

قال في الإتيان: وقد قيل ما معنى القسم منه تعالى؛ فإنه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مصدق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد؛ وأجيب بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً. (ومن يرم فهم كلام الله) تعالى أي طلب أن يتوصل إلى فهمه (بغيره) أي بطريق غير كلام العرب؛ فإنه (اعتد بأصل واهي): ضعيف؛ فضل وأصل؛ قال الشاطبي: القرآن نزل بلسان العرب على الجملة؛ فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة؛ فمن أراد تفهمه؛ فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة —

وقال الإمام الشافعي في الرسالة: فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص؛ فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاماً ظاهراً يراد به الخاص وظاهراً يعرف في سياقه: أنه يراد به غير ظاهره؛ فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبتدىء الشيء من كلامها

وَنَقْلُهُ تَوَاتُرًا إِلَيْنَا بِالْخَطِّ وَأَسْتِعْمَالُهُ لَدَيْنَا  
بِمَقَرِّ الْمَدِينَةِ الْمَشْهُورِ وَمَا يُضَاهِيهِ مِنَ الْمَأْثُورِ

يبين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء بين آخر لفظها منه عن أوله،  
وتتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تُعرَّفُ الإشارة، ثم يكون  
هذا عندها من أعلى كلامها؛ لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها، وتسمي  
الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. وقال في  
خطبة القاموس: وأن بيان الشريعة لما كان مصدره عن لسان العرب، وكان العمل  
موجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته؛ وجب على رؤّام العلم وطلاب الأثر:  
أن يجعلوا عظم اجتهادهم واعتمادهم، وأن يصبروا جل عنايتهم وارتدادهم إلى  
علم اللغة والمعرفة بوجوهها، والوقوف على مثلها ورسمها هـ قال في فتح  
القدوس: وحاصل المراد من قوله "وأن بيان" .. إلى هنا: أنه لما كان الكتاب والسنة  
المبينان الشريعة عربيين، وكان العمل بمقتضاها لا يصح ولا يمكن إلا بعد إتقان  
العلوم التي يتوقف عليها أخذ الأحكام الشرعية منهما: تأكد على من يطلب  
التبحر في العلم: أن يجعل أكثر اجتهاده الاشتغال بعلم اللغة، ويوجه بعظم اعتناؤه  
إليه ضبطا وتفسيرا وشواهد؛ لأنه لا يمكن فهم الكتاب والسنة بدونه. والله تعالى  
أعلم. وقال الأزهري صدر كتاب تهذيب اللغة نقلا عن الشافعي رحمه الله تعالى:  
إن تعلم العربية التي بها يتوصل إلى تعلم ما تجزئ به الصلاة من تزييل وذكر: فرض  
على عامة المسلمين، وأن على الخاصة التي تقوم بكفاية العامة فيما يحتاجون إليه  
لدينهم: الاجتهاد في تعلم لسان العرب ولغاتها، التي بها تمام التوصل إلى معرفة ما  
في الكتاب والسنن والآثار، وأقاويل المفسرين من الصحابة والتابعين؛ من الألفاظ  
الغريبة، والمخاطبات العربية؛ فإن من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها،  
وافتنائها في مذاهبها، جهل حمل علم الكتاب، ومن علمها ووقف على مذاهبها،  
وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها؛ زالت عنه الشبهة الداخلة على من جهل لسانها  
من ذوي الأهواء والبدع.

(ونقله) أي القرآن (تواترا) أي نقلا متواترا (إلينا) كائن (بالخط) في المصاحف  
العثمانية (واستعماله) استعمالا متواترا (لدينا) كائن (بمقرا المدينة) أي برواية  
الإمام (المشهور) نافع رضي الله تعالى عنه (وما يضاهيه) أي يشابهه رواية نافع (من  
المأثور) من الروايات عن النبي ﷺ، وهي عشر برواية نافع؛ منها: سبع متواترة  
إجماعا، واختلفت في الثلاثة الباقية: بين التواتر والصحة؛ قال في جمع الجوامع:  
القول بأنها غير متواترة: في غاية السقوط. قال حلولو: واختار الأبياري أن  
التواتر: ما اشتمل عليه المصحف من ذلك.

وَصِحَّةُ النَّقْلِ بِوَفْقِ الْمُصْحَفِ وَاللَّغَةِ الشَّرْطُ بِكُلِّ الْأَحْرِفِ  
وَذَاكَ مَقْطُوعٌ عَلَى مُغْيِيَةٍ وَتُقْتَضَى الْأَحْكَامُ مِنْ تَطْلُبِهِ

(وصحة النقل) أي الإسناد إلى النبي ﷺ (بوفق) أي مع موافقة خط (المصحف) (و) موافقة (اللغة) أي القانون العربي؛ هذه الثلاثة هي: (الشرط بكل الأحرف)؛ قال في التقريب: ولا يجوز أن يقرأ بحرف إلا بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يوافق خط المصحف، والثاني: أن ينقل نقلاً صحيحاً مشهوراً، والثالث: أن يوافق كلام العرب ولو في بعض اللغات أو بعض الوجوه.

وقال ابن الجزري: الرواية الصحيحة: ما صح سنده بنقل عدل ضابط عن مثله.. إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، واستفاض نقله، وتلقته الأئمة بالقبول، وإن لم يتواتر؛ فهذه كالمواترة: في جواز القراءة والصلاة بها، والقطع بأن المقروء بها قرآن، وإن لم يبلغ مبلغها.

قال في المستصفي: وحدّ الكتاب: ما نُقل إلينا بين دفقي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً؛ ونعني بالكتاب: القرآن المنزل، وقيدناه بالمصحف؛ لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بالغوا في الاحتياط في نقله، حتى كرهوا التعاشير والنقط، وأمروا بالتحريد؛ كيلا يختلط بالقرآن غيره، ونقل إلينا متواتراً؛ فعلم أن المكتوب في المصحف المتفق عليه: هو القرآن، وأن ما هو خارج عنه؛ فليس منه؛ إذ يستحيل في العرف والعادة -مع توفر الدواعي على حفظه-: أن يهمل بعضه فلا ينقل. أو يخلط به ما ليس منه.

(وذاك) المتواتر (مقطوع على مغْيِيَةٍ) أي باطنه؛ فيقطع على الغيب الذي فيه بأنه حق عند الله تعالى؛ قال الشافعي في الرسالة: العلم من وجوه؛ منه: إحاطة في الظاهر والباطن، ومنه حق في الظاهر؛ فالإحاطة منه: ما كان نصّ حكم لله أو سنة لرسول الله ﷺ نقلها العامة عن العامة؛ فهذان: السبيلان الذان يشهد بهما فيما أحل: أنه حلال، وفيما حرم أنه حرام، وهذا الذي لا يسع أحداً عندنا جهله ولا شك فيه، وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولم يكلفها غيرهم، وهي موجودة فيهم أو في بعضهم؛ بصدق الخاص المخبر عن رسول الله ﷺ بها. وهذا اللازم لأهل العلم أن يصيروا إليه، وهو الحق في الظاهر؛ كما نقل بشاهدين؛ وذلك حق في الظاهر، وقد يمكن في الشاهدين الغلط. وعلم إجماع وعلم اجتهد بقياس على طلب إصابة الحق؛ فذلك حق في الظاهر عند قايسه، لا عند العامة من العلماء، ولا يعلم الغيب فيه إلا الله تبارك وتعالى. (وتقتضي) أي تؤخذ (الأحكام) الشرعية (من تطلبه) أي من أوامره ونواهيه الدالة على الطلب.

وَأَنعَقَدَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ الْجَاهِدَ  
وَعَبْرَهُ يُنْسَبُ لِلشُّذُوذِ  
وَلَا يَجُوزُ بَعْدُ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ  
وَلَمْ يُكْفَرْ عَنْهُمْ مَنْ قَدْ وَقَعَ  
وَمَذْهَبُ الْقُرْأَنِ بِهِذِي الْمَسْأَلَةِ  
لَهُ مِنَ الْكَفَارِ قَوْلًا وَاحِدًا  
وَالْحُكْمُ مِنْهُ لَيْسَ بِالْمَأْخُوذِ  
وَلَيْسَ مَقْطُوعًا عَلَى مُغْيِيهِ  
مِنْهُ لَهُ جَحْدٌ وَبُئْسَ مَا صَنَعَ  
أَقْعَدُ فِي الْأَمْرِ كَذَا فِي الْبَسْمَلَةِ

(وانعقد الإجماع أن الجاحدا له) أي متواتر القرآن (من الكفار قولاً واحداً وغيره) أي غير ما اجتمعت فيه الثلاثة (ينسب للشذوذ) أي شاذ (والحكم الشرعي) (منه ليس بالمأخوذ)؛ فلا يحتج به على خلف فيه سيأتي قريباً إن شاء الله (ولا يجوز بعد أن يقرأ به) لا في الصلاة ولا خارجها، وتبطل به إن غير المعنى. وقد قلت:

قِرَاءَةُ بِمَا يَشُبُّ تَمْتِنُغٌ      وَقِيلَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ تَنْسَعُ  
فَيْسًا عَلَى الْحَدِيثِ إِذْ بِالْمَعْنَى      يُرَوَى وَفِي الْإِتْقَانِ ذَاكَ عَنَّا

(وليس مقطوعاً على مغيبه): باطنه (ولم يكفر عندهم من قد وقع منه له) أي للشاذ من القرآن (جحد) أي إنكار (و) لكن (بئس ما صنع)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ قال في الإتيان: قال مكي: ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به ويكفر جاحده؛ وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف. وقسم صحح نقله عن الآحاد وصح في العربية وخالف لفظه الخط؛ فيقبل ولا يقرأ به لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وأنه لم يؤخذ بإجماع، بل بخبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن، ولا يكفر جاحده، ولبئس ما صنع إذ جحدته. وقسم نقله ثقة ولا وجه له في العربية، أو نقله غير ثقة؛ فلا يقبل وإن وافق الخط. (ومذهب القراء بهذا المسألة) أي مسألة تمييز المتواتر والشاذ وما يُقرأ به وما لا يقرأ به: (أقعد في الأمر) أي أقرب؛ فهو أولى وأحق أن يعتمد فيه؛ لأن ذلك هو وظيفتهم (كذا في) مسألة (البسملة) أيضاً؛ فمذهب القراء أقعد بها، ويعني بمسألتها: الخلاف فيها؛ هل هي من القرآن أول كل سورة، أو من الفاتحة فقط، أو ليست منه في غير سورة النمل. ويعني الناظم رحمه الله تعالى بأن مذهب القراء أقعد بمسألة البسملة: أن من نظر إلى القراء انتفى عنه الخلاف بين الأئمة في البسملة؛ فينظر إلى كل قارئ ينفرد به؛ فمن تواترت في قراءته؛ وجبت على كل قارئ بها في الصلاة وغيرها، وتبطل بتركها أيّاً كان؛ وإلا.. فلا.

وَذُو الْأُصُولِ حَظُّهُ الْأَخْذُ لِمَا مِنْهُ اسْتَمَدَّ عِلْمُهُ مُسَلِّمًا  
وَالْحَقُّ أَنَّ لَا يَكْذِبُ الرُّوَاةُ فِي ثِقَلِهِمْ لِأَنَّهُمْ ثَقَاتٌ  
وَهُوَ لَدَى الثُّغَمَانِ فِي عِدَادٍ مَا قَدْ أَتَى مِنْ خَيْرِ الْآحَادِ  
وَمَالِكَ ظَاهِرٌ اعْتِدَادُهُ بِهِ لِأَنَّ صَحَّ بِهِ اسْتِشْهَادُهُ  
فصل في الحكم والمتشابهة:  
مُتَضَرِّحَاتُ الْآيِ مُحْكَمَاتٌ فَسَيَمُوهُنَّ الْمُتَشَابِهَاتِ

(وذو الأصول حظه) من القرآن (الأخذ لما منه استمد) أي استنبط (علمه) حال كونه (مسلمًا) لما عليه القراء (والحق) في الرواية الشاذة: (أن لا يكذب) بالتركيب، نائبه: (الرواة في نقلهم لأنهم ثقات) أي عدول لا يكذبون؛ لأن منهم ابن مسعود وهو صحابي (وهو) أي الشاذ (لدى الثغمان في عداد ما) أي في منزلة الذي (قد أتى من خبر الآحاد)؛ قال في المصباح: هو عديد بني فلان وفي عددهم بالكسر أي يُعد فيهم؛ يعني أن الشاذ عند أبي حنيفة منزل منزلة خبر الآحاد الصحيح؛ لأنه إذا فقد خصوص كونه قرآنًا لفقدان التواتر؛ بقي عموم كونه خيرا صحيحا؛ فيعمل به في الأحكام. وصححه السبكي. (ومالك ظاهر اعتداده به): بالشاذ أي اعتباره حجة في الأحكام الشرعية؛ وذلك: (لأن صح به استشهاده) على الأحكام؛ فقد احتج بقراءة ابن مسعود "فاقطعوا أيمانهما" على إيجاب قطع يمين السارق، مع أن المنقول عنه عدم جواز الاحتجاج به. قال في الضياء اللامع: ثم إذا سقط كونه من القرآن؛ فاختلف العلماء؛ هل يترل منزلة الآحاد؛ فيتلقي منه الحكم، أولا؟ والمشهور من مذهب مالك والشافعي: عدم تلقي الحكم منه؛ ولذلك لم يوجب مالك والشافعي التتابع في كفارة اليمين بالله تعالى، مع قراءة ابن مسعود: "ثلاثة أيام متتابعات"، ومقابل المشهور: به قال الحنفي. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في الحكم والمتشابهة: متضحات الآي) أي الآيات المتضحات من القرآن؛ وهي التي يعلم العلماء معناها: (محكمات)؛ سواء كانت ظاهرة أو نصا، و(قسيمن) أي مقابل الآيات المحكمات الآيات (المتشابهات)؛ وهي ما استأثر الله بعلمه، ويطلق المحكم أيضا على غير المنسوخ، وعلى المتقن، والمتشابهة: على ما تماثلت أبعاضه، والقرآن بهذا المعنى كله: متشابه؛ قال تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ أي متشابه الأبعاض؛ في الإعجاز وصحة المعنى، والمتشابه بالمعنى الأول: كائن في الآيات من جهتين؛ فيكون

مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ مُقْتَضَاهَا      فِيمَا أَتَتْ بِهِ كَمَثَلِ طَه  
أَوْ لَظْهُورِ صِفَةِ اشْتِبَاهِ      وَالرَّاجِحُ الْوَقْفُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ

(من حيث) أنها (لا يعلم مقتضاها) أي لا يعلم أحد مدلولها (فيما أتت به) أي دلت عليه؛ (كمثل طه) ويس وحم وسائر فواتح السور؛ قال في الإتيان: من المتشابه أوائل السور، والمختار فيها أيضا: أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى.. إلى أن قال: وخاض في معناها آخرون. فانظره (أو) أي ويكون (لظهور صفة اشتباه) فيها أي صفة تشبه صفات المخلوقين؛ نحو ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا - يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

ثم إن التشابه لا يجوز تفسيره، وقد يُطلع الله بعض أصفیائه عليه بطريق الكشف، لا بطريق الاكتساب؛ لأنه مما استأثر الله بعلمه؛ فيجب الإيمان به وتفويض معناه إليه تعالى، وهذا هو مذهب جمهور أهل السنة؛ خصوصا الصحابة والتابعين رضي الله عنهم. وحثهم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَى قَوْلِهِ تَعْلَى: وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾.

وقد كنت قلت:

إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِمَّنْ صَحِبَا	"وَالرَّاسِخُونَ" مُبْتَدَأَ ذَا ذَهَبَا
خُصُوصاً أَهْلُ السُّنَّةِ الْمُتَّبَعَةِ	وَتَابِعُ لَهُمْ وَمَنْ قَدْ تَبَعَهُ
كَمَا فِي الْإِثْقَانِ السِّيَوطِيِّ رَسَمَهُ	وَكَوْنَهَا عَظْماً رَوَاهُ شِرْذِمَةٌ
لِصَحَّةِ الَّذِي يَقُولُ الْأَكْثَرُ	ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِكَثِيرٍ يُؤْتَرُ

(والراجح) عند العلماء في الآية: أنها (الوقف) فيها كائن (على اسم الله) أي لفظ الجلالة؛ فيكون علم معنى التشابه محصورا على الله لا يتعداه إلى غيره، ويكون قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾: استئناف، مبتدأ، خبره ﴿يَقُولُونَ﴾، وقيل يجوز علمه من طريق الاكتساب؛ لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد؛ وعليه يكون "والراسخون" معطوفا على اسم الجلالة أي ويعلمه الراسخون، وجملة "يقولون" حالية.

قال في الموافقات: التشابه الواقع في الشريعة على ضربين؛ أحدهما حقيقي، والآخر إضافي. ثم قال: فالأول هو المراد بالآية، ومعناه راجع إلى أنه لم يُجعل لنا سبيل إلى فهم معناه، ولا نُصب لنا دليل على المراد منه، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقاصها وجمع أطرافها؛ لم يجد فيها ما يُحكم له معناه، ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه، ولا شك في أنه قليل لا كثير.

وَيَقْتَضِي ذَلِكَ مَسَاقَ الْآيَةِ مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ فِي الْبِدَايَةِ

(ويقتضي ذلك) أي يدل على رجحان الوقف على اسم الله أمران؛ أحدهما: (مساق الآية من جهة التفصيل) أي تفصيل علم الكتاب الذي (في البدايه) أي في بدئها؛ وهو قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ الآية؛ فجعل القرآن قسمين: محكما ومتشابها، وقال: إن المتشابه لا يتبعه ويتبعي تأويله إلا أهل الزيغ، وإن الراسخين يؤمنون به، أو يعني من جهة الإتيان بحرف التفصيل الذي هو "أما".

قال في الإتيان عن الطيبي: المراد بالمحكم: ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه. ثم بعد أن أوضح ذلك قال: ويؤيد هذا التقسيم: أنه تعالى أوقع المحكم مقابلا للمتشابه؛ قالوا: فالواجب: أن يفسر المحكم بما يقابله. ويعضد ذلك أسلوب الآية؛ وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب؛ بأن قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء فقال: أَوَّلًا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلى أن قال - وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ، وكان يمكن أن يقال: "وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم"؛ لكنه وضع موضع ذلك "والراسخون في العلم"؛ لإتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التتبع العام، والاجتهاد البليغ؛ فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد ورسخ القدم في العلم؛ أفصح صاحبه النطق بالقول الحق. وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ .. إلى آخره شاهدا على أن "الراسخون في العلم": مقابل لقوله "والذين في قلوبهم زيغ". وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله "إلا الله": تام، وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله "فاحذروهم" هـ منه. قال ابن عجيبة في تفسيره: روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية فقال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنِ الْمُتَشَابِهِ مِنْهُ وَيجادلون فيه فهم الذين عنا الله تعالى فاحذروهم ولا تجالسوهم».

وقال في البحر: والمختار: الوقف على "إلا الله"؛ لوجوه؛ أحدها: أنه قول الجمهور، بل لم يذهب إلى الوقف على "والراسخون في العلم" إلا شردمة قليلة من الناس، كما قاله ابن السمعاني. الثاني: أن "أما" في لغة العرب: لتفصيل الجمل؛ فلا بد أن يذكر في سياقه قسمان؛ إما لفظا؛ وهو الأكثر، وإما تقديرا؛ وسببه: إما الاستغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَغَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾، ولم يذكر القسم الآخر لدلالة



## وَالسَّبَبُ الْوَاقِعُ لِلتَّنْزِيلِ وَهُوَ مُرَاعَى لِأُولَى التَّحْصِيلِ

المذكور عليه؛ فكأنه قال: وأما من لم يؤمن ولم يعمل صالحا؛ فلا يصلح أن يكون من الفلحين. وإما بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك؛ كهذه الآية؛ فإنه سبحانه قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - إِلَّا اللَّهُ﴾؛ فهذا تمام القسم الأول المذكور في سياق "أما"؛ فاقضى وضع اللغة ذكر قسم آخر؛ فكان تقديره: وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم، ودل على ذلك قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ أي من المحكم والمتشابه من عند الله تعالى، والإيمان بما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون.. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ الآية. انظر بقية تلك الأمور.

(و) الأمر الثاني هو (السبب الواقع للتنزيل) أي السبب الذي نزلت فيه الآية؛ وهو أن النصارى قالوا لرسول الله ﷺ: أليس في كتابك أن عيسى روح الله؟ قال: بلى، قالوا: فحسبنا إذا، فحملوه على أنه بعض منه، وأنه ابنه؛ فهذا من المتشابه الذي اتبعوه، فأنزل الله الآية ردا عليهم؛ لأن قوله تعالى في عيسى: "روح منه": من المتشابه؛ فهذا السبب يدل على أن الوقف في الآية على اسم الله، وأن المتشابه لا يعلمه إلا الله. (وهو) أي سبب التزول (مراعى) في التفسير أي يدل على المعنى ويعين عليه (لأولي) أي عند أهل (التحصيل) أي العلماء المحصلين، ويجب التفسير بما يناسبه. وقد أطال الشاطبي في أن معرفة أسباب التزول لازمة لمن أراد علم القرآن، وأن الجهل بها يقع في الشبه والإشكالات هـ وفي الإتيان: من فوائده: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال؛ قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها، وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب التزول: طريق قوي في فهم معاني القرآن، وقال ابن تيمية: معرفة سبب التزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب هـ منه.

**فائدة:** في القرطبي عن شيخه أبي العباس رحمهما الله تعالى: متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلبا للتشكيك في القرآن وإضلال العوام؛ كما فعل الزنادقة الطاعنون في القرآن، أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه؛ كما فعلت المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة؛ مما ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم، تعالى الله عن ذلك، أو يتبعوه على جهة إبداء التأويلات وإيضاح المعاني، أو كما فعل صبيغ حين أكثر على عمر فيه السؤال. فهذه أربعة أقسام؛

وَجَاءَ مَا لَمْ يَدْرُ لِلتَّبِيهِ عَلَى الَّذِي لِلرَّاسِخِينَ فِيهِ  
وَذَلِكَ التَّصْدِيقُ وَالْإِيمَانُ وَلَيْسَ يُسْتَبَعْدُ هَذَا الشَّانُ

الأول: لا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل بلا استتابة. الثاني: الصحيح القول بتكفيرهم؛ إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام، ويُستتابون؛ كما يفعل بمن ارتد. الثالث: اختلفوا في جواز ذلك؛ بناء على الخلاف في جواز التأويلات. الرابع: الحكم فيه: الأدب البليغ؛ كما فعله عمر لصبيغ هـ باختصار وتغيير سير. (و) إنما (جاء) في القرآن (ما لم يدر) معناه (للتبیه على الذي) ثبت (للمراسخين فيه) أي فيما لم يدر؛ وهو المتشابه؛ من الفضيلة والكرامة.

**فائدة:** قال في بصائر ذوي التمييز: الراسخ في العلم: المتحقق به الذي لا يعترضه شبهة، والراسخون في العلم: هم الموصوفون بقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾.

قال ابن عجيبة في تفسيره: سئل عليه الصلاة والسلام: من الراسخون في العلم؟ فقال: من بر يمينه، وصدق لسانه، واستقام قلبه، وعف بطنه وفرجه؛ فذلك الراسخ في العلم<sup>(٥)</sup>. وقال نافع بن يزيد: الراسخون في العلم: المتواضعون لله المتدللون في طلب مرضاة الله؛ لا يتعظمون على من فوقهم، ولا يحقرون من دونهم ه وقيل: الراسخ في العلم: من وجد فيه أربعة أشياء: التقوى بينه وبين الله، والتواضع بينه وبين الخلق، والزهد بينه وبين الدنيا، والمجاهدة بينه وبين نفسه ه قلت: ويجمع هذه الأوصاف: العارف بالله؛ فهو الراسخ في العلم ه من ابن عجيبة. (وذلك) الذي ثبت لهم هو: (التصديق والإيمان) بالمتشابهة مع عدم علم معناه وتقويضه إليه تعالى؛ وذلك أصعب على أهل العقول من الإيمان بما علمت معناه؛ قال في الإتقان: قال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابهة؛ كابتلاء البدن بأداء العبادة؛ كالحكيم إذا صنف كتابا أجمل فيه أحيانا؛ ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالمملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سره، وقيل لو لم يتل العقل الذي هو أشرف البدن؛ لاستمر العالم في أهة العلم على التمرد؛ فبذلك يستأنس إلى التذلل بجز العبودية، والمتشابهة هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاما واعترافا بقصورها، وفي ختم الآية بقوله تعالى ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾: تعريض بالزائغين، ومدح للراسخين؛ يعني: من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه؛ فليس من أولي العقول؛ ومن ثم قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا..﴾ إلى آخر الآية، فخضعوا لبارئهم لاستئزال العلم اللدني بعد أن استعادوا به من الزيف النفساني.

(٥) ونحوه ورد أيضا في الدر المنثور.

مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَحْكَامِ فَيُطْلَبَ الْبَيَانُ فِي الْإِعْلَامِ  
أَمَّا تَرَى مَا قَالَ فِي الْأَبِّ عُمَرَ وَمَا بِهِ فِي عَدَمِ الْبَحْثِ اعْتَذَرَ

وفي الإتقان أيضا: وقال بعضهم: إن قيل ما الحكمة في إنزال المتشابه من أراد لعباده به البيان والهدى؟ قلنا: إن كان مما يمكن علمه؛ فله فوائد؛ منها: الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائقه؛ فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك: من أعظم القرب. ومنها: ظهور التفاضل، وتفاوت الدرجات؛ إذ لو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل ونظر؛ لاستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره. وإن كان مما لا يمكن علمه؛ فله فوائد؛ منها: ابتلاء العباد بالوقوف عنده، والتوقف فيه، والتفويض والتسليم والتعبد؛ بالاشتغال به؛ من جهة التلاوة؛ كالمنسوخ وإن لم يجز العمل بما فيه، وإقامة الحجة عليهم؛ لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم وعجزوا عن الوقوف على معناه - مع بلاغتهم وأفهامهم-؛ دل على أنه نزل من عند الله تعالى، وأنه الذي أعجزهم عن الوقوف على معناه.

(وليس يستبعد هذا الشأن) الذي هو الخطاب بالمتشابه؛ لأن فائدة التكليف أمران: الامتثال، والابتلاء أي الاختبار؛ وهو خطاب الله لعباده بالمتشابه الذي لا يعلمون معناه؛ هل يؤمنون بما كلفوا بالإيمان به أم لا؟ واجتمع الأمران في الحكم؛ ففائدة تزييله: الإيمان بمقتضاه والعمل به أي امتثاله. وفائدة تزييل المتشابه: الإيمان به فقط مع التفويض كما مر.

قال في البحر: ثم قيل: التزاع في المسألة لفظي؛ لأن من قال بأن الراسخ في العلم يعلم تأويله؛ أراد به أنه يعلم ظاهرا، لا حقيقة، ومن قال: لا يعلم به؛ أراد أنه لا يعلمه حقيقة، وإنما ذلك إلى الله.

(مع كونه) أي المتشابه الحقيقي (لم يأت في) آيات (الأحكام) المأمور بامتثالها؛ (فيطلب البيان في) حال (الإعلام) أي إعلام المكلفين بالأحكام التي فيه. قوله فيطلب: بالنصب؛ لأنه جواب للنفي.

قال الشاطبي: ولولا أن الدليل أثبت أن فيه متشابهًا؛ لم يصح القول به، لكن ما جاء فيه من ذلك فلم يتعلق بالمكلفين حكم من جهته:- زائد على الإيمان به وإقراره كما جاء، وهذا واضح.

(أما ترى ما قال في الأب) أمير المؤمنين (عمر) بن الخطاب حين سئل عنه في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ (وما به في عدم البحث) عن معناه (اعتذر)؛ وهو قوله للسائل: ههنا عن التعمق والتكلف؛ يعني أنه لا ينبغي على فهمه حكم تكلفي؛ فرأى أن الاشتغال به عن غيره مما هو أهم منه: تكلف.

فَحُكْمُ ذَا لِلرَّاسِخِينَ يُعْتَبَرُ      مُنْزَلًا مِّنْزِلَ أَبٍ لِّعَمْرٍ  
وَالْقَوْلُ فِي الْآيَةِ بِاشْتِمَالٍ      مَعَ ذَا عَلَى تَشَابُهُ الْإِجْمَالِ  
مُرْتَكِبٌ صَعْبٌ وَمِمَّا يَلْزَمُ      عَلَيْهِ أَنْ يَقْلَّ فِيهِ الْمُحْكَمُ

فصل في المبين والمجمل والظاهر والمؤول:  
قَوْلٌ يُرَى مُعَيَّنًا مَدْلُولُهُ      بِالْوَضْعِ أَوْ ضَمِيمَةٍ تَسْمُو لَهُ

(فحكم ذا) أي التشابه بالنسبة (للراسخين يعتبر منزلا منزلا أب لعمر)؛ في أنه من التعمق والتكلف المنهي عنه؛ فأروا الاشتغال بالآيات الدالة على الحلال والحرام: أهم من الاشتغال به.

(والقول في الآية) أي آية التشابه (باشتمال) أي بأنها مشتملة أيضا (مع ذا) أي مع اشتغالها على التشابه؛ من جهة أنه لا يمكن علم معناه؛ كفواتح السور، أو من جهة دلالة على صفات المخلوقين (على تشابه الإجمال) أي أنها دالة على أن المجمل المبين: من التشابه كما قال ابن الحاجب: «مرتكب صعب» أي متعسف لا تدل عليه الشريعة؛ فالمجمل مما يعلم معناه (ومما) يدل على ضعفه أنه «يلزم عليه» أي على أن المجمل معدود من التشابه (إن يقل فيه) أي في القرآن (المحكم)؛ وذلك باطل؛ لأن المحكم هو الكثير؛

قال الشاطبي: الثابت: القلة في التشابه لا الكثرة؛ لأمر؛ أحدها: النص الصريح؛ وهو قوله تعالى: «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ»، وأم الشيء معظمه وعامته؛ كما قالوا: أم الطريق؛ بمعنى معظمه، وأم الدماغ؛ بمعنى الجلدة الحاوية له الجامعة لأجزائه ونواحيه، والأم أيضا: الأصل؛ ولذلك قيل لمكة: أم القرى؛ لأن الأرض دُحيت من تحتها، والمعنى يرجع إلى الأول؛ فإذا كان كذلك؛ فقلوله تعالى: «وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ»؛ إنما يراد به القليل — انظر بقية الأمور فيه.

قال أيضا في موضع آخر: لا شك أنه قليل لا كثير؛ وعلى ذلك دلت الأدلة السابقة، ولا يكون إلا فيما لا يتعلق به تكليف سوى مجرد الإيمان به. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في المبين والمجمل والظاهر والمؤول: قول يرى معينا مدلوله) أي معناه (بالوضع) من غير احتياج إلى غيره (أو ضميمة) أي بانضمام لفظ آخر أو قرينة (تسمو له)؛ كأن فيه قلبا؛ يعني يرتفع لأجلها عن حضيض الاحتمال إلى درجة البيان:

هُوَ الْمَبِينُ الَّذِي قَدْ شَمَلًا      النِّصَّ وَالظَّاهِرَ وَالْمُؤَوَّلًا  
وَعَكْسُهُ الْمُجْمَلُ وَهُوَ مَا افْتَقَرَ      فِي مُقْتَضَاهُ لِبَيَانٍ وَنَظَرٍ  
وَالنِّصُّ قَوْلٌ مُفْهِمٌ مَعْنَاهُ      مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا عَدَاهُ  
وَأَنْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ      مَعَهُ سَوَاءً فَاسْمٌ ذَا الْمُحْتَمِلِ  
وَالظَّاهِرُ الَّذِي مُرَجَّحًا بَدَا      وَعَكْسُهُ مُؤَوَّلٌ إِنْ عَصَّدَا  
وَفِي الْكِتَابِ قَدْ أَتَتْ وَالسُّنَّةُ      لَمْ يَتَخَلَفْ وَاحِدٌ مِنْهُنَّ

(هو المبين) بالكسر أي تفسيره (الذي قد شملا) في اصطلاح الأصوليين (النص والظاهر والمؤول)؛ وسيأتي إن شاء الله تعريفها؛ فالأولان: هما المبين بالوضع، والثالث: هو المبين بضميمة الغير.

**فائدة:** قال الهلالي في فتح القدوس: قول الفقهاء لا بد في كذا من ضميمة كذا: لا أعرف للضميمة وجهها، ولو كان مجردا من التاء لجرى على القول الضعيف في فاعيل بمعنى مفعول: أنه يقاس فيما ليس له فاعيل بمعنى فاعل، ويكون في كلامهم إضافة الصفة إلى الموصوف؛ فإذا قلت لا بد من ضميم قيد لهذه المسألة؛ يكون المعنى: لا بد من قيد مضموم، ولو عبر بمصدر فقل لا بد من ضم قيد؛ لم يحتاج لهذا التكلف هـ باختصار يسير. (وعكسه المجمل وهو ما افتقر) من قول وفعل (في مقتضاه) أي دلالة معناه (لبيان ونظر) فيه. (والنص) هو: (قول) أي لفظ (مفهم معناه) أي دال عليه دلالة قطعية (من غير أن يقبل ما عداه)؛ فلا يحتمل غير معناه؛ كأسماء الأعداد. (وإن يكن لغيره) أي غير معناه (يحتمل) حال كونه (معه سواء) أي مستويا معه؛ في احتمال اللفظ له كالمشترك؛ (فاسم ذَا) اللفظ في اصطلاح الأصوليين: (المحتمل)؛ وهو المجمل؛ كقولك ثوب زيد جون؛ يحتمل أبيض وأسود على السواء.

(والظاهر): هو اللفظ (الذي مرجحاً بدا) أي ظهر حال كونه مرجحاً في معنى، ومرجوحاً في آخر؛ فيسمى ظاهراً في الراجح فيه؛ كقولك رأيت أسداً؛ فالمعنى الراجح: الحيوان المفترس، والمرجوح: الرجل الشجاع. (وعكسه) أي الظاهر (مؤول)؛ فالمؤول: اللفظ الدال على معنى مرجوح فيه؛ فيسمى اللفظ باعتبار المعنى الراجح فيه: ظاهراً، وباعتبار المرجوح فيه: مؤولاً؛ وإنما يعمل بالتأويل: (إن عضداً) بالتركيب أي قواه دليل آخر من الشرع موافق له.

(و) الأربعة المذكورة؛ وهي النص والظاهر والمؤول والمجمل: (في الكتاب قد أتت) أي وردت (والسنه لم يتخلف) عنهما (واحد منهنه)؛ الهاء: للسكت أي من الأربعة؛

وَالْأَخْذُ بِالتَّأْوِيلِ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ لِجُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُهُ اشْتَهَرَ  
وَهُوَ قَرِيبٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ وَمِنْهُ ذُو بُعْدٍ وَذُو تَعَذُّرٍ  
فَالأَوَّلُ الْمُعْمَلُ بِاتِّفَاقٍ مِمَّنْ بِهِ قَالَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
وَقِسْمُهُ الثَّانِي كَأَمْسِكَ أَرْبَعًا يُرَادُ جَدُّ أَوْ دَعِ الْمُتَّبِعَا  
وَمِثْلُهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ عَلَى الْإِطْعَامِ مَعَ تَعْدَادِ شَخْصٍ حُمَلَا

مثال النص: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» الآية. والظاهر: نحو «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ  
بَاغٍ وَلَا عَادٍ»؛ فالباغي: يطلق على الجاهل والظالم؛ وهو في الظالم أظهر وأغلب.  
والقول: نحو «وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ»؛ فالمراد: العلو من غير جهة، وقد قال  
فرعون: "وإنا فوقهم قاهرون"، ولا شك أنه لم يرد العلو المكاني. انظر الإتيان.  
ومثال الحمل: «أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ»؛ فيحتمل أن يكون الزوج، أو  
الولي. (والأخذ) أي العمل (بالتأويل أمر معتبر لجل أهل العلم) أي عندهم،  
(وحكمه اشتهر) بينهم؛ (وهو) على ثلاثة أقسام؛ قسم منه: (قريب في محل  
النظر) أي يدرك بأدنى تأمل؛ وهذا يترجح بأدنى مرجح، (ومنه) نوع (ذو بعد)  
أي بعيد لا يدرك إلا بعد تأمل وإعمال فكر؛ وهذا لا يترجح على الظاهر إلا  
بدليل أقوى منه. (و) منه نوع (ذو تعذر) أي متعذر؛ فيرد ولا يجوز اعتباره؛ لأنه  
لعب وتهاون بالدين؛ (فالأول) أي التأويل القريب: هو (المعمل باتفاق من به) أي  
بالتأويل (قال) من العلماء (على الإطلاق)؛ كقوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ  
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» الآية أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة؛ فيكون الأمر بالطهارة  
عند إرادة القيام للصلاة، وهذا التأويل قريب جدا. (وقسمه الثاني)؛ وهو البعيد:  
(كأمسك أربعا) أي كتأويل الحنفية لقوله عليه السلام لغيلان -وقد أسلم على  
عشر نسوة-: «أمسك أربعا وفارق سائرهن»؛ على أنه (يراد) به (جدد) أي  
معناه جدد نكاح أربع منهن؛ إن كنت تزوجتهن معا بعقد واحد (أو) أمسك  
الأربع الأول و(دع المتبعا) لهن؛ إن كنت تزوجتهن متربات؛ وإنما كان بعيدا؛  
لأنه لم ينقل عنه ولا عن غيره تحديد نكاح مع كثرة إسلام الكفار المتزوجين.  
(ومثله) أي مثل تأويل هذا الحديث في البعد: تأويلهم أيضا لقوله تعالى في  
الكفارة: «(فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا)»؛ حيث عندهم (على الإطعام) أي على  
قدر الإطعام حال كونه (مع تعداد شخص) مسكين (حملا)؛ وقدره ستون مدا؛  
وذلك بأن يقدر مضاف أي إطعام طعام ستين مسكينا؛ فيجوز عندهم إعطاء  
ستين مدا لمسكين واحد في ستين يوما؛ لأن القصد رفع الحاجة، وحاجة ستين  
مسكينا في يوم واحد: كحاجة واحد في ستين يوما؛

وَتَالِثَ لَيْسَ لَهُ قَبُولَ      وَهُوَ الَّذِي تَأْنَفُهُ الْعُقُولُ  
كَمِثْلِ مَا عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ صَدَرَ      فِي مِثْلِ نَحْنُ وَخَلَقْنَا وَنَذَرُ

فصل في البيان:  
إِخْرَاجُ مُشْكِِلٍ مِنَ الْمَعَانِي      إِلَى التَّجَلِّيِ الْحَدِّ لِلْبَيَانِ  
فِيَأْتِيهِ يَخْصُصُ بِالْتَّعْلِيلِ      وَالْقَوْلِ وَالْمَفْهُومِ وَالتَّأْوِيلِ

ووجه بعده: أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف وألغى ما ذكر من عدد  
المساكين الظاهر قصده؛ لفضل الجماعة وبركتهم، وتظافر قلوبهم على الدعاء  
للمحسن إليهم.

وفي البيت خفاء، ولعل الأولى لو قال:  
وَمِثْلُهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ عَلَى      أَنْ الْأَصْلُ إِطْعَامُ طَعَامٍ هَؤُلَاءِ

أي ستين مسكيناً؛ فيحوز صرف جميع الطعام إلى مسكين واحد.  
(وثالث) من أنواع التأويل؛ وهو التأويل المتعذر: (ليس له قبول) عند العلماء؛  
(وهو الذي تأنفه العقول)؛ أنف من الشيء: تتره عنه، وأنف من قوله: كره ما  
قال. كما في المصباح. يعني تأباه العقول. وذلك: (كمثل ما عن أهل نجران) أي  
نصارى نجران (صدر)؛ من الاحتجاج بضمير الجمع على تعدد الآلهة (في مثل)  
قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنَذَرِ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاءً﴾ ونحو ذلك؛ فإنهم حملوه  
على الجمع واعتقدوا تعدد الآلهة أعادنا الله من تأويلهم واعتقادهم. ولو كانت لهم  
أدنى معرفة لعلموا أن "نحن" و"نا" وما أشبههما: قد ترد في لغة العرب لتعظيم  
المتكلم نفسه؛ كما ترد للاشتراك، والتعظيم هنا: هو المتعين؛ لأن الإله الحق: واحد  
لا شريك له. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في البيان أي في حده وحكمه وما به يكون: (إخراج مشكل من المعاني)  
أي المعنى المشكل من حيز الإشكال (إلى) حيز (التجلي) أي الظهور والوضوح؛  
بنصب ما يدل عليه من حال أو مقال: (الحد للبيان)؛ فالإتيان بالظاهر من غير  
سبق إشكال؛ لا يسمى بياناً. والبيان: واجب على النبي ﷺ إذا طُلب منه فهم  
المعنى المشكل؛ ليعمل به؛ كأحكام الصلاة، أو ليفق به؛ كأحكام الحيض من  
جانب الرجال؛ إذا كانوا مع نساء لا يتأتى منهن العلم. (فإنه) أي البيان (يحصل  
بالتعليل)؛ فيكون - كما في البحر - بالمعاني والعلل التي نبه بها على بيان الأحكام؛  
كقوله في بيع الرطب بالتمر: «أينقص الرطب إذا جف»، وقوله في قبلة الصائم:  
«أرأيت لو تضمضت». (والقول) أي نص من نصوص السنة الواردة بيانا  
لمشكل في القرآن؛

وَالنَّسْخِ وَالتَّخْصِصِ وَالذَّلِيلِ مِنْ حِسٍّ أَوْ عَقْلٍ عَلَى التَّفْصِيلِ  
وَالْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْكَتَبِ وَالْقِيَاسِ فِي الْأَشْيَاءِ

كقوله عليه السلام: «فيما سقت السماء العشر»: في بيان مقدار الحق في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ولم يذكر في القرآن مقدار هذا الحق. (والمفهوم)؛ موافقة كان أو مخالفة؛ لأنه يبين حكم المسكوت عنه، وسيأتي إن شاء الله مثاله في التخصيص. (والتأويل) القريب الصحيح؛ كتأويل "إذا قمت إلى الصلاة": بالعزم على القيام. (والنسخ)؛ لأنه مبين لانتهاه مدة الحكم. (والتخصيص)؛ لأنه يبين أن العام مقصور على بعض أفرادها؛ كحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»؛ لأنه مبين لقصر ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ الآية: على غير الأنبياء. (و) يحصل بـ(الدليل من حس)؛ نحو ﴿تَذْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ يعني الريح؛ فقد بين الحس أنها لم تدمر السماوات والأرض؛ لمشاهدته لهما. (أو عقل)؛ نحو ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ فقد دل العقل على استحالة تعلق هذا النص بذات الله تعالى وصفاته (على التفصيل): التبيين. (والفعل) أي فعله ﷺ؛ كقوله للناس: «صلوا كما رأيتموني أصلي - خذوا عني مناسككم»؛ فبينت صلاته وحججه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ - وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية. (والإقرار)؛ بإقرار الشارع لشخص على فعل رآه يفعله: يبين جواز ذلك الفعل؛ كإقراره شاربة بوله على شربه؛ فإنه بين به جوازه، وأنه طاهر، وكإقراره عليه السلام عمرو بن العاص على التيمم عند خوف الهلاك من استعمال الماء. (والإيماء) أي الإشارة؛ كقوله عليه السلام: «هذا حرام على ذكور أمتي وأشار إلى حرير في يده»، وكقوله عليه السلام: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا»؛ يعني ثلاثين يوما، ثم أعاد الإشارة بأصابعه ثلاث مرات، وخمس<sup>(٦)</sup> إيماءه في الثالثة؛ إشارة إلى أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين. (والكتب) أي ويحصل بالكتابة؛ كتبيينه عليه السلام مقادير الزكاة والديات في الكتب التي أرسلها مع عماله. (والقياس في الأشياء)؛ فمما يقع به البيان - كما في البحر عن الشافعي -: القياس المستنبط من الكتاب والسنة؛ مثل الألفاظ التي استنبطت منها المعاني، وقيس عليها غيرها؛ لأن الأصل إذا استنبط منه معنى وألحق به غيره: لا يقال لم يتناوله النص، بل يتناوله؛ لأن النبي ﷺ أشار إليه بالتنبيه؛ كإلحاق المطعومات في باب الربا بالأربعة المنصوص عليها؛ إذ حقيقة القياس: بيان المراد بالنص، وقد أمر الله أهل التكليف بالاعتبار والاستنباط والاجتهاد هـ

٦ أي قبض كما في النهاية.



وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيَانِ أَنْ يُرَى  
وَجُوزُ التَّأْخِيرِ بِالْإِطْلَاقِ  
وَمُطْلَقُ التَّحْلِيلِ وَالتَّخْرِيمِ  
لِأَنَّ مِنْ عَرَفِ الْخِطَابِ يُفْهَمُ  
وَجُمْلَةُ ذَاتِ اقْتِضَاءٍ صَحَّتْ  
عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا  
عَنْ زَمَنِ الْخِطَابِ بِاتِّفَاقٍ  
لَيْسَ بِمُجْمَلٍ لَدَى التَّفْهِيمِ  
فِي كُلِّ مَعْنَى حُكْمُهُ وَيُعْلَمُ  
كَالْوَالِدَاتِ وَرُفْعٍ عَنْ أُمِّي

تتمة: يكون البيان أيضا بالترك؛ كما روي أن آخر الأمرين: ترك الموضوع مما مسته النار، وقد يرجع إلى البيان بالفعل؛ لأن الترك: كف، والكف: فعل كما في البحر. (ولا يجوز في البيان أن يرى عن وقت حاجة له)؛ وهو وقت إلزام العمل به (مؤخرا) إلا عند من يجيز التكليف بالحال؛ فإنه يجيزه، مع أنه غير واقع اتفاقا بين الفريقين. (وجوز التأخير) إلى وقت الحاجة (بالإطلاق)؛ سواء كان المبين - بالفتح - عاما يُبين تخصيصه، أو مطلقا يُبين تقييده، أو دالا على حكم يُبين نسخه، أو مجملا بين المراد منه (عن زمن الخطاب باتفاق)؛ خلافا لبعض المالكية والشافعية والحنفية وجميع المعتزلة؛ فمنعوا تأخير البيان لوقت الحاجة؛ قالوا: لإخلاله بفهم المراد عند الخطاب فيما له ظاهر؛ كالعام والمطلق، ولعدم فهم المراد فيما لا ظاهر له؛ كالمجمل، وفهم دوام الحكم للمنسوخ. (ومطلق التحليل والتحریم) أي إذا ورد كل منهما مطلقا أي غير مقيد بمتعلقه، وإنما ورد مضافا إلى الأعيان التي لا يمكن تعلقه بها: (ليس بمجمل) أي ليس من قبيله (لدى التفهيم لأن من عرف الخطاب يفهم في كل معنى حكمه) أي متعلق حكمه (ويعلم)؛ فيحمل على ما يدل عليه العرف في كل عين في كل وقت؛ فيحمل في «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» على الأكل، وفي «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ امْهَاتُكُمُ» على جميع وجوه الاستمتاع. (وجملة ذات اقتضاء) أي دالة على معنى بالاقتضاء؛ بأن يتوقف صدقها أو صحتها عقلا أو شرعا: على تقدير المعنى الدالة عليه بالاقتضاء (صحت) أي سلمت من الإجمال؛ (ك) قوله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ»؛ فظاهر الآية: أنها خير عن إرضاع الوالدات لأولادهن تلك المدة؛ وذلك متوقف صدقه على تقدير الأمر أي أنهن مأمورات بإرضاع أولادهن تلك المدة؛ فظاهرها بلا تقدير الأمر: غير موافق لما في الواقع؛ لأن منهن من لا ترضع ولدها أصلا، ومن ترضعه أقل، وتقدير الأمر يخرجها عن الإجمال، وقيل إن الآية مجملة؛ لتردها بين الخبر والأمر (وقوله ﷺ) «رفع<sup>(٧)</sup> عن أمي) الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»؛ فظاهرها: متوقف صدقه على تقدير المؤاخذه أي رفع عن أمي المؤاخذه بالخطأ وما معه، وتقديرها يزول الإجمال،

٧. بإدغام العين في العين بعدها. وقد مر نحوه.

كَذَلِكَ مَا لَدَيْهِ مَحْمَلَانِ      مِنْ جَهَةِ الشَّارِعِ وَاللِّسَانِ  
وَالْخُلْفُ فِي هَذَا كـ «الْإِثْنَانِ فَمَا      فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» قَدْ عَلِمَا  
وَالِاسْمُ فِي الْمُخْتَارِ مِثْلُ الْمُجْمَلِ      كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ غَيْرُ مُجْمَلٍ  
وَالْعَكْسُ قِيلَ وَقَضَى الْغَزَالِي      فِي النَّفْيِ - لَا الْإِثْبَاتِ - بِالْإِجْمَالِ

(كذلك)؛ في أنه مما لا إجمال فيه: (ما) أي لفظٌ وارد (لديه محملان) أي معنيان؛ أحدهما: (من جهة الشارع)؛ وهو المعنى الشرعي، (و) (الثان: من جهة (اللسان) أي اللغة؛ وهو المعنى اللغوي؛ لأنه يحمل على الشرعي؛ لأنه عليه السلام إنما بعث لتعريف الشرعيات؛ مثاله: قوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام»؛ فإن لفظ الصلاة له معنى شرعي؛ هو الأركان المعهودة، ومعنى لغوي؛ هو الدعاء بخير، والأول هنا هو المتعين؛ ليكون المعنى: الطواف بالبيت: كالصلاة؛ في اعتبار الطهارة والنية وغير ذلك. (والخلف في هذا) الذي له محملان: شرعي ولغوي؛ (كـ) قوله ﷺ: («الاثنتان فما فوقهما جماعة» قد علما) أي علم الخلف فيه؛ هل يحمل على الشرعي أي يحصل بهما شرعا فضل الجماعة ولا يحمل على اللغة، وقيل بمحمل.

(والاسم في) نحو (المختار) والمنتقاد: من كل وصف يصلح للفاعل والمفعول (مثل المجمل)، بل هو منه؛ فـ "مثل": زائدة؛ وذلك: لتردده بين الفاعل والمفعول، ويتميز بحرف الجر؛ فتقول في الفاعل: مختار لكذا، وفي المفعول: مختار من كذا. وأما (كالصوم)؛ الكاف: مبتدأ أي مثل الصوم (والصلاة)؛ من كل ما له مسمى شرعي ومسمى لغوي؛ فإنه: (غير مجمل): خبر المبتدأ؛ وذلك لتعين المعنى الشرعي فيه كما مرّ آنفاً في قوله: كذلك ما لديه محملان إلخ، (والعكس قيل) أي أنه مجمل؛ لتردده بين المعنيين (وقضى الغزالي في) لفظ له مسمى شرعي ومسمى لغوي في حالة (النفي لا) في حالة (الإثبات بالإجمال)؛ لتردد النفي بين الصحة والكمال؛ لتعذر نفي الذات، والصحيح أنه ليس بمجمل؛ لأنه لما تعذر نفي الذات؛ تعين توجهه لأقرب المجازات إليها؛ وهو الصحة؛ قال ولي الدين: قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، وقوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب - لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»؛ ذهب قوم إلى أنه مجمل، ثم اختلفوا في سبب إجماله على أقوال؛ أحدها: أنه ليس المراد نفي الوقوع؛ فإن وقوعها مشاهد، ولم يعلم المراد منها؛ فكانت جملة. ثانيها: أنها مترددة بين نفي الجواز ونفي الكمال. الثالث: أنها ظاهرة في نفي الوجود ونفي الحكم؛ فصارت جملة. وقال الجمهور: لا إجمال فيها؛ وهو مبني على ثبوت الحقائق الشرعية وتقديمها على اللغوية واختصاصها بالصحيح،

وَمَا كَمِثْلَ فَاَمَسَحُوا أَوْ فَاَقْطَعُوا لَيْسَ بِمُجْمَلٍ بِحَيْثُ يَقَعُ  
وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً وَيُنْقَلُ لِمَعْنَيْنِ ذُوْنَهُ فَمُجْمَلٌ

فصل في العموم والخصوص:  
مَعْنَى الْعُمُومِ مَا بِهِ اللَّفْظُ شَمِلَ مَذْلُولُهُ لِكُلِّ فَرْدٍ يَحْتَمِلُ

والحقائق الشرعية الصحيحة: منتفية في هذه الصور؛ لانتفاء إجزائها وشرطها.  
(وما كمثل) قوله تعالى ﴿فَامَسَحُوا﴾؛ هكذا بالفاء فيما رأيت من النسخ؛  
والتلاوة هي: "وَامَسَحُوا" بالواو (أو) قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ  
(فَاَقْطَعُوا) أَيْدِيَهُمَا﴾ (ليس بمجمل) عند الجمهور (بحيث يقع)؛ فقوله تعالى:  
﴿وَامَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾: لا إجمال فيه، ثم قال المالكية: المسح: حقيقة في مسح  
الكل، وقال الشافعية: إنه حقيقة في القدر المشترك بين الكل والبعض؛ وهو ما  
يطلق عليه الاسم، وقالت الحنفية أو بعضهم: مجمل؛ لاحتمال مسح الكل والبعض  
على السواء، وبينت السنة المراد بمسحه ﷺ على الناصية، وكذا لا إجمال في الآية  
الثانية؛ لأن اليد حقيقة إلى الكوع، والقطع: حقيقة في إبانة المتصل، وقيل بمجمله؛  
لتردد القطع: بين الإبانة والجرح، واليد: بين كونهما للكوع أو المرفق أو المنكب،  
وبينت السنة بأن القطع الإبانة إلى الكوع.

(وما) أي لفظ (لمعنى) واحد يرد (تارة و) تارة أخرى (ينقل لمعنيين) آخرين  
(دونه) أي ليس المعنى الواحد في المرة الأولى: أحد المعنيين في الثانية؛ (فمجممل)،  
وقيل يترجح المعنيان؛ لأنهما أكثر فائدة؛ مثاله: حديث مسلم «لَا يَنْكِحُ الْغَرَمَ وَلَا  
يُنْكَحُ»؛ فالنكاح مشترك بين العقد والوطء؛ فإن حمل على الوطاء استفيد منه  
معنى واحد؛ وهو أنه لا يوطأ ولا يوطئ أي لا يوطأ غيره؛ إن كان رجلاً، ولا يوطئ  
غيره أي لا يمكنه من الوطاء له؛ إن كان امرأة، وإن حمل على العقد استفيد منه  
معنيان بينهما قدر مشترك؛ وهو أنه لا يعقد لنفسه، ولا يعقد لغيره، وليس الوطاء  
أحد هذين المعنيين. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في العموم والخصوص: معنى العموم) هو (ما به اللفظ شمل) - كفرح وفي  
لغة كنصر أي عم - (مذلوله لكل فرد) من أفراد الحقيقة (يحتمل) أي يقبله ذلك  
اللفظ؛ فالعام: هو لفظ يستغرق الصالح له دفعة من غير حصر؛ فخرج بقولنا  
"دفعة": النكرة في الإثبات؛ فإنها تستغرق ما تصلح له على سبيل البدلية.

وقد قلت:  
عُمُومٌ مَا عَمَّ شُمُولِي جَلِي أَمَّا عُمُومٌ مُطْلَقٍ فَبَدَلِي  
وبقولنا "من غير حصر": اسم العدد؛ فإنه يستغرق بحصر؛ كعشرة.

وَأَصْلُ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ كُلِّ  
وَالْجَمْعِ وَأَسْمُهُ إِذَا مَا عُرِّفَا  
كَذَا جَمِيعُ مِثْلَهَا يَدُلُّ  
وَمُفْرَدٌ مَعَ أَلٍ إِذَا الْجِنْسُ خَفَا  
وَمَنْ وَمَا مَهْمَا وَأَيُّ وَالَّذِي  
وَبِالْفُرُوعِ حُكْمُهُ قَدْ احْتُذِيَ

وعبارة التقريب: العموم: هو شمول الحكم لكل فرد من أفراد الحقيقة، والعام: هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي؛ بشرط شمول الحكم لكل فرد من أفرادها؛ فهو من الكلية، لا من الكل هـ وقال في المهيح:

أما العموم فشمول اللفظ في مدلوله لكل فرد فاعرف

(وأصل ألفاظ العموم كل)؛ لوضعها للعموم بذاتها؛ نحو «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ»، (كذا جميع مثلها) أي مثل كل (يدل) على العموم؛ نحو جميع القوم جاؤوا (والجمع) سالما أو مكسرا (واسمه) أي اسم الجمع؛ كقَوم (إذا ما عرفا) بـ "أَل" أو الإضافة؛ نحو «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ - وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» أي كل مسجد، ونحو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين؛ فعباد الله عامة؛ لتعريفها بالإضافة (ومفرد مع أَل إذا الجنس خفا) أي ظهر في "أَل"؛ يقال: خفا الشيء يخفو: ظهر، وفي نسخة: اقتفى؛ قال في التقريب في سرد أدوات العموم: والمفرد إذا كان بالألف واللام التي للجنس هـ وقال في المهيح:

ومفرد عرف بالأداة لكن إذا كانت لجنس تاتي

نحو «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» أي أحل كل بيع، وخص منه الفاسد، وحرم كل ربا زيادة، وخص بزيادة مخصوصة في العين والطعام، وقيل لا يفيد العموم مطلقا؛ لأنه للجنس الصادق ببعض الأفراد، وهذا ما لم يتحقق عهد؛ فإن تحقق صرف إليه قطعا، فإن احتمل العهد والعموم؛ حمل على العموم حتى يتحقق العهد. وقد كنت قلت:

هَلْ أَصْلُ أَلٍ عَهْدٌ أَوْ الْأَصْلُ الْعُمُومُ  
فَهَلْ عَلَى الْأَلِ أَوْ الثَّانِي حُجْلٌ  
ثَمَرَةٌ ذَا حَيْثُ الدَّلِيلَ لَا يَقُومُ  
وَأِنْ تَقُمْ قَرِينَةٌ بِهَا عُمِلَ  
وَالظَّاهِرُ الْعُمُومُ عَنْ يَقِينٍ  
ذِكْرُهُ السُّبْكِيُّ تَقِيُّ الدِّينِ

(و) من أدوات العموم (من وما) الشرطيتين والاستفهاميتين والموصوليتين، (مهما) الشرطية نحو «مَهْمَا تَاتَيْنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» الآية، (وأي): شرطية أو استفهامية أو موصولة، (والذي وبالفروع)؛ وهي التي وجمعها وتثنيتهما (حكمه قد احتذي) أي اتبع حكم الذي؛ وهو إفادة العموم في فروعها. (وأين مثل حيث في) إفادة العموم في (المكان)؛ وهما شرطيتان نحو «أَيْنَمَا تَكُونُوا

وَأَيْنَ مِثْلَ حَيْثَ فِي الْمَكَانِ      كَذَا مَتَى أَيَّانَ فِي الزَّمَانِ  
وَالنَّكَرَاتُ فِي سِيَاقِ نَفْيِهَا      تَعْمُ كَالْفِعْلِ الَّذِي فِي طَيْهَا  
وَالْخُلْفُ فِي نَفْيِ الْمَسَاوَاةِ أَتَى      وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ فِيهِ ثَبَتَا  
وَمُثِّبَتُ الْأَفْعَالِ لَا يَعْمُ      أَقْسَامُهَا وَمِنْ سِوَاهُ الْحُكْمُ  
وَفِي خِطَابِ النَّاسِ بِالسَّوَاءِ      يَنْدَرِجُ الْعَبِيدُ كَالنِّسَاءِ

يُذَرِّكُكُمْ الْمَوْتُ - وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»، وتريد أين بالاستفهام؛ نحو «أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ»، (كذا متى أيان) يفيدان العموم (في الزمان) المبهم؛ كانتا شرطاً أو استفهاماً، (والنكرات) إذا كانت (في سياق نفيها) أي كانت منفية بـ"لا" العاملة عمل "إن"؛ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، ونحو لا صاحب بر ممقوت، أو كانت منفية بغير لا وزيدت قبلها "من"؛ نحو «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»: (تعم) وضعاً، وقيل التزاماً، وتكون نصاً في العموم، وإذا كانت منفية بغير لا ولم ترد من قبلها؛ تكون ظاهرة فيه، وتحتل الوحدة احتمالاً مرجوحاً؛ نحو لا رجل في الدار بالرفع، (كالفعل الذي في طيها) أي النكرة؛ كأن فيه قلباً أي الذي يتضمن نكرة؛ وهو كل فعل وقع في سياق النفي؛ نحو والله لا شربت، أو الشرط؛ نحو إن شربت فزوجني طالق؛ فيعمان جميع المشروبات. (والخلف) بين العلماء (في نفي المساواة)؛ نحو «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ - لَّا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ» (أتى)؛ فقيل يعم؛ فهو لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن نفيها؛ لتضمن الفعل المنفي لمصدر منكر، (والمنع للنعمان فيه) أي في إفادة العموم (ثبتاً) نظراً إلى أن الاستواء المنفي هو: الاشتراك من بعض الوجوه؛ وهو على هذا: من سلب العموم؛ وعلى الأول: من عموم السلب. (ومثبت الأفعال لا يعم أقسامها) ولو كان الفعل مع كان (و) إنما يؤخذ (من سواه) - وفي نسخة: سواها - أي من دليل آخر (الحكم) أي حكم العموم؛ وذلك لأن الأفعال نكرات، والنكرات لا عموم لها في الإثبات؛ كخبر بلال: «صلى النبي ﷺ داخل الكعبة»، وخبر أنس: «كان النبي ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر»؛ فلا يعم أقسامه؛ فلا يعم المثال الأول الفرض والنفل، ولا الثاني: جمع التقديم والتأخير؛ إذ لا يشهد اللفظ بأكثر من صلاة واحدة، وجمع واحد، ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً ونفلاً، والجمع الواحد في الوقتين، وقيل يعمان ما ذكر حكماً لصدقهما بكل من قسمي الصلاة والجمع. (وفي خطاب الناس بالسواء) أي خطاب الله الذي يستوي فيه جميع الناس؛ نحو «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»: (يندرج) فيه (العبيد)؛

إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بِالِدَّلِيلِ      حُكْمُ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ  
وَسَالِمُ الْجَمْعِ مِنَ الْمَذْكُورِ      لَا يَشْمَلُ النِّسَاءَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَشَامِلٌ لَهُنَّ "مَنْ" شَرْطًا وَفِي      خِطَابٍ وَاحِدٍ سِوَاهُ مُتَنَفٍّ  
وَمَنْ مَضَى خِطَابُهُ فِي عَهْدِهِ      لَيْسَ خِطَابًا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ

فيتناولهم شرعا كما تناولهم لغة؛ لأنهم من الناس ومن المؤمنين (كالنساء)؛ فإنهم شقائق الرجال في كل حكم، وقال الرازي: إن الخطاب المذكور لا يشمل العبيد إلا إذا كان لحق الله، وقيل لا يشملهم مطلقا؛ لوجوب صرف منافع العبد إلى سيده (إلا إذا ما خص) من الخطاب العام (بالدليل حكم الفريقين على التفصيل)؛ فإذا خرجا من الخطاب العام بدليل يخصهما؛ فإنهما يخرجان حينئذ؛ فقد خرج العبيد من الحج والجهاد بدليل منفصل، وكذا لم تخاطب الحائض والنفساء بالصلاة والصيام.

**تنبيه:** في البحر -بعد أن ذكر أن الخطاب يشمل الذكور والإناث-: أنه أيضا يتناول الخنثى؛ لأنه لا يخرج في نفس الأمر عنهما ولم يتعرض له الأصوليون. (وسالم الجمع من المذكر) أي جمع المذكر السالم إذا ورد خطابا من الشارع: (لا يشمل النساء عند الأكثر) ظاهرا، وإنما يشملهن بقرينة تغليباً للذكور، وقيل يشملهن ظاهرا؛ لأنه لما كثر في الشرع مشاركتهن للذكور في الأحكام؛ أشعر بأن الشارع لم يقصد بخطاب الذكور قصر الأحكام عليهم. القرافي: الصحيح عندنا: اندراج النساء في خطاب التذكير. قاله القاضي عبد الوهاب. وقال الإمام فخر الدين: إن اختص الجمع بالذكور لا يتناول النساء. (وشامل هن من شرطاً)؛ فـ"من" الشرطية تشمل الإناث مع الذكور على الأصح؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾؛ فالتفسير بالذكر والأنثى: دل على تناول القسمين، وقيل يختص بالذكور. ومن الشرطية: مثلها الاستفهامية والموصولة والموصوفة والتامة. (وفي خطاب واحد) معين (سواء منتف)؛ فخطاب الواحد لا يدخل فيه سواء، ولا يتعداه إلى غيره، وقيل يعم غيره؛ لجريان عادة الناس بخطاب الواحد وإرادة الجميع فيما يتشاركون فيه، قلنا مجاز يحتاج إلى قرينة، نعم قد يعم الحكم بقياس أو نص يدل على المساواة. (ومن مضى) من الأمة (خطابه) الوارد شفاها (في عهده) أي زمنه (ليس خطابا للذي) سيوجد (من بعده) من الأمة إلا بدليل؛ لأن الخطاب موضوع في اللغة للمشافهة؛ فمثل "يا أيها الناس" ليس خطابا لمن بعد الصحابة، وإنما ثبت الحكم بدليل آخر؛ من إجماع أو نص أو قياس، خلافا للحنبالية؛ في أنه عام بنفسه، والخلاف لفظي؛ للاتفاق على

وَمَا أَتَى لِلْمَدْحِ أَوْ لِلذَّمِّ      يَعْمُ بِالْخُلْفِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ  
وَمِثْلُ يَا عِبَادَ الرَّسُولِ      وَغَيْرِهِ الْأَكْثَرُ بِالشُّمُولِ  
وَعَكْسُهُ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ      بِالْعَكْسِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يُقْبَلُ  
وَلَا يَعْمُ نَحْوُ خُذْ مِنْ مَالِي      صَدَقَةٌ فِي أَخَذِهَا مِنْ مَالٍ  
وَعَنْ صَحَابِي نَهَى عَنِ الْغَرَرِ      يَعْمُ كُلُّ غَرَرٍ لَدَى النَّظَرِ

عمومه، لكن هل هو بالصيغة أو بالشرع قياساً أو غيره؟ (وما أتى) من العام مسوقاً (للمدح أو للذم) أو لغرض غيرهما (يعم) أي يعتبر عمومه ويحتج به (بالخلف) الكائن (لأهل العلم) في عمومه، ولكن الأصح أنه يعم إذا لم يعارضه عام لم يُسَقْ لشيء من ذلك؛ مثاله ولا معارض: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ»، ومع المعارض: «وَالَّذِينَ هُمْ لِقُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ» الآية؛ فإنه سبق للمدح، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه في ذلك: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخَتَيْنِ»؛ فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين ولم يُسَقْ للمدح؛ فحُمِلَ الأول على غير ذلك؛ بأن لم يرد تناوله له. (ومثل) الخطاب بنحو ("يا عباد") و"يا أيها الناس" (لرسول وغيره الأكثر) قائلون (بالشمول)؛ فيشمل الرسول عليه السلام وغيره؛ سواء اقترن بـ"قل" أم لا، وقيل لا يشمل مطلقاً، وقيل إن اقترن بـ"قل" لم يشمل؛ لظهوره في التبليغ؛ وإلا.. شمله، (وعكسه) أي عكس الخطاب بـ"يا عبادي"؛ وهو الخطاب بنحو (يا أيها المزمّل) ويا أيها النبيء كائن (بالعكس) له في الحكم؛ فلا يعم الأمة مع النبي (إلا بدليل يقبل) أي مقبول على الأصح؛ لاختصاص الصيغة به، وقيل يعمهم إلا بدليل خارجي؛ لأن أمر القدوة: أمرٌ لأتباعه، وظاهر قول مالك: أنه عام؛ فقد احتج على أن ردة الزوجة مزية للعصمة بقوله تعالى: «لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ»؛ قال في مراقي السعود:

وما به قد خوطب النبي تعميمه في المذهب السني

(ولا يعم) المأمور به المعروف بـ"أل" أو الإضافة إذا كان اسم جنس مجروراً بـ"من"؛ (نحو خذ من مالي صدقة)، وكقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» (في أخذها) من كل نوع (من مال) أي من أنواع المال الواجبة فيه؛ وعليه فيكفي أخذها من نوع واحد؛ لدلالة "من" على التبعية، ومذهب الجمهور أنه يعم؛ ووجهه: أن الجمع المضاف للعموم: يعم؛ وعليه فيجب الإخراج من كل نوع من أنواع المال الواجبة فيه، وتوقف الأمدي؛ لعدم ترجيح أحد القولين عنده. (وعن صحابي) أي حكايته لقول النبي ﷺ أو فعله؛ نحو («فمى») رسول الله ﷺ عن بيع (الغرر) يعم كل غرر لدى النظر، ومثل) أي وكذا نحو (قوله) أي الصحابي:

وَمِثْلَ قَوْلِهِ قَضَىٰ بِالشُّفْعَةِ  
وَالْأَخْذَ بِالْعُمُومِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ  
وَأَنَّ عَلَى الْعِلَّةِ حُكْمَ عُلُقَا  
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ: بَلْ بِالصَّيْغَةِ  
كَذَا مُخَاطَبٌ بِلَفْظٍ يَشْمَلُ  
لِلْجَارِ مُبْدٍ فِي الْعُمُومِ نَفْعَهُ  
مُخَصَّصٌ مِمَّا بِهِ الْمَنْعُ اقْتَرَنَ  
يَعْمُ بِالْقِيَاسِ شَرْعًا مُطْلَقًا  
وَالأَوَّلُ الْأَظْهَرُ فِي الْقَضِيَّةِ  
فِي مُتَعَلِّقِ الْعُمُومِ يَدْخُلُ

(قضى) رسول الله ﷺ (بالشفعة للجار)؛ فإنه (مبد) أي مظهر (في العموم نفعه) أي إفادته له في كل جار؛ لأن الصحابي الحاكي عدل عارف باللغة والمعنى؛ فلا ينقل العموم إلا بعد ظهوره عنده وقطعه به، وهو صادق، وصدق الراوي يوجب اتباعه اتفاقاً، وقيل لا يعم كل غرر وكل جار؛ وهو قول أكثر الأصوليين، واحتجوا بأنه حكاية الراوي، ويحتمل أن يكون غرراً خاصاً وجاراً خاصاً؛ فظن الراوي العموم؛ فالاحتجاج بالمحكي، لا في صيغة الحكاية.

(والأخذ بالعموم) أي العمل بالعام في جميع أفرادها (قبل البحث عن مخصص)؛ هل دخله أم لا؟ (مما به المنع اقترن) أي ممنوع، لكن يكفي في البحث عنه أن يغلب على الظن انتفاؤه، وقال القاضي: لا بد من القطع بانتفائه، وكذا كل دليل مع معارضه، وقال في جمع الجوامع: ويتمسك بالعام في حياة النبي ﷺ قبل البحث عن المخصص، وكذا بعد الوفاة خلافاً لابن سريج.

(وإن على العلة حكم علقاً)؛ كأن يقول الشارع مثلاً: حرمت الخمر لإسكارها (يعم بالقياس شرعاً) لا بالصيغة (مطلقاً) أي جميع صور السكر (وقيل لا) يعم شرعاً بالقياس ولا بالصيغة (وقيل بل) يعم (بالصيغة) أي من جهة اللغة؛ لأنه بمثابة قوله حرمت كل مسكر (و) القول (الأول) هو (الأظهر): الأرجح (في) هذه (القضية) أي المسألة (كذا مخاطب) بالكسر أي متكلم (بلفظ يشمل) أي يتناوله وغيره؛ كالألفاظ العموم (في متعلق العموم يدخل) أي يدخل في عموم خطابه؛ خيراً كان الخطاب؛ كقوله ﷺ: «لا يدخل أحد الجنة بعمله»، أو أمراً، أو نهياً؛ نحو من أحسن إليك فأكرمه، أو فلا تهنه، وقيل لا يتناوله مطلقاً، وقيل يتناوله إن كان خيراً لا أمراً.

**فائدة:** قال في البحر: وقع البحث في أن جبريل عليه السلام هل يدخل في التكليف بما يأتي به النبي ﷺ، والتحقيق: أن كل تبليغ يتوقف على فعل؛ فهو مأمور بذلك الفعل؛ كما في إمامته بالنبي عليه السلام في اليومين، وأما ما لا يتوقف على فعل؛ فهو مأمور بتبليغ ما أمر بتبليغه فقط. وبالله تعالى التوفيق.



فصل في التخصيص: وَقَصُرَ مَا عَمَّ عَلَى بَعْضِ الَّذِي  
يَحْتَمِلُ اللَّفْظَ الْخُصُوصُ يَحْتَذِي  
وَفِي الْمَخَصَّصَاتِ مَا يَنْفَصِلُ  
وَبَعْضُهَا بِعَكْسِهِ يَتَّصِلُ  
وَهُوَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ وَشَرْطٍ وَبَدَلٍ  
بَعْضٌ وَغَايَةٌ وَوَصْفٌ اشْتَمَلُ  
وَعَبْرٌ شَرْطٍ إِنْ أَتَى وَالْبَدَلُ  
مِنْ بَعْدِ وَאוْ عَاطِفٍ لِجَمَلٍ  
يَخْصُهُ النُّعْمَانُ بِالْأَخِيرِ  
وَعَبْرُهُ لَيْسَ بِذِي تَحْجِيرٍ

(فصل في التخصيص)؛ وهو لغة: الإفراد، واصطلاحاً: هو قوله: (وقصر ما عم) أي اللفظ العام (على بعض) المعنى (الذي يحتمل اللفظ)؛ بأن لا يراد منه البعض الآخر بالحكم، ولا بد أن يكون ذلك مع اعتماد على دليل: (الخصوص يحتذي): يتبع؛ قال في التقيب: التخصيص: هو إخراج بعض ما يتناوله العموم قبل تقرر حكمه، وتحزنا بهذا القيد من النسخ؛ لأنه بعد تقرر الحكم الأول هـ ولا بد للقصر من اعتماد على دليل يدل عليه؛ كان العموم باللفظ أو العرف أو العقل، كان التخصيص باعتبار الحكم دون تناول؛ وهو العام المخصوص، أو باعتبارهما؛ وهو العام المراد به المخصوص. (وفي المخصصات ما ينفصل) عن العام، (وبعضها بعكسه)؛ فهو (يتصل) به؛ فالمنفصل: هو المستقل بنفسه، والمتصل: هو الذي لا يستقل بنفسه أي لا يفارق العام. (وهو): مبتدأ أي المتصل: (على استثناء)؛ وسيأتي إن شاء الله، (وشروط)؛ وهو تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى؛ والمراد: الشرط اللغوي، لا العقلي ولا الشرعي ولا العادي؛ وذلك كـ"إن" من أدوات الشرط، و"إذا" و"إذ" و"لو" وجوازم فعلين، (وبدل بعض) من الكل، خلافاً للأكثر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، (وغاية) صاحبها عموم؛ بحيث يشملها من جهة الحكم لو لم تذكر؛ سواء تقدمت الغاية؛ كأن تقول: إلى أن يفسق أولادي وقفت بستانٍ عليهم وعلى أولاد أولادهم، أو تأخرت؛ نحو ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ - إلى قوله - حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ، (ووصف)؛ كأكرم بني تميم الفقهاء (اشتمل): خبر المبتدأ، (وغير شرط) من المخصصات (إن أتى و) غير (البديل) منها؛ وغيرهما: هو الاستثناء والغاية والوصف؛ فإذا أتى (من بعد و) عاطف (لجملة) أي بعد جملة متعاطفة بالواو؛ فإنه (يخصه النعمان بالأخير) منها؛ لأن رجوعه له هو المتيقن، (وغيره) أي النعمان كمالك: (ليس بذی تحجير) أي تضيق ومَنع من عود الاستثناء للكل؛ فلا يخصه بالأخير؛ قال في اللسان: يقال تحجر على ما وسعه الله أي حرمه وضيقه؛ وفي الحديث: «لقد تحجرت واسعا» أي ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون غيرك، وقد حجره وحجره.

لَكِنَّ الشَّرْطَ خُصُوصًا عِنْدَهُ  
وَمَا مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ مُنْفَصِلٌ  
فَمُطْلَقُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
فَلِلْجَمِيعِ مِثْلَهُمْ قَدْ رَدَّ  
فَأَنَّهُ عَلَى ضُرُوبٍ يَشْتَمِلُ  
بِالنَّصِّ وَالْمَفْهُومِ دُونَ عَابِ

قال في التقريب: إذا ورد الاستثناء أو الشرط أو الغاية بعد أشياء؛ فمذهب مالك: أنه يرجع إلى جميعها، ومذهب أبي حنيفة: أنه يرجع إلى الأخير خاصة هـ وهذا حيث لا قرينة؛ وحيث وجدت؛ فلا خلاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله - إِلَّا مَنْ تَابَ؛ فإنه عائد للكل بلا خلاف، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ إلى قوله - إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا؛ فإنه عائد إلى الأخير أي الدية، دون الكفارة قطعاً. وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ إلى قوله - إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا؛ فإنه للأخير، لا للأول أي الجلد قطعاً؛ لأنه حق آدمي؛ فلا يسقط بالتوبة، وفي عوده للثاني أي عدم قبول الشهادة الخلاف؛ فعلى الأصح تقبل، وعلى الثاني لا تقبل، (لكن) العود إلى جميع الجمل المتعاطفة (للشرط خصوصاً) أي لخصوص الشرط كائن (عنده) أي النعمان دون سائر المخصصات؛ (ف) إنه (للجميع) أي لجميع ما تقدم من الجمل حال كون النعمان (مثلهم قد رده)؛ فقد وافقهم في عود الشرط للكل.

(وما من المخصصات منفصل)؛ وهو المستقل بنفسه؛ من لفظ أو غيره؛ (فإنه على ضروب) أي أنواع (يشتمل)؛ وقد أشار لها بقوله: (فمطلق السنة) أي متواترة كانت أو خير آحاد، فعلاً أو قولاً أو تقريراً (والكتاب) يخصصان: (بالنص) منهما؛ فيخصص الكتاب به وبالسنة، وتخصص السنة بها وبالكتاب، (و) يخصصان بـ (المفهوم) بنوعيه أي مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة (دون آب) أي مانع لذلك التخصيص؛ فمثال تخصيص الكتاب بالكتاب: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية؛ خصص منه الجوامل وغير المدخول بهن بقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾. ومثال تخصيص الكتاب بالسنة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾؛ فإنه يعم الأنبياء والكفار؛ فخص بحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، وحديث: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

ومثال تخصيص السنة بها: قوله عليه السلام: «فيما سقت السماء العشر»؛ خص بحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

وَالْعَقْلَ وَالْحِسَّ مَعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاسِ ذُو أَتْبَاعٍ  
فَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ وَالْأَشْعَرِيُّ مُعْمِلُونَ حُكْمَهُ

ومثال تخصيص السنة بالكتاب: قوله عليه السلام «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»؛ خص بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ الآية. ومثال تخصيص السنة بمفهوم الموافقة: تخصيص خبر أبي داود وغيره: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته» أي حبسه: بمفهوم: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾؛ فيحرم حبسهما للولد؛ وهو ما نقل عن المعظم، وصححه النووي. ومثال التخصيص بمفهوم المخالفة: تخصيص عموم حديث «في أربعين شاة شاة»: بمفهوم المخالفة في حديث: «في الغنم السائمة زكاة»؛ عند من لا يرى الزكاة في العلوفة.

(و) من المخصص المنفصل: (العقل)؛ نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ فإن العقل يدرك بالضرورة أنه تعالى ليس خالقاً لنفسه، ولا لصفاته الذاتية؛ قال في البحر: قال القاضي أبو بكر: وصورة المسألة: أن الصيغة العامة إذا وردت واقتضى العقل امتناع تعميمها؛ فيعلم من جهة العقل: أن المراد بها خصوص ما لا يحيله العقل، وليس المراد به أن العقل صلة للصيغة نازلة له مترلة الاستثناء المتصل بالكلام، ولكن المراد به ما قدمناه: أنا نعلم بالعقل أن مطلق الصيغة لم يرد تعميمها. انظر بقيته.

(والحس)؛ من مشاهدة وغيرها من الحواس الظاهرة؛ كقوله تعالى في الريح المرسلة على عاد: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ خصص الحس منه ما لم تدمر؛ كالسما والارض والجبال، (مع الإجماع) أي مستنده من كتاب أو سنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾؛ خص منه بالإجماع: أخت الرضاة وموطوءة الآباء والأبناء. (والخلف في القياس) المستند إلى نص خاص - ولو خبر واحد - هل يخصص عموم الكتاب والسنة (ذو أتباع)؛ فلكل من شقي الخلاف أتباع؛ (فمالك وسائر الأئمة) الأربعة (والأشعري معملون حكمه) أي حكم القياس؛ وهو التخصيص به للكتاب والسنة متواترة كانت أو آحادا، وقيل لا يجوز ذلك مطلقا؛ حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجملة، وقيل لا يجوز إن كان القياس خفيا؛ لضعفه، وقيل غير ذلك. ومحل الخلاف: القياس المظنون؛ أما المقطوع؛ فيجوز تخصيصه قطعا؛ مثال التخصيص بالقياس: قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾؛ خص منه العبد بقياسه على الأمة؛ في تشطير الحد المستند لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ﴾ الآية؛ فإن الزاني في الآية الأولى: يعم الحر والعبد، وقد خص منه العبد بقياسه على الأمة الثابت تشطير حدها في الآية الثانية.

وَكَلَّهَا مُخَصَّصٌ لِلسُّنَّةِ      وَفِي الْكِتَابِ مِثْلَ ذَاكَ هُنَّةٌ  
وَعَمَّ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا خُصِّصَا      وَمَا عَلَيْهِ عَطْفٌ مَا تَخَصَّصَا  
كَذَاكَ مَا الرَّاوي لَهُ مُخَالَفُ      وَالْقَوْلُ بِالتَّخْصِصِ فِيهَا سَالِفُ  
وَالْعُرْفُ كَالْعَادَةِ فِيهِ خُلْفُ      وَالْمَنْعُ تَرْجِيحٌ بِهِ مُحْتَفُ

(وكلها) أي هذه المخصصات؛ من عقل وحس وإجماع وقياس: (مخصص للسنة وفي الكتاب مثل ذاك هنه)؛ تقريره: وهن مثل ذاك في الكتاب؛ يعني أنها تخصص الكتاب أيضا كما تخصص السنة.

(وعم معطوف على ما خصصا)؛ فيبقى العام المعطوف على خاص: على عمومه؛ نحو قوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾؛ فإنه عام في المطلقات والمتوفى عنهن، مع أنه معطوف على قوله ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ الآية؛ فإنه خاص بالمطلقات، ولا يخصص به عموم "وأولات الأحمال". (وما) أي وعم أيضا العام الذي (عليه عطف ما تخصصا)؛ كحديث أبي داود وغيره: «لا يقتل المسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده» أي بكافر حربي؛ للإجماع على قتله بالكافر غير الحربي؛ فقوله "ولا ذو عهد": معطوف على قوله "مسلم"، وقوله "بحربي" المقدر: معطوف على قوله "بكافر" المتقدم، والحربي خاص، والكافر يعم الحربي والمعاهد والذمي، ولا يلزم من عطف هذا المقدر الخاص على العام - وهو الكافر المذكور أولا-: تخصيص العام أي لفظة كافر؛ فيقتل المسلم بغير الحربي؛ من ذمي ومعاهد، بخلافاً للحنفية الذين يخصصون عموم الكافر بالذمي والمعاهد.

(كذلك) يبقى على عمومه على الأصح: (ما) أي العام الذي (الراوي له مخالف)؛ كان راويه صحابيا أو تابعا؛ فليس ذلك تخصيصا عند الجمهور، وفرق بعضهم بين أن يكون صحابيا؛ فيخص بمذهبه، وبين غير الصحابي؛ فلا.. كقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»؛ فإن مذهب راويه ابن عباس -وهو مذهب أبي حنيفة-: أن المرأة لا تقتل بالردة. (والقول بالتخصيص) للعام (فيها) أي المذكورات؛ من عطف العام على الخاص وعكسه، ومخالفة مذهب راوي العام له: قول (سالف): متقدم أي من أقوال المتقدمين.

(والعرف كالعادة)؛ هما بمعنى (فيه خلف)؛ هل يخصص العام أم لا؟ (والمنع) أي منع تخصيصه إياه (ترجيح به محتف)؛ حف به واحتف: أحقق؛ فالراجح أنه لا يخصص؛ كما إذا ورد من الشارع لفظ عام، ووجدنا العادة جارية بإخراج بعض أفرادها؛ كالنهي عن بيع الطعام بالطعام متفاضلا؛ إذا جرت العادة ببيع بعض

وَمِثْلَ هَذَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ لِلْبَعْضِ لَا يَخُصُّ لِلْجَمْعِ هَوْرٌ  
وَمِثْلُهُ إِنْ وَافَقَ الْعُمُومَ مُخَصَّصٌ لَا يَرْفَعُ التَّعْمِيمَ

الأطعمة متفاضلاً؛ فتكون العادة مخصصة للعموم، ودالة على جواز التفاضل في بيع ذلك الطعام؛ إن كانت هذه العادة موجودة في عصره عليه السلام وأقرهم على ذلك، وكذا إذا دل على جواز بيع ذلك النوع بجنسه مع التفاضل الإجماع.  
(ومثل هذا مرجع) أي رجوع (الضمير للبعض) من مدلول العام (لا يخص) ذلك العام (للجمهور)؛ نحو «وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ» - بعد قوله تعالى - وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ الآية؛ فالمطلقات: عام في الرجعيات والبوائن، وضمير بعولتهن: يختص بالرجعيات؛ لأن الأحقية بالرد في العدة: خاصة بهن.

(ومثله إن وافق العموم/مخصص) أي ذكر فرد خاص؛ فإنه (لا يرفع التعميم) عن ذلك العام؛ فذكر فرد من أفراد العام والحكم عليه بمثل الحكم على العام: لا يخصص العام، خلافاً لأبي ثور؛ سواء ذكر العام والمفرد الخاص في لفظ واحد نحو «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى»، أو ذكر كل منهما في كلام مستقل على حدته، كحديث الترمذي «أَيُّهَا إِهَابُ دَبِغٍ فَقَدْ طَهَرَ»، مع خبر مسلم: أنه ﷺ مر بشاة ميتة فقال: «هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فقالوا: إِنَّمَا مَيْتَةٌ فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَمَ أَكْلُهَا»، فتخصيصه عليه السلام لهذا الفرد بالذكر: لا يقتضي تخصيص عموم حديث الترمذي، وقال أبو ثور: يخصصه، ورده الجمهور بأنه مفهوم لقب؛ وهو غير معمول به عند الأكثرين.

**فائدة:** قال في البحر: من فقه الفقه قولهم في حديث ميمونة «هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» إن فيه احتياطاً للمال، وإنه مهما أمكن أن لا يضيع؛ فلا ينبغي أن يضيع. والفقيه أعلى، يأخذ من هذا ما هو أعلى منه، وهو أن الجالس على الحاجة، أو المستريح على القارعة تحت ظل شجرة إذا باحث نفسه قال لها: هَلَا حَصَلَتْ ثَوَاباً وَعَمَلاً صَالِحاً، فإذا قال له الوسواس: أَنْتَ عَلَى الْخَلَاءِ، وَمَا عَسَاكَ تَحْصِلُ مِنَ الطَّاعَةِ وَأَنْتَ بِمَكَانٍ تَرَاهُ عَنْهُ ذَكَرَ اللَّهِ؟ يَقُولُ: إِنَّمَا مَنَعَنَا ذَكَرَ اللَّهِ بِالْأَلْسِنِ، فَهَلَا اسْتَحْضَرْتَ ذَكَرَ الْمَنَعِ بِدَفْعِ هَذَا الْأَذَى عَنَّا، وَهَيَّؤِ الْقُوَّةَ الدَّافِعَةَ، حَتَّى لَا يَخْلُو تَحْصِيلُ الطَّاعَةِ مِنَ الْحَالِ الْقُدْرَةَ. كَمَا أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَغْفَلَ عَنْ فَتْحِ تَحْصِيلِ الْمَالِ مِنَ الْمَقْدَرَاتِ وَالْمَيْتَابِ: بِمَعَالِجَةِ الدَّبَاغِ.

وَحُجَّةٌ يَبْقَى لَدَى الْمَوَارِدِ      أَوْ بَدَلَ وَقِيلَ لَا يُسْتَشْنَى  
وَالسَّبَبُ الْمَخْصُوصُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ      عَلَى الْمَجَازِ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ  
وَالْوَاجِبُ الْعُمُومُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ      يُخَصِّصُ الْعُمُومُ فِي الْمَوَاقِعِ  
فِيمَا اسْتَقَلَّ دُونُهُ فِي النَّظَرِ

(وخص) العام (لِلوَاحِد) أي إلى أن يبقى من مدلوله واحد (بالمستثنى) أي بالاستثناء (وبدل) أي بدل البعض (وقيل لا) يجوز أن (يستثنى) إلى الواحد، بل لا بد من بقاء ثلاثة من مدلوله، وقيل اثنان؛ قال في التنقيح: ويجوز التخصيص عندنا للواحد، هذا إطلاق القاضي عبد الوهاب، وأما الإمام؛ فحكى إجماع أهل السنة على ذلك في "من" و"ما" ونحوهما؛ قال: وقال القفال: ويجب إبقاء أقل الجمع في الجموع المعروفة، وقيل يجوز إلى الواحد فيها. وقال أبو الحسين البصري لا بد من الكثرة في الكل إلا إذا استعمله الواحد المعظم نفسه.

(وحجة يبقى) العام بعد التخصيص (لدى الموارد) أي في سائر مواردده فيما لم يختص (على) سبيل (المجاز عند غير واحد)، وقيل على سبيل الحقيقة؛ إذا كان المخصص له معينا؛ نحو ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ أي إلا أهل الذمة، وإن لم يكن معينا كـ"أقتلوا المشركين إلا بعضهم"؛ فليس بحجة اتفاقا؛ إذ يحمل المخصص كل فرد، خلافا للسبكي؛ في جعله حجة مطلقا. (والسبب المخصوص) الوارد عليه العام (عند الشافعي) والمزني رضي الله تعالى عنهما: (يخصص العموم) أي يوجب قصره على ذلك السبب المخصوص (في المواقيع)؛ سواء كان في سؤال أم لا، وقال الأكثر: إن الواجب البقاء على العموم؛ وهو الصحيح عند الشافعي، (والواجب) في العام الوارد على سؤال خاص: (العموم) أي أنه باق على عمومته (عند الأكثر فيما) أي في العام الذي (استقل) بالمعنى (دونه) أي السؤال الخاص (في النظر)، ولا عبرة بخصوص السؤال؛ مثاله: ما ورد عن أبي سعيد الخدري: قيل يا رسول الله أتتوضأ أنت من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها خرق الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ» أي من المذكورات وغيرها؛ نظرا إلى العموم، ومقابل مذهب الأكثر: أن السبب يخص؛ فمعنى الحديث: لا ينجسه شيء من المذكورات، وأما غيرها فمسكوت عنه؛ فلا يكون عدم التنجيس به ثابتا بعموم هذا الحديث، بل بدليل آخر؛ كالقياس على المذكورات. ومحل الخلاف حيث لا قرينة على العموم؛ فإن وجدت؛ فإنه أحق باعتبار التعميم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾؛ فإن سبب نزول هذه الآية -كما قيل-: أن رجلا سرق رداء صفوان؛

وغير ما استقل يتبع السبب وجاز في مخصص تأخير كذاك تبليغ الرسول الحكماء  
في كل حال ذاك أمر قد وجب نحن مع يوصيكم تقريره واختير في البعض وبعض عما

فذكر السارقة مع السارق: قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط، بل إرادة التعميم. وقد تقوم القرينة على اختصاص العام بالسبب؛ كنهيه ﷺ عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه؛ وذلك يدل على اختصاصه بالحريات؛ فلا يتناول المرتدات.

(وغير ما استقل) من الجواب؛ بأن لا يفيد بدون السؤال؛ كـ "نعم" و"بلى"، وغيرهما مما لو ابتدئ به لم يفد: (يتبع السبب)؛ وهو السؤال (في كل حال) أي في عمومها؛ إن كان عاما، وخصوصه؛ إن كان خاصا؛ و(ذاك) أي اتباعه له: (أمر قد وجب)؛ لأن السؤال معاد في الجواب؛ مثال العموم: حديث الترمذي وغيره: أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر؛ فقال: «أينقص الرطب إذا يمس؟» قالوا: نعم. قال: «فلا إذا»؛ فيعم كل بيع الرطب بالتمر. ومثال خصوصه: أن يسأل هل يتوضأ بماء البحر؛ فيقول: نعم.

(وجاز في مخصص تأخير) أي تأخير تبين تخصيصه العام إلى وقت الاحتياج إلى العمل به عند الجمهور؛ (بـ«نحن») معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» (مع) قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (تقريره) أي تثبت مثاله؛ فالحديث مخصص لعموم الآية؛ لأنها تعم الأنبياء وغيرهم، وقد تأخر وروده عن نزولها؛ دليل الجواز والوقوع: أن بعض الصحابة رضي الله عنهم لم يسمع المخصص السمعي إلا بعد حين؛ كفاطمة رضي الله عنها طلبت ميراثها منه عليه السلام؛ لعموم الآية؛ فاحتج عليها أبو بكر رضي الله عنه بالحديث. (كذاك تبليغ الرسول الحكماء) المتزل عليه من عند الله؛ يجوز تأخيرها إلى وقت الحاجة إليه؛ كما يجوز في المخصص، وقيل يمنع تأخير التبليغ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾؛ لأن الأمر: للفور، وقيل إن الخلاف في غير القرآن، وأما القرآن فيجب تبليغه على الفور قطعا؛ كما قال: (واختير) جواز تأخير التبليغ (في البعض)؛ وهو غير القرآن؛ فيمنع في القرآن قطعا؛ لأنه متعبد بتلاوته، ولم يؤخر عليه السلام تبليغه، بخلاف غيره؛ لما علم أنه كان يسأل عن الحكم؛ فيجب تارة بما عنده، ويقف أخرى إلى أن يترل الوحي. انظر المحلى. (وبعض عما) أي أجاز تأخير التبليغ، ولا فرق عنده بين القرآن وغيره. أو يعني بقوله "واختير في البعض" إلخ: أنه اختير جواز تأخير بيان بعض المخصصات عن بعض، كما في إخراج أهل الذمة بعد الأمر بقتل المشركين، ثم أخرج النساء، وأن بعض العلماء عم الجواز، وبعض بالعكس.

وَعِنْدَ مَالِكٍ أَقْلَ الْجَمْعِ      ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ عَنْهُ مَرْعِي  
وَلَفْظُ مَا قَدْ خَصَّ أَوْ قَدْ عَمَّ فِي      مَدْلُولِهِ أَوْ عَكْسُهُ قَدْ اقْتَفَى

الاستثناء:

وَحَدُّهُ الْإِخْرَاجُ بِالْأَدَاةِ      بَعْضًا مِنَ الْمَنْفِيِّ لِلْإِثْبَاتِ  
أَوْ بَعْضٌ مُثَبَّتٌ إِلَى التَّقْيِ وَقَدْ      كَانَ لَهُ الدُّخُولُ قَبْلُ يُعْتَمَدُ

(وعند مالك أقل) مدلول (الجمع ثلاثة واثنان) أي أن أقله اثنان: قول (عنه مرعي): محفوظ؛ وهو الصحيح في مذهبه؛ سواء جمع كثرة كان، أو جمع قلة، معرفاً أو منكراً؛ فلا فرق عند مالك رضي الله عنه في المبدأ أي أقل المدلول؛ وحجته قوله تعالى: ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾؛ وليس له إلا طرفان، وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتِ قُلُوبُكُمَا - فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾؛ قال في التقريب: مذهب مالك والقاضي أبي بكر بن الطيب: أن أقل الجمع اثنان، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما: أن أقل الجمع ثلاثة.

(ولفظ ما قد خص) أي العام، المخصوص ببعض مدلوله (أو) أي ولفظ ما (قد عم في مدلوله) أي الباقي على عمومته (أو عكسه) أي عكس ما ذكر؛ فيراد بالخاص العموم، وبالعام الخصوص (قد اقتفى) أي اتبع وورد في كلام الشارع وعمل به؛ لأنه حجة؛ قال في التقريب: الألفاظ أربعة أقسام: عام أريد به العموم نحو: «كل مسكر حرام»، وخاص أريد به الخصوص كقوله ﷺ في الذهب والحرير: «هذان محرمان على ذكور أمتي»، وعام أريد به الخصوص كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾، فإنه يراد به غير المحسن، وخاص أريد به العموم كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾؛ فإن المراد النهي عن أنواع العقوق كلها. وبالله تعالى التوفيق.

(الاستثناء: وحده) أي تعريفه هو: (الإخراج بالأداة) أي بأداة الاستثناء؛ وهي "إلا" أو إحدى أخواتها، وتحرز بذلك من التخصيص (بعضاً من) أفراد العام (المنفي للإثبات)؛ كقولك: ما قام أحد إلا زيدا؛ فيكون المستثنى مثبتاً، والمستثنى منه منفياً، (أو بعض مثبت) أي بعضاً من أفراد العام المثبت (إلى النفي)؛ كقولك: قام القوم إلا زيدا؛ فيكون المستثنى منفياً، والمستثنى منه مثبتاً (و) الحال أن المستثنى (قد كان له الدخول) في المستثنى منه (قيل) أي قبل الاستثناء (يعتمد) أي يثبت، وخرج بذلك الاستثناء المنقطع؛ لأنه لا يُتوهم دخوله في اللفظ الأول كقولك: جاءني القوم إلا حماراً. وذلك الدخول إما



بِالْعِلْمِ أَوْ بِالظَّنِّ وَالْجَوَازِ      فَالْعِلْمُ فِي التَّصْوَصِ بِامْتِيَّازِ  
وَالظَّنُّ فِي الْعُمُومِ وَالظَّوَاهِرِ      وَجَازٌ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ ظَاهِرٍ  
وَمَنْ سِوَى الْقَاضِي يُجِيزُ اسْتِثْنَاءَ      أَكْثَرَ مَا مِنْهُ يُرَى الْمُسْتَثْنَى

(بالعلم أو بالظن و): بمعنى "أو" أي أو (الجواز) المستوي الطرفين؛ (فالعلم) أي تحقق دخول المستثنى في عموم المستثنى منه كائن (في النصوص) أي بالألفاظ الدالة نصاً على الدخول (بامتياز) عن غيرها؛ فلا تحتمل التأويل. (والظن) أي ظن دخول المستثنى في المستثنى منه قبل الاستثناء كائن (في العموم) أي الألفاظ الدالة على معناها بالعموم (والظواهر)؛ لأن دلالة اللفظ العام واللفظ الظاهر: ظنية؛ نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفِي خُسْرٍ﴾ الآية؛ فلفظ الإنسان: يعم الذين آمنوا وغيرهم ظناً لولا الاستثناء. (وجاز) دخول المستثنى في المستثنى منه قبل الاستثناء (في ظرف) عام نحو صل إلا عند الغروب أي في كل وقت من الأوقات إلا وقت الغروب (وحال ظاهر)؛ نحو ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ أي في كل حالة من حالاتكم، والمستثنى منه في هاتين المسألتين: مما دل عليه بالضرورة، لا اللفظ؛ لأن الفعل حقيقة كلية يقبل الوقوع في كل وقت من الأوقات، وعلى كل حالة من الحالات؛ قال في التقريب: الاستثناء على أربعة أنواع: تارة يخرج ما لولاه لعلم دخوله، وهو الاستثناء من النصوص؛ كقولك عندي عشرة إلا اثنتين، وتارة يخرج ما لولاه لظن دخوله؛ وهو الاستثناء من الظواهر والعمومات نحو: اقتلوا الكفار إلا النساء والصبيان. وتارة يخرج ما لولاه لجواز دخوله، وهو الاستثناء من الأزمان، نحو: صل إلا عند طلوع الشمس؛ ومن المكان، نحو: اجلس إلا على المقابر، ومن الأحوال، نحو: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾. وتارة يخرج ما يُقطع بعدم دخوله، وهو الاستثناء المنقطع؛ لأن الثاني من غير جنس الأول، واختلف فيه هل هو حقيقة أو مجاز؛ فإن جعلناه مجازاً؛ فالحد صحيح؛ لأن الحدود إنما توضع للحقائق، وإن جعلناه حقيقة، فيزاد في الحد: "أو ما يعرض في نفس المتكلم والسامع"؛ ليشمل المنقطع.

(ومن) أي الذي (سوى القاضي) أي بكر من العلماء (يجوز استثناء أكثر ما) أي الذي (منه يرى المستثنى) أي الاستثناء؛ وعبارة التقريب: يجوز استثناء الأكثر من الجملة، خلافاً للقاضي أبي بكر بن الطيب؛ قال تعالى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ الآية. ومعلوم أن الغاوين أكثر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾. وأما الاستثناء المساوي فجوازه من باب أولى. وقال مالك والقاضي: لا يجوز استثناء الأكثر ولا المساوي، وإن وقع فلعو؛ فلو قال: له علي عشرة إلا خمسة؛ لزمه عشرة، وقيل يجوز استثناء الأكثر؛ إن لم يكن المستثنى منه اسم عدد، وقيل يمنع استثناء العقد من العدد.

وَكَاذَ أَنْ يُمْنَعَ بِاتِّفَاقٍ      إِيَّانَ مَا اسْتُشِيَ لَا سِتْغَرَاقَ  
وَقَضْلُهُ يُمْنَعُ وَالْمَنْقُولُ      عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ تَأْوِيلٌ  
وَشَفَعُ مَا اسْتُشِيَ مِنْ مُسْتَشَى      كَالْأَصْلِ وَالْوَتْرِ كَفَرْدٍ عَنَّا

(وكاد أن يمنع باتفاق إتيان ما استثنى) أي المستثنى حال كونه (للاستغراق) أي لاستغراق المستثنى منه؛ قال ولي الدين: الاستثناء المستغرق نحو له علي عشرة إلا عشرة: باطل بإجماع؛ كما حكاه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، لكن في المدخل لابن طلحة في "أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا": قولان في لزوم، وعدم الزوم يقتضي صحة الاستثناء المستغرق؛ ولوجود هذا الخلاف - وإن كان شاذًا - أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله: "وكاد أن يمنع" إلخ. (وفصله) أي فصل اللفظ الدال على الاستثناء من المستثنى منه بلا عذر؛ من سعال ونحوه (يمنع) عند الأكثر (والمقول عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما؛ من أنه يجوز فصله اختيارا إلى شهر، وقيل إلى سنة، وقيل أبدا: (له تأويل)؛ فقد أول ثلاث تأويلات؛ أحدها: أنه محمول على ما إذا نوى الاستثناء عند التلفظ بالمستثنى منه، ثم أظهره بعد ذلك مطلقا، أو بعد المدة المذكورة؛ فإنه يصح. الثاني: أن المراد به: الاستثناء الذي يُراد به التبرؤ من الحول والقوة؛ وهو الاستثناء بـ "إن شاء الله". الثالث: أن المراد به: الاستثناء في كلام الله تعالى فقط. وحمل بعضهم مذهب ابن عباس عليه، وأنه جوز ذلك في استثناء القرآن فقط. (وشفع ما استثنى من مستثنى كالأصل)؛ فيضم إلى المستثنى منه ويكون داخلا معه في الحكم. (والوتر) أي كل وتر: (كفرد عنا)؛ ظهر؛ فيجعل خارجا منه منفردا عنه؛ نحو له علي عشرة إلا ثمانية إلا سبعة؛ فالسبعة مثبتة ومستثناة من الثمانية؛ فتضم إلى ما بقي من العشرة بعد الثمانية؛ وهو اثنان؛ فيكون مقرا بتسعة؛ قال في المهيح:

فصل والاستثناء إن تعددا      ولم يكن في قصة منفردا  
فالزوج راجع لحكم أصله      والفرد كالأول في محله

وقال في الكافية:

واجبر بشفع مسقطا للوتر      والحاصل الباقي بصدق الخبر  
نحو عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين؛ فيسقط الأول والثالث وما أشبههما في الوترية، ويضم إلى الباقي بعد للإسقاط الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية؛ فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء. انظر شرحها. وهذا إن لم تتعاطف؛ وإلا رجعت للأول؛ وهو المستثنى منه؛ نحو له علي عشرة دراهم إلا أربعة وإلا ثلاثة وإلا اثنين؛ فلا يلزم منه في هذه الصورة سوى درهم.

وَمِثْلُهُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى      مُتَقَطِّعٌ مِنْ نَوْعِي الْمُسْتَشْنَى  
وَأِنَّمَا يَصِحُّ مَعَ تَعَذُّرٍ      مُتَّصِلٌ مَعَ رَابِطٍ مُقَدَّرٍ

(ومثله) أي الاستثناء المتصل (في اللفظ لا في المعنى منقطع) أي الاستثناء المنقطع (من نوعي المستثنى)؛ ونوعاه: استثناء من النفي؛ فيكون مثبتاً، ومن الإثبات؛ فيكون منفيًا. والمتصل حدّه: أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً، والمنقطع بعكسه؛ فهو: أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو على جنسه، ولكن بغير نقيض ما حكمت به أولاً؛ فمثال الأول قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾؛ فالسلام ليس من جنس اللغو. ومثال الثاني: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾؛ فالموتة الأولى من جنس الموت؛ ومع ذلك فهم لا يذوقونها في الآخرة مطلقاً؛ فالحكم هنا ليس بنقيض الحكم الأول.

(وإنما يصح) حمل اللفظ على المنقطع (مع تعذر) استثناء (متصل)، لا مع إمكان المتصل. وإنما يصح أيضاً (مع رابط) بينه مع المستثنى منه (مقدر)؛ فلا بد في المنقطع: أن تكون فيه ملاسة تكون رابطة بينه وبين المستثنى منه؛ نحو جاء القوم إلا حماراً؛ فإن بين القوم والحمار ملاسة؛ من جهة كونه مركوبهم ويحملون عليه ونحو ذلك، ولا يقال قام القوم إلا ثعباناً؛ إذ لا ملاسة بينه وبين القوم، بل بينهما غاية المنافرة.

**تنبيه:** الاستثناء المنقطع: ليس من المخصصات؛ كما صرح به الخطاب في شرح الورقات، وكذا العبادي على شرح المحلي لها؛ فقد قال: إن العضد صرح بأن المنقطع لا يخصص، لكن فيه نظر؛ قال في لطائف الإشارات نقلاً عن العبادي عن البدر بن مالك: إن المنقطع يخصص أيضاً؛ لأن المستثنى فيه؛ وإن لم يكن داخلاً في المستثنى منه بطريق النطق؛ لكنه داخل فيه بطريق المفهوم؛ فيتحقق إخراج الحمير من نحو "جاء القوم إلا الحمير"؛ لأنه يفهم عرفاً مجيء ما يتعلق بالقوم أيضاً؛ فكأنه قيل: جاء القوم وجاء ما يتعلق بهم أيضاً إلا الحمير؛ وعلى هذا يتحقق به التخصيص بلا شبهة، ونحو له علي ألف درهم إلا ثوباً؛ فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب، ويُرجع في بيان قيمته إليه.

القراقي: وأما له عندي مائة دينار إلا ثوباً؛ فمعناه إلا قيمة ثوب، فهو استثناء من لازم المنطوق، لأن من لازم المائة دينار قيمة ثوب.

المطلق والمقيد:

المُطْلَقُ الْمُفِيدُ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يَقْتَضِي وَصْفِيَّةَ

واختلفت عبارات الأصوليين في هذا الموضوع؛ فمنهم من يقول: عبر بالثوب عن قيمته من غير حذف؛ فيكون لفظ الثوب على هذا مجازاً، ومنهم من يقول: ثمّ مضاف محذوف تقديره إلا قيمة ثوب؛ فيكون لفظ الثوب على هذا: مستعملاً في موضوعه حقيقة والمعنى واحد. وبالله تعالى التوفيق.

(المطلق والمقيد: المطلق): هو اللفظ (المفيد للماهية) أي الدال على حقيقة الشيء (من غير قيد) مع الماهية (يقتضي وصفه) أي يدل على وصف زائد على مطلق الماهية؛ فخرج بقوله "من غير قيد" إلخ: المعرفة والنكرة؛ لأن الأولى تدل على الماهية مع وحدة معينة كزيد. والثانية: مع وحدة غير معينة كرجل. وهذا صريح في الفرق بين المطلق والنكرة. وذهب الآمدي وابن الحاجب إلى أنهما بمعنى واحد. قال زكريا: وعلى المختار اللفظ في المطلق والنكرة: واحد. والفرق بينهما: بالاعتبار؛ إن اعتبر اللفظ في دلالة على الماهية بلا قيد؛ يسمى مطلقاً، واسم جنس أيضاً، ومع قيد الشيوع؛ يسمى نكرة. وكذا قال الحلبي.

وفي حاشية العلامة كنون<sup>(٨)</sup>: اعلم أن النكرة قسمان؛ أحدهما: ما لم تلاحظ فيه شائبة فردية، وإنما أشير به إلى الماهية من حيث هي هي، والفهوم من حيث أنه محتمل للقليل والكثير؛ كماء وعسل، وكالمصادر المنكرة نحو ذكرى ورجعى؛ وهذا القسم هو المسمى بالمطلق واسم الجنس عند الأصوليين. الثاني: ما لوحظت فيه الفردية كرجل وأسد؛ وهذا القسم أغلب وجوداً من الأول، وهو وحده المتعارف باسم النكرة عند بعض الأصوليين، وقد اختلف في ما وضع له هذا القسم؛ فعند ابن الحاجب والسبكي وسعد الدين وجماعة: هو موضوع لواحد من الجنس لا بعينه، ويسمى الفرد المبهم والفرد المنتشر والوحدة الشائعة، وعند آخرين: هو أيضاً موضوع للماهية من حيث هي هي، واستعماله في الفرد؛ إنما هو لتحقيق الماهية فيه وكونه حاملاً لها، وهو استعمال حقيقي، لا مجازي؛ لأن اللفظ مستعمل في الحقيقة، والفردية: مستفادة من خارج، واسم الجنس عند هؤلاء ثلاثة أقسام: إفرادي كرجل، وجمعي؛ وهو المستعمل في الثلاثة فأكثر؛ ككليم ونبق وشجر، ومطلق؛ وهو المستعمل في الماهية بلا قيد وحدة ولا جمعية؛ فيصدق على القليل والكثير كماء وعسل؛ وهذا هو أصل الوضع في القسمين الآخرين أيضاً،

٨ على مختصر خليل.

وَيُكْتَفَى بِأَيِّ فَرْدٍ وَجَدًا      مِنْهُ لَدَى الْحُكْمِ بِحَيْثُ وَرَدًا  
وَمَا بِوَصْفٍ أَوْ سِوَاهُ يُبَيَّنَا      فَهُوَ مُقَيَّدٌ وَقَدْ تَعَيَّنَا

ولكن الاستعمال خصص الأول بالفردية، والثاني بالجمعية، وتلخص أن فيما لوحظت فيه الفردية - كرجل - قولين فيما ذا وضع له، خلافا لما عند المحلي؛ من أنهما اعتباران يتفرع عليهما تسميته بالنكرة وبالمطلق، والحق أنهما قولان؛ يكون من المطلق على أحدهما، وليس منه على الآخر. وأما من جمع بين تسميته بالمطلق ودلالته على الوحدة الشائعة؛ فقد وهم. وأما القسم الأول؛ وهو ما لا شائبة فردية فيه؛ فيسمى بالمطلق واسم الجنس باتفاق، وبالنكرة أيضا عند النحاة، لا الأصوليين. كذا حققه الشيخ الطيب بن كيران رحمه الله تعالى هـ بحذف وتغيير يسير. وقد قلت:

لَفِظٌ عَلَى مَاهِيَةٍ ذَلْ بِلَا      تَعَرُّضٌ لِأَيِّ فَيَدُ حَصَلَا  
فَمُطْلَقٌ وَإِنْ تَعَرُّضٌ وَرَدَ      لِكَثْرَةٍ قَدْ عَيَّنَتْ فَاسْمُ الْعَدَدِ  
وَإِنْ لِكَثْرَةٍ سِوَى مُعَيَّنَةٍ      فَصِفَةُ الْعُمُومِ فِيهِ بَيِّنَةٌ  
أَوْ وَحْدَةٍ قَدْ عَيَّنَتْ فَمَعْرِفَةٌ      أَوْ لَمْ تُعَيَّنْ فَلَهُ النُّكْرُ صِفَةٌ  
أَبَانَ ذَا الْمُقَرَّرِ الشُّرْبِيْنِي      فَانْظُرْهُ فِي تَقْرِيرِهِ الْمُبِينِ

**فائدة:** قال الهيتمي في فتاويه: إن العام عند النحاة يشمل المطلق عند الأصوليين. وقد قلت:

فِي النَّحْوِ مَا يَعُمُّ ذُو شُمُولٍ      لِمُطْلَقٍ فِي عُرْفِ ذِي الْأَصُولِ  
(ويكتفى بأي فرد وجدا منه) أي من أفراد ذلك المطلق (لدى الحكم) عليه  
(بحيث وردا)؛ فالمطلق حيثما ورد متعلقا به حكم شرعي؛ يكتفى في امتثال الحكم بوجود أي فرد من أفراد المطلق المتعلق به الحكم؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَتَحْوِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ يكتفى بأي رقبة وجدت ما دام النص لم يقيد بأي وصف.  
وفي البحر: العمل بالمطلق قبل البحث عن المقيد: ينبغي أن يكون على الخلاف السابق في العموم ولم يذكره هـ منه.

(وما) أي واللفظ الذي (بوصف أو سواء) من سائر القيود زائدا على معناه الأصلي (بينما فهو مقيد) أي المسمى بالمقيد (و) الحال أنه (قد تعينا) بذلك الوصف أو سواء عن جنسه؛ نحو رقبة مؤمنة؛ فالرقبة زيد على معناه معنى آخر لا يدل عليه لفظ رقبة؛ وهو الإيمان. وعبارة التقريب: المطلق: هو الكلّي الذي لم يدخله تعيين، فلذلك لا يكون إلا نكرة لشياعها، ويكتفى في الحكم عليه بفرد من أفرادها، أي فرد كان. والمقيد: هو الذي دخله تعيين ولو من بعض الوجوه؛ كالشرط والصفة وغير ذلك؛

وَكُلَّ مُطْلَقٍ فَلَيْسَ يُوجَدُ  
فَاحْكُمَ لِمُطْلَقٍ بِمَا لَهُ بَدَأَ  
وَمَا أَتَى فِي مَوْضِعٍ مُقَيَّدًا  
فَإِنْ يَكُ الْحُكْمُ بِهِ وَالسَّبَبُ  
إِلَّا إِضَافِيًّا كَذَا الْمُقَيَّدُ  
وَاحْمِلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ الْمُقَيَّدُ  
وَفِي سِوَاهُ مُطْلَقًا أَيْضًا بَدَأَ  
مُتَّفَقِينَ حُكْمٌ قَيَّدَ يَجِبُ

قال في المهيح:

ثم الذي يدخله تعيين  
من وصف أو شبه له مقيد  
ولو بوجه كيفما يكون  
فذاك قد سموه بالمقيد

**تنبيه:** ما يخص به العام: يقيد به المطلق، وما لا.. فلا..؛ لأن المطلق عام من حيث المعنى؛ فيجوز تقيد الكتاب به وبالسنة، وبالسنة بها وبالكتاب، وتقيدهما بالقياس والمفهومين وفعل النبي ﷺ وتقريره، بخلاف مذهب الراوي، وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح.

(وكل مطلق فليس يوجد) أي لا يعقل كونه مطلقا (إلا إضافيا) أي بالإضافة إلى مقيد، و(كذا المقيد) لا يعقل كونه مقيدا إلا بالإضافة إلى مطلق؛ فالتقيد والإطلاق: أمران اعتباريان؛ فقد يكون المطلق مقيدا بالنسبة إلى قيد آخر؛ كالرقة: مقيدة بالملك، مطلقة بالنسبة إلى الإيمان. والحاصل: أن كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي؛ فهي مطلقة، وإن اعتبرت مضافة إلى غيرها؛ فهي مقيدة. (فاحكم لمطلق) أي للفظ المطلق في كلام الشارع وغيره (بما له بدا) أي بما ظهر من حاله؛ فيُتَقَيَّ على إطلاقه. (واحمل على تقييده) اللفظ (المقيدا) في كلام الشارع وغيره أيضا؛ فلا يخالف هذا الأصل إلا بدليل يقتضي حمل المطلق على المقيد.

(وما) أي لفظ (أتى في موضع) من كلام الشارع (مقيدا) بقيد زائد على معناه، (وفي سواه) أي في موضع آخر من كلامه (مطلقا) من ذلك القيد (أيضا بدا)؛ فله أربعة أحوال؛ أولها هو قوله: (فإن يك الحكم به) أي بذلك اللفظ (والسبب) في الموضعين (متفقين حكم قيد يجب) للمطلق؛ فيحمل على المقيد، وإنما وجب ذلك في هذه الحالة؛ لأن العمل بالدليلين: أولى من إلغاء أحدهما؛ مثاله: إطلاق الشهود في قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين»، وتقييدهم بالعدالة في قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»؛ فحكم المطلق والمقيد هنا الذي هو إيجاب الشهادة، والسبب فيهما الذي هو النكاح: واحد، وكتقييد الغنم بالسوم في حديث، وإطلاقها في آخر.

وَالْخُلْفُ فِي الْمَذْهَبِ فِي الْمَوَارِدِ  
وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِثْلُ الْمَانِعِ

وَأِنْ يَكُنْ مُخْتَلِفًا فِي وَاحِدٍ  
وَقَدْ الْمُطْلَقُ فِيهِ الشَّافِعِيُّ

وقد كنت قلت:

لِلْقَيْدِ إِذْ مُفَادٌ تَقْيِيدٌ بَقِي  
فَائِدَةُ الْإِطْلَاقِ فَاتَتْ بِالْمَرَدِّ  
وَجَا بِقَيْدِ حَالِ الْإِسْتِنَجَاءِ خَيْرٌ<sup>(٩)</sup>  
نَسَبَهُ الْأَبِيُّ وَالْمَوَاقُ  
فَرَدَّ لِقَيْدِهِ الْمَزِيدَ اعْتَبِرْ  
مَا لَمْ يَزِدْ كُنُونُ ذَلِكَ حَقَقًا

فِي بَابِ الْأَمْرِ الْأَصْلُ رَدُّ الْمُطْلَقِ  
بِالْعَكْسِ بَابُ النَّهْيِ لَوْ لَهُ يُرَدُّ  
كَالنَّهْيِ أَنْ يَمَسَّ بِالْيَمَنِ الْبَذَرُ  
وَلِتَقِيَّ الدِّينَ مَا يُسَاقُ  
وَالْعَدْلُ فِي إِحْدَى طَرِيقِي خَيْرٌ  
فِي الْكُلِّ مَا لَمْ يَكُ مِنْهُ أَوْثَقًا

ونص كلام كتون: إن كان الإطلاق والتقييد في حديث واحد من طريقين؛ فيرد المطلق إلى المقيد على كل حال؛ لأن التقييد حينئذ يكون من زيادة العدل؛ وهي مقبولة ما لم يكن غير الزائد أوثق منه، وإلا كانت شاذة. فتأمل. والله تعالى أعلم.

ثم الحال الثاني هو: أن يختلف الحكم والسبب؛ كتقييد الشهادة بالعدالة، وإطلاق الرقبة في الظهار؛ فلا يحمل فيه إجماعاً. وكذا لا يتأتى النسخ فيه؛ إذ لا علاقة لأحدهما بالآخر. والحال الثالث والرابع: أن يتحد الحكم ويختلف السبب، أو العكس؛ وهو قوله: (وإن يكن) اللفظ في أحد الموضعين (مختلفاً) أي فيه اختلاف مع الآخر (في واحد) من الحكم والسبب؛ بأن كان اللفظان متفقين في الحكم، مختلفين في السبب؛ كإطلاق الرقبة في كفارة الظهار، وتقييدها بالإيمان في القتل، أو متفقين في السبب، مختلفين في الحكم؛ كآية الوضوء؛ فإنه قيد فيها غسل اليدين إلى المرفقين، وأطلق في التيمم الأيدي، وسببهما واحد؛ وهو الحدث، والحكم مختلف؛ لأنه الغسل في الوضوء، والمسح في التيمم؛ (فالخلف في المذهب): مذهب مالك؛ هل يحمل المطلق على المقيد أم لا: كائن (في الموارد) أي موارد الخلاف؛ فأكثر المالكية: أنه لا يحمل عليه، وذهب بعضهم إلى أنه يحمل عليه. والمشهور في المثال الأول: الحمل، وفي الثاني: عدمه. (وقيد المطلق) أي حمله على المقيد (فيه) أي فيما إذا اختلف السبب واتحد الحكم، وبالعكس: (الشافعي والقول للنعمان): أبي حنيفة فيه (مثل) قول (المانع) لحمل المطلق على المقيد. وبالله تعالى التوفيق.

<sup>٩</sup> في صحيح مسلم: «لا يمس أحد ذكره بيمينه»، وفيه أيضاً في حديث آخر: التقييد بحالة الاستنجاء.

الأمْر والنهي: **الأمْرُ لِلْوُجُوبِ لَا لِلنَّدْبِ** **إِنْ جَرَّدَ مِمَّا شَاءَهُ أَنْ يَقْتَرِنَ**  
**وَهُوَ إِنْ احْتَفَّتْ بِهِ قَرِينُهُ** **فَمُقْتَضَاهَا مُقْتَضَى تَعْيِينِهِ**  
**وَلَيْسَ لِلْفُورِ وَلَا التَّكْرَارِ** **وَالنَّهْيُ عَنِ ضِدِّ عَلَى الْمُخْتَارِ**  
**وَمَا عَلَى ثَابِتٍ عَلَيْهِ ثَبَتٌ** **فَهُوَ مُكْرَرٌ إِذَا تَكَرَّرَتْ**

(الأمْر والنهي: الأمر) أي صيغة افعَلْ: (للوْجوب)؛ إذ هو معناه الحقيقي عند الأكثر؛ فيحمل عليه، حتى يصرف عنه صارف، (لا للنَّدْب)، وقيل حقيقة فيه؛ لأنه المتيقن؛ وهذا: (إن جرد مما شأنه أن يقترب) بالوجوب أو الندب أي إذا جرد من قرائنهما، وقيل إنه حقيقة في القدر المشترك بينهما؛ وهو مطلق الطلب.

(وهو إن احتفت به قرينه) للوجوب أو الندب أو الإباحة أو غير ذلك؛ فإنه يحمل على ما تدل عليه القرينة؛ ولذا قال: (فمقتضاها) أي مدلولها (مقتضى تعيينه) أي دال على تعيين مدلوله؛ فإن كانت قرينة وجوب؛ عينته له، أو ندب؛ عينته له، أو إباحة؛ عينته لها؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾؛ فقرينة كونه للوجوب: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا﴾ الآية؛ فقد أوجب القضاء على من لم يصمه لعذر؛ وذلك دليل تحريم الترك؛ وذلك يستلزم وجوب الفعل.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية؛ فالكتابة: معاوضة، والمعاوضة: غير واجبة، مع ما في الكتابة من شائبة التبرع؛ إذ ليست معاوضة حقيقة؛ لأنها بيع الإنسان مال نفسه بمال نفسه.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾؛ فالصيد مباح، والأمر إذا ورد بعد التحريم؛ فهو للإباحة على الأصح. وقد يرد الأمر أيضا للتعجيز؛ نحو ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾، وللتهديد؛ نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، وللخير؛ نحو ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾؛ كما أن الخبر يأتي بمعنى الأمر؛ نحو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾.

(وليس) الأمر أي صيغة افعَلْ (للفور و) لا (للتكرار) أي لا يقتضيهما، (و) لا عين (النهي عن ضد على المختار)، وقيل إنه يقتضي الفورية؛ سواء كان للوجوب أو الندب، وقيل إنه لمطلق الماهية، لا لتكرار، ولا مرة، وقيل إنه للتكرار، وقيل إنه هو عين النهي عن ضده؛ فالنهي عن الضد في الواجب: يكون على وجه التحريم، وفي الندب: على وجه الكراهة. (وما) أي الأمر الذي (على ثابت علة ثبت) أي علق عليها؛ (فهو مكرر إذا تكررت) تلك العلة المعلق عليها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾؛



وَالْأَمْرُ إِنْ عَاقَبَهُ مِثْلٌ وَلَا  
فَقِيلَ بِالْأَمْرَيْنِ فِي ذَاكَ الْعَمَلِ  
مَانِعٌ لِلتَّكْرَارِ وَالْعَطْفُ خَلَا  
وَقِيلَ بِالتَّأْكِيدِ وَالْوَقْفُ انْتَقَلَ

فتكرر الطهارة: بتكرر الجنابة. ومما ينبني على الخلاف في الأمر؛ هل يفيد التكرار: تعدد السبب مع اتحاد المسبب؛ هل يتعدد بتعدد السبب أو لا؟. ومن مسائل الفروع ما يتعدد فيه المسبب بتعدد سببه اتفاقا، ومنها عكسه، ومنها ما في تعدده خلاف؛ قال في التكميل:

إِنْ يَتَعَدَّدُ سَبَبٌ وَالْمَوْجِبُ      مُتَّحِدٌ كَفَى لِهَنْ مَوْجِبُ  
كِنَاقُضٍ سَهْوٍ وَلَوْغٍ وَالْفِدَا      حِكَايَةِ حَدِّ تَيْمِمٍ بَدَا  
وَذَا الْكَثِيرِ وَالتَّعَدُّدِ وَرَدٌ      بَخْلَفٍ أَوْ وَفْقٍ بِنَصِّ يَعْتَمِدُ

ونظم سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي رحمه الله تعالى ما تعدد اتفاقا أو على خلاف بقوله:

وَمَا تَعَدَّدُ بِوَفْقِ غَرَّةٍ      أَوْ دِيَّةٍ<sup>(١٠)</sup> وَمَهْرٍ غَضَبِ الْحَرَّةِ  
عَقِيقَةٍ وَمَهْرٍ مَنْ لَمْ تَعْلَمْ      وَالثَّلْثُ مِنْ بَعْدِ الْخُرُوجِ فَاعْلَمْ  
وَالْخَلْفُ فِي صَاعِ الْمَصْرَاةِ وَفِي      كَفَّارَةِ الظُّهَارِ مِنْ نِسَاءٍ يَفِي  
وَهْدِي مِنْ نَذْرِ شَجَرٍ وَلَدِهِ      غَسَلَ إِنَّا الْوَلُغَ يَرَى بَعْدَهُ  
حِكَايَةِ الْمُؤَذِّنِ وَسُجُودِ      تِلَاوَةِ وَبَعْدَ تَكْفِيرٍ يَعُودِ  
قَذْفِ جَمَاعَةٍ وَثَلَاثَ قَبْلِ أَنْ      يُخْرَجَ ثَلَاثًا قَالَهُ مَنْ قَدْ فَطِنَ  
كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ عِلَا      لِقَصْدِ تَأْسِيسٍ مِنَ الَّذِي اتَّكَلَى

(والأمر إن عاقبه مثل) أي جاء عقبه بلا مهلة أمر مثله (ولا مانع للتكرار) من عهد أو غيره؛ من عقل أو شرع أو عادة (و) الحال أنه (العطف خلا) منه؛ يعني أنه عدم بين الأمرين؛ نحو صل ركعتين صل ركعتين؛ (فقليل) يجب (بالأمرين في ذاك العمل)؛ حملا للأمر الثاني على التأسيس؛ وهو الأصح، وكذا إذا تماثل الأمران ولا عطف، ولم يتعاقبا، بل تراخى الثاني عن الأول؛ فيعمل بهما أيضا؛ حملا على التأسيس، إلا لمانع عادي؛ نحو اسقني الماء اسقني الماء؛ فاندفاع الحاجة عادة بمرة واحدة: ترجح التأکید، أو مانع عقلي؛ نحو اقتل زيدا اقتل زيدا؛ فالعقل يمنع قتل المقتول ثانيا؛ فالتأکید متعين، أو مانع شرعي؛ نحو أعتق مرزوقا أعتق مرزوقا؛ فالشرع يمنع عتق شخص واحد مرتين؛ فيتعين التأکید. ومن ذلك العهد؛ نحو صل ركعتين صل الركعتين. (وقيل بالتأکید) أي أن الأمر الثاني توكيد للأول؛ لأن الأصل براءة الذمة (والوقف) أي القول به (انتقل)؛ فقد نقل عن بعض الأصوليين؛ لتردد اللفظ بين التأکید والتأسيس، (والأرجح التأسيس) في الأمر إذا

١٠. يعني أنه إذا تعدد الجنين تعدد الواجب من غرة أو دية.

وَالْأَرْجَحُ التَّأْسِيسُ مَعَ عَطْفٍ فَإِنْ  
فَإِنَّهُ مَقْدَمٌ وَإِلَّا  
رَجَحَ تَأْكِيدَ بَعَادِي قَرْنٍ  
فَالْوَقْفُ فِيهِ حُكْمُهُ تَجَلَّى  
بِمُقْتَضَى الْإِجْزَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ مُسْتَقِيمٌ  
بِوَاحِدٍ وَمِثْلُهُ التَّحْرِيمُ

كزر (مع عطف) أيضا؛ لأن العطف يقتضي المغايرة؛ فيكرر المأمور به؛ نحو صل ركعتين وصل ركعتين، وقيل يحمل على التأكيد؛ فيجب مرة؛ لأنه المتيقن؛ قال ولي الدين: وفي حكاية الخلاف نظر؛ فقد صرح الصفي الهندي وغيره بأنه لا خلاف هنا في الحمل على التأسيس؛ لأن الشيء لا يُعطف على نفسه. (فإن رجع تأكيد) على التأسيس في حالة العطف (بعادي قرن) به أي بمرجح عادي مانع من التأسيس؛ (فإنه) أي التوكيد حينئذ (مقدم) على التأسيس؛ نحو اسقني الماء واسقني الماء؛ فإن العادة باندفاع العطش بشربة واحدة ترجح التأكيد، ونحو صل ركعتين وصل الركعتين؛ فالعهد يرجح التأكيد؛ (وإلا) يرجح التأكيد بعادي وغيره؛ نحو صل ركعتين وصل ركعتين؛ (فالوقف فيه) عن التأكيد والتأسيس لاحتمالهما (حكمه تجلّى) أي ظهر. وفي كلام الناظم رحمه الله تعالى تدافع؛ إذ قال أولا: إن الراجح مع مطلق العطف: التأسيس، وإن التأكيد لا يترجح إلا بمانع عادي؛ من التأسيس، ومقتضى ذلك: أن العادي المرجح للتأكيد إذا انتفى يرجع الأمر إلى أرجحية التأسيس، لا إلى أرجحية القول بالوقف. (وكل مأمور) كائن (به الأمر)؛ فإنه (حري) أي حقيق (بمقتضى الإجزاء) في المأمور به (عند الأكثر)؛ إذا أتى به المكلف على الوجه المشروع؛ فيدل على إجزائه أي براءة الذمة منه والخروج من عهده؛ وإلا لكان الأمر بعد الامتثال مقتضيا؛ إما لذلك المؤتى به؛ فيلزم تحصيل الحاصل، أو لغيره؛ فيلزم أنه لم يأت بتمام المأمور به، بل ببعضه، والفرض خلافه؛ قال في المهيح: وكونه يدل في المأمور به على الإجزاء للجمهور

واعلم أن هذا الخلاف مبني على تفسير الإجزاء بسقوط القضاء؛ فأما إذا فسر بسقوط التعبدية - كما هو المختار -؛ فإنه حاصل عند الإتيان بالمأمور به على الوجه المشروع بلا خلاف كما صرح به جماعة. (وهو) أي الأمر الكائن (على التخيير) للمكلف بين أشياء معينة؛ كخصال الكفارة: (مستقيم)؛ استقام الأمر: اعتدل واستوى؛ يعني أنه ثابت تعلقه (بواحد) منها غير معين عند الجمهور. (ومثله) أي الوجوب (التحريم)؛ في أنه يرد متعلقا بواحد غير معين من أشياء متعددة؛ نحو لا تفعل هذا أو ذاك؛ فعليه ترك أحدهما فقط؛ فلا مخالفة إلا بفعلهما؛ فالحرم فعلهما، لا فعل أحدهما فقط.

وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ مُسْتَفَادٌ      إِبَاحَةٌ كَانَتْشِرُوا فَاصْطَادُوا  
وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ وَالْوَقْفُ ثَقِيلٌ      وَبَعْدَ الْإِسْتِذَانِ كَالْحَظَرِ حُمِلَ  
وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ لَا يُرَى      أَمْرًا بِهِ كَقُلْ لَزِيدٍ انْظُرَا

(والأمر) الوارد (بعد الحظر مستفاد) أي مكان استفادة (إباحة)؛ فهي مدلوله؛ كان الحظر معلقا على شرط أو سبب، وورد الأمر بعد ما زال ما علق عليه، أو كان غير معلق؛ فالأمر الوارد بعد حظر معلق على شرط: (ك) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾؛ فإنه ورد بعد تحريمه عند حصول شرطه؛ وهو النداء في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ الآية؛ فالأمر بالانتشار: للإباحة اتفاقا. ومثال الأمر بعد حظر معلق على سبب إذا زال السبب: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾؛ فإن تحريم الاصطياد معلق على سبب؛ هو الإحرام، وقد ورد الأمر بالاصطياد بعد زوال السبب؛ فللإباحة اتفاقا. ومثال الأمر بعد حظر غير معلق على شيء: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾؛ فالكتابة: الأمر بها وارد بعد منعها؛ لخرمها قاعدة منع بيع الإنسان بعض ماله ببعض؛ فللإباحة. (وقيل) الأمر بعد حظر (للوَجوب) مطلقا؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ الآية. ومذهب الجمهور: إن كان الحظر السابق عليه معلقا على شرط أو سبب أو غاية، وورد الأمر بعد ما زال المعلق عليه؛ فللإباحة، وإن لم يعلق على شيء؛ فللوجوب؛ فالأقوال ثلاثة؛ قولان مطلقان، وقول مفصل. (والوقف) عن القول بالإباحة أو الوجوب (نقل)، وقيل برجوع الأمر إلى ما كان عليه قبل الحظر؛ فقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾؛ للإيجاب؛ إذ كان قبل تحريمه في هذه المدة واجبا، واستمر. وقوله تعالى: ﴿فَاصْطَادُوا﴾: للإباحة؛ إذ كان قبل الإحرام مباحا. (و) الأمر الوارد (بعد الاستئذان) أي السؤال (كالحظر حمل) أي كالأمر الوارد بعد حظر؛ في الخلاف السابق؛ فقيل: للوجوب، وقيل: للإباحة؛ فمن وروده للوجوب: قوله عليه السلام لما سئل عن الوضوء من لحوم الإبل: «توضؤوا منها»؛ على أحد قولين. ومن وروده للإباحة قوله عليه السلام الثابت في مسلم لمن قال له أصلي في مريض الغنم؟: «نعم». وتوقف إمام الحرمين.

(والأمر) من الشارع لشخص (بالأمر) أي بأن يأمر شخصا آخر (بشيء لا يرى) ذلك الأمر أي أمر الشارع (أمرا) لذلك الشخص (به) أي بالشيء المأمور به؛ فلا يكون الشارع أمرا لذلك الشخص الثاني: (ك) ما إذا قال الشارع لشخص: (قل لزيد انظرا) كذا؛ فلا يكون أمرا لزيد بالنظر،

وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ تَجَرَّدَا أَوْ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا  
وَبِاقْتِضَاءِ الْفَوْرِ وَالتَّكْرَارِ لَا أَمْرٍ بِضِدِّ قَالٍ مَنْ تَنَبَّلَا

وكقوله عليه السلام: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر»؛ فإنه عليه السلام ليس آمرا للصبيان. وأما أمر الصبيان بالمندوبات؛ فمأخوذ من حديث الخثعمية قالت: يا رسول الله ألهذا حج تشير إلى صبي في حجرها؟ قال: «نعم ولك أجر». وقيل: هو أمر به. وقد تقوم القرينة على أن غير المخاطب مأمور بذلك الشيء؛ كما في خبر الصحيحين: أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ، فقال: «مره فليراجعها»؛ والقرينة: مجيء الحديث في رواية بلفظ: «فأمره ﷺ أن يراجعها»، مع لام الأمر في "فليراجعها". قال القرافي: علم من الشريعة أن كل من أمره رسول الله ﷺ أن يأمر غيره؛ فإنما هو على سبيل التبليغ، ومتى كان على سبيل التبليغ صار الثالث مأمورا إجماعا. (والنهي) أي صيغة "لا تفعل": موضوع (للتحريم) حقيقة شرعا، وقيل لغة، وقيل عقلا، وقيل للكرهية، وقيل مشترك بينهما، وقيل للقدر المشترك بينهما؛ وهو مطلق طلب الترك جازما أم لا؛ هذا (إن تجردا) عن القرائن (أو) أي وإذا كان النهي (مع قرينة) تدل على تحريم أو كراهة؛ (عليها اعتمادا)؛ فيرد للتحريم؛ نحو «لَا تَقْرُبُوا الزَّوْجِيَّ»، وللكرهية؛ نحو «وَلَا تَيْمُمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ»؛ والخبيث فيه الردي، لا الحرام، عكس ما في قوله تعالى: «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ». ويرد أيضا للإرشاد؛ نحو «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ»، وللدعاء؛ نحو «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا»، ولبیان العاقبة؛ نحو «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ» أي عاقبة الجهاد: الحياة، لا الموت، وللتقليل؛ بأن يتعلق بالمنهي عنه؛ نحو «وَلَا تُمَدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ» أي فهو قليل، بخلاف ما عند الله، وللاحتقار؛ بأن يتعلق بالمنهي؛ نحو «لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ»، وللئأس؛ نحو «لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ». (وباقضاء الفور والتكرار) أي بدلالة النهي عليهما؛ ليحصل الانتهاء من زمان وروده إلى الأبد، (لا) باقتضاء (أمر بضد)؛ فليس أمرا بضده ولا يتضمنه (قال من تنبلا)؛ النبل بالضم: الذكاء والنجاسة؛ نبل ككرم نبالة وتنبل. كما في القاموس. أي قال من تنبل باقتضاء إلخ، وقيل لا يدل على الفور ولا التكرار، والمشهور: أنه يفيدهما، وقيل إنه هو عين الأمر بضده. قال في التقريب: الأمر يقتضي النهي عن أضداد المأمور به كلها، والنهي يقتضي الأمر بضد واحد من أضداد المنهي عنه.

وَالنَّهْيُ فِي الْمَنْهِيِّ عَنْهُ يَقْتَضِي  
وَقَوْلُ فَخْرِ الدِّينِ فِي الْعِبَادَةِ  
وَالنَّهْيُ ضِدُّ الْأَمْرِ مُطْلَقًا وَإِنْ  
فَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَخْصُ أَصْلَهُ  
فَالْأَمْرُ وَالْأَوَّلُ لَنْ يَجْتَمِعَا  
فَتَائِبٌ يَخْرُجُ مِمَّا قَدْ غَضِبَ  
فَسَادَهُ وَالْقَاضِ عَكْسًا يَرْتَضِي  
كَقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ لَا فِي الْعَادَةِ  
تَوَارِدًا فَبَاعِثَارِ يَقْتَرِنُ  
أَوْ مَا لَهُ جَاوِرٌ أَوْ وَصْفًا لَهُ  
إِذْ يَسْتَحِيلُ أَفْعَلٌ وَلَا تَفْعَلٌ مَعَ  
مُمَثِّلٍ بِفِعْلِهِ لِمَا يَجِبُ

(والنهي في المنهي عنه يقتضي فساده) على الأصح عند المالكية والشافعية مطلقا: في العبادات والمعاملات؛ نفسيا كان أو لفظيا، تحريما كان أو تزيها. والمراد بالفساد في العبادات: وقوعها على نوع من أنواع الخلل يوجب بقاء الذمة مشغولة بها، وفي المعاملات: عدم ترتب آثارها عليها، إلا أن يتصل بها ما يقرر آثارها؛ على تفصيل يذكر في الفروع. (والقاض) أبو بكر من المالكية (عكسا) لهذا (يرتضي)؛ فالنهي عنده يقتضي الصحة، وفاقا للحنفية؛ لأن النهي عن الشيء يدل على إمكان وجوده شرعا؛ وإلا.. لامتنع النهي عنه. (وقول فخر الدين) بأنه يقتضي الفساد (في العبادات كقول الأكثرين)، و(لا) يقتضي الفساد (في العادة) أي المعاملات. (والنهي ضد الأمر مطلقا): أمر وجوب كان أو أمر ندب؛ كان النهي تحريما أو كراهة. (وإن تواردا) أي الأمر والنهي على محل واحد؛ (فباعثار يقترون) الأمر مع النهي، لا بالحقيقة؛ ومعنى كون الاقتران بالاعتبار: أن كلا منهما يكون واردا على الحل من جهة غير الجهة التي ورد عليه الآخر منها؛ (فالنهي عن شيء) على ثلاثة أقسام؛ فتارة (يخص أصله) أي يكون خاصا بأصل الشيء أي متعلقا به؛ كغصب المكان وغيره، (أو) يخص (ما له جاور)؛ فيكون متعلقا بمجاور الشيء، لا بنفسه؛ كالصلاة في المكان المغصوب، أو في وقت النهي؛ فالنهي عنها: لا لذاتها، بل لمجاورها؛ وهو المكان أو الزمان، (أو) يخص (وصفا له)؛ فيتعلق بوصف الشيء الملازم له؛ (فالأمر و) النهي (الأول)؛ وهو المتعلق بأصل الشيء (لن يجتمعا) أي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد من جهة واحدة؛ (إذ يستحيل) تعلق مقتضى (افعل)؛ وهو الوجوب (و) مقتضى (لا تفعل)؛ وهو التحريم (معا) أي جميعا بشيء واحد من جهة واحدة، ومن أمر واحد. وأما تعلقهما بشيء واحد من جهتين؛ فجائز؛ وهو قوله: (فتائب يخرج مما) أي من المكان الذي (قد غصب) أي غصبه: (ممثل) في الخروج (بفعله لما يجب) عليه؛ وهو الخروج تائبا؛ إذ هو طوقه؛ فخروجه تائبا من هذه الجهة: متعلق الأمر فقط؛ هذا هو مذهب الجمهور؛ بشرط الخروج بسرعة، وسلوك أقرب الطرق وأقلها

وَعَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ إِثْمُهُ  
وَالْأَمْرُ مَعَ نَهْيٍ عَنِ الْمُجَاوِرِ  
مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ مُغْتَصَبٍ  
فَيُجْعَلُ الْأَمْرُ بِهِ لِأَصْلِهِ  
وَالنَّهْيُ عَنْ وَصْفٍ بِهِ الْخُلْفُ اجْتِلِي  
مِثْلُ الصَّيَامِ مُقْتَضًى بِالْأَمْرِ

مُسْتَصْحَبٌ حَالُ الْخُرُوجِ حُكْمُهُ  
جَمْعُهُمَا يُمَكِّنُ دُونَ حَاجِرٍ  
أَوْ وَقْتٍ أَنْ يُنْتَمَعَ مِمَّا قَدْ وَجِبَ  
وَيُقْصَرُ النَّهْيُ عَلَى مَحَلِّهِ  
وَمَالِكَ أَلْحَقَهُ بِالْأَوَّلِ  
وَالنَّهْيُ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ النَّحْرِ

ضرراً، والعزم أن لا يعود. (وعن إمام الحرمين إثمه) أي الغاصب التائب  
(مستصحب حال الخروج حكمه)؛ لأن الخروج شغل لبقعة الغير بغير إذنه، والتوبة  
إنما تتحقق بعد الانتهاء، مع انقطاع تكليف النهي عنه؛ فقد اعتبر في الخروج جهة  
معصية؛ لورود النهي عليه من جهة شغله لملك الغير بغير إذنه بالخروج، وجهة طاعة  
فيه؛ بورود الأمر عليه؛ من جهة الامتنال. والجمهور ألغوا جهة المعصية بدفع ضرر  
المكث الأشد ارتكاباً لأخف الضررين.

(والأمر) بالشيء بأصله (مع نهي) عنه (عن) أي لأجل (المجاور) أي في مجاوره لا  
لذاته؛ (جمعهما يمكن دون حاجر)؛ مانع منه؛ لأن كلا منهما وارد عليه من جهة  
غير الجهة التي ورد منها الآخر عليه؛ (مثل الصلاة في مكان مغتصب أو) الصلاة  
النافلة في (وقت أن يمنع) بالتركيب، مضاف إليه ما قبله أي في وقت المنع  
والكراهة (من) أداء (ما قد وجب) أي ثبت؛ فالأمر والنهي واردان على هذه  
الصلاة من جهتين مختلفتين؛ فالأمر: من جهة كونها صلاة، والنهي: لأجل  
مجاورها؛ وهو المكان المغصوب، أو وقت النهي، وهي صحيحة؛ لإمكان اجتماع  
الأمر والنهي فيها؛ ولذا قال: (فيجعل الأمر به) أي بالشيء المنهي عنه لمجاوره  
متعلقاً به (لأصله) أي من جهة أصله؛ كالصلاة المذكورة، (ويقصر النهي) عنه  
(على محله) أي المجاور؛ وهو مكان الغصب ووقت النهي، ومثل الصلاة في المكان  
المغصوب: الصلاة في ثوب مغصوب، أو بحرير أو ذهب، والمشهور صحتها.

(والنهي) عن الشيء (عن) أي لأجل (وصف) لازم له؛ (به الخلف اجتلي):  
نظر؛ اجتلي الشيء: نظره كما مرّ أي هل يمكن أن يجتمع مع الأمر بذلك الشيء.  
(ومالك أَلْحَقَهُ بِالْأَوَّلِ) من الأقسام؛ وهو النهي عن الشيء لأصله؛ فقال: لا يمكن  
اجتماعه معه؛ وذلك: (مثل الصيام)؛ فإنه (مقتضى) أي مطلوب (بالأمر) به  
لأصله، (والنهي عن صيام يوم النحر)؛ من جهة وصفه اللازم له؛ وهو الإعراض  
عن ضيافة الله تعالى لعباده: بلحوم الأضاحي التي شرعها فيه؛ فصومه فاسد عند  
مالك، ولا شيء على من نذره.

وَكَاالطَّوَّافِ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِهِ  
وَيَبْطُلُ الْوَصْفُ لَدَى النُّعْمَانِ  
وَحَالُ مَا أُبَيِّحَ مَعَ نَهْيٍ يَرُدُّ  
كَالْنَهْيِ حَالَ الْحَيْضِ عَنْ طَلَاقٍ  
وَإِنْ أَتَى بَعْدَ الْوُجُوبِ الْأَكْثَرُ  
وَلِلْإِبَاحَةِ الْأَقْلُ تَالٍ  
مَعَ نَهْيٍ مَنْ أَحْدَثَ عَنْ إِيْقَاعِهِ  
لَا غَيْرُ إِذْ يُعَدُّه كَالثَّانِي  
كَحَالِ مَأْمُورٍ بِهِ فِيمَا قَصِدُ  
أَوْ سَفَرٍ فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ  
مَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ ذَاكَ يُشْعِرُ  
وَالْوَقْفُ فِيهِ لِأَبِي الْمَعَالِي

(و كالطواف) بالبيت أي مطلقه؛ فالأمر باتباعه أي فعله لأصله، والأمر به وارد، (مع فُي من أحدث عن إيقاعه)؛ فالنهي عنه: لوصفه؛ وهو الحدث، والطواف معه فاسد، ولا يلزم نذره عند مالك.

(ويبطل الوصف لدى النعمان لا غير) أي لا يبطل غير الوصف؛ (إذ يعده) أي يعد المنهي عنه لوصفه (كالثاني) أي كالمنهي عنه لجواره؛ فمن نذر صوم يوم النحر صح نذره؛ لأن المعصية في صومه، دون نذره، ويومر وجوبا بفطره وقضائه؛ ليتخلص عن المعصية وينفي بالنذر، ولو صامه خرج من عهدة النذر؛ لأنه أدى الصوم كما التزمه؛ فصومه صحيح. وقد مر ذلك.

(و حال ما أبيع) إذا وردت إباحته (مع فُي) على شيء واحد: (يرد كحال مأمور به)؛ إذا ورد الأمر به مع النهي عنه على شيء واحد (فيما قصد)؛ في التفصيل السابق؛ فقليل إنهما يجتمعان ولكل جهته؛ فيترتب على كل منهما أثره، وقيل: إن النهي يهزم الإباحة؛ فلا يترتب عليها أثرها؛ وذلك (كالنهي حال الحيض عن طلاق)؛ فهو مباح، وكونه حال الحيض منهي عنه: باتفاق؛ فتترتب على الإباحة ثمرتها؛ وهي لزوم الطلاق، وعلى النهي ثمرته؛ وهي الإثم ووجوب المراجعة؛ إن كان غير بائن، (أو) أي وكـ (سفر)؛ فإنه منهي عنه (في حالة الإباق)، ومباح بالنظر إلى أصله، والمشهور فيه: أن النهي يهزم الإباحة؛ فلا يترتب عليها أثرها؛ كالقصر والفطر، ولا أكل الميتة؛ إن اضطر المسافر الآبق، ولا مسح الخف، وقيل يجوز له الأخيران، دون الأولين، والقولان في مذهب مالك، ومذهب النعمان: أن النهي والإباحة يجتمعان في السفر المذكور؛ فتترتب على الإباحة ثمرتها المذكورة، وتترتب على النهي ثمرته؛ وهي الإثم والتعزير. (وإن أتى) أي ورد النهي على الشيء (بعد الوجوب) له؛ فـ (الأكثر) من الأصوليين: هو (من قال بالتحريم ذاك) أي وروده بعد الوجوب (يشعر): يعلم. (وللإباحة الأقل) من العلماء (تال): تابع أو قائل؛ وذلك لأن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه؛ فيثبت التحجير، وقيل: للكرهية، وقيل لإبقاء الفعل المنهي عنه

## النسخ: النَّسْخُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَقْلًا وَقَدْ أَتَى شَرْعًا وَصَحَّ نَقْلًا

على ما كان عليه قبل الوجوب؛ من تحريم أو إباحة. (والوقف) أي التوقف (فيه) أي في ورود النهي بعد الوجوب: منسوب (لأبي المعالي): إمام الحرمين؛ فلم يحكم بشيء. وبالله تعالى التوفيق.

(النسخ)؛ وهو لغة: الرفع والإزالة؛ نسخت الشمس الظل أي أزالته، وقد يراد به النقل والتحويل؛ تقول: نسخت الكتاب أي نقلته.

(النسخ غير مستحيل عقلا)؛ بل جائز عقلا إجماعا. (وقد أتى) أي ورد (شرعا) وضح) وقوعه (نقلا) إجماعا، وقالت طائفة من اليهود لعنهم الله: إنه مستحيل عقلا، وطائفة منعت وقوعه فقط، وأنكره أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة؛ فقد عرّض الناظم رحمه الله تعالى بهذه المذاهب. والدليل على أنه جائز وواقع: ما اتفقت عليه الأمم؛ من أنه تعالى شرع لآدم تزويج الأخ من أخته غير توأمتها، وقد نسخ ذلك، والإجماع على أن شريعتنا ناسخة لما يخالفها، ونسخ استقبال بيت المقدس إلى الكعبة.

**فائدة:** في الشوكاني عن الفخر الرازي: أن الشرائع قسمان: منها ما يعرف نفعها بالعقل في المعاش والمعاد. ومنها: سمعية لا يعرف الانتفاع بها إلا من السمع. فالأول: يمتنع طروء النسخ عليه، كمنفعة الله، وطاعته أبدا. وبجامع هذه الشرائع العقلية أمران: التعظيم لأمر الله والشفقة على خلق الله، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾.

والثاني: ما يمكن طرّيان النسخ والتبديل عليه، وهو أمور تحصل في كيفية إقامة الطاعات الفعلية، والعبادات الحقيقية.

وفائدة نسخها: أن الأعمال البدنية إذا تواطؤوا عليها خلفا عن سلف؛ صارت كالعادة عند الخلق، وظنوا أن أعيانها مطلوبة لذاتها، ومنعهم ذلك عن الوصول إلى المقصود، وعن معرفة الله وتمجيده، فإذا غير ذلك الطريق إلى نوع من الأنواع وتبين أن المقصود من هذه الأعمال رعاية أحوال القلب والأرواح في المعرفة والحب؛ انقطعت الأوهام من الاشتغال بتلك الظواهر إلى علام السرائر.



وَالْحَدُّ فِيهِ رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعًا      قَدْ سَبَقَ الْعِلْمُ بِهِ أَنْ يُرْفَعَ  
يَدْخُلُ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ      إِذْ بِهِمَا النَّسْخُ بِلَا ارْتِيَابٍ

وقيل: الحكمة أن هذا الخلق طبع على الملالة من الشيء؛ فوضع في كل عصر شريعة جديدة؛ لينشطوا في أدائها. وقيل: بيان شرف نبينا صلى الله عليه وسلم، فإنه نسخ بشريعته شرائعهم، وشريعته لا ناسخ لها. وقيل: الحكمة حفظ مصالح العباد، فإذا كانت المصلحة لهم في تبديل حكم بحكم، وشريعة بشريعة؛ كان التبديل لمراعاة هذه المصلحة. وقيل: الحكمة بشارة المؤمنين برفع الخدمة عنهم، وبأن رفع مؤنتها عنهم في الدنيا: مؤذن برفعها في الجنة. وذكر الشافعي في "الرسالة" أن فائدة النسخ رحمة الله بعباده، والتخفيف عنهم. وأورد عليه أنه قد يكون بأثقل.

ويجاب عنه: بأن الرحمة قد تكون بالأثقل أكثر من الأخف، لما يستلزمه من تكثير الثواب، والله لا يضيع عمل عامل، فتكثير الثواب في الأثقل يصيره خفيفا على العامل، يسيرا عليه، لما يتصوره من جزالة الجزاء.

(والحد فيه) أي في النسخ هو أنه: (رفع حكم شرعا) بالتركيب (قد سبق العلم) من الله تعالى (به أن يرفعا): بدل اشتغال من الضمير المجزور قبله أي برفعه؛ قال في التقريب: وحده شرعا: الخطاب الدال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم مع تراخيه عنه.

والفرق بينه وبين التخصيص من ثلاثة أوجه: الأول: أن النسخ بعد ثبوت الحكم الأول بخلاف التخصيص. الثاني: أن النسخ مترسخ عن المنسوخ، والمخصص قد يكون مترسخا ومتصلا. الثالث: أن النسخ يبطل للجميع، والتخصيص إخراج البعض هـ منه.

وفي النشر: الجمهور: أن النسخ بيان انتهاء زمن الحكم السابق بالخطاب الأول، بل الخطاب الأول انتهى بذاته، وخلف بدله الخطاب الثاني؛ لأن الله تعالى لم يشرع الحكم السابق دائما، بل شرعه إلى وقت ورود الناسخ؛ فعدم الأول ليس مسببا عن وجود الثاني، بل مفعيا إلى غاية معلومة عند الله تعالى، مجهولة عندنا؛ فخرج بالحكم الشرعي: رفع البراءة الأصلية؛ كتحریم أو إيجاب ما هو على البراءة الأصلية لم يرد فيه قبل ذلك حكم؛ فلا يسمى نسخا. وخرج به الرفع بنوم أو غفلة أو جنون أو موت. وعلم من ذلك أنه لا نسخ بالعقل؛ فما سقط من العبادة لعجز لا يقال إنه نسخ.

(يدخل في السنة) أي أقواله عليه السلام وأفعاله وتقاريره، (والكتاب) أي القرآن؛ (إذ بهما) أي كائن فيهما (النسخ بلا ارتياب) أي بلا شك.

وَمَا عَدَا هَٰذَيْنِ يُلْفَى رَاسِخًا      وَلَا يَكُونُ لِسِوَاهُ نَاسِخًا  
وَمَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا فِي الْمُصْحَفِ      لَيْسَ بِنَسْخٍ لِمُزَالِ الْأَحْرِفِ  
وَتُنَسَخُ الْآيَاتُ بِالْآيَاتِ      وَاخْتَلَفُوا بِالْمُتَوَاتِرَاتِ  
وَالنَّسْخُ بِالْآحَادِ فِي ذَاكَ امْتَنَعَ      عِنْدَ سِوَى الْبَاجِيِّ وَهُوَ الْمُتَّبِعُ  
وَالنَّسْخُ فِي تِلَاوَةٍ أَوْ حُكْمٍ أَوْ      كِلَيْهِمَا مَعًا جَوَازُهُ رَأَوْا

(وما عدا هذين) من أدلة الشريعة (يلقى) أي يوجد حال كونه (راسخا) أي ثابتا؛ فلا يقبل النسخ، (ولا يكون) أيضا (لسواه ناسخا)؛ وما عداهما: هو الإجماع والقياس، وقيل يجوز النسخ بالإجماع، والناسخ في الحقيقة: مستنده؛ من كتاب أو سنة، وقيل يجوز النسخ بالقياس شرعا مطلقا؛ لاستناده إلى النص الدال على عليّة العلة مع حكم الأصل؛ فكان ذلك النص هو الناسخ.

(وما عليه) أي على كتابته وقراءته (أجمعوا في المصحف) العثماني من الأحرف أي القراءات: (ليس بنسخ) أي لا يسمى نسخا (لمزال الأحرف) أي للأحرف التي لم تكتب فيه؛ وهي ما زاد على السبع، أو على العشر؛ فعدم ثبوت ما زاد عليها من القراءات في المصحف: لا يسمى نسخا لها. (وتنسخ الآيات بالآيات)؛ فينسخ القرآن بالقرآن؛ كنسخ آية الاعتداد بالحول بآية الاعتداد بأربعة أشهر وعشر. (واختلفوا) في نسخ الآيات (ب) الأحاديث (المتواترات)؛ والصحيح جوازه ووقوعه؛ فكلاهما قطعي الثبوت؛ كنسخ آية الوصية للأقرين بقوله ﷺ «لا وصية لوارث». والصحيح أيضا جواز نسخ السنة متواترة أو آحادا؛ فقد نسخ استقبال بيت المقدس بقوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، ولم يثبت استقباله بالقرآن، بل بالسنة. (والنسخ بالآحاد في ذلك) أي في الآيات والأحاديث المتواترات: (امتنع عند سوي الباجي وهو) أي امتناع نسخها بخبر الآحاد: هو القول (المتبع) أي المعمول به؛ وذلك لأن المتواتر مقطوع به، والآحاد مظنون، والنسخ: إبطال، وشرط المبطل أن يكون مساويا للمبطل، أو أقوى منه. وأجيب بأن محل النسخ من المتواتر: الحكم، ودلالة المتواتر عليه: ظنية؛ فلا مانع من نسخه بظني.

(والنسخ) في القرآن على ثلاثة أنواع؛ فيكون: (في تلاوة) أي لفظ الآية دون الحكم؛ كنسخ آية الرجم لفظا، مع بقاء حكمها؛ وهي "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم"؛ فحكمها باق إجماعا، والمراد بالشيخ والشيخة: المحصن والمحصنة. (أو) في (حكم) دون التلاوة؛ كآية الوصية للأقرين؛ فإنها منسوخة الحكم فقط.

وَسُنَّةٌ بِهَا وَيَأْتِي الْقُرْآنَ مَعَهُ  
وَالنَّسْخُ لِلْفَحْوَى وَيَبْقَى الْأَصْلُ  
وَعَبْرُ مَا يُخْتَارُ ذُو قَوْلَيْنِ  
وَيُعْلَمُ النَّسْخُ مِنَ النَّصِّ عَلَى  
كَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَى ثُبُوتِ

خَلْفَ بَآخَادٍ تَوَاتُرًا رَفَعَ  
يُمْنَعُ وَالْعَكْسُ الْجَوَازُ يَتَلَوُ  
بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازُ فِي الْأَمْرَيْنِ  
رَفَعَ وَمِنْ إِجْمَاعٍ مَنْ قَبْلُ خَلَا  
نَقِيضٍ أَوْ ضِدٍّ فَذَاكَ يُبَوِّتُ

(أو) في (كليهما) أي التلاوة والحكم (معاً جوازه رأو)؛ كالأية المروية في مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كان فيما أنزل "عشر رضعات معلومات يحرم من"؛ فنسخن تلاوة وحكما بخمس معلومات، ثم نسخت الخمس تلاوة وحكما عند مالك بالمصة والمصتين، ونسخت تلاوة فقط عند الشافعي. (وسنة) متواترة يجوز نسخها (بها) أي بالسنة المتواترة والسنة الأحادية، (و) يجوز نسخ السنة بقسميها (بالقرآن) على الأصح (مع خلف بآحاد) من السنة؛ هل (تواترا رفع)؛ فينسخ المتواتر منها أم لا؟ والصحيح أنه لا يرفعه.

**فائدة:** قال في الإتيان: فإن قلت ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟ فالجواب من وجهين؛ أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه وللعمل به؛ فيتلى لكونه كلام الله؛ فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة. والثاني: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ورفع المشقة.

(والنسخ للفحوى) أي مفهوم الموافقة بقسميه؛ الأولى والمساوي (ويبقى الأصل) محكما (يمنع)؛ كنسخ الضرب للوالدين وبقاء أصل المفهوم؛ وهو التأفيف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾؛ وذلك لأن بقاء تحريم التأفيف يستلزم بقاء تحريم الضرب؛ وإلا... لم يكن معلوماً منه. (والعكس)؛ وهو نسخ أصل الفحوى ويبقى الفحوى؛ كنسخ تحريم التأفيف في الآية ويبقى تحريم الضرب محكما؛ (الجواز يتلو) أي يتبع الجواز؛ فهو جائز على المختار؛ لأن جواز التأفيف بعد تحريمه لا يستلزم جواز الضرب. (وغير ما يختار) أي غير هذا القول المختار المذكور قبل: (ذو قولين)؛ أحدهما: (بالمنع) لنسخ كل منهما دون الآخر؛ لمنافاة ذلك للزوم بينهما. (و) الثاني: بـ (الجواز في الأمرين) أي الفحوى وأصله؛ فيجوز نسخ كل منهما دون الآخر؛ لأنهما مدلولان متغايران للدليلين متغايرين. ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى الطرق التي يعلم بها النسخ؛ فقال: (ويعلم النسخ) أي يعلمه العلماء (من النص) من الشارع (على رفع)؛ كقوله ﷺ الثابت في مسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»، (و) يعلم (من إجماع من قبل خلا) أي تقدم من العلماء على أن هذا ناسخ لهذا؛ كنسخ وجوب الزكاة لوجوب غيرها من الحقوق المالية، (كذلك) يعلم النسخ أيضاً (من نص) من الشارع (على ثبوت نقیض) للحكم الأول

وَالْحُكْمُ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ الْمُتَنَسِّخُ      وَالشَّرْطُ تَأْخِيرُ الَّذِي بِهِ تُسَخَّ  
وَذَاكَ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ يُعْلَمُ      وَالْعِلْمُ بِالْوَقْتَيْنِ أَيْضًا مُعْلَمٌ  
وَمِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُعَدُّ هَالِكًا      قَبْلَ رَوَايَةِ الْأَخِيرِ ذَلِكَ  
وَدُونَ إِبْدَالٍ وَمَعَهُ يُلْفَى      بِالْمِثْلِ أَوْ أَثْقَلَ أَوْ أَخَفَّا  
وَذُو الْوَجُوبِ فِيهِ نَسْخٌ يَقَعُ      لِأَصْلِهِ لَا لِلْجَوَازِ يَرْجِعُ

(او ضد) له مع تعذر الجمع؛ (فذاك يوتي) أي يعطي؛ يعني يدل على النسخ؛ كقوله ﷺ: «من مس ذكره فليتوضأ»، مع قوله ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك».

(والحكم) المدلول عليه (أو ما) أي الدليل الذي (يقضيه) أي نفس الآية أو الحديث: هو (المتنسخ) أي المتوجه إليه النسخ؛ فـ"أو": لتنوع الخلاف. (والشرط) في النسخ (تأخير) الناسخ (الذي به تُسخ) عن المنسوخ؛ فلا بد أن يكون الناسخ متأخرا، والمنسوخ متقدما. (وذاك) التأخير (من نص عليه) من الراوي (يعلم)؛ بأن يقول: هذا الحديث متأخر عن هذا الحديث، أو عن هذه الآية، أو هذا الحديث ناسخ لهذا. (والعلم بالوقتَيْن) أي وقتي ورود الحديثين أو الآيتين المتعارضتين (أيضا معلوم)؛ بتأخير أحدهما عن الآخر؛ فيعلم النسخ بذلك؛ كأن يقول الراوي: نزلت هذه الآية سنة كذا، وهذه سنة كذا، أو كان هذا الحديث غزوة كذا، وهذا غزوة كذا. (ويعلم أيضا) (من حديث من) أي الراوي الذي (يعد هالكا) من الصحابة (قبل رواية) الراوي (الأخير ذلكا) الحديث الثاني المعارض. (و) النسخ يلفى أي يوجد (دون إبدال) أي بغير جعل شيء مكانه؛ كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول ﷺ الثابت بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ الآية. هذا مذهب الجمهور، خلافا لبعض المعتزلة في الجواز، وللشافعي في الوقوع، (ومعه) أي مع الإبدال (يلفى) المنسوخ (بالمثل) أي بمثله في الخفة؛ كنسخ استقبال بيت المقدس: باستقبال الكعبة؛ وهو جائز وواقع اتفاقا، (أو) أي ويلفى بـ (أثقل)؛ كنسخ صوم عاشوراء: برمضان، وقيل المنسوخ بإلزام صوم رمضان: التخيير بين الصوم والفدية، ومذهب الجمهور جوازه ووقوعه، (أو) أي ويلفى مع إبداله بـ (أخف)؛ كنسخ وجوب وقوف الواحد من المسلمين للعشرة من الكفار: بوجوب وقوفه لاثني في قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية، ولا خلاف في جوازه ووقوعه.

(وذو الوجوب) أي الواجب حيث (فيه نسخ يقع)؛ وصورة المسألة - كما قال القرافي -: أن يقول الشارع: نسخت وجوبه ورفعته مثلا؛ فإنه (لأصله) الذي كان

وَالنَّسْخُ مِنْ حِينَ الْبَلَاغِ يَثْبُتُ وَالْقَوْلُ مِنْ حِينَ الْوُقُوعِ أَثْبَتُ  
وَجَازَ قَبْلَ قُدْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ وَالْجُزْءُ إِنْ يُنْقَضَ بِهِ النَّسْخُ حَصَلَ  
فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ وَيَبْقَى أَصْلُهُ وَالشَّرْطُ إِنْ يُرْفَعُ كَذَاكَ مِثْلُهُ  
وَفِي مَزِيدٍ لَمْ يَحْزَرْ تَعْلُقًا وَهُوَ كَمَا أُوجِبَتِ الصَّلَاةُ  
وَذُو تَعْلُقٍ أَبَى أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى سِوَاهُ النَّسْخِ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ

عليه قبل الوجوب؛ من تحريم؛ إن كان الفعل مضرة، أو إباحة؛ إن كان منفعة (لا للجواز يرجع)؛ كما هو مذهب القاضي عبد الوهاب، والأصح أنه إذا نسخ رجع إلى رفع الحرج الشامل للإباحة والندب والكرهية وخلاف الأولى. (والنسخ) للحكم (من حين البلاغ) للمكلف (يثبت) في حقه، (والقول) بأنه يثبت (من حين الوقوع) أي بمجرد وقوعه - وإن لم يبلغ المكلف -: (أثبت)؛ وثبوته في حقه: بمعنى استقراره في الذمة، لا بمعنى الامتثال كما في النائم. (وجاز) نسخ الفعل (قبل قدرة على العمل) أي قبل تمكن المكلف من امتثاله. (والجزء) من العبادة - كركعة من الصلاة - (إن ينقض به النسخ حصل في ذلك الجزء ويبقى أصله) أي أصل الجزء؛ وهو باقي العبادة، (والشرط) كالطهارة (إن يرفع كذاكَ مثله) أي مثل الجزء؛ فيسمى رفعه نسخاً دون مشروطه؛ هذا هو مذهب الجمهور، وقيل إن رفع الجزء والشرط: نسخ للجميع أي الجزء والباقي، والشرط ومشروطه إلى بدل هو ذلك الناقص لجوازه أو وجوبه بعد تحريمه. (وفي مزيد) على عبادة (لم يحز) أي غير حائز (تعلقاً بأول) أي بالعبادة المزيد عليها؛ (لا نسخ فيه مطلقاً)؛ كان المزيد من جنس المزيد عليه أم لا، (وهو) أي المزيد غير الحائز تعلقاً بالمزيد عليه وهو من غير جنسه؛ مثاله: (كما أوجبت الصلاة وبعدها أوجبت الزكاة)؛ فهذا لا يسمى نسخاً. ومثال المزيد الذي من جنس المزيد عليه: كما لو زيدت صلاة سادسة على الصلوات الخمس؛ فلا يسمى نسخاً أيضاً. (و) أما مزيد (ذو تعلق) بالمزيد عليه وقد (أبى أن يقتصر على سواه) أي على المزيد عليه دونه؛ فـ (النسخ فيه قد ظهر)؛ سواء كان جزءاً من العبادة أو شرطاً لها؛ هذا عند الحنفية، خلافاً لمالك وأكثر أصحابه والشافعية والحنابلة؛ فإن ذلك المزيد لا يسمى نسخاً عندهم؛ لعدم منافاة الزيادة للمزيد عليه؛ فزيادة الجزء في العبادة: (كمثل أن أوجب ركعتان) في الحضر والسفر (وزيد في) حال وَزَيْدٌ فِي إِقَامَةٍ ثِنْتَانِ

كَمَثَلٍ أَنْ أَوْجِبَ رَكَعَتَانِ      لَكِنَّ قَوْلَ النَّسْخِ لَنْ يُخْتَارَا  
وَالْخُلْفُ فِيمَا يَقْبَلُ اقْتِصَارَا      مِثَالُهُ التَّغْرِيبُ لِلْمَحْدُودِ  
وَذَا كَمَا لَوْ زِيدَ فِي الْحُدُودِ      فَفِي الْأَصَحِّ لَيْسَ يَبْقَى الْفَرْعُ  
وَإِنْ عَرَا أَصْلَ الْقِيَاسِ رَفْعُ

الدليل الثاني: السنة:

لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَلِلْإِقْرَارِ      قَسَّمَتِ السُّنَّةُ بِانْحِصَارِ

(إقامة ثنتان) وبقيت ركعتا السفر على حالهما؛ وهذا بناء على مذهب الحنفية: أن الصلاة فرضت ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فزيد في صلاة الحضر. ومثال زيادة الشرط المتعلق بالزيد عليه: زيادة الإيمان في رقة الكفارة؛ فهذه الزيادة تسمى نسخا عند الحنفية.

(والخلف) في المزيد كائن (فيما) إذا كان المزيد عليه (يقبل اقتصارا) عليه دون المزيد؛ هل هو نسخ أو لا؟ (لكن قول النسخ لن يختارا) أي غير مختار عند المالكية. (وذا) أي المزيد المتعلق بمزيد عليه يمكن الاقتصار عليه دونه: (كما لو زيد في) حد من (الحدود مثاله التغريب للمحدود)؛ فإنه زيد على الجلد في حد زنى البكر. وفي نسخة بدل الشطر "عشر على مقدارها المحدود" (وإن عرا) أي أصاب (أصل القياس) أي حكم المقيس عليه (رفع) أي نسخ؛ (ففي الأصح ليس يبقى) بعده (الفرع) أي حكم الفرع؛ لانتفاء العلة الثابت بها: بانتفاء حكم الأصل. وقالت الحنفية: يبقى؛ لأن القياس مظهر للحكم، لا مثبت له. مثاله: جواز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض: بالقياس على شهادتهم على المسلمين في السفر؛ نسخت شهادتهم على المسلمين في السفر، وبقي شهادة بعضهم على بعض. وبالله تعالى التوفيق.

(الدليل الثاني: السنة)؛ وهي لغة: الطريقة والسيرة حسنة كانت أو ذميمة؛ قال الشاطبي: يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويطلق أيضا في مقابلة البدعة، وعلى ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد؛ فتدخل المصالح المرسلة والاستحسان.

وإلى السنة في اصطلاح الأصوليين أشار بقوله: (للقول والفعل وللإقرار) لغيره ولو صيبا: على فعل أو قول أي عدم إنكاره له عليه وسكوته عنه وهو ينظر إليه؛ فيدل على جوازه في حق الفاعل وغيره؛ لأنه لا يقر أحدا على باطل: (قسمت السنة بانحصار)؛ فتتخصر أقسامها في الثلاثة. ومن الفعل: الهم؛ إذ هو فعل

نفسي،

قَوْلُ الرَّسُولِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ      فِي مَأْخِذِ الْأَحْكَامِ كَالْقُرْآنِ  
وَالْفِعْلُ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ فِي الْعَادَةِ      فَقَفِي اقْتِفَاءً نَهْجِهِ السَّعَادَةِ  
وَهُوَ لِمُطْلَقِ الْجَوَازِ يَقْتَضِي      فَحَسْبُنَا مِنْهُ الرِّضَى بِمَا رَضِيَ

كالكف؛ فإذا هم عليه السلام بأمر وعاقه عنه عائق؛ كان مطلوباً شرعاً؛ لأنه لا بهم إلا بحق، وقد بُعث لبيان الشرعيات؛ كما هم عليه السلام بجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء، فنقل عليه؛ فتركه. وقد استدل به على ندب ذلك. وكذلك همه بمعاقبة المتخلفين عن الجماعة؛ استدل به على وجوبها.

ثم إلى الأول أشار بقوله: (قول الرسول) ﷺ (عند أهل) هذا (الشان) أي أهل الأصول (في مأخذ الأحكام) أي بالاحتجاج به فيها متواتراً كان أو خير آحاد: (كالقرآن) أي بمثلته؛ فيحتج به كما يحتج بالقرآن؛ فالتواتر: مساو له في الاحتجاج؛ لأنه قطعي كالقرآن، والآحاد: لا يساويه، لكنه تؤخذ منه الأحكام كالقرآن؛ إلا أنه ظني؛ فلا يقوي قوته؛ وإنما كان قوله عليه السلام كله حجة: لقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ أي ما هو -أي ما ينطق به- إلا وحي يوحى إليه؛ فقد حصر تعالى ما ينطق به: في الوحي، ولقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾.

ثم إلى الثاني أشار بقوله: (والفعل منه) عليه السلام على قسمين: قربات وعادات؛ فـ(إن يكن في العادة) أي إذا كان تقتضيه الطبيعة فيها -كالأكل والشرب واللباس والقيام والقيود-؛ (ففي اقتفاء) اتباع (نهجه) طريقه عليه السلام في كيفية الفعل وصفته: (السعادة) الدنيوية والأخروية. (وهو لمطلق الجواز يقتضي)؛ هذا مع قطع النظر عن هيئته التي وقع عليها؛ وأما مع النظر إلى هيئته؛ فمندوب؛ كالأكل باليمين ومما يلي؛ (فحسبنا) معاشر أهل السنة (منه الرضى) لأنفسنا (بما رضى) عليه السلام لنفسه من العادات؛ ففي جسوس عن ابن عبد البر: من صريح الإيمان: محبة ما كان ﷺ يحبه، واتباع ما كان يفعله، حتى المأكل والمشروب والملبوس. وذكر أيضاً أن الصحابة ما كانوا يتقيدون بأي نوع من اللبس أو الأكل، إلا ما فيه المتابعة أو الاقتداء؛ قال في المهيع:

وفعله إن كان في العادات      دل على الجواز والثبات  
ويحسن اتباعه فيه لنا      كيفية أو صفة أو زمناً

القرافي: وأما ما لا قرينة فيه كالأكل والشرب واللباس؛ فهو عند الباجي للإباحة، وعند بعض أصحابنا: للندب.

وَفِي الْعِبَادَاتِ فَمَا دُونَ السَّبَبِ      قِيلَ عَلَى النَّدْبِ وَقِيلَ بَلْ وَجَبَ  
وَأَنْ يَكُنْ فِيهِ لِأَمْرِ امْتِثَلْ      فَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ ذَاكَ الْمُثْمَلِ  
وَأَنْ يَكُنْ مُبَيَّنًا فَذَا الَّذِي      حَذَوْ مُبَيَّنٍ بِهِ قَدْ احْتَذَى  
وَتَّابَتْ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ      لَنَا سِوَى مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ  
وَلِلْبَيَانِ الْفِعْلُ ذُو تَخْصِيلِ      مِنْ نَسَخٍ أَوْ تَخْصِيصٍ أَوْ تَأْوِيلِ

(و) فعله عليه السلام (في العبادات) على ثلاثة أوجه؛ أحدها: قوله (فما) كان منه واقعا ابتداء (دون السبب)؛ بأن لم يكن امثالا لنص دال على وجوب أو ندب أو إباحة، ولا بيانا لمحمل؛ ففيه قولان؛ (قيل) يحمل (على الندب وقيل بل وجب)؛ وهو الصحيح عن الإمام مالك، وظاهر قول الإمام الشافعي وأحمد، وقيل يحمل على الإباحة، وقيل بالوقف في الثلاثة. (و) الثاني هو قوله: (وإن يكن فيه) أي في فعله عليه السلام الواقع في العبادة (لأمر امثل) أي فعله عليه السلام امثالا لأمر الله الدال على ندب أو وجوب؛ (فالحكم فيه) أي الفعل (حكم ذاك) الأمر (الممثل)؛ فإن كان للوجوب كان الفعل للوجوب، وإن كان للندب كان الفعل للندب. والثالث هو قوله: (وإن يكن) فعله عليه السلام (مبيناً) لمحمل من القرآن؛ (فذا) الفعل هو (الذي حذو مبين): مبتدأ، خبره جملة: (به قد احتذى) بالتركيب أي اتبع؛ يعني أن هذا الفعل المبين -بالكسر-: تابع في الحكم للمبين به -بالتفتح-: في الوجوب أو الندب أو الإباحة.

(وثابت) حكم (ما فعل الرسول) ﷺ من الأفعال (لنا) أي في حقنا معاشر الأمة؛ فيجب علينا التأسى به فيه (سوى ما خصه الدليل) أي دل دليل على تخصيص ذلك به عليه السلام؛ لأن الأصل استواء الناس في الأحكام، ولقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. ومما قام الدليل على تخصيصه: زواجه بأكثر من أربع، كاختصاصه بنكاح الهبة من غير مهر.

(وللبیان الفعل ذو تحصيل)؛ ففعله ﷺ يقوم مقام القول؛ فيحصل به البيان؛ (من نسخ)؛ فينسخ القول من القرآن والسنة؛ مثاله: صلاة النبي ﷺ جالسا والناس خلفه قياما في مرضه الذي توفي منه، بعد قوله: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ -إِلَى قَوْلِهِ- فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»، (أو تخصيص) للعام منهما؛ كصلاته عليه السلام بعد العصر بعد نفيه عنها؛ فإن النهي عام له وللأمة، وإلى اختصاصه به عليه السلام ذهب الجمهور (أو تاويل)؛ بحمل الظاهر منهما على المعنى المرجوح؛ بأن يأتي نص يفيد بظاهره أمرا، ويفعل النبي ﷺ فعلا يبين أن المراد خلاف الظاهر.



وَأِنْ يُّعَارِضْ فِعْلُهُ مَا قَالَا      فَرَا جَحٌّ مِّن رَّجَحِ الْمَقَالَا  
لَكِنْ مَعَ التَّحْقِيقِ لِلتَّارِيخِ      يُعَدُّ أَوَّلٌ مِّنَ الْمُنْسُوخِ  
وَأِنْ رَأَى الرَّسُولُ فِعْلًا أَوْ سَمِعَ      قَوْلًا وَلَمْ يُنْكِرْ فَذَا مِمَّا أُتْبِعَ  
إِنْ كَانَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَادَةٌ      وَإِنْ يَكُنْ يَخْفَى فَلَا إِفَادَةٌ

### فصل في الأخبار:

ثُمَّ تَقَسَّمَتْ لَدَى الْإِسْنَادِ      إِلَى تَوَاتُرٍ وَلِلْأَحَادِ  
فَالْأَوَّلُ الْمُفِيدُ حُكْمَ الْقَطْعِ      هُوَ الَّذِي انْتِقَالَهُ بِجَمْعٍ  
يَنْعُدُ فِي الْعَادَةِ أَنْ تَوَاطَوْا      عَلَى خِلَافِ الصَّدَقِ أَوْ تَمَالَوْا  
وَالْحَدُّ مِثْلُ الثُّقْبَا أَوْ أَرْبَعَةٌ      وَقِيلَ مِثْلُ مَنْ يُقِيمُ الْجُمُعَةَ

(وإن يعارض فعله) عليه السلام (ما قال) أي قوله وجهل الأخير: كان القول خاصا به ﷺ، أو خاصا بنا ودل دليل على تأسينا به في الفعل؛ (فراجح) قول (من) رجح المقال؛ لأنه يدل بصيغته، والفعل إنما يدل بقرينة، ودلالة القول متفق عليها، وقيل يقدم الفعل، وقيل بالوقف؛ وهذا إذا لم يعلم التاريخ؛ فإن علم نسخ المتأخر المتقدم كما قال: (لكن مع التحقيق للتاريخ) في الفعل والقول المتعارضين؛ فإنه (يعد أول) منهما (من المنسوخ)، والأخير ناسخ؛ إذا كان مدلول القول متكررا.

(وإن رأى الرسول فعلا أو سمع قولاً) من أحد (ولم ينكر) عليه وهو قادر على إنكاره، والفاعل أو القائل مومن لا يغيره الإنكار؛ (فذا) الفعل أو القول (ما) أي من الجائر الذي (اتبع)؛ فيجوز اتباعه للفاعل أو القائل وغيره على الصحيح؛ (إن كان) الفعل أو القول (ما لا يخفى عليه عادة)؛ فهو كإقراره. (وإن يكن) مما يجوز أن (يخفى) عليه ﷺ أي لا يطلع عليه عادة؛ (فلا إفادته) أي فلا يفيد سكوته عنه الجواز على الأصح، ولا حجة فيه. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في الأخبار) بفتح الهمزة. وقد تقسمت باعتبار المتن - كما مر - إلى ثلاثة أقسام؛ فعلية وقولية وتقريرية. (ثم تقسمت) السنة أيضا (لدى الإسناد إلى) قسمين: (تواتر وللاحد؛ فالأول): ذو التواتر؛ هو الخبر (المفيد حكم القطع)؛ بالإضافة: بيانية أي الحكم الذي هو القطع؛ يعني أنه يفيد العلم، و(هو) الخبر (الذي انتقله) كائن (بجمع يبعد في العادة أن تواطوا) أي توافقوا (على خلاف الصدق)؛ وهو الكذب (أو تمالوا) أي تعاونوا أو اجتمعوا عليه.

(والحد) للجمع الناقل للخبر المتواتر عند بعض: (مثل النقب) أي نقيب بني إسرائيل؛ وهم اثنا عشر، (أو) أي وقيل إن عدده: (أربعة وقيل) إن عدد التواتر: (مثل) عدد (من يقيم الجمعة)؛ وهو خمسون، وقيل أربعون، وقيل اثنا عشر،

أَوْ قَوْمَ مُوسَىٰ أَوْ كَاهِلَ بَدْرٍ      وَاخْتَارَ فَخْرُ الدِّينِ تَرَكَ الْحَصْرَ  
فَالْحَقُّ فِيهِ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ      وَمَا عَلَىٰ عَدْلِهِ تَوَقُّفٌ  
وَقَطَعَ الْقَاضِي بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ      بَيِّنَةٌ لَيْسَتْ بِعِلْمٍ مُّتَعَةٍ  
وَشَرْطُهُ اسْتِفَادَةٌ لِمَا عَلِمَ      بِالْحِسِّ لَا مِنْ نَظَرٍ بِهِ حَكَمٌ  
وَتَسْتَوِي مَعَ طَرَفَيْهِ فِيهِ      وَاسِبْطَةٌ فِي كَثَرِ نَاقِلِيهِ

(أو قوم موسى) الذين اختارهم لميقات ربه؛ وهم سبعون، (أو) أي وقيل إنهم: (كاهل بدر) أي كعددهم؛ وهم ثلاثمائة وبضعة عشر. (واختار فخر الدين والجمهور (ترك الحصر) في عدد الجمع الناقل للخير المتواتر؛ (فالحق) أي القول الموافق للحق (فيه) أي في جمع التواتر: (أنه يختلف)؛ باختلاف أحوال الناقلين والسامعين؛ فمتى حصل العلم؛ كان ذلك العدد هو عدد التواتر قلّ أو كثر. وربما أفاد عدد قليل العلم لزيد، ولا يفيد له عمر، وربما لم يفد عدد كثير العلم لزيد، وأفاد بعضه العلم لعمر. وإنما ذلك لاختلاف أحوال المخبرين والسامعين. (و) الحق في التواتر أنه: (ما) أي ليس (على عد) أي عدد (له توقف)، بل ولا على عدالة ولا إسلام؛ فإذا أخبر جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة عن محسوس؛ كان خبرهم مفيداً للعلم ولو كفاراً.

وقد قلت:

مُحْصَلٌ لِلْعِلْمِ حَسَبًا تُسْرِي      ذِي الْكُتُبِ هُوَ ضَابِطُ التَّوَاتُرِ  
دُونَ خُصُوصِ عَدَدٍ وَلَا لَهْ      يُشْطَرُطُ إِسْلَامٌ وَلَا عَدَالَةٌ

(وقطع القاضي) أبو بكر الباقلاني (بأن الأربعة بينة)؛ تحتاج للتركية كما في ثبوت الزنا (ليست بعلم ممتعه)؛ متعك الله بكذا وأمتعك: أطل لك الانتفاع به؛ يعني مفيدة للعلم؛ فلو كانت مفيدة له؛ لما توقف الحكم على عدالة الشهود. (وشروطه) أي يشترط في إفادة الخبر المتواتر للعلم: (استفادة لما علم) أي أن يكون العلم فيه مستفاداً (بالحس)؛ بأن يكون محسوساً بإحدى الحواس الخمس، ويدخل فيه الوجداني؛ وهو ما كان مدركاً بحس الباطن، (لا من نظر به حكم) أي لا يكون مستفاداً من النظر العقلي؛ فخير الجمع المذكور عن الشيء المعقول: لا يفيد علماً، ولا يسمى خبراً متواتراً؛ لأن المعقول قد يشبهه على الجمع الكثير؛ فيتفوق على ضلال؛ كاتفاق الفلاسفة على قدم العالم. (و) يشترط في إفادة خبر التواتر العلم: كونه (تستوي مع طرفيه فيه واسطة في كثر) بالضم أي كثرة (ناقليه)؛ فتكون الواسطة الناقلة له مستوية مع الطرف الناقلة عنه والطرف الناقلة إليه..

وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ لَنَا بِالْخَبَرِ  
فَهُوَ مِنَ الْإِجْمَاعِ ذُو حُصُولٍ  
وَقَوْلٍ مَنْ وَافَقَهُ مُصَدِّقًا  
وَالْقَوْلُ فِي مُجْتَمَعِ جَمِّ الْعَدَدِ  
وَعَنْ أَبِي الْمَعَالِ وَالْغَزَالِيِّ  
كَذَاكَ بَاثْنَيْنِ حُصُولُ الْعِلْمِ  
مِنْ طَرُقٍ سِوَاهُ لِلْمُعْتَبِرِ  
وَجَبَرِ اللَّهِ أَوْ الرَّسُولِ  
أَحَدُهَا الْعِلْمُ يُفِيدُ مُطْلَقًا  
فَلَمْ يُكَذِّبُوا بِهِ الْعِلْمُ اطَّرَدَ  
يَحْصُلُ مِنْ قَرَأَتَيْنِ الْأَحْوَالِ  
دُونَ قَرِينَةٍ لَدَى ابْنِ حَزْمٍ

فصل في مراتب رواية الصحابي:  
لَفَظُ الصَّحَابِيِّ لَهُ حَمْلٌ جَلِيٌّ  
وَمِثْلُهُ حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي  
أَوْضَحَهُ سَمِعْتُهُ وَقَالَ لِي  
فَالْكَلُّ نَصٌّ فِي التَّلَقِّيِ الْبَيْنِ

وهكذا؛ قال في مراقبي السعود:

وأوجبوا في طبقات السند تواترا وفقا لدى التعدد

(ويحصل العلم لنا بالخبر من طرق سواء) أي التواتر (للمعتبر) أي المختبر؛ وقد أشار إليها بقوله: (فهو) أي العلم بالخبر (من) انعقاد (الإجماع) عليه (ذو حصول) ومن (خبر الله) تعالى (أو) أي ومن خير (الرسول) عليه السلام في سنته المتواترة، (و) (ذو حصول أيضا من) (قول من وافقه) حال كونه (مصدقًا) له (أحدها) أي أحد المذكورات؛ من كلامه تعالى والرسول ﷺ والإجماع؛ فإنه (العلم يفيد مطلقا والقول) الكائن (في مجتمع جم العدد) أي في جماعة كثيرة العدد يستحيل تواطؤها على الكذب عادة (فلم يكذبوا) قائله ولا حامل لهم على السكوت؛ من خوف أو رجاء؛ (به) أي بذلك القول (العلم اطرد) أي ثبت عند الجمهور، (وعن أبي المعال) أمام الحرمين (والغزالي): أن العلم (يحصل من قرائن الأحوال) التي تحتف بالخبر؛ كما يحصل من الخبر المتواتر، (كذلك باثنتين) عدلين أي بنقلهما (حصول العلم دون قرينة لدى ابن حزم)، وعن ابن حنبل أن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم بشرط العدالة. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في مراتب رواية الصحابي: لفظ الصحابي) الراوي (له حمل جلي) أي معنى واضح (أوضحه) أي أوضح لفظه في روايته عنه عليه السلام، وأصرحه في السماع وأقواه في الاحتجاج قوله: (سمعت) عليه السلام يقول كذا، (أو قال لي)؛ وذلك لعدم احتمال الوساطة المتوقعة منها الخلل، (ومثله حدثني أخبرني) بكذا؛ (فالكل نص في التلقي) منه ﷺ (البين) أي الصريح، وكذا شافهني عليه السلام بكذا، وأوصاني؛ كقول أبي هريرة رضي الله عنه: «أوصاني خليلي بثلاث: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام»،

وَبَعْدَهُ حَدَّثَ قَالَ أَخْبَرَا  
وَبَعْدَهُ نَهَى الرَّسُولُ أَوْ أَمَرَ  
ثُمَّ أَمَرْنَا اجْعَلْهُ أَوْ نُهِنَا  
فَقَدْ يَكُونُ فِيهِ ذَاكَ النَّاهِي  
فَإِنْ يَكُنْ يُرَوَى عَنِ الصَّدِيقِ  
وَعَنِ رَسُولِ اللَّهِ مِثْلَهُ يُرَى  
وَفِي التَّلْقِي كُلِّ ذَاكَ قَدْ ظَهَرَ  
مُحْتَمِلًا مُقْتَضِيًا تَبْيِينًا  
أَوْ عَكْسُهُ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ  
فَهُوَ مُبَيَّنٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ

(وبعده) أي بعد الألفاظ المتقدمة في القوة والاحتجاج: قول الصحابي (حدث) عليه السلام و(قال) كذا و(أخبرا) بكذا، (و) قول الصحابي (عن رسول الله ﷺ) كذا (مثله) أي ما ذكر من الثلاثة (يرى) في القوة والاحتجاج؛ فهذه ألفاظ ظاهرة في التلقي منه عليه السلام؛ وعلى ذلك يحمل، وليس نصا، ومثله قوله: عن النبي ﷺ كما في التقريب. (وبعده) أي بعد هذا المذكور من الألفاظ في القوة والاحتجاج قول الصحابي: (نهى الرسول) عليه السلام عن كذا (أو أمر) بكذا. (وفي التلقي كل ذاك قد ظهر) وليس نصا فيه، وعبرة التقريب: فهذه محتملة هل سمعه منه أو لا؟. (ثم) قول الصحابي: (أمرنا) بكذا بالتركيب (اجعله أو نهينا) بالتركيب أيضا أي اجعل هذا اللفظ (محتملا مقتضيا تبينا) أي محتاجا لتبيين الأمر والنهي، وكذا قول الصحابي: أوجب علينا أو حرم علينا بكذا؛ (فقد يكون فيه) أي قول الصحابي نهينا أو أمرنا بالتركيب (ذاك الناهي أو عكسه)؛ وهو الأمر (غير رسول الله ﷺ)؛ بأن يكون بعض الولاة؛ القرابي: رابعها أن يقول: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا؛ فعندنا وعند الشافعي يحمل على أمره ونهيه ﷺ، خلافا للكرخي؛ (فإن يكن) هذا القول أي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا (يروى عن الصديق)؛ بأن كان هو الذي قاله؛ (فهو) أي هذا القول (مبين) بالفتح (على التحقيق)؛ إذ معلوم أنه رضي الله عنه لم يتأمر عليه أحد غير رسول الله ﷺ؛ قال الشوكاني: فإن قال الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا بصيغة المبني للمفعول؛ فذهب الجمهور إلى أنه حجة؛ لأن الظاهر أن الأمر والنهي: هو صاحب الشريعة، وقال أبو بكر الصيرفي والإسماعيلي والجويني والكرخي وكثير من المالكية: إنه لا يكون حجة؛ لأنه يحتمل أن يكون الأمر أو الناهي بعض الخلفاء والأمراء. ويجاب عنه بأن هذا الاحتمال بعيد لا يندفع به الظهور. وحكى ابن السمعاني قولنا ثالثا؛ وهو الوقف، ولا وجه له؛ لأن رجحان ما ذهب إليه الجمهور وظهور وجهه: يدفع الوقف؛ إذ لا يكون إلا مع تعادل الأدلة من كل وجه، وعدم وجدان مرجح لأحدها. وحكى ابن الأثير في جامع الأصول قولنا رابعا؛ وهو التفصيل بين أن يكون قائل ذلك هو أبو بكر الصديق؛ فيكون ما رواه هذه الصيغة: حجة؛ لأنه لم يتأمر عليه أحد، وبين أن يكون القائل غيره؛ فلا يكون حجة، ولا وجه لهذا التفصيل؛ لما عرفناك من ضعف احتمال كون الأمر والنهي غير صاحب الشريعة. انظر بقيته.

وَاللَّفْظَ بِالسُّنَّةِ حَيْثُ أُطْلِقَا      فَسُنَّةَ الرَّسُولِ يُعْنَى مُطْلَقًا  
وَمَا كُنَّا مُخْبِرًا بِوَاقِعٍ      فَقَابِلٌ لِغَيْرِ عَصْرِ الشَّارِعِ

فصل في مراتب رواية غير الصحابي:

وَلَفْظُ غَيْرِهِ الَّذِي بِهِ اعْتِنِي      سَمِعْتُهُ أَخْبَرَنِي حَدَّثَنِي  
ثُمَّ نَعَمْ لِسَائِلٍ عَنْ خَبَرٍ      ثُمَّ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُسْتَخْبِرِ  
ثُمَّ الَّذِي يَقْرؤُهُ لَدَيْهِ      مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ عَلَيْهِ

(واللفظ) أي لفظ الراوي الصحابي (بالسنة حيث أطلقا)؛ بأن قال: من السنة كذا؛ (فسنة الرسول) عليه السلام؛ (يعني) أي يعني الراوي الصحابي (مطلقا)؛ قال ذلك في حياته عليه السلام أو بعد وفاته، وهو من قبيل المرفوع، ويحتاج به؛ لظهوره في سنته عليه السلام، خلافا للكرخي والصيرفي.

(وما كـ "كنا")؛ من قول الصحابي حال كونه (مخبرا بواقع)؛ بأن يقول: كنا نفعل كذا؛ (فـ) إن ذلك (قابل) أي محتمل (لغير عصر الشارع) أي لأن يكون الفعل المخبر عنه واقعا في غير عصر الشارع، والأكثر على أنه حجة؛ القراني: سابعها: -أي كيفية الرواية-: كنا نفعل كذا؛ وهو يقتضي كونه شرعا؛ لأن مقصود الصحابي: أن يخبرنا بما يكون شرعا بسبب أنهم كانوا يفعلون ذلك، وأن الغالب اطلاعه عليه السلام على ذلك، وتقريره عليه، وذلك يقتضي الشرعية. وأيضا فالصحابه رضوان الله عليهم: حالهم يقتضي أنهم لا يقرون بين أظهرهم إلا ما يكون شرعا؛ فيكون ذلك شرعا. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في مراتب رواية غير الصحابي: ولفظ غيره) أي الصحابي (الذي به اعتني) في الرواية اعتناء أكثر من غيره؛ فأعلى المراتب: (سمعتُهُ أَخْبَرَنِي حَدَّثَنِي ثُمَّ) يلي تلك المرتبة العليا: أن يقول (نعم لسائل عن خبر)؛ هل سمعته؟ (ثم) يلي ذلك (إشارة) برأسه أو أصبعه (إلى المستخبر) أي سائل قال له: هل سمعت هذا، فيجب العمل به، ولا يقول المشار إليه: أخبرني ولا حدثني ولا سمعته.

(ثم) يلي الإشارة بإصبع أو رأس (الذي يقرؤه) التلميذ (لديه)؛ يعني على الشيخ (من غير أن) يعترف به أو (ينكره) أي ما قرأ (عليه) بإشارة ولا غيرها؛ فإن غلب على الظن اعترافه؛ لزم العمل به، وعامة الفقهاء جوزوا روايته، وأنكرها المتكلمون، واتفقوا -إلا بعض أهل الظاهر- على وجوب العمل بهذا، وعلى جواز روايته بقوله أخبرنا وحدثنا قراءة عليه، وأما إطلاق أخبرنا أو حدثنا أو نحو ذلك كـ "سمعت"؛ فهو محل الخلاف.

وَحَيْثُ قَالَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ  
وَهُوَ لَدَى التُّعْمَانِ مِثْلُ مَالِكٍ  
فَمُرْسَلٌ ذَاكَ بِلاَ اشْتِبَاهٍ  
مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ  
وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى اقْتَفَى  
بشَرْطِ أَنْ يَتْرُكَ الْإِخْفَى وَالْخَفَى

(وحيث قال) غير الصحابي تابعيا كان أو غيره (عن رسول الله ﷺ) كذا، أو قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا؛ مسقطا الواسطة بينه وبينه عليه السلام؛ (فمرسل ذاك بلا اشتباه) أي بلا شك عند الأصوليين، وأما عند الحديثين؛ فالمرسل هو قول التابعي - كبيرا كان أو صغيرا - قال رسول الله ﷺ كذا. (وهو) أي المرسل (لدى التعمان مثل مالك معتمد عليه)؛ فيحتج به عندهما، وكذا عند أحمد في أشهر الروايتين عنه (في المدارك) للأحكام أي مآخذها: جمع مدرك بضم الميم؛ المصباح: مدارك الشرع: مواضع طلب الأحكام؛ وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع. والفقهاء يقولون في الواحد: مدرك بفتح الميم؛ وليس لتخريجه وجه هـ وإنما اعتماده: لأن العدل لا يسقط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ إلا مع الجزم بعبدالله عنده؛ وإلا.. كان ذلك تلبيسا قادحا فيه، وقال جمهور الحديثين والإمام الشافعي وغيره: إنه لا يحتج به؛ فهو من أقسام الضعيف من حيث الأصل.

**فائدة:** في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال، وقد نظمناها بقولي:

يُحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ مُطْلَقًا وَلَا	مُطْلَقًا أَوْ يُحْتَجُّ حَيْثُ أُرْسِلَ
ثَلَاثَةُ الْقُرُونِ أَوْ يُحْتَجُّ إِنْ	أُرْسِلَ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا عَنْ فِطْنٍ
أَوْ حَيْثُ أُرْسِلَ سَعِيدٌ أَوْ لَدَى	فَقَدْ سِوَاهُ أَوْ أَتَى مُعْتَصِدًا
أَوْ فَاقَ مُسْنَدًا وَتَدْبَأَ قَيْلَ لَا	وَجُوبًا أَوْ إِنْ الصَّحَابِيُّ أُرْسِلَ

(والنقل للحديث بالمعنى اقتفي) جوازُه عند جماهير العلماء؛ (بشروط أن يترك الإخفى)؛ فلا يبدل الخفي بإخفى منه، (وأن يترك الخفي)؛ فلا يبدل الجلي بالخفي؛ قال القرافي: متى كانت عبارة الحديث جلية فغيرها بعبارة خفية؛ فقد أوقع في الحديث وهنا يوجب تقديم غيره عليه بسبب خفائه؛ فإن الأحاديث إذا تعارضت في الحكم الواحد يقدم أجلاها على أخفها؛ فإذا كان أصل الحديث جليا فأبدله بخفي؛ فقد أبطل منه مزية حسنة تخل به عند التعارض. وكذلك إذا كان الحديث خفي العبارة فأبدلها بأجلى منها؛ فقد أوجب له حكم التقديم على غيره، وحكم الله: أن يقدم غيره عليه عند التعارض؛ فقد تسبب بهذا التغيير في العبارة إلى تغيير حكم الله تعالى، وذلك لا يجوز. وقال في البحر في شروط جواز النقل بالمعنى: إن منها أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الجلاء والخفاء؛ فيبدل اللفظ بمثله في الاحتمال وعدمه، ولا يبدل الأجل بالجلي وعكسه، ولا العام

مَعَ حِفْظِ مَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الْإِفَادَةِ  
وَبِالْجَوَازِ حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَثْنَى حَرِي

بالخاص، ولا المطلق بالمقيد، ولا الأمر بالخبر، ولا العكس؛ لأن الخطاب تارة يقع بالحكم، وتارة يقع بالمشابهة؛ لحكم وأسرار لا يعلمها إلا الله ورسوله؛ فلا يجوز تغييرها عن موضوعها. (مع) شرط (حفظ معناه من الزيادة والنقص منه حالة الإفادة) أي في حالة التعبير عنه بلفظ غير لفظه؛ فلا بد أن يكون الناقل بالمعنى عارفا بمدلولات الألفاظ الواردة في الحديث ومدلولات الألفاظ التي يأتي بدلها من مقامات الكلام ومقتضياتها؛ فيأتي بلفظ مساو للحديث في المراد منه.

وفي البحر: قال الشافعي في الرسالة: يجب أن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به على المعنى وهو غير عالم بما يُحيل معناه؛ لأننا لا ندري لعله يحيل الحلال إلى الحرام، أو الحرام إلى الحلال. وإذا أداه بحروفه لم نجد فيه إحالة. قال القاضي: وظاهره تحريم ذلك على الجاهل.

القرافي: متى زادت عبارة الراوي أو نقصت؛ فقد زاد في الشرع أو نقص، وذلك حرام إجماعاً.  
قال في المهيعة:

ثم الحديث نقله بالمعنى الخلف فيه والجواز أدنى  
واشترط الجيز أن لا يلفى وقد أتى بما يكون أخفى  
ولا يرى يزيد في المعنى ولا ينقص منه عندما قد نقلنا

ومن شرط نقل الحديث بالمعنى أيضاً: أن لا يكون اللفظ الوارد مما تعبدنا به؛ كأذكار الصلوات ونحوها. وكذا ما كان من جوامع الكلم؛ نحو «الخروج بالضمآن - البينة على المدعي واليمين على من أنكر - العجماء جبار - لا ضرر ولا ضرار» ونحوه. ومن شروطه أيضاً: أن لا يكون من باب التشابه؛ كأحاديث الصفات؛ أما هي؛ فلا يجوز نقلها بالمعنى بالإجماع، وكذلك المشكك والمشتك لا ينقله أحد بالمعنى؛ لتعذر نقله بلفظ آخر، وكذلك الحمل. انظر البحر.

(وبالجواز): صلة قوله "حري" آخر البيت أي حقيق بالجواز (حذف بعض الخبر في غير غاية)؛ نحو «لا تباع الثمرة حتى تزهو»، (ومستثنى) أي استثناء (حوي)؛ نحو «لا يباع البر بالبر إلا سواء بسواء». وإنما منع حذفهما: لتعلقهما بما قبلهما تعلقاً يوجب فساد المعنى إذا حذف، ومنع بعضهم حذف بعض الخبر مطلقاً. وبالله تعالى التوفيق.

### فصل في أقسام التحمل:

أَعْلَى الرُّوَايَاتِ السَّمَاعُ مُطْلَقًا      مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ إِذَا مَا نَطَقَا  
وَبَعْدَهُ قِرَاءَةُ عَلَيْهِ      بِلَفْظِهِ مُتَّفِقًا إِلَيْهِ  
ثُمَّ سَمَاعٌ قَارِئٍ وَبَعْدَهُ      تَتَأَوَّلُ لِمَا يَكُونُ عَنْدهُ  
ثُمَّ إِذَا شَافَهُ بِالْإِجَازَةِ      ثُمَّ إِذَا أَجَازَ بِالْكِتَابَةِ  
وَجَائِزٌ إِجَازَةُ الْمَوْجُودِ      مُعَيَّنًا وَدُونَ مَا تَقْيِيدُ

(فصل في أقسام التحمل: أعلى) مراتب (الرواية السماع) أي سماع التلميذ (مطلقاً من لفظ) أي قراءة (شيخه)؛ سواء كان السماع إملاءً أو تحديثاً (إذا ما نطقاً) أي سماعه حين نطق شيخه. (وبعده) أي بعد قراءة الشيخ على التلميذ: (قراءة) من التلميذ (عليه) أي على الشيخ (بلفظه) أي بلفظ التلميذ حال كون الشيخ (ملتفتاً إليه) ولم ينكرها عليه، ولا حامل له على السكوت؛ من إكراه وغفلة وغيرهما. ومذهب مالك وجهور المحدثين: أن قراءة التلميذ على الشيخ مساوية لقراءة الشيخ على التلميذ، والأصح الأول؛ وذلك لاحتمال ذهول الشيخ حال القراءة، وللسماع من الشيخ أن يقول: حدثني أو أخبرني؛ إن قصد إسماعه خاصة، أو مع جماعة؛ وإلا فيقول: سمعته يحدث. (ثم) يلي قراءة التلميذ على الشيخ: (سماع قارئ) أي سماع التلميذ لقراءة قارئ آخر يقرأ على الشيخ والشيخ مُصْغٍ إليه، وجعلها بعضهم قسماً من التي قبلها وساوئها في الحكم. (وبعده) أي بعد المذكور من المراتب: (تناول)؛ يعني مناولة الشيخ (لما يكون عنده) للتلميذ مع إجازته له؛ كأن يدفع له أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً عليه ويقول له: أجزت لك روايته عني، وقال بعضهم: إن المناولة مساوية للسماع في القوة. (ثم) يلي الإجازة المقرونة بالمناولة: (إذا شافه بالإجازة) دون مناولة؛ كأن يقول الشيخ لتلميذه: ما صح عندك من حديثي فاروه عني. (ثم) يلي ذلك (إذا أجاز بالكتابة) المجردة عن مناولة؛ وهي أن يكتب الشيخ لتلميذه إني أجزت لك الكتاب الفلاني فاروه عني؛ وهي في رتبة واحدة مع الإجازة بالمشافهة، وإنما يجوز العمل بهما؛ إذا صح عند المُجَازِ سماع المجيز لما أجاز به إياه بظن قوي.

(وجائز إجازة الموجود)؛ سواء كان (معيناً)؛ نحو أجزت لفلان أن يروي عني الكتاب الفلاني، أو أن يروي عني جميع مسموعاتي ومروياتي، أو كان غير معين؛ كما قال: (ودوناً تقييداً)؛ كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين الموجودين أن يرووا عني صحيح البخاري، أو أن يرووا عني جميع مسموعاتي.



وَالْخُلْفُ أَنْ يُجَازَ بِالْإِمْكَانِ مَنْ سَيَكُونُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ  
وَأَيْنَمَا الْمَمْنُوعُ بِاتِّفَاقٍ لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ بِالْإِطْلَاقِ

فصل في خبر الواحد:

وَحَبَرُ الْآحَادِ ظَنًّا حَصْلًا وَهُوَ بِنَقْلِ وَاحِدٍ فَمَا عَلَا  
وَمَا رَوَى عَدْلٌ يَجُوزُ عَقْلًا تَعَبُّدٌ بِهِ وَصَحَّ نَقْلًا

(والخلف) كائن في (أن يجاز بالإمكان من سيكون) أي في إمكان الإجازة لمن سيولد (من بني فلان)؛ كأن يقول: أجزت كتاب البخاري، أو جميع مسموعاتي لفلان، ولبنيه من بعده؛ فذهب الإمام مالك وأبو حنيفة إلى جوازها، والشافعي إلى منعها، وحكي أيضا عن مالك وأبي حنيفة؛ وحجتهم: أنه كما لا يصح إخبار المعلوم؛ فكذا لا تصح إجازته، والصحيح الجواز. وحكى الباجي عليه الإجماع؛ لأن الإجازة إذن، وليست محادثة.

(وإنما الممنوع باتفاق) أن تكون الإجازة (لكل من يكون بالإطلاق) أي من غير اتباع لموجود معين؛ كأجزت البخاري مثلا، أو جميع مسموعاتي لمن سيوجد من المسلمين. وفي حكاية الاتفاق نظر؛ وذلك لنقل الجواز عن مالك وأبي حنيفة، والحنة السابقة تدخل هذا النوع أيضا. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في خبر الواحد: وخبر الواحد ظنا) لا علما (حصلا) أي يحصل الظن أن النبي ﷺ قال ما أخبر به عنه؛ (وهو) الخبر الثابت (بنقل واحد) عدل (فما علا) أي فما فوقه؛ كاثنتين وثلاثة وأربعة، وهو على قسمين: مستفيض؛ وهو ما زادت نقلته على ثلاثة، وقيل ما نقله اثنان، وقيل ثلاثة. وغير مستفيض؛ وهو ما نقله ثلاثة فدون، أو ما نقله اثنان، أو واحد. وقيل المستفيض: واسطة بين المتواتر والآحاد؛ فخير الواحد: ما أفاد ظنا، والمتواتر: ما أفاد علما ضروريا، والمستفيض: ما أفاد علما نظريا.

تنبيه: قد قلت:

تَنْقَسِمُ الْأَخْبَارُ لِلْآحَادِ  
لَا مَتَّوَاتِرًا وَلَا أَحَادًا  
ذَا خَبَرُ الْوَاحِدِ إِنْ تَحْتَفَّ بِهِ  
فَعَنْ تَوَاتُرِ لِحَرْطِ الْعَدِّ حَادٌ  
قَالَ الْقَرَأِيُّ إِنْ هَذَا الْقِسْمَا  
وَالْمَتَّوَاتِرُ وَقِسْمٌ بَادٍ  
بَلْ هُوَ عَنْ كِلَيْهِمَا قَدْ حَادَا:  
قَرَأَيْنُ فَأَكْسَبَ الْعِلْمُ النَّبَهَ  
وَلَيْسَ أَحَادًا إِذِ الْعِلْمُ أَفَادَ  
لَهُ فِي الْإِصْطِلَاحِ لَمْ يَذَرِ اسْمًا

(وما) أي الخبر الذي (روى عدل يجوز عقلا تعبد) أي عمل (به وصح نقلا) أي شرعا؛

وَهُوَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَصْلٌ مُعْتَمَدٌ      عَلَى شُرُوطٍ فِيهِ عَنْهُمْ تُعْتَمَدُ  
وَأَنَّ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَنْ رَوَى      مُمَيِّزًا حَالَ السَّمَاعِ لَا سِوَى  
وَأَنْ يُحَدِّثَ شَرْطُهُ الْإِفْهَامُ      وَالْعَدْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ  
وَكُلُّ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ      عَدْلٌ إِذَا يَجْتَنِبُ الصَّغَائِرَ  
مَعَ كُلِّ مَا يَقْدَحُ فِي الْمُرُوءَةِ      مِمَّا مِنَ الْمُبَاحَةِ الْمَشْنُوءَةِ

(وهو) أي خبر الواحد (لأهل العلم أصل) من أصول الشريعة النقلية (معتمد)؛ فيحتج به، ويجب العمل به، لكن (على شروط) نقلت (فيه عنهم تعمد) أي لا بد له منها؛ وإلا.. لم يعتمد؛ قال في التقريب: وأما نقل الآحاد؛ فهو خبر الواحد، أو الجماعة الذين لا يبلغون حد التواتر. وهو لا يفيد العلم، وإنما يفيد الظن، وهو حجة عند مالك وغيره بشروط. وإليها أشار الناظم بقوله: (وإن منها أن يكون من روى) أي الراوي الذي رواه (مميزا حال السماع) للخبر (لا سوى) كونه مميزا؛ فسواء كان بالغا أو غير بالغ؛ فالصبي تحمله جائز، إلا أنه إنما يقبل أدأؤه وروايته: بعد بلوغه، وكذلك الكافر والفاسق؛ فالمعتبر: زمن التحديث.

(وإن يحدث) فحينئذ (شرطه) أي شرط قبول روايته: إذا حدث (الإفهام) أي العقل؛ فلا تقبل رواية المجنون ولا السكران؛ لعدم قدرتهما على إفهام غيرهما. (والعدل) أي العدالة؛ فلا تقبل رواية الفاسق والمجهول. (والبلوغ) حال الأداء؛ فلا تقبل رواية الصبي ولو مميزا. (والإسلام)؛ فلا تقبل رواية الكافر إجماعا؛ قال في النشر: يجب العمل بخبر الواحد في الشهادة والفتوى وحكم الحاكم إجماعا، وكذا في الأمور الدنيوية؛ كاتخاذ الأدوية لمعالجة المرض؛ فيجوز الاعتماد فيها على قول عدل واحد: إنها دواء مأمون العطب، وكارتكاب سفر في طريق إلى بلدة؛ فيجوز إن أخبر عدل عارف بأنها مأمونة، وكاتخاذ الأغذية مأكولة كانت أو مشروبة؛ إذا أخبر عدل عارف بأنها لا تضر؛ فيجوز العمل بخبر الواحد العدل في هذه الأمور كلها إجماعا، وكذا في باقي الأمور الدينية غير الشهادة والحكم والفتوى، إلا إذا خالف نقل أهل المدينة من الصحابة والتابعين؛ فلا يجوز العمل به. انظر بقيته. (وكل من يجتنب الكبائر) كلها: (عدل) أي عدل الرواية؛ (إذا) كان (يجتنب الصغائر) كلها أو بعضها، مع عدم الإصرار على ما يفعله منها، (مع) اجتناب (كل ما يقدح في المروءة) (مما) كان (من) الأفعال (المباحة المشنوءة)؛ شأنه كسمع ومنع: أبغضه، أو اشتد بغضه له؛ يعني بالمشنوءة: القبيحة عرفا؛ كالأكل في الطرقات وصحبة الأراذل والبول في الطريق؛ فمن الصغائر ما لا يكون فيه إلا مجرد المعصية؛

وَمَنْعَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ      بِوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ الصَّحِيحُ  
 بِنَسْبَةِ الرَّوَاةِ لَا الشُّهُودِ      وَجَازَ عَنِ بَعْضِ بِلَا تَقْيِيدِ  
 وَقِيلَ يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ      وَشَارِطُ الْعِلْمِ لَهُ وَفَاقُ  
 وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ      وَالْقَوْلُ بِالْعَكْسِ مِنَ الْمَنْقُولِ  
 وَالْأَكْثَرُ الْمُقَدِّمُ التَّجْرِيعُ      وَقِيلَ بَلْ يُرْجَعُ لِلتَّجْرِيعِ  
 وَفَاسِقٌ أَوْ مَنْ لَهُ حَالٌ جُهْلٌ      يُرَدُّ مَا يَرْوِيهِ حَيْثَمَا نُقِلَ

كالكذبة التي لا يتعلق بها ضرر، والنظر لغير ذات محرم. ومنها: ما يكون دالا على الاستهزاء بالدين أو المروءة؛ كما لو قبل امرأة في الطريق أو أمسك فرجها بحضرة الناس غير مكثر بهم.

(ومنع التعديل والتجريح) للراوي والشاهد (بواحد)؛ فلا بد في إثباتهما من شاهدين في الراوي والشاهد. (وعكسه)؛ وهو القول بجواز ثبوتهما بشاهد واحد: هو (الصحيح)؛ لأنه مذهب الأكثرين، لكن (بنسبة الرواة) أي بالنسبة إليهم، (لا الشهود)؛ فلا يثبت تعديلهم ولا تجريحهم إلا بشاهدين. (وجاز) ثبوت التعديل والتجريح بشاهد واحد (عن بعض)؛ وهو القاضي أبو بكر (بلا تقييد) بالرواية، بل في الراوي والشاهد، (وقيل) أي قال القاضي أبو بكر: (يكفي فيهما) أي في ثبوت التعديل والتجريح: (الإطلاق) في الشهادة فيهما أي عدم تبين سببهما. (وشارط العلم) أي من شرط العلم في مثبت التعديل والتجريح من غير تبين سببهما؛ (له وفاق)؛ للقاضي أبي بكر؛ لأنه لم يخالفه، وإنما قيده؛ فقد قال إمام الحرمين وفخر الدين: يكفي إطلاق التعديل والتجريح من العالم بأسابهما، دون غيره؛ قال ولي الدين: وهذا قيد للأول؛ لأن الجاهل بالسبب لا يعتد بقوله. (وقيل لا) يكفي الإطلاق في الشهادة بالتعديل والتجريح للراوي والشاهد؛ فلا بد من إبداء سببهما. (وقيل) يكفي الإطلاق (في) الشهادة بـ (التعديل) والاكتفاء بظاهر الحال، دون التجريح؛ فلا بد من بيان سببه. (والقول بالعكس)؛ وهو الاكتفاء بالإطلاق في الشهادة بالتجريح، دون التعديل فلا بد من بيان سببه: (من المنقول) عن الفقهاء. (و) إذا عدل قوم شخصا وجرحه آخرون؛ فـ (الأكثر) من العلماء (المقدمو التجريح) على التعديل، وحكى بعضهم الإجماع عليه؛ إن تساويا؛ وذلك: لاطلاع المجرع على ما لم يطلع عليه المعدل؛ فهو مثبت، والمعدل نافي؛ والمثبت مقدم على النافي. (وقيل بل) هما متعارضان؛ فـ (يرجع للتجريح) بينهما؛ وبه قال ابن شعبان، وإذا كان الجارح أكثر قدم بالإجماع؛ كما حكاه غير واحد.

(و) إذا تقرر اشتراط العدالة؛ فـ (فاسق أو من له حال جهل يرد ما يرويهِ حيثما نقل)؛ فلا يقبل الفاسق بالاتفاق، وكذا لا يقبل في الأصح مجهول باطنا؛ وهو المستور، ولا مجهول مطلقا أي باطنا وظاهرا، ولا مجهول العين؛ كأن يقال: عن

وَالْخُلْفُ فِيمَا قَدْ رَوَاهُ الْمُتَدِيعُ      أَخْذًا وَتَرْكًا وَالصَّحِيحُ يَمْتَنِعُ  
وَكُلُّ مَنْ صَاحَبَهُ الرَّسُولُ      حَازُوا بِهِ الْفَضْلَ فَهُمْ عُذُولُ  
وَمَالِكٌ فَقَهُ الرُّوَاةُ مُشْتَرَطُ      لَدَيْهِ إِذْ يَكْثُرُ بِالْجَهْلِ الْغَلَطُ  
وَإِنْ يَكُ النَّقْلُ مُبَيِّنَ الْكَذِبِ      فَغَيْرُ مَقْبُولٍ وَرَدُّهُ يَجِبُ

رجل؛ لانتفاء تحقق العدالة، وقيل يُقبلون؛ اكتفاء بظن حصولها في الأول، وتحسينا للظن بالأخيرين. قاله زكريا. (والخلف) بين الفقهاء كائن (فيما قد رواه المتدع) غير المكفر ببدعته؛ سواء دعا إلى بدعته أم لا، جَوَزَ الكذب في مذهبه أم لا (أخذًا وتركًا) أي في أخذه وتركه؛ (والصحيح يمتنع) أخذ الرواية عنه؛ وهو مذهب الإمام مالك والجمهور؛ وذلك لأنه فاسق ببدعته، ومذهب الشافعي: أنه مقبول الرواية؛ إن لم يدع إلى بدعته، ولم يجوز الكذب في مذهبه كالروافض؛ لتجوزهم الكذب لموافقة مذهبهم، وأما المكفر ببدعته؛ فلا تقبل روايته إجماعاً.

(وكل من) ثبت أن (صاحبه. الرسول) عليه السلام (حازوا به الفضل فهم عدول)؛ سواء علم حالهم أو جهل؛ فلا يبحث عن عدالة الصحابة في رواية ولا شهادة؛ بتركية الله تعالى لهم، ونبيه عليه السلام في الكتاب والسنة؛ قال في البحر: قال الإبياري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا من يثبت عليه ارتكاب قاذح، ولم يثبت ذلك، والحمد لله، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح.

(و) إمامنا (مالك) فقه الرواة مشترط لديه في قبول روايتهم؛ فلا بد عنده أن يكون الراوي فقيهاً أي فاهماً لمعنى الخبر الذي ينقل؛ (إذ يكثر بالجهل) أي بسبب جهل معنى الخبر المروي (الغلط) في الرواية، ووافقه أبو حنيفة؛ القرافي: حجة مالك: أن غير الفقيه يسوء فهمه؛ فيفهم الحديث على خلاف وضعه، وربما خطر له أن ينقله بالمعنى الذي فهمه مُعْرِضاً عن اللفظ؛ فيقع الخلل في مقصود الشارع؛ فالحزم أن لا يُروى عن غير فقيه هـ وأكثر العلماء على خلاف ذلك؛ لأن المقصود من الرواية: نقل الخبر؛ وقد قال ﷺ: «رب حامل فقه ليس بفقيه»، وقال ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» ولم يشترط الفقه؛ فكان ساقطاً عن الاعتبار، ولأن العدالة تمنع من تبديل اللفظ بسواه. (وإن يك النقل) أي الخبر المنقول عنه عليه السلام (مبين الكذب) أي ظاهر كونه مكذوباً عليه؛ (فغير مقبول ورده يجب)؛ لقوله عليه السلام: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ثم إن كذبه يظهر (لكونه مخالفاً في الصورة

لِكُونِهِ مُخَالَفًا فِي الصُّورَةِ      لِّلْمَدْرَكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ  
أَوْ جَهَّةِ التَّوَاتُرِ الْمَقْرَّرِ      أَوْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ  
أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ      تَوَاتُرٌ فَبَانَ عَنْهُ وَارْتَفَعَ  
وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ فِيمَا قَدْ رَوَى      تَسَاهُلٌ إِلَّا الْحَدِيثَ لَا سِوَى  
وَلَا خِلَافٌ أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَا      أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ عَرَبٍ قَدْ خَلَا  
كَذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِيمَا جَاءَ بِهِ      كَوْنُ الَّذِي يَرُوي خِلَافَ مَذْهَبِهِ

للمدرك المعلوم بالضرورة؛ كما إذا ورد خبر بأن الواحد ليس نصف الاثنين؛ فإنه يرد إجماعاً؛ لأنه كذب قطعاً، وكذا إذا كان مخالفاً لمدرَك معلوم بالنظر؛ كما إذا ورد خبر بأن الواحد ليس عشر سدس الستين؛ فيرد للقطع بكذبه، (أو) أي وكذا يظهر كذبه لأجل كونه وارداً في (جهة) الأمر ذي (التواتر المقرر)؛ وهو مما تتوفر الدواعي على نقله تواتراً؛ كقاعدة من قواعد الدين - كالصلاة - ولم ينقله إلا واحد؛ فهذا يدل على كذبه، (أو) يكون مخالفاً (بدليل قاطع معتبر)؛ كما إذا ورد خبر بأن الصلاة ليست واجبة؛ فالدليل الشرعي قاطع بكذبه، (أو كان) المخبر عنه (مما شأنه إذا وقع تواتر)؛ لغرابته، أو لتوفر الدواعي على نقله تواتراً؛ (فبان) التواتر (عنه وارتفع)؛ فلم يتواتر، بل نقل آحاداً؛ كسقوط الخطيب عن المنبر يوم الجمعة، ولم يخبر به إلا واحد؛ فهذا يدل على كذبه قطعاً، وكالحديث الذي فيه الوصاية لعلي كرم الله وجهه، وفيه: هذا وصيي وأخي والخليفة بعدي.

(وليس بالقادح فيما قد روي تساهل إلا الحديث) أي إلا إذا كان تساهله في الحديث، (لا سوى) الحديث؛ فلا يقدح في الراوي إذا عرف بالتساهل في غيره؛ لأن المقصود ضبط الشريعة ونقل الدين، وهذا حاصل منه. وأما المتساهل في الحديث؛ فلا يقبل حديثه اتفاقاً؛ والتساهل: كتحميل الراوي حال نومه أو نوم شيخه، وقيل إن المتساهل ترد روايته، ولو كان تساهله في غير الحديث، (ولا) يقدح فيما رواه (خلاف أكثر الناس) لروايته، بل يصار إلى الجمع والترجيح، (ولا) يقدح فيه أيضاً (أن كان) الراوي (من لسان عرب قد خلا)؛ فلا يقدح جهله بالعربية أي كونه أعجمياً؛ فلا يشترط في رواية الأحاديث: كونهم من العرب، وكذا لا يقدح كونه مجهول النسب، (كذاك لا يقدح فيما جاء به) الراوي في مرويه: (كون الذي يروي خلاف مذهبه) أي الراوي؛ بأن كان عمله بخلاف روايته؛ كحديث عائشة رضي الله عنها: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر»

### الثالث: الإجماع:

وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لِأَصْلٍ مُتَّبَعٍ فِي كُلِّ حِينٍ وَبَحِثْ مَا وَقَعَ  
وَأَنَّ بَدَأَ فِيهِ خِلَافٌ رَافِضِي أَوْ خَارِجِيٌّ فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ  
وَأَنَّ يُخَالَفَ مَنْ لَهُ اعْتِبَارٌ فَمَا لِلْإِجْمَاعِ بِهِ اسْتِقْرَارٌ

وكانت رضي الله عنها تُتم في السفر؛ وذلك غير قادح في روايتها، بل تمسك بها أبو حنيفة رضي الله عنه، واستدل بالحديث على أن القصر في السفر عزيمة، لا رخصة؛ وهو في ذلك مخالف لمذهبه؛ وهو تقديم مذهب الراوي على روايته إذا خالفها؛ لأنه أعلم.

القرافي: مما لا يخل بالراوي: كون مذهبه على خلاف روايته؛ وهو مذهب أكثر أصحابنا، وفيه أربعة مذاهب؛ قال الحنفية: إن خصصه رجع إلى مذهب الراوي؛ لأنه أعلم، وقال الكرخي: ظاهر الخبر أولى، وقال الشافعي: إن خالف ظاهر الحديث رجع إلى الحديث، وإن كان أحد الاحتمالين رجع إليه، وقال القاضي عبد الجبار: إن كان تأويله على خلاف الضرورة ترك؛ وإلا.. وجب النظر في ذلك.

(الثالث: الإجماع)؛ وهو لغة: العزم؛ نحو «فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ» أي اعزموا، والاتفاق؛ كقولهم: أجمع القوم أي اتفقوا. واصطلاحاً: سيأتي إن شاء الله.

(وإن الإجماع لأصل متبع) أي يجب اتباعه (في كل حين) أي في كل عصر إجماعاً؛ فلا يختص بعصر الصحابة، (و) يجب اتباعه أيضاً (بحيث ما وقع) أي في أي شيء وقع؛ سواء في أمر شرعي أو عقلي أو عرفي؛ فهو حجة يجب اتباعها؛ لأنه معصوم قطعاً؛ فالإجماع الواقع في أمر شرعي: كالإجماع على أن النكاح مباح، والواقع على أمر عقلي: كالإجماع على حدوث العالم، والواقع في أمر عادي: كالإجماع على أن الجبل حجر.

(وإن بدا فيه) أي في حجة الإجماع (خلاف رافضي أو) خلاف (خارجي) أو خلاف الشيعة والنظام القائمين: إنه ليس بحجة؛ (فهو) أي فذلك الخلاف (غير ناقض) لحجيته؛ إذ لا يعتد بمخالفتهم؛ لأنهم ليسوا من أهل السنة، وأما أهل السنة فمجمعون على حجيته؛ لقوله تعالى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ» الآية، وقوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

(وإن يخالف) في المسألة (من له اعتبار) في الشرع من أهل السنة؛ كابن عباس والأوزاعي، أو أحد الأئمة الأربعة؛ (فما للإجماع به) أي بخلافه (استقرار)؛

وَحَدُّهُ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
وَعَنْ دَلِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ يَتَعَقَّدُ  
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهِ بَادٍ  
وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الصَّحَابَةِ  
وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ تَعْيِينُ الْعَدَدِ  
وَلَا وِفَاقٌ مَنْ يَكُونُ بَعْدُ  
فِي زَمَنٍ عَلَى اتِّبَاعِ حُكْمٍ  
وَعَنْ أَمَارَةٍ وَكُلِّ اعْتِمَادٍ  
إِذَا أَتَى عَنْ خَبَرِ الْآحَادِ  
وَالظَّاهِرِيِّ جَاعِلٌ ذَا دَابَةِ  
دَلِيلُهُ السَّمْعُ بِحَيْثُ مَا وَرَدَ  
فَذَلِكَ عَنْ وُجُودِهِ يَصُدُّ

فلا يسمى إجماعاً شرعياً؛ لأن الأدلة إنما شهدت بعصمة مجموع الأمة، وقيل لا يضر في انعقاده خروج الواحد أو الاثنين عنه.

**قائدة:** قال في البحر: قد يكون الخلاف حجة - كالإجماع - في مواضع؛ منها: منع الخروج منه إذا انحصر على قولين أو ثلاثة. ومنها: تسويغ الذهاب إلى كل واحد من الأقوال المختلف فيها. ومنها: كون الجميع صواباً إن قلنا كل مجتهد مصيب، وغير ذلك.

(وحده) أي تعريف الإجماع: هو (اتفاق) جميع (أهل العلم) المجتهدين بعد وفاته عليه السلام (في زمن) أي في عصر (على اتباع حكم) شرعي (وعن دليل)؛ والمراد به: ما أفاد القطع من الكتاب والسنة؛ كالإجماع على أركان الإسلام، (أو قياس) شرعي بجميع أنواعه (ينعقد) الإجماع، كإجماعهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه؛ قياساً على إمامة الصلاة، وإجماعهم على تحريم شحم الخنزير؛ قياساً على لحمه. (وعن أمارة)؛ والمراد بها: خبر الواحد عنه عليه السلام، (وكل) من هذه الثلاثة (اعتمد) في استناد الإجماع إليه؛ فالصحيح أنه لا بد له من مستند شرعي، وأن الإجماع بغيره: اتباع للهوى، واتباع الهوى: خطأ. (وإنما الخلاف فيه باد إذا أتى) نقله (عن خبر الآحاد) أي بطريق الآحاد؛ هل هو حجة أو لا؟ والصحيح: أنه حجة، وقيل ليس بحجة؛ لأن الإجماع قطعي؛ فلا يثبت بخبر الواحد. (وليس) الإجماع (مقصوراً على الصحابة)، بل ينعقد ممن بعدهم، ويكون حجة عند جماهير العلماء، (و) داوود (الظاهر) جاعل (ذا) أي قصر الإجماع على الصحابة (دأبه) أي دأب الإجماع وعادته؛ قال في التقريب: قال داوود الظاهري: إجماع غير الصحابة: ليس بحجة. (وليس شرطاً فيه) أي الإجماع (تعيين العدد) الذي يحصل به التواتر عند الأكثر، خلافاً لقوم، (ودليله) أي دليل عدم اشتراط عدد التواتر في مجمعين: (السمع) أي النقل عن الشارع أن الإجماع حجة (بحيث ما ورد)، ولم يعين فيه عدداً؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولم يفصل بين قليلهم وكثيرهم، وقوله عليه السلام: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ». (ولا) يشترط في حجته (وفاق من يكون) أي يوجد (بعد فذلك) أي اشتراطه (عن وجوده) أي الإجماع (يصد) أي يمنع؛ لأنه إذا كان كلما جاء

وَفِي انْقِرَاضِ الْعَصْرِ خُلْفٌ وَضَحًا  
وَكُلَّ إِجْمَاعٍ بَعْضُهُ وَجِدًا  
وَالِاتِّفَاقُ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ  
وَحَيْثُمَا لِأَهْلِ عَصْرِ قَدْ خَلَا  
فَلَا يُجِيزُ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ  
وَالْمَنْعُ لِاشْتِرَاطِهِ قَدْ صَحَّحًا  
فَوَاجِبٌ لَهُ اتِّبَاعُ سَرْمَدًا  
يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
قَوْلَانِ فِي الْحُكْمِ لَهُمْ فَمَا عَلَا  
إِحْدَاثُ قَوْلٍ زَائِدٍ لِلْآخِرِ

بعده مخالف له؛ لم ينعقد؛ أدى ذلك إلى عدم وقوع الإجماع أصلاً، بل المشروط عدم مخالفة الموجود من المجتهدين زمن انعقاده؛ فلا بد من وفائه، ولو تابعياً مع الصحابة رضوان الله عليهم؛ إذا كان التابعي مجتهداً كسعيد بن المسيب والحسن.

الشوكاني: اتفق القائلون بحجية الإجماع: أنه لا يعتبر من سيوجد، ولو اعتبر ذلك لم يكن ثم إجماع إلا عند قيام الساعة، وعند ذلك لا تكليف؛ فلا يكون في الإجماع فائدة، وقد روي الخلاف في ذلك عن أبي عيسى الوراق، وأبي عبد الرحمن الشافعي.

(وفي) اشتراط (انقراض العصر) أي عصر الجمعين؛ بموتهم جميعاً، أو لا يشترط (خلف وضحا) في انعقاد الإجماع (والمنع لاشتراطه) القول به (قد صححنا)، والقول بأنه يشترط: لبعض الحنابلة والمتكلمين. (وكل إجماع بعصر) من الأعصار (وجدنا): وقع ولم يخالف فيه أحد من أهله؛ (فواجب له اتباع سمرمدا): أبداً، ويحرم خرقه؛ للتوعد عليه في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(والاتفاق) من المجتهدين في عصر على أحد قولين لهم (بعد الافتراق) أي الخلاف بينهم: (يجوز)؛ إن قصر الزمن بين الاختلاف والاتفاق (أن يقع) أي وقوعه (على الإطلاق) أي سواء كان الاتفاق منهم أو من الحادث بعدهم؛ بأن ماتوا ونشأ غيرهم؛ لصدق حد الإجماع بكل من الاتفاقيين، ولجواز أن يظهر مستند جلي يجتمعون عليه، وقد اجتمعت الصحابة على دفنه عليه السلام في بيت عائشة، بعد اختلافهم الذي لم يستقر، وكذا يجوز أيضاً اتفاق ذوي القولين بعد استقرار الخلاف؛ بأن طال زمنه، لا اتفاق من بعدهم؛ ولذا قال: (وحشما لأهل عصر قد خلا): تقدم (قولان في الحكم) أي حكم مسألة (لهم فما علا) أي فأكثر؛ كثلاثة أقوال؛ (فلا يجيز غير أهل الظاهر إحداث قول زائد) فيها (للآخر) بكسر الخاء أي لأهل عصر بعدهم؛ وهذا مفرع على امتناع خرق الإجماع؛ قال ولي الدين: إذا اختلف أهل العصر على قولين؛ فهل لمن بعدهم إحداث قول ثالث؟ فيه ثلاث مذاهب؛ أحدها -وبه قال الجمهور-: المنع؛ كما لو أجمعوا على قول واحد؛ فإنه يحرم إحداث قول ثان. والثاني: الجواز. والثالث - واختاره الإمام والآمدني وابن الحاجب وغيرهم-: أنه إن لم يرفع مجعماً عليه؛ جاز؛ وإلا.. فلا. ومثل ذلك بمسألة الجد والإخوة؛ فإن العلماء بين حاجب للإخوة، وبين مشترك لهم معه في الإرث؛ فالقول بحجبه مطلقاً: خارق لما أجمعوا عليه؛ من توريثه بكل حال.



وَجَائِزٌ أَنْ يُخْدَتِ الدَّلِيلُ  
وَلَيْسَ غَيْرُ الْقَاضِ بِالْمُعْتَبَرِ  
وَكُلُّ عِلْمٍ يَرْتَضِيهِ النَّظَرُ  
ثُمَّ السُّكُوتِيُّ مِنَ الْإِجْمَاعِ  
لِلْأَكْثَرِينَ وَكَذَا التَّأْوِيلُ  
فِي شَيْءٍ أَجْمَاعٌ لَفَيْفِ الْبَشَرِ  
إِجْمَاعٌ أَهْلُهُ بِهِ مُعْتَبَرٌ  
وَحُجَّةٌ رَأَاهُ ذُو النَّزَاعِ

قال في البحر: ذكر القولين مثال، فالثلاثة وأكثر: كذلك كما قال الصيرفي. وقال الشوكاني: ومثل الاختلاف على قولين: الاختلاف على ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك؛ فإنه يأتي في القول الزائد على الأقوال التي اختلفوا فيها ما يأتي في القول الثالث من الخلاف. ثم لا بد من تقييد هذه المسألة بأن يكون الخلاف فيها على قولين أو أكثر: قد استقر، أما إذا لم يستقر؛ فلا وجه للمنع من إحداث قول آخر. (وجائز) للعصر الثاني (أن يحدث) بالتركيب، نائبه: (الدليل) للحكم المجمع عليه زائدا على ما استدل به المجمعون (للأكثرين) أي عندهم (وكذا) جائز أيضا للعصر الثاني أن يحدث (التأويل) أي تأويل غير ما أوله المجمعون، وكذا إظهار علة غير العلة التي عللوه بها؛ لجواز تعدد الأدلة والتأويلات والعلل لحكم واحد، ومنع ذلك بعضهم؛ وهذا ما لم يكن إظهار ما ذكر خارفا لإجماع الأولين؛ فإن كان خارفا له؛ بأن قالوا مثلاً: لا دليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكرناه؛ لم يجوز إظهاره. (وليس غير القاض) أي بكر من العلماء (بالمعتبر في شيء) ما (إجماع لفيف البشر) أي عوامهم؛ فلا يعتبر وفاقهم للمجتهدين؛ لأن الإجماع اتفاق مجتهدي الأمة، واعتبر القاضي وفاقهم في الإجماع؛ لأن العوام داخلون تحت عموم الأمة في قوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وردّه القرافي بأن قول العامي بلا مستند: خطأ؛ والخطأ لا عبرة به. (وكل علم) من العلوم (يرتضيه النظر) أي العقل (إجماع أهله) المجتهدين العارفين (به معتبر)، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره؛ فعلم التفسير المعتبر فيه: علماء التفسير، ويعتبر في علم الكلام: المتكلمون، وفي علم الفقه: الفقهاء.. وهكذا؛ قال في التقريب: والمعتبر في كل فن: إجماع أهله وإن لم يكونوا من أهل غيره، ولا يعتبر منهم إلا المجتهدون، لا المقلدون. قال في البحر: يشترط في الإجماع في كل فن من الفنون: أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك في ذلك العصر؛ فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل؛ لجهلهم به؛ فيشترط في الإجماع في المسألة الفقهية: قول جميع الفقهاء، وفي الأصول: قول جميع الأصوليين، وفي النحو: قول جميع النحويين، وخالف ابن جني؛ فزعم أنه لا حجة في إجماع النحاة. ثم تكلم الناظم رحمه الله تعالى على الإجماع السكوتي؛ وهو أن يظهر بعض المجتهدين رأياً في مسألة، ويسكت بقية أهل عصرهم من المجتهدين؛ فقال: (ثم) الإجماع (السكوتي) كائن (من) أنواع (الإجماع)، وقيل ليس بإجماع، وحجة شرعية بعد انقراض العصر (رأه ذو النزاع) أي المخالف في كونه إجماعاً؛

وَمَالِكٌ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْخَبَرِ  
وَهُوَ مَعَ الْخِلَافِ وَالْوَفَاقِ  
وَعَنْ أُولَى مَذَاهِبِ مَعْرُوفَةٍ  
وَالْقَوْلُ لِلْعَتَرَةِ فِي قَضِيَّةِ  
إِجْمَاعِ أَهْلِ طَيْبَةِ قَدْ اشتهر  
مَنْ أَوْجَهَ التَّرْجِيحَ بِاتِّفَاقِ  
مُعْتَبَرِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
قَوْمٌ رَأَوْهُ حُجَّةً مَرْضِيَّةً

قال في التقريب: إذا حكم بعض الأمة وسكت الباقون؛ فهو حجة وإجماع، ويسمى الإجماع السكوتي، وقيل هو حجة وليس بإجماع هـ وقال الشافعي والإمام: ليس بحجة ولا إجماع، ومحل الخلاف: إذا لم يظهر من الساكت إنكار ولا رضى؛ وإلا.. لم يكن إجماعاً ولا حجة في الأولى اتفاقاً، وكان إجماعاً وحجة في الثانية اتفاقاً.

(ومالك تقديمه على الخبر) أي خبر الآحاد (إجماع أهل طيبة)؛ إذا تعارض معه: (قد اشتهر) عنه؛ قال في النشر: وإجماع أهل المدينة عند مالك رحمه الله فيما لا مجال للرأي فيه: حجة؛ لقوله ﷺ: «المدينة كالكير تنفي خبيثها كما ينفي الكير خبث الحديد». والخطأ خبث؛ فوجب نفيه عنهم، ولأن خلفهم ينقل عن سلفهم؛ فيخرج الخبر عن حيز الظن والتخمين، إلى حيز اليقين، وقال بعض المالكية: إن إجماعهم حجة مطلقاً أي ولو كان فيما للاجتهاد فيه مجال، خلافاً للأكثر؛ في قولهم: إنه ليس بحجة مطلقاً؛ لجواز صدور الخطأ منهم؛ لانتفاء عصمتهم؛ فيحمل الحديث على أنها في نفسها: فاضلة مباركة، وإنما انتفت العصمة؛ لأنهم بعض الأمة، ومفهوم قوله ﷺ «لا تجتمع أمي على خطأ»: جواز وقوع الخطأ على بعض الأمة. وأجاب القرافي بأن منطوق الحديث المثبت: أقوى من مفهوم الحديث النافي. (وهو) أي إجماعهم سواء (مع الخلاف) في أنه حجة (والوفاق) على أنه حجة: (من أوجه الترجيح باتفاق) من الجميع؛ قال في التقريب: أما إجماع أهل المدينة؛ فهو حجة عند مالك وأصحابه، وهو عندهم مقدم على الأخبار، خلافاً لسائر العلماء، وهو من وجوه الترجيح عند الجميع. قال في المهييع: وعند مالك وأهل المذهب معتبر إجماع أهل يثرب مقدم عندهم على الخبر وخلف غيرهم لهم فيه اشتهر واتفق الجميع في التصريح بأنه من أوجه الترجيح

(وعن أولي) أي وعند أصحاب (مذاهب معروفه): مشهورة: (معتبر) أي حجة (إجماع أهل الكوفة)؛ لأن علياً رضي الله عنه وجمعاً كثيراً من الصحابة والعلماء رضي الله عنهم: كانوا بها؛ فكان ذلك دليلاً على أن الحق لا يفوقهم، خلافاً للأكثر؛ لأنهم بعض الأمة؛ فليس إجماعهم حجة. (والقول للعترة) أي قول عترة النبي ﷺ أي أهل بيته؛ وهم علي وفاطمة والحسنان (في قضيه) أي في مسألة (قوم)؛ وهم الإمامية (رأوه حجة مرضيه)؛ وحثهم قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ» الآية، والخطأ رجس؛ فوجب نفيه عنهم. وجوابه: أن الرجس ظاهر في المعصية، والاجتهاد الخطأ ليس بمعصية.

كَذَاكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ  
وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَى صَحَابِي  
وَاخْتِيارَ أَنْ يَعْمَ ذَا الْحُكْمِ الْبَشَرُ  
وَالْقَوْلُ إِنْ يُرَوَّ عَنْ الصَّحَابَةِ  
إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ مِنَ الْمُنتَشِرِ  
أَوْ كَانَ لَمْ يَدْعُ فَإِنْ مَالِكًا  
بَعْضُ رَأْيِ حُجَّةٍ مُتَّبَعَةٍ  
مَذْهَبُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابِ  
وَقِيلَ قَوْلُ الْعَمَرَيْنِ يُعْتَبَرُ  
دُونَ مُخَالِفِ يَرَى اجْتِنَابَهُ  
فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِي حَرٌّ  
يَرَاهُ حُجَّةً فَخُذْ بِذَلِكَ

قال في البحر: إجماع أهل البيت ليس بحجة، خلافا للشيعة، وبالغوا فقالوا: قول علي حجة وحده، وعن المعتمد للقاضي أبي يعلى: أن العترة لا تجتمع على خطأ كما في حديث الترمذي هـ باختصار.

(كذلك قول) أي إجماع (الخلفاء الأربعة بعض)؛ وهو أبو خازم - بالخاء والزاي المعجمتين - من الحنفية (رأوه حجة) شرعية (متبعة)؛ لفضلهم؛ ولذا لم يعتد بخلاف زيد في منع توريث ذوي الأرحام؛ بناء على أن الخلفاء الأربعة يورثونهم. القرافي: ومستنده قوله عليه السلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»؛ هذه صيغة تحضيض؛ تفيد الأمر باتباعها واتباعهم؛ وهو المطلوب. والجواب: أنه محمول على اتباعهم للسنن والكتاب العزيز، ونحن نفعل ذلك. قال في التقريب: وأما إجماع أهل الكوفة؛ فقال به قوم؛ لكثرة داخلها من الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك قال قوم بإجماع العترة، وإجماع الخلفاء الأربعة لفضلهم.

(وليس حجة) اتفاقا (على صحابي مذهب غيره من الصحاب) بالكسر: جمع صاحب؛ فإذا اختلف الأصحاب في مسألة؛ فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، وإنما الحجة: فيما استدلوا به، (واختير) أي اختار ابن الحاجب (أن يعم ذا الحكم) في سائر (البشر)؛ فيكون قول الصحابي ليس حجة على غيره من المجتهدين، وللشافعي وأحمد قولان في أنه حجة مقدمة على القياس، (وقيل قول العميرين) أي أبي بكر وعمر (يعتبر)؛ فيقدم قولهما عند الخلاف؛ وذلك لقوله عليه السلام: «اقتدوا بالذَّيْنِ من بعدي أبي بكر وعمر»، ولكن هذا ليس في حجة قولهما، وإنما المقصود: الاقتداء بهما وسيرتهما العامة، لا في عامة مسائل الدين؛ وذلك للاتفاق على عدم عصمتها. (والقول إن يرو عن الصحابة) رضوان الله عليهم حال كون القول (دون مخالف) له منهم (يرى اجتنابه)؛ بأن أنكره؛ (إن كان) ذلك القول (عندهم من المنتشر)؛ بأن كان شائعا ذائعا بينهم ولم ينكره أحد منهم؛ (فهو) أي ذلك القول (بالإجماع السكوتي حر) أي حقيق بأن يكون منه؛ فإذا كان قول من بعدهم من المجتهدين؛ إذا لم يخالف مع شهرته إجماعا؛ فقول الصحابي أولى بذلك. (أو كان) أي وإن كان القول المروي عن الصحابة رضوان الله عليهم (لم يدع) أي لم ينتشر في زمنهم - المصباح: ذاع الحديث ذيعا وذيوعا:

وَحَلْفُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ إِنْ نُقِلَ عَلَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ حُمِلَ  
وَكَثْرَةُ الْعِدَّةِ تَرْجِيحُ كَفَى كَذَا إِذَا وَافَقَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ  
ثُمَّ التَّوَخِّيَ لِـدَلِيلٍ ثَانٍ مُعْتَمِدٌ إِنْ يَسْتَوِ النَّقْلَانِ

الرابع: القياس وما يلحق به:

الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ مُضْطَرُّ لَهُ وَجَلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقْفُو سُبُلَهُ  
وَإِنَّمَا نُؤَثِّرُهُ اتِّبَاعًا إِذَا عَدِمْنَا النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ

انتشر وظهر، وأذعته: أظهرته؛ (فإن مالكا يراه حجة فخذ بذلك) أي خذ بقوله،  
واختلف قول الشافعي فيه.

(وخلف أصحاب الرسول ﷺ) أي الخلاف بينهم (إن نقل) إلينا في مسألة؛ فإن  
خلفهم هذا: (على تعارض الدليلين حمل)؛ لأن قولي الصحابين: بمنزلة دليلين  
متعارضين؛ فيرجح أحدهما بمرجح. (وكثرة العدة) أي العدد (ترجيح كفى) أي  
كفى في ترجيح أحدهما على الآخر، و(كذا) كفى في ترجيح أحد القولين المرويين  
عن الصحابة: (إذا وافق) أحد القولين (بعض الخلفاء) الأربعة عليه. (ثم التوخي)  
أي القصد (لدليل ثان) أي آخر (معتمد إن يستو النقلان)؛ بأن لم يوجد مرجح  
لأحدهما؛ فإنه يجب الرجوع إلى دليل آخر؛ قال في التقريب: وأما قول الصحابي  
إذا لم يكن له مخالف؛ فإن انتشر ذلك القول في الصحابة؛ فهو حجة؛ كالإجماع  
السكوتي، وإن لم ينتشر؛ فمذهب مالك أنه حجة، واختلف قول الشافعي فيه.  
وأما إذا اختلفت الصحابة رضوان الله عليهم على قولين؛ فهما دليلان تعارضاً؛  
فيرجح أحدهما بكثرة العدد، أو بموافقة أحد الخلفاء الأربعة عليه، وإن استويا؛  
وجب الرجوع إلى دليل آخر. وبالله تعالى التوفيق.

(الرابع: القياس وما يلحق به)؛ فهو رابع الأدلة الشرعية؛ قال في التقريب: وهو  
أصل الرأي وجمال الاجتهاد، وبه تثبت أكثر الأحكام؛ فإن نصوص الكتاب والسنة  
محصورة، ومواضع الإجماع معدودة، والوقائع غير محصورة؛ فاضطر العلماء إلى أن  
يشتوا منها بالقياس ما لم يثبت بنص ولا إجماع؛ ولذا قال الناظم رحمه الله تعالى:  
(الأخذ بالقياس) أي العمل به (مضطر له) أي محتاج له شرعاً؛ لكثرة الوقائع التي  
لا نص فيها من كتاب ولا سنة، وما من واقعة إلا والله فيها حكم، والقياس  
يظهره، لا يوجده.

(وجل أهل العلم) من الصحابة فمن بعدهم (يقفوا سبله): جمع سبيل أي يتبع  
طرق القياس ويعمل به ويحتج به في الوقائع التي لا نص فيها؛ وهم الأئمة الأربعة  
وغيرهم. (وإنما نؤثره اتباعاً) أي نؤثر اتباع القياس في مسألة نازلة (إذا عدمنا)  
أي لم نجد فيها (النص) من كتاب أو سنة متواترة (والإجماعاً)؛

وَأَنْكَرَ الْقِيَاسَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَرَأَيْهُمْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ  
يَعْمُ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْمُقَدَّرِ  
وَلَا يُرَى الْقِيَاسُ لِلْجُمُهِورِ يَدْخُلُ فِي الْأَسْبَابِ لِلْأُمُورِ

لأنهما يقدمان عليه، وأما خير الأحاد؛ فالقياس مقدم عليه عند مالك رحمه الله تعالى؛ قال في البحر: القياس يجب العمل به؛ إذا عدم النص والإجماع، وقال صاحب القواطع: ذهب كافة الأئمة؛ من الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أن القياس الشرعي: أصل من أصول الشرع؛ يستدل به على الأحكام التي لم يرد بها السمع؛ قال الإمام أحمد: لا يستغني أحد عن القياس. (وأنكر القياس) شرعا (أهل الظاهر): داورد الظاهري ومن تابعه؛ سواء كان حليا أو خفيا. (ورأيهم في ذاك غير ظاهر)، بل مردود بإجماع الصحابة على العمل به؛ وذلك يُعلم من استقراء أحوالهم ومناظراتهم، وقول عمر فيما كتب إلى أبي موسى الأشعري: اعرف الأشباه والنظائر؛ فما اختلج في صدرك فألحقه بما هو أشبه بالحق. وهذا هو عين القياس، ولأنه ﷺ نبه على القياس في موطن؛ منها قوله لعمر حين سألته عن قبلة الصائم: «أرأيت لو تَضُمَضْتُ من ماء ثم مجتته أكنت شاربته»؛ وجه الدليل من ذلك: أنه ﷺ شبه القبلة إذا لم يعقبها إنزال بالمضمضة؛ إذا لم يعقبها شرب؛ بإجماع انتفاء الثمرة المقصودة في الموضعين، وهذا هو عين القياس. وحديث الخثعمية «أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته» قالت نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى».

(يعم) القياس (في) جميع (الأحكام) الشرعية؛ فيجوز فيها كلها (عند الأكثر) منهم المالكية، (وخالف النعمان) ما عليه الأكثر (في المقدّر)؛ فقال: إنه يمنع في المقدرات؛ كالنصاب والحدود والكفارات والرخص؛ لأنها لا يُدرك المعنى فيها. وأجيب بأنه يدرك في بعضها؛ فيجري فيه القياس؛ كقياس النباش على السارق؛ بإجماع أخذ مال الغير من حرزه خفية، واللائط على الزاني؛ بإجماع إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً، محرم شرعاً، والقاتل عمداً على القاتل خطأ؛ في وجوب الكفارة؛ بإجماع القتل بغير حق شرعي، وقياس غير الحجر عليه؛ في جواز الاستحمار به الذي هو رخصة؛ بإجماع الجامد الطاهر القالع، وقياس أقل الصداق على أقل نصاب السرقة؛ في كونه ربع دينار؛ بإجماع أن كلا منهما: فيه استحابة عضو.

(ولا يرى القياس للجمهور) أي عندهم (يدخل في الأسباب للأمور) أي أسباب الأحكام؛ فالمشهور أنه لا يجوز إجراء القياس فيها؛ كقياس اللواط على الزنى؛ في وجوب الحد؛ لأنه لا يحسن أن يقال في طلوع الشمس: موجب للعبادة كغروها كما في التنقيح.

ثُمَّ عَلَى الرُّخْصَةِ لَا يُقَاسُ وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ الْقِيَاسُ  
وَبِالْقِيَاسِ جَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ تَعَبُّدٌ وَوَاقِعٌ فِي الْأَشْهَرِ

قال في النشر: والدليل المانع له في الأسباب: جار في الشروط والموانع؛ والدليل: هو كون القياس فيها يخرجها عن أن تكون كذلك؛ إذ قد يكون السبب والشرط والمانع هو المعنى المشترك بينها وبين المقيس عليه، لا خصوص المقيس عليه والمقيس هو انظر بقيته. ثم قال: مثال السبب: قياس التسبب في القتل بالإكراه: على التسبب فيه بالشهادة، ومثاله في الشرط: قياس استقصاء الأوصاف في بيع الغائب: على الرؤية، ومثاله في المانع: قياس النسيان للماء في الرحل: على المانع من استعماله حساً؛ كالسبع والحص. استعمله حساً؛ كالسبع والحص.

(ثم على الرخصة لا يقاس) عند المالكية والحنفية، (والشافعي شأنه) أي طريقه (القياس) أي جوازه فيها؛ كقياس غير الحجر عليه؛ في الاستجمار؛ بجامع الجامد المزيل؛ قال في النشر: قد حكى المالكية عن مالك قولين في جواز القياس عليها، والمشهور: أنها لا تتعدى محلها، وخرجوا على القولين فروعا كثيرة؛ منها: لبس خف على خف؛ يعني أنها لا تتعدى محلها إلى مثل معناه؛ كقياس عادم الماء في الحضر على عادمه في السفر؛ في جواز التيمم للنافلة، وتتعدى إلى أقوى منه اتفاقاً، وتمنع تعديتها إلى الأدنى اتفاقاً.

القرافي: حجة المنع: أن الرخص مخالفة للدليل؛ فالقول بالقياس عليها: يؤدي إلى كثرة مخالفة الدليل، فوجب أن لا يجوز.

حجة الجواز: أن الدليل إنما يخالفه صاحب الشرع لمصلحة تزيد على مصلحة ذلك الدليل عملاً بالاستقراء، وتقديم الأرحح: هو شأن صاحب الشرع، وهو مقتضى الدليل، فإذا وجدنا تلك المصلحة التي خولف الدليل لأجلها: في صورة وجب أن يخالف الدليل بها عملاً برجحائها، فنحن حينئذ كثيراً موافقة الدليل لا مخالفته.

(وبالقياس جائز) عقلاً (للاكثر) من العلماء أي عندهم (تعبد وواقع) في الشرع (في الأشهر) عند المجيزين؛ لثبوت التعبد به؛ قال في النشر: القياس معدود من الدين أي دين الله تعالى ورسوله؛ فيقال فيه دين الله وشرعه؛ بمعنى أنا متعبدون به؛ قال الزركشي: والحق إن عنوا -أي بالدين- الأحكام المقصودة لأنفسها بالوجوب والندب؛ فليس القياس كذلك؛ فليس بدين، وإن عنوا ما تعبدنا به فهو دين انتهى. وإنما كان من الدين؛ لأنه مأمور به في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾؛ فالقياس: مأمور به، وكل مأمور به: من الدين.

قال في بصائر ذوي التمييز: الاعتبار والعبرة: الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد.

وَحَدُّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ اسْتَقَرَّ  
سُمِّيَ وَصْفًا جَامِعًا وَيُدْعَى  
وَالشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ بِحَيْثُ يَأْتِي  
وَمِثْلُهُ مَا اخْتَصَّ بِالرُّسُولِ  
لِقَيْسِرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ مُعْتَبَرٍ  
ذُو الْحُكْمِ أَصْلًا وَسِوَاهُ فَرَعًا  
خُرُوجُهُ عَنِ التَّعْبُدَاتِ  
فَإِذَا وَذَا لَيْسَا مِنَ الْمَعْقُولِ

(وحده) أي تعريفه: (إثبات حكم اشتهر) أي ثبت بمعلوم؛ من النص (لـ) معلوم آخر (غير ذي حكم) أي لا حكم له في النص، وإثبات حكم المعلوم للمعلوم الآخر كائن (بـ) سبب (أمر معتبر) أي وصف معتد به؛ وهو العلة الجامعة بينهما؛ وعبرة التقريب: القياس: هو إثبات حكم المنطوق به للمسكوت؛ للجامع بينهما؛ فالمنطوق به: هو المقيس عليه؛ وهو الأصل، والمسكوت عنه: هو المقيس؛ وهو الفرع. وذلك الأمر المعتبر من المقيس والمقيس عليه: (سمي وصفا جامعاً)؛ ويسمى علة؛ وهي المعروف للحكم؛ بوضع الشارع لها علامة عليه؛ فكون الإسكار مثلاً علة؛ لأنه معروف أي علامة على حرمة المسكر؛ كالخمر والنبيذ. (ويدعى) أي يسمى (ذو الحكم) أي محل الحكم المشبه به (أصلاً و) يدعى (سواه)؛ وهو المحل المشبه (فرعاً)؛ فأركان القياس: أربعة: مقيس عليه، ومقيس، ومعنى مشترك بينهما، وحكم المقيس عليه؛ فإنه يتعدى بواسطة المعنى المشترك إلى المقيس.

(والشرط في الأصل) أي في القياس عليه (بحيث ياتي) أي حيث يرد: (خروجه) أي حكم الأصل (عن التعبدات)؛ فيشترط - كما في التقريب - أن لا يخرج الأصل عن باب القياس؛ كالتعبدات؛ من عدد ركعات الصلاة، ومقادير الحدود، وشبه ذلك.

(ومثله) أي الحكم التعبدية؛ في منع القياس عليه: (ما) أي الحكم الذي (اختص بالرسول ﷺ) (فذا) أي الحكم التعبدية، (وذا) أي ما اختص به عليه السلام: (ليس من المعقول) المعنى أي ليس معللاً؛ فلا يقاس عليه؛ لأن القياس فرع التعليل.

(والخلف) كائن في (أن يكون) أي في جواز كون حكم الأصل المقيس عليه (فرع أصل) آخر؛ فمذهب المالكية والحنابلة وبعض الشافعية: جوازه؛ وذلك لأنه لما ثبت الحكم في الفرع؛ صار أصلاً في نفسه؛ فجاز أن يستنبط منه علة، ويقاس عليه غيره.

قال في النشر: قد يكون حكم الأصل ملحقاً أي ثابتاً في القياس على أصل آخر؛ فيكون هو أصلاً يقاس عليه بعله أخرى مستنبطة منه؛ وذلك: لما حقق من وجوب اعتبار الأصل القريب؛ فلا يصح القياس على الأبعد مع وجود الأقرب. ومذهب السبكي منعه؛ إذا لم تظهر للوسط فائدة، وقيل يمنع مطلقاً.

وَالْخُلْفُ أَنْ يَكُونَ فَرْعٌ أَصْلٍ      وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْعِ اتِّبَاعُ الْأَصْلِ  
 فِي وَصْفِهِ الْجَامِعِ ثُمَّ لَا يُرَى      وَحُكْمُهُ بِالنَّصِّ قَدْ تَقَرَّرَ  
 وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ أَنْ يُتَّفَقَا      عَلَيْهِ مَعَ خَصْمٍ بِهِ أَوْ مُطْلَقًا  
 لَمْ يَنْتَسِخْ قَدْ انْتَمَى لِلشَّرْعِ      مَعَ الثَّبُوتِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ

(والخلف) كائن في (أن يكون) أي جواز كون حكم الأصل المقيس عليه (فرع أصل) آخر؛ فمذهب المالكية والحنابلة وبعض الشافعية: جوازه؛ وذلك لأنه لما ثبت الحكم في الفرع؛ صار أصلا في نفسه؛ فجاز أن يستنبط منه علة، ويقاس عليه غيره.

قال في النشر: قد يكون حكم الأصل ملحقا أي ثابتا في القياس على أصل آخر؛ فيكون هو أصلا يقاس عليه بعله أخرى مستنبطة منه؛ وذلك لما حقق من وجوب اعتبار الأصل القريب؛ فلا يصح القياس على الأبعد مع وجود الأقرب. ومذهب السبكي منعه؛ إذا لم تظهر للوسط فائدة، وقيل يمنع مطلقا.

(والشرط في) إلحاق (الفرع) بالأصل (اتباع الأصل) أي أن يتبع الفرع الأصل: (في وصفه الجامع) بينه وبينه أي يساويه؛ بأن توجد العلة في الفرع بتمامها، أو أزيد منها؛ مثال الأول: قياس النبيذ على الخمر؛ بجامع الإسكار؛ فالإسكار موجود بتمامه في النبيذ. والثاني: كقياس ضرب الوالدين على التأفيف لهما؛ بجامع الإيذاء؛ فالجامع أتم في الضرب.

(ثم) إنه يشترط في إلحاق الفرع بحكم الأصل: أن (لا يورى) (الحال أنه) (حكمه بالنص)؛ من كتاب أو سنة (قد تقررا): ثبت؛ إذ القياس لا يعتبر مع وجود النص؛ فلا فائدة للقياس حينئذ إلا عند من يجوز دليلين على مدلول واحد.

(وشرط حكم الأصل) المقيس عليه: (أن يُتَّفَقَا) بالتركيب (عليه)؛ فلا بد أن يكون متفقا على حكمه (مع خصم به)؛ فيكفي الاتفاق عليه بين الخصمين فقط؛ لأن البحث لا يعدوهما، (أو) أي وقيل لا بد أن يتفق عليه (مطلقا) أي بين جميع الأمة، حتى لا يتأتى المنع بوجه، والأصح الأول. ويشترط أيضا في حكم الأصل أن يكون ثابتا (لم ينتسخ)؛ لأنه إذا نسخ زالت العلة؛ وبزوالها يمتنع القياس؛ لأنها هي المثبتة له. ويشترط أيضا في حكم الأصل أن يكون (قد انتمى للشرع) أي حكما شرعيا؛ إذا كان الملحق حكما شرعيا. (مع الثبوت) أي ثبوت حكم الأصل (عن دليل شرعي)؛ كالكتاب والسنة والإجماع؛ فلو كان الحكم عقليا أو لغويا؛ لم يصح القياس. وكذا يشترط كونه عقليا؛ إن كان المطلوب إثباته حكما عقليا، وكونه لغويا؛ إن كان المطلوب إثباته حكما لغويا.



أَعْلَاهُ مَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ حَلًّا      مِثْلًا لِمَنْطُوقٍ بِهِ أَوْ أَعْلَى  
كَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْإِعْتِقَاقِ      وَالضَّرْبِ وَالتَّأْفِيفِ فِي الْإِلْحَاقِ  
وَفِي النُّصُوصِ جُلُّهُمْ قَدْ جَعَلَهُ      وَمُنْكَرُ الْقِيَاسِ مِمَّنْ أَعْمَلَهُ  
وَمَنْ إِلَى الْقِيَاسِ قَدْ عَزَاهُ      قِيَاسَ لَا فَارِقَ قَدْ سَمَاهُ

(أعلاه ما) أي أعلى أنواع القياس هو القياس الذي (المسكوت عنه) فيه (حلا) أي نزل حال كونه (مثلا) أي مماثلا (لمنطوق به) أي المقيس عليه في علته (أو أعلى) أي أزيد منه فيها؛ فالأول: (ك) استواء (العبد والأمة في) سرية (الإعتاق)؛ إذا أعتق أحد الشريكين فيها نصيبه؛ فسرية العتق ثابتة في العبد بحديث الصحيحين: «من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل»؛ فلا فرق بين العبد والأمة؛ إذ لا تأثير للأنوثة في الحكم. (و) الثاني: كـ (الضرب) للوالدين (والتأفيف) لهما (في) حالة (الإلحاق) في التحريم؛ بجامع الإيذاء؛ لأنه أعلى في الضرب منه في التأفيف. (و) قياس الأولى والمساوي (في النصوص) أي الثبوت بدلالة النص، لا القياس (جلهم) أي أهل الأصول (قد جعله) أي جعل هذا النوع مندرجا فيها؛ قيل على سبيل المجاز؛ بمعنى: أن لفظ التأفيف المنصوص عليه في الآية: أطلق على جميع أنواع الإيذاعات؛ من تسمية العام باسم الخاص، وقيل على سبيل الحقيقة العرفية؛ بمعنى: أن العرف نقل لفظ التأفيف من معناه الخاص إلى جميع أنواع الإيذاعات. (و) قياس الأولى والمساوي (منكر القياس) كداود الظاهري ومن تبعه: (ممن أعمله)؛ فلا ينكرونه؛ لكونه من دلالة النص عندهم؛ قال في التقريب في تقسيم أنواع القياس: إنه ينقسم من وجه آخر إلى نوعين: قياس جلي، وقياس خفي، وهو بالنظر إلى ذلك: على درجات؛ الدرجة الأولى: إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ لأنه أولى؛ كتحریم الضرب من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾.

الدرجة الثانية: إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ لأنه مثله كقول النبي ﷺ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»؛ فيحكم للتغوط في الماء الدائم بحكم البول؛ لأنه مثله في تنجيس الماء. وقد اختلف: هل تسمى الدرجتان قياسا؟ أم لا؛ لظهورهما، حتى أن إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به فيهما: معلوم قطعاً لا يحتاج إلى فكر، ولا استنباط علة، ولا يخالف فيهما إلا معاند أو جاهل. انظر بقیته. (و) قياس الأولى والمساوي (مَنْ إلى القياس قد عزاه) وأدخله فيه؛ (قياس لا فارق قد سماه) أي يسميه بالقياس مع نفي الفارق، وبالقياس الجلي.

ثُمَّ يَلِي ذُو عِلَّةٍ وَهُوَ الَّذِي  
كَمَنْعَ بَيْعِ الْخَمْرِ لِلتَّحْرِيمِ  
وَمَنْعُ غَضَبَانَ مِنَ الْقَضَاءِ  
وَالْجُوعُ مَعَ إِفْرَاطِهِ وَالْعَطَشُ  
وَلَا يَقَاسُ تَافِيَهُ الْأَشْيَاءُ  
وَهُوَ مِنَ الْحُجَّةِ دُونَ بَاسٍ  
وَبَعْدَهُ الْمُنْسُوبُ لِلْمُنَاسَبَةِ

مِنْ وَصْفِهِ الْجَامِعِ حُكْمُهُ احْتِذِي  
حَمْلًا عَلَى مُحَرَّمِ الشُّحُومِ  
قِيسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِعْيَاءِ  
وَكُلُّ مَا عَنْ نَظَرٍ يُشَوِّشُ  
لَأَنَّ فَعْلَانِ لِلْإِمْتِلَاءِ  
عِنْدَ جَمِيعِ مُشْتَبِي الْقِيَاسِ  
وَسَوْفَ يُسْتَوْفَى بِحَيْثُ نَاسَبَةٌ

(ثم يلي) قياس الأولى والمساوي في العلو: (ذو علة) أي قياس العلة؛ (وهو) القياس (الذي من وصفه) أي المقيس عليه (الجامع) بين الفرع وبينه (حكمه) في المقيس (احتذِي): اتبع وثبت؛ (كمنع بيع الخمر للتحريم) أي لأجل تحريم شرها (حملا) أي قياسا (على) منع بيع (محرم الشحوم) أي الشحوم المحرمة على اليهود؛ فإنها محرم بيعها لأجل تحريم أكلها؛ فالأصل هنا: بيع الشحوم، والفرع: بيع الخمر، والحكم: التحريم، والوصف الجامع؛ وهو العلة: تحريم الانتفاع بكل منهما.

(ومنع) قاض (غضبان من القضاء) وهو غضبان الثابت بحديث الصحيحين «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»؛ فإن منعه من القضاء في حال الغضب: مغلل بتشويش الغضب؛ ولذلك (قيس عليه كثرة الإعياء) أي التعب؛ فلا يجوز للقاضي القضاء في حالة شدة التعب، (و) قيس عليه (الجوع مع إفراطه والعطش) (و) قيس عليه (كل ما عن نظر يشوش) الفكر أي يشغله؛ فلا يجوز القضاء معه؛ قياسا على الغضب؛ بجامع تشويش الفكر الذي هو العلة. (ولا يقاس) على الغضب في منع القضاء حالة التلبس به: (تافه) هذه (الأشياء) أي اليسير من التعب أو الجوع أو العطش؛ (لأن) صيغة (فعالان) في قوله عليه السلام "وهو غضبان": تدل (للامتلاء) منه والكثرة؛ فلا يقاس عليها إلا حالة الامتلاء من التعب أو الجوع؛ لأن ذلك هو الذي يشوش الفكر عن النظر.

(وهو) أي قياس العلة (من الحجة) الشرعية (دون باس): ريب (عند جميع مشتي القياس) من العلماء؛ قال في التقريب: واتفق القائلون بالقياس على أن قياس العلة حجة. (وبعده) أي قياس العلة في الرتبة: القياس (المنسوب للمناسبة)؛ فيسمى قياس المناسبة، (وسوف يستوفى) الكلام عليه (بحيث ناسبه) أي في الحل المناسب

ثُمَّ يَلِيهِمَا قِيَاسُ الشَّيْبَةِ      وَمَالِكَ كَفَيْهِرِهِ قَالَ بِهِ  
وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَصْفُهُ      لَيْسَ بِعِلَّةٍ فَبَانَ ضَعْفُهُ  
وَهُوَ كَتَشْبِيهِ الْأَرَزِّ مَثَلًا      بِالْبُرِّ فِي وَصْفٍ عَلَيْهِ اشْتِمَلًا  
بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَا اغْتِيَارٍ      كَالطَّعْمِ وَالْقَوْتِ وَالِادِّخَارِ

#### فصل في مسالك العلة:

وَتُعَلِّمُ الْعِلَّةُ بِالْإِجْمَاعِ      وَالنَّصُّ وَالنَّصُّ عَلَى أَنْوَاعِ  
فَبَعْضُهُ يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ      وَمِنْهُ بِالْإِيمَاءِ وَالتَّلْوِيحِ

له؛ فسياتي قريباً في مسالك العلة إن شاء الله. (ثم يليهما) أي قياس العلة وقياس المناسبة في القوة: (قياس الشبه ومالك كغيره) من العلماء (قال به وهو) أي قياس الشبه: القياس (الذي يكون فيه وصفه ليس بعلة) بنفسه؛ إذ لم يناسب الحكم بالذات، بل يستلزم العلة المناسبة له بالذات؛ (فبان ضعفه) لذلك عن قياس العلة وقياس المناسبة؛ حيث أن الوصف في قياس المناسبة: مناسب بذاته، ويسمى قياس الشبه بقياس الدلالة؛ لأن الجامع بين الأصل والفرع: دليل العلة، وليس العلة. (وهو) أي قياس الشبه مثاله: (كتشبيهه) أي إلحاق (الأرز مثلاً بالبر في وصف عليه) حكم الأصل (اشتيملاً): هو علة الربا (بشرط) أن يوجد فيه الوصف الذي اشتمل عليه حكم الأصل، و(أن يكون) هذا الوصف (ذا اعتبار) أي معتدلاً به أي علة للربا: (كالطعم والقوت والادخار)؛ فيلحق الأرز بالبر؛ لاشتيماله على هذه الأوصاف ولا يخرج عنها؛ قال زكريا: إن الشبه يشبه الطردي؛ من حيث إنه غير مناسب بالذات، ويشبه المناسب بالذات؛ من حيث التفات الشرع إليه في الجملة؛ كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة، وقيل هو المناسب بالتبع؛ كالطهارة؛ لاشتراط النية؛ فإنها إنما تناسبه: بواسطة أهما عبادة، بخلاف المناسب بالذات؛ كالإسكار: لحرمة الخمر. وبالله تعالى التوفيق.

#### (فصل في مسالك العلة): أي طرقها التي تُعرف بها.

(وتعلم العلة) أي تعرف علة الحكم (بالإجماع) عليها؛ وهو أقوى طرقها التي تعرف بها؛ كالإجماع على أن العلة في منع الحكم حالة الغضب: تشويش الفكر، وحكمة هذه العلة: خوف الميل عن الحق. (و) تعلم أيضاً بـ(النص) أي بالتخصيص عليها من الشارع؛ (والنص) على العلة كائن (على أنواع) أي أقسام ثلاثة؛ (فبعضه يكون بالتصريح) لعلية هذا الوصف لهذا الحكم، (ومنه) ما يكون (بالإيماء) إلى أن هذا الوصف علة لهذا الحكم، (و) منه ما يكون بـ(التلويح) أي الإشارة من بُعد إلى أن هذا الوصف: علة لهذا الحكم؛

فَأَوَّلُ بِالذِّكْرِ وَالْإِفْهَامِ      بِمِثْلِ كَيْ وَآلِبا وَمِنْ وَاللَّامِ  
وَذِكْرُهُ مُقَدِّمًا قَدْ يَخْصُلُ      كَمِثْلِ "قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا"  
وَالثَّانِ مَا يَكُونُ بِالْإِيْمَاءِ      بِإِنْ أَوْ "أَرَيْتَ" أَوْ بِالْفَاءِ

(فأول)؛ وهو النص الصريح: يكون (بالذكر) أي بالنص على العلة؛ كما إذا قال الشارع: افعلوا كذا لعل كذا؛ أو لسبب كذا؛ وهو عزيز الوجود، ومثل له في التقريب بقوله ﷺ «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِذْنَ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»، ويكون النص على علية الوصف بـ(الإفهام) أي بإفهام اللفظ أن هذا الوصف: علة لهذا الحكم، وهذا نص غير صريح، بل ظاهر، وهو يكون (بمثل كي)؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾، (والبا)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ الآية، (ومن)؛ نحو ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾، (واللام) ظاهرة كانت؛ نحو ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾، أو مقدرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾.

(وذكره) أي الوصف (مقدما) على الحكم المعلن به (قد يحصل) أي قد يقع في كلام الشارع؛ (كمثل) قوله تعالى في الحيض: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرِلُوا﴾ النساء في المحيض؛ فكون الحيض أذى: هو علة الأمر بالاعتزال، وقد قدم عليه.

(و) النوع (الثان) من أنواع النص: (ما) أي النص الذي (يكون بالإيماء) أي الدال على علية الوصف للحكم بدلالة الإيماء؛ وذلك يكون (بان) المكسورة المشددة؛ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِيَارًا إِنَّكَ﴾ الآية؛ فإن "إن" دالة على أن إضلالهم للعباد: علة لطلب نفيهم من الأرض في قوله: "رب لا تذر"، (أو) أي ويكون بـ(أريت)؛ كقوله عليه السلام للمرأة التي سألت عن صوم النذر عن أمها: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان ذلك يؤدي عنها». قالت: نعم. قال: «فصومي عنها» أي فإنه يؤدي عنها. فدخل "أرأيت" على الجواب: دال على أن علة أمرها بالصوم عن أمها: كون الصوم دينا على الأم. وأكثر الأصوليين على أن الدال على العلة في الإيماء: هو اقتران الوصف بالحكم، والسؤال عنه؛ فلو لم يكن علة له؛ لكان مخلا بالمعنى والفصاحة؛ فليس لفظ "أرأيت" وحده دالا على العلة، (أو) أي ويكون (بالفاء) الجزائية؛ وذلك: أن يذكر الوصف، ثم يذكر الحكم بعده مقترنا بالفاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

وَالثَّالِثُ التَّلْوِيحُ بِالترْتِيبِ لِلْحُكْمِ فِيهِ وَبِفَا التَّعْقِيبِ  
كَمَثَلِ وَقَعْتُ فَقَالَ كَفَّرَ وَمَا لَتَعْقِيبِ جَنَى فَعَزَّرَ  
وَبَعْضُهَا يُدْرَى مِنْ اسْتِنْبَاطِ بِالسَّيْرِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ

(و) النوع (الثالث) من أنواع النص على العلة: (التلويح) أي الإشارة من بُعد إلى عليّة الوصف للحكم، ويكون (بالترتيب للحكم فيه) على الوصف، (و) يكون بعطف الحكم على الوصف (بفا التعقيب)؛ فالأول: (كمثل) حديث الأعرابي الذي قال لرسول الله ﷺ: «واقعت أهلي في نهار رمضان»، (فقال) له عليه السلام: «(كفر)»؛ لفظ الحديث: «أعتق رقبة»؛ فترتيب حكم الكفارة على الوقاع في نهار رمضان: مما يدل على أنه علة الحكم.

(و) الثاني هو (ما لتعقيب) أي عطف الحكم على الوصف بفاء التعقيب؛ كما إذا قال الشارع: (جنى) فلان (فيعزر) أي فعزره؛ فالحكم وهو الأمر بالتعزير: معطوف على الجناية بالفاء؛ فدل على أن علة التعزير هي الجناية.

(وبعضها) أي العلة (يدرى من استنباط) أي اجتهد، ويكون (بالسير والتقسيم للمناط) أي العلة التي هي مكان نوط المقيس بالمقيس عليه. والسير لغة: الاختبار؛ سيرت الجرح: نظرت ما غوره.

واصطلاحاً هو: اختبار الوصف هل يصلح للعلية أم لا. والتقسيم: من التفريق والتجزئة. واصطلاحاً: حصر الأوصاف المحتملة للتعليل، ثم يبطل ما لا يصلح للعلية منها؛ بعدم اطراده، أو بعدم انعكاسه؛ فما بقي بعد الإبطال؛ فإنه يتعين للعلية. والتقسيم: سابق للسير في الترتيب والواقع، إلا أنه في الاصطلاح: متأخر عنه، والسبب في ذلك: أن السير هو الأصل المؤثر في معرفة العلة؛

القرافي: والأصل: أن تقول التقسيم والسير؛ لأننا نقسم أولاً، ثم نقول في معرض الاختبار لتلك الأوصاف الحاصلة في التقسيم: هذا لا يصلح، وهذا لا يصلح؛ فتعين هذا، فالاختبار واقع بعد التقسيم، لكن التقسيم لما كان وسيلة للاختبار والاختبار هو المقصد، وقاعدة العرب تقدم الأهم والأفضل؛ قدم السير لأنه المقصد الأهم، وآخر التقسيم؛ لأنه وسيلة أخفض رتبة من المقصد هـ

مثال ذلك أن يقال: العلة في تحريم الخمر؛ إما أن تكون الرائحة أو الطعم أو الإسكار؛ فهنا حصل التقسيم، ثم يقوم بالسير؛ فيبين أن الرائحة والطعم: لا أثر لهما في الحكم؛ لوجود مثلهما في بعض المباحات؛ فلم يبق إلا الإسكار؛ فيكون هو علة التحريم.

وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِالْمُنَاسَبَةِ      وَبِالْإِخَالَةِ عَلَى مَا نَاسَبَهُ  
وَذَلِكَ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ إِنْ      تَعَيَّنَتْ مِنْ غَيْرِ مَذْكُورٍ زُكِنَ  
مِثْلُ الرَّبَا فِي الْبَرِّ أَوْ أَمْثَالِهِ      إِذْ تَقْتَضِي عِلَّتَهُ مِنْ حَالِهِ  
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفِ ظَاهِرٍ      مُنَاسِبٍ مُنَضَّبٍ لَا نَافِرٍ  
وَإِنْ يَكُنْ خَفِيًّا أَوْ لَا يَنْضَبُّ      فَلِلْمُظَنَّةِ الرَّجُوعُ يَرْتَبُ  
وَإِنْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرٍ      لَمْ يُلْتَفَتْ كَاللَّوْنِ وَالتَّصْوِيرِ

(ومنه) أي من البعض الذي يعرف من استنباط العلة: (ما) أي المسلك الذي (سمي بالمناسبة و) سمي أيضا (بالإخالة على ما) أي على الحكم الذي (ناسبه) أي المناط؛ فمعنى المناسبة: أن يكون بين الوصف والحكم ملاءمة وموافقة؛ ومعنى الإخالة: أن المجتهد يخال أن هذا الوصف: هو علة الحكم؛ لما بينهما من المناسبة؛ (وذلك) المذكور من المناسبة والإخالة اسمه أيضا: (تخريج المناط)؛ لما فيه من إبداء ما نيط به الحكم أي علق عليه؛ (وهو إن تعيَّنَتْ) أي العلة (من غير) نص (مذكور زكن): علم، ولكنه مستنبط؛ سميت المناسبة بهذا الاسم؛ لأن المجتهد يقوم باستخراج علة حكم الأصل؛ حيث لم ينص عليها الشارع، لا صراحة ولا إيماء؛ (مثل) تعيين علة تحريم (الربا في البر أو أمثاله)؛ وهي الشعير والتمر والملح؛ من مجرد مناسبة الوصف للحكم؛ (إذ تقتضي): تستنبط (علته) أي الربا في البر وأمثاله (من حاله) أي من النظر في أحواله أي أوصافه الموجودة فيه؛ بأن يحصر المجتهد أوصافه، ويبين مناسب الحكم منها؛ فيشبهه ويطل ما عداه؛ قال في التقریب: وأما تخريج المناط: فهو تعيين العلة من أوصاف غير مذكورة؛ كقوله ﷺ: «لا تبيعوا الثبر بالبر إلا مثلاً بمثل»؛ فينظر هل العلة في ذلك الطعمية أو الاقتيات أو الكيل أو الوزن أو غير ذلك. (وذلك) أي تخريج المناط يكون (باعتماد وصف ظاهر) لا خفي (مناسب) للحكم المعلن به (منضبط) لا يختلف قلة وكثرة (لا نافر) منه؛ لأنه يراد لتعريف الحكم، وغير المنضبط: لا يعرف القدر المعلق به الحكم. (وإن يكن) الوصف المناسب (خفياً) كالرضا والغضب (أو لا ينضبط)؛ كالمشقة في السفر؛ (فللمظنة) أي مظنة الوصف المعلن به (الرجوع) في تعليل الحكم (يرتبط) بها؛ كتعليل القصر في السفر: بمظنة المشقة أي بأن السفر مظنة المشقة؛ فهي: وصف مناسب للقصر، لكنه لا ينضبط؛ لاختلافه بالنسب والإضافات؛ فلذلك نيط الترخص بمظنتها؛ كتقدير السفر بمرحلتين أو يومين. (وإن يكن) أي الوصف (يقصر عن تأثير) في الحكم؛ بأن كان غير مناسب له لكونه طردياً؛ فإنه (لم يلتفت) إليه؛ فلا يعتبر علة شرعاً؛ إما مطلقاً أي في كل حكم

وَرُبَّمَا قَدْ تَخْرُمُ الْمُنَاسِبَةُ مَفْسَدَةٌ قَدْ سَاوَتْ أَوْ مُغَالِبَةٌ  
وَأَنْ يَكُ التَّعْيِينُ مِمَّا ذُكِرَ قَدْ يَنْتَقِيحُ الْمَنَاطُ اشْتِهَارًا  
كَمَثَلِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ لِمُفْسَدِ الصَّوْمِ مِنَ الْعِبَارَةِ

شرعي لاستقراء موارد الشريعة؛ (كاللون والتصوير) أي الصورة والطول والقصر؛ فهذه الأوصاف لم تعتبر علة لشيء من الأحكام كلها، أو في الحكم المتنازع فيه فقط؛ كالذكورة والأنوثة في العتق؛ فلا يعمل بهما شيء من أحكامه، مع اعتبارهما في الشهادة والإمامة والقضاء والإرث وولاية النكاح.  
(وربما قد تخرم) أي تبطل (المناسبة) أي مناسبة الوصف للحكم (مفسدة) لازمة للحكم (قد ساوت) المصلحة الناشئة عن الوصف المناسب، (أو مغالبة) لها؛ يعني راحة عليها؛ وهذا هو قول الأكثر؛ لأن المصلحة إذا عورضت بمفسدة مساوية أو راححة؛ فلا يعد العمل بتلك المصلحة مصلحة، ولأن الشريعة جاءت بتقديم درء المفسد، وقيل لا تخرم المناسبة للمفسدة، بل تبقى، والخلاف لفظي؛ للاتفاق على انتفاء الحكم؛ فعلى الأول: لانتفاء العلة، وعلى الثاني: لوجود المانع. ومن فروع هذه المسألة فك الأسارى من أيدي العدو بالسلاح؛ فلا يجوز؛ لأن المصلحة الناشئة عن فكهم: أرجح منها المفسدة الناشئة عنه؛ وهي إعانة الكفار على المسلمين بالسلاح. (وإن يك التعيين) للعلة كائنا (مما ذكرنا) أي من نص مذكور عن الشارع؛ (فذا) التعيين (بنتقيح المناط اشتهرا) بهذا الاسم؛ وذلك: أن ينص الشارع على الحكم مع ذكر وصف تقترن به أوصاف أخرى لا تصلح للتعليل؛ فيقوم المجتهد بإلغائها، وإثبات الوصف الصالح للتعليل؛ (كمثل ما قد جاء في) شأن (الكفارة) بالعتق (لمفسد الصوم) أي للأعرابي الذي أفسد صومه بالوقوع (من العبارة) بـ "واقعت"، ومن التنقيح لها؛ قال في بصائر ذوي التمييز: العبارة: الكلام العابر الهواء من لسان المتكلم إلى سمع السامع هـ وقد أشار الناظم بهذا إلى حديث الأعرابي الذي جاء إلى رسول الله ﷺ يضرب صدره وينتف شعره يقول: هلك وأهلك وأقعت أهلي في رمضان. فقال له رسول الله ﷺ: «أعتق رقبة». قال في التقريب: تنقيح المناط: تعيين العلة من بين أوصاف مذكورة؛ كما ورد في الحديث "أن أعرابياً جاء يضرب صدره، وينتف شعره، يقول: هلك وأهلك؛ واقعت أهلي في رمضان"؛ فهذه جملة أوصاف، وتعين أن أمره بالكفارة؛ إنما كان للجماع في رمضان، لا لغيره من الأوصاف. قال الشوكاني: وقد زعم الفخر الرازي أن هذا المسلك هو مسلك السير والتقسيم؛ فلا يحسن عده نوعاً آخر. ورد عليه بأن بينهما فرقا ظاهراً؛ وذلك: أن الحصر في دلالة

وَهُوَ اِعْتِبَارُ مُقْتَضَى الْمَفْهُومِ      مِنْ جِهَةِ التَّأْثِيرِ وَالْعُمُومِ  
مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضَى الْخُصُوصِ      فِي الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَالشُّخُوصِ  
وَلَفْظُ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ يُطْلَقُ      بِحَيْثُمَا تَعَيَّنَتْهَا مُحَقِّقُ  
مِثْلَ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْمِثْلِيَّةِ      فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ عَقْلِيَّةٌ

السر والتقسيم: لتعيين العلة؛ إما استقلالا، أو اعتبارا. وفي تنقيح المناط: لتعيين الفارق وإبطاله، لا لتعيين العلة.

(وهو) أي تنقيح المناط في هذا الحديث: هو (اعتبار مقتضى المفهوم) أي ما يفهم من لفظ "واقعت أهلي"؛ وهو مطلق الفطر وهتك حرمة الشهر عند المالكية والأحناف (من جهة التأثير) في الحكم الذي هو إيجاب الكفارة، والجهة: هتك الحرمة، (و) من جهة (العموم) أي عموم اللفظ في الأحوال والأزمان والأشخاص كما قال: (مع اطراح) أي إلغاء (مقتضى الخصوص في الحال) أي حال ضرب الصدر ونتف الشعر (والزمان) في كونه أول النهار أو آخره (والشخص) أي كونها زوجة أو أمة؛ فهذا هو التنقيح؛ فمالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما: نقحا الحديث مرتين؛ فألغيا خصوص كون الرجل أعرابيا ينتف شعره ويضرب صدره، وألغيا خصوص الجماع، وعلقا الحكم. بمطلق الإفطار عمدا الشامل للأكل والشرب. ونقحه الشافعي مرة واحدة؛ فألغى خصوص كون الرجل أعرابيا يضرب صدره وينتف شعره، واعتبر خصوص الجماع؛ فأناط الكفارة به فقط.

(ولفظ تحقيق المناط يطلق بحيثما تعينها) أي العلة المتفق على كونها علة حكم الأصل (محقق) أي مثبت في الفرع المقيس المتنازع فيه؛ كتحقيق أن النباش سارق؛ بأنه وجد منه أخذ المال خفية؛ وهو السرقة؛ فيقطع، خلافا للحنفية، (ومثل جزاء الصيد) على من قتله وهو محرم أو في الحرم؛ (في) إيجاب (المثلية) أي المشابهة في الخلقة والصورة والمنظر؛ (فإنها) أي المثلية (معلومة) أي ثابتة بنص القرآن؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ الآية، وأيضا هي (عقلية) أي ثابتة بالاستنباط في آحاد الصيد؛ فالشاة: مثل للغزال، والبقرة: مثل لحمار الوحش؛ فتحقيق المثلية في آحاد الصور: هو الذي يطلق عليه تحقيق المناط؛ قال الإمام الشاطبي: وهذا النوع لا بد من الاجتهاد فيه في كل زمن، ولا ينقطع؛ إذ لا يمكن التكليف إلا به هـ وقال في التقريب: وأما تحقيق المناط؛ فهو أن يتفق على تعيين العلة، ويطلب أن تثبت في محل النزاع؛ وهو الفرع.



وَقَدْ يُرَى اسْتِنْبَاطُهَا اسْتِشْعَارًا      مِنْ حَالِ حُكْمٍ مَعَ وَصْفٍ دَارًا  
وَذَا الَّذِي سُمِّيَ بِالْقِيَاسِ      بِالْإِطْرَادِ مَعَ الْإِنْعِكَاسِ

### فصل في القواعد في القياس:

وَلِلْقِيَاسِ مُفْسِدَاتٌ إِنْ بَدَتْ      فَيُبْطَلُ الْقِيَاسُ مِنْهَا مَا ثَبَتَ  
مِنْهَا إِذَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ      أَوْ خَالَفَ النَّصَّ قَضَى امْتِنَاعًا  
وَلِلْعُمُومِ مَا لَهُ مِنْ بَاسٍ      لِلْمُشْتَبِهِ التَّخْصِيسُ بِالْقِيَاسِ

(وقد يرى استنباطها) أي استنباط عليّة الوصف للحكم (استشعاراً): مستشعرا أي مدركاً (من حال حكم مع وصف داراً) أي من دوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدمًا؛ بأن يوجد الحكم كلما وجد الوصف، وينتفي كلما انتفى؛ وهذا النوع يسمى عند الأكثر بالدوران. (وذا) المسلك هو: (الذي سمي بالقياس بـ) جامع (الاطراد) أي اطراد الحكم مع الوصف أي وجوده كلما وجد، (مع الانعكاس): انعكاسه معه أي انتفائه كلما انتفى الوصف؛ وهذا الدوران قد يكون في محل واحد؛ كالإسكار في العصير؛ فالعصير كان حلالاً قبل أن يوجد الإسكار، ثم صار حراماً؛ لما حدث الإسكار، ثم إذا زال الإسكار - كما في الخل -؛ أصبح مباحاً. وقد يكون في محلين؛ كالطعم في التمر؛ يجعله ربوياً، فإذا لم يوجد كما في الحرير: لم يكن ربوياً. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في القواعد في القياس: وللقياس مفسدات) أي مبطلات (إن بدت): ظهرت؛ (فـ) إنه (يبطل القياس منها) أي من أجلها كل (ما ثبت) منه بشروطه السابقة، وتلك المفسدات: (منها إذا ما خالف الإجماع)؛ كقول الحنفي: لا يجوز للرجل أن يغسل زوجته؛ لحرمة نظره إليها؛ قياساً على الأجنبية؛ فيعترض المالكي بأن هذا القياس: مخالف للإجماع السكوتي؛ بتغسيل علي كرم الله وجهه فاطمة رضي الله عنها. (أو خالف النص) كتاباً أو سنة؛ كقول بعضهم: لا يصح القرض في الحيوان لعدم انضباطه كالمختلطات؛ فيعترض المالكي بأن هذا القياس مخالف لحديث مسلم «أنه عليه السلام استسلف بكراً ورد رباعياً وقال: إن خيار الناس أحسنهم قضاء»؛ فكل من الإجماع والنص (قضى امتناعاً) من اعتبار القياس؛ وذلك: لأنهما مقدمان عليه، ويسمى هذا النوع من القواعد: بفساد الاعتبار. (و) أما خلافه (للعوم) أي عموم النص من كتاب أو سنة؛ فإنه (ما) أي ليس (له من باس) أي قدح فيه (لمثبت التخصيص) للعام (بالقياس) الشرعي؛ وهم الأئمة الأربعة؛ فلا يكون ذلك من فساد الاعتبار.

وَوَصَفُهُ الْجَامِعُ إِنْ مِنْهُ عُدْمٌ      وَفِي قُصُورٍ عَلَيَّ ذَاكَ التَّزَمُ  
ثُمَّ وَجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ      قَدْحٌ يُسَمَّى الْعَكْسَ فَاتَّبِعْ أَصْلَهُ  
وَهُوَ اعْتِبَارُهُ إِذَا مَا اتَّفَقَا      أَنْ لَيْسَ لِلْحُكْمِ سِوَاهَا مُطْلَقًا  
وَالنَّقْضُ كَوْنُ الْوَصْفِ دُونَ الْحُكْمِ      وَفِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(ووصفه الجامع) أي علة حكم الأصل المقيس عليه (إن منه) أي القياس (عدم) وجوده في الفرع المقيس؛ كالقدح في قياس شهود الزور إذا قتل إنسان معصوم: بشهادتهم على المكره غيره على قتل إنسان معصوم؛ في وجوب القصاص: بأن علة وجوب القصاص في الأصل -وهي الإكراه- مفقودة في شهود الزور؛ إذ لم يقع منهم إلا الشهادة.

ويجاب بأن الوصفين -وهما الشهادة والإكراه-: يجتمعان في القدر المشترك بينهما الذي هو التسبب في القتل.

(وفي قصور علة) أي في القياس على محل العلة القاصرة (ذاك) أي القدح في القياس (التزم)؛ فكون العلة قاصرة لا تتعدى الأصل إلى سواه: يعد قادحا في القياس؛ كما في قولنا: يحرم الربا في البر؛ لكونه برا، ويحرم الخمر؛ لكونه خمرا؛ فإن العلة فيهما: قاصرة؛ لا تتجاوز محل النص إلى غيره.

(ثم وجود الحكم دون العلة) أي علتها: (قدح) أي قادح في القياس بتلك العلة، وذلك القادح: (يسمى العكس) على حذف مضاف أي عدم العكس. (فاتبع أصله) أي اتبع قاعدة تخلف العكس.

(وهو) أي أصله (اعتباره) أي القدح به في القياس بذلك الوصف الذي وجد الحكم بدونه؛ وهذا (إذا ما اتفقا) -بالتركيب- أي حصل الاتفاق بين المتناظرين (أن ليس للحكم) أي لحكم الأصل المعلل بالوصف المذكور الذي وجد بدونه علة (سواها) أي سوى تلك العلة (مطلقا) أي لا منصوبة ولا مستنبطة؛ مثال ذلك إذا قيل: بيع الغائب باطل؛ قياسا على الطير في الهواء؛ يجامع عدم الرؤية؛ فيعترض عليه بأن بيع الطير في الهواء يحرم، حتى مع رؤيته وهو طائر؛ لعدم القدرة على تسليمه؛ فوجد الحكم هنا مع عدم العلة. وأما إذا اتفقا على أن لذلك الحكم علتين أو أكثر؛ فلا يقدح؛ لاحتمال أن إحداها خلفت الأخرى، كالحيض؛ يخلف الجنابة في وجوب الغسل؛ لأنهما علتان لوجوبه.

(والنقض) من القوادح؛ وهو (كون الوصف) أي العلة وجد في صورة (دون الحكم)؛ بأن تخلف الحكم عن العلة في صورة أو صورتين أو أكثر، (وفيه) أي

## وَالْقَلْبُ أَنْ يُثْبِتَ بَعْضُ الْخَصْمِ بَعْلَةَ الْآخَرِ ضِدَّ الْحُكْمِ

بالقدح به (خلف) كثير (بين أهل العلم)؛ فمذهب أكثر الحنفية وبعض الحنابلة: أن النقض لا يقدر مطلقاً؛ سواء كانت العلة منصوبة أو مستنبطة؛ وذلك: لأن تخلف الحكم؛ إما أن يكون للدليل، أو لغير دليل؛ فإن كان للدليل لم يكن قادحاً، بل يكون تخصيصاً، وإن كان لغير دليل؛ لم يعتد به.

ومذهب الإمام الشافعي واختيار مذهب السبكي: أنه يقدر مطلقاً. والثالث: مذهب الإمام أحمد ورواية عن الإمام مالك وكثير من الحنفية: أنه قادح في العلة المنصوبة، دون المستنبطة؛ وذلك: لأنه في الأولى يكون التخصيص من جهة الشارع، وليس ذلك إلى استنباط المجتهد.

قال في التقريب: والنقض في سائر الأدلة: وجود الدليل دون المدلول، والنقض في الحدود: وجود الحد دون المحدود؛ وهو مفسد في الحدود، واختلف في إفساده في الأدلة والعلل.

(و) من القوادح: (القلب)؛ وهو: (أن يثبت بعض الخصم) أي أحد الخصمين؛ وهو المعارض (بعلة الآخر) أي المستدل الذي أثبت بها الحكم (ضد الحكم) الذي أثبته المستدل بتلك العلة؛ فإن ثبوت نقيضه معها: يدل على استحالة ثبوته؛ لأن النقيضين لا يجتمعان، وهو قسمان؛ أحدهما: ما صحح فيه المعارض مذهبه؛ وذلك التصحيح: فيه إبطال مذهب المستدل؛ سواء كان مذهب المستدل مصرحاً به في دليله أو لا؛

مثال ما كان مصرحاً به في دليله: قول الشافعي في بيع الفضولي: عقد في حق الغير بلا ولاية عليه؛ فلا يصح؛ قياساً على شراء الفضولي؛ فلا يصح لمن سماه، فيقال من جانب المعارض كالمالكي والحنفي: عقد؛ فيصح كشراء الفضولي؛ فإنه يصح لمن سماه؛ إذا رضي ذلك المسمى له؛ وإلا لزم الفضولي.

ومثال غير المصرح به فيه: قول المالكي والحنفي المشترطين للصوم في الاعتكاف: لبث في مكان مخصوص؛ فلا يكون بنفسه قرية: كوقوف عرفة؛ يعنى أن قرية بضميمة الإحرام إليه؛ فكذلك الاعتكاف؛ إنما يكون قرية: بضميمة عبادة إليه؛ وهي الصوم؛ إذ هو المتنازع فيه. فمذهبهما؛ وهو اشتراط الصوم في الاعتكاف: غير مصرح به في دليلهما؛ فيقال من جهة المعارض كالشافعي: الاعتكاف لبث؛ فلا يشترط فيه الصوم: كوقوف عرفة.

والقسم الثاني: ما كان لإبطال مذهب الخصم أي المستدل من غير تعرض لمذهب

وَالْفَرْقُ إِبْدَاءٌ لَوْصَفٍ اسْتَقَرَّ مُنَاسِبٌ لِلْحُكْمِ مِمَّا يُعْتَبَرُ  
وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ عِنْدَ النَّظَرِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ وَلَا مُعْتَبَرٍ

المعترض؛ سواء كان ذلك الإبطال مصرحا به أي بدلالة المطابقة، أو غير مصرح به، لكنه إبطال لها بدلالة الالتزام؛ مثال الأول أن يقول الحنفي في مسح الرأس: عضو وضوء؛ فلا يكفي في مسحه أقل ما يطلق عليه اسم المسح؛ قياسا على الوجه؛ فإنه لا يكفي في غسله ذلك، فيقال من جانب المعترض كالشافعي: عضو وضوء؛ فلا يتقدر بالربع؛ قياسا على الوجه؛ فإنه لا يقدر غسله بالربع، فالشافعي يقول له: كونه عضو وضوء يقتضي نقيض مذهبك؛ من جواز الاقتصار في مسح الرأس على الربع، وليس في قلب الشافعي هذا الدليل إثبات مذهب الذي هو الاكتفاء بأقل ما يمكن من المسح، بل يجوز أن يكون الواجب ذلك أو الجميع، كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى.

ومثال الثاني؛ وهو ما أبطل فيه مذهب المستدل بالالتزام: قول الحنفي في جواز بيع الغائب: عقد معاوضة؛ فيصح مع الجهل بالعوض: كالنكاح؛ يصح مع الجهل بالزوجة أي عدم رؤيتها، فيقال من جانب المعترض كالمالكي والشافعي: فلا يثبت به خيار الرؤية: كالنكاح، فقد أبطل مذهب بالالتزام؛ لأن ثبوت خيار الرؤية لازم شرعا عنده للمصلحة، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

(و) من القوادح في العلة: (الفرق) بين الأصل والفرع؛ وهو (إبداء) أي إبداء المعترض (لوصف استقر) أي ثبت في الأصل (مناسب للحكم) مما يعتبر أي مما يصلح للتعليل به، وليس موجودا في الفرع؛ وهو غير وصف المستدل الذي جمع فيه بين الأصل والفرع؛ مثال ذلك: أن تقاس الهبة على البيع؛ في منع الغرر، فيقول المالكي: الفرق: أن البيع عقد معاوضة، والمعاوضة: مكايسة؛ لا يحل فيها الغرر، والهبة: إحسان صرف؛ فيحل فيها الغرر؛ فإن لم يُحَصَّلْ شيئا لا يتضرر الموهوب له، بخلاف المشتري. قال في التقريب: الفرق: إبداء معنى مناسب للحكم، يوجد في الأصل ويعدم في الفرع، أو يوجد في الفرع ويعدم في الأصل؛ كقول الحنفي: الوضوء: طهارة بالماء؛ فلا يفتقر إلى نية: كإزالة النجاسة، فيجيبه الفارق بأن الوضوء: طهارة حكمية، وإزالة النجاسة: طهارة عينية؛ فافترق حكمهما.

(وليس بالقادح) في القياس (عند) أهل (النظر) وصف إبداء المعترض في الأصل (غير مناسب) للحكم (ولا معتبر) أي صالح للتعليل؛ مثال غير المناسب الذي لا يقدح ولا يعتبر: أن يقاس الأرز على البر؛ يحكم الربا؛ فيقول القائل: الفرق بينهما: أن الأرز أشد بياضا، أو أيسر تبشيرا من سنبله من الثاني؛ فهذا الفرق لا يعتبر.

وَنَقْصُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي      تَقَرَّرَتْ مِنْ قَبْلِ ذَا وَحْدَتِ  
وَالْقَبُولُ بِالْمُوجِبِ مَا الْأَدْلَةُ      جَمِيعُهَا مَعَهُ بِمُسْتَقْلَةٍ  
وَذَاكَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ الْكَافِي      وَصَرَفُهُ عَنْ مَوْضِعِ الْخِلَافِ

(و) من القوادح: (نقص شرط من شروطه) أي القياس (التي تقررت): ثبتت (من قبل ذا وحدت) أي عرفت وُيُنِت؛ فلا يصح، وهذا قاذح ظاهر؛ فإن الشرط: ما يلزم من عدمه العدم كما مرّ.

(و) من القوادح: (القول بالموجب) بفتح الجيم: (ما) أي ليست (الأدلة جميعها معه بمستقله) أي ثابتة؛ فيدخل في جميعها؛ القرافي: القول بالموجب: يدخل في العلل والنصوص، وجميع ما يستدل به. وعرفه الناظم رحمه الله بقوله: (وذاك) أي القول بالموجب هو: (تسليم الدليل) أي تسليم المعترض دليل المستدل (الكافي) في ثبوت الحكم؛ علة أو غيرها، (وصرفه عن موضع الخلاف)؛ فيمنع كونه دالا على محل الخلاف؛

قال في التقريب: ومعناه أن يُسَلَّمَ الخصم الدليل الذي استدل به المستدل إلا أنه يقول: هذا الدليل ليس في محل النزاع، إنما هو في غيره فيبقى الخلاف بينهما. القرافي: مثاله في العلل: قول القائل: الفرس: حيوان يُسابق عليه؛ فتجب فيه الزكاة: كالإبل؛ فإن الخيل يُسابق عليها كالإبل، فيقول السائل: أقول بموجب هذه العلة، فإن الزكاة عندي واجبة في الخيل؛ إذا كانت للتجارة؛ فيإيجاب الزكاة من حيث الجملة أقول به، إنما النزاع في إيجاب الزكاة في رقاها؛ من حيث هي خيل، فيسلم ما اقتضته العلة، ولم يضره ذلك في صورة النزاع.

ومثاله في النصوص: قول المستدل: إن المحرم لا يُغَسَّل ولا يُمَسُّ بطيب؛ لقوله ﷺ في محرم وقصته ناقتة: «لا تمسوه بطيب فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً»؛ فيقول السائل: النزاع ليس في ذلك المحرم الذي ورد فيه النص، وإنما النزاع في المحرمين في زماننا، والنص ليس فيه عموم يتناولهم، إنما هو في شخص مخصوص؛ فلا يضرنا التزام موجب، وكذلك لو استدل بعضهم على وجوب الزكاة بسورة الإخلاص، فإننا نقول له بموجبها الذي هو التوحيد، ولا يلزم من ذلك وجوب الزكاة في صورة النزاع هـ منه. وبالله تعالى التوفيق.

### ذكر الاستصلاح:

وَإِنَّ لِلْمَصْلَحَةِ الْمَشْهُورَةِ      لِأَضْرِبًا ثَلَاثَةً مَحْصُورَةً  
مَا جَنَسَهُ شَرْعًا بِهِ مُطَابَرَةً      فَذَلِكَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ  
وَأَصْلُهُ تَخْصِيلُ قَصْدِ الشَّارِعِ      فِي دَفْعِ فَاسِدٍ وَجَلْبِ نَافِعٍ  
كَجَعْلِ كُلِّ مُذْهَبٍ لِلْعَقْلِ      كَالْخَمْرِ فِي امْتِنَاعِهِ لِلْأَكْلِ  
وَالثَّانِ مُلْغَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ      لِكَوْنِهِ فِي الشَّرْعِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ  
كَأَنْ يُقَالَ مَالِكُ الرِّقَابِ      تَكْفِيرُهُ بِالصَّوْمِ لِلْعِقَابِ

(ذكر الاستصلاح) أي هذا مبحثه: (وإن للمصلحة المشهورة) أي المعروف بين الناس كونها مصلحة (لأضربا): أنواعا (ثلاثة محصورة) فيها؛ أولها: (ما) أي الضرب الذي (جنسه شرعا به مطالبه) أي ثبت في الشرع المطالبة بجنسه أي اعتبار جنسه بالجلب؛ (فذلك) هو (القياس ذو المناسبه) أي يسمى بذلك؛ لاشتماله على الوصف المناسب للحكم، (وأصله) أي الأصل في قياس المناسبه: (تخصيل قصد الشارع في دفع فاسد) أي دفع المفسد عن العباد، (وجلب نافع) أي جلب المصالح لهم بسبب القياس بذلك الوصف الذي اعتبره الشارع على محل الحكم الذي اعتبره فيه؛ وذلك: (كجعل كل) مأكول ومشروب (مذهب للعقل كالخمر) أي ملحقا به ومقيسا عليه؛ (في امتناعه للأكل) أي في تحريم أكله وشربه؛ بجامع الوصف الذي اعتبره الشارع علة لتحريم شرب الخمر؛ وهو الإسكار؛ لما في اعتباره؛ من دفع مفسدة زوال العقل الواجب حفظه؛ فيقاس عليه كل مأكول ومشروب وجد فيه ذلك الوصف؛ دفعا لتلك المفسدة؛ قال في التقريب: إن هذا القسم: حجة عند جميع القائلين بالقياس؛ ومن ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه؛ من إحداث الديوان، وإحداث السجن، وغير ذلك. (و) الضرب (الثان ملغى عند كل ذي نظر) من أهل العلم؛ وإنما كان ملغى: (لكونه في الشرع غير معتبر): معتد به؛ فقد نهي عن جلبه؛ فلذلك اتفق على عدم التعليل به والقياس عليه؛ (كأن يقال) الملك (مالك الرقاب) الكثيرة إذا جامع في نهار رمضان (تكفيره) إنما يكون (بالصوم) دون الإعتاق والإطعام؛ لسهولة بذل المال عليه في شهوة الفرج؛ فالمناسب لحاله: التكفير بالصوم بدءا؛ للردع عن هتك حرمة رمضان، (وللعقاب)؛ مثاله: قول بعض العلماء لبعض الملوك لما جامع في نهار رمضان: إن عليك صوم شهرين متتابعين، فلما أنكر عليه - حيث لم يأمره بإعتاق رقبة مع اتساع ماله-؛ قال: لو أمرته بذلك؛ سهل عليه، واحتقر إعتاق رقبة في جنب قضاء شهوته؛ فكانت المصلحة في إيجاب الصوم: ليترجر. فهذا قول باطل ومخالف لنص الكتاب.

(أو) أي وكذلك (أن يقال حامل الأثقال) غير المسافر (يأخذ بالفطر)؛ فيجوز له

أَوْ أَنْ يُقَالَ حَامِلُ الْأَثْقَالِ      يَأْخُذُ بِالْفِطْرِ كَذِي التَّرْحَالِ  
وَمُتَرَفٌ فِي حَالَةِ الْأَسْفَارِ      يُمْنَعُ مِنْ قَصْرِ وَمِنْ إِفْطَارِ  
فَكُلُّ ذَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الشَّرْعِ      فَهُوَ حَرٌّ جَمِيعُهُ بِالْمَنْعِ  
وَتَالِثٌ مَا لَيْسَ بِالشَّرْعِ اتَّضَحَ      بَأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ أَوْ مُطَّرَحٌ  
فَذَا يُسَمَّى عَنْدهُمْ بِالْمُرْسَلِ      وَكَمْ لَهُ كَمَالِكٍ مِنْ مُعْمَلٍ  
وَفِي الصَّرُورِيَّاتِ لِلْغَزَالِيِّ      يُرَى اعْتِبَارُهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ  
مُشْتَرَطًا مَعَ ذَاكَ فِي الْقَضِيَّةِ      وَرُودَهَا قَطْعِيَّةً كُلِّيَّةً

في رمضان؛ (ك) المسافر (ذي الترحال)؛ بجامع دفع المشقة عنهما؛ فهذه المصلحة لم يعتبرها الشارع؛ فلم يرخص إلا للمسافر والمريض، (و) أن يقال: ملك (مترف) أي متنعم (في حالة الأسفار)؛ بأن كان في محمل لا يجد فيه حرا ولا بردا ولا تعباً: (يمنع من قصر) للصلاة (ومن إفتار) في رمضان؛ لعدم المصلحة له في ذلك؛ إذ لا مشقة تلحقه في السفر؛ فمصلحته: في الاشتغال بالعبادة ورياضة النفس، وتلك المصلحة لا تُجلب إلا بإلزام الإتمام والصوم له، وقد ألغى الشارع هذه المصلحة؛ فأباح القصر والفطر لكل مسافر؛ (فكل ذا) المذكور من المصالح (لم يعتبر في الشرع فهو حر) أي حقيق (جميعه بالمنع) أي بمنع التعليل به والقياس عليه؛ ومن ذلك المنع من غرسة العنب؛ لثلا يعصر منه خمرا؛ فهذا لا يقول به أحد كما سيأتي. (وثالث) من ضروب المصلحة (ما ليس بالشرع اتضح بأنه معتبر أو مطرح) أي ملغى؛ فلم يدل دليل على اعتبار الشارع لهذه المصلحة، ولا على إلغائها لها؛ (فذا) الذي هو المصلحة التي لم يعتبرها الشرع ولم يلغها؛ (يسمى عندهم بالمرسل) أي بالمصلحة المرسلة، (وكم له - كمالك - من معمل)؛ فإنه يميز التعليل بها، حتى جَوَّز ضرب المتهم بالسرقة؛ ليقر؛ فجواز ضربه: هو الحكم، وتوقع الإقرار: هو المصلحة المرسلة، (و) إذا كانت (في) محل (الضروريات) أي الخمسة التي اتفق عليها الشرائع؛ وهي حفظ الأديان والنفس ولأنساب والأموال والعقول كما مر: (للغزالي يرى اعتباره في الاستعمال)؛ فعنده: إن وقعت في محل الضرورة؛ يجوز أن يؤدي إليها اجتهدا مجتهد؛ فيعمل بها حال كون الغزالي (مشرطا مع ذاك) أي مع كونه في محل الضرورة - لا الحاجة ولا التكميلية - (في القضية) المستعملة فيها (ورودها) أي المصلحة المرسلة (قطعية) حين الاستعمال؛ بأن يقطع بوقوعها؛ فإن ظن فقط لم يجز استعمالها؛ قال: والظن القريب من

### ذكر الاستدلال:

وَأَخَذَ بِالِاسْتِدْلَالِ حَيْثُمَا وَرَدَ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ كُلٌّ مُعْتَمِدٌ  
وَحَدُّهُ أَخَذَ دَلِيلَ قَصْدٍ أَنْ يُقْضَى لِلْحُكْمِ عَلَى أَهْدَى سَنَنْ  
فَأَوَّلُ مَا دَلَّ مَلْزُومٌ عَلَى لَازِمِهِ فِيهِ وَعَكْسٌ قَدْ عَلَا  
فَاللَّازِمُ الَّذِي لِلَامِ يَقْبَلُ وَلَوْ عَلَى الْمَلْزُومِ مِمَّا يَدْخُلُ  
وَيَرْفَعُ الْمَلْزُومَ نَفْيُ اللَّازِمِ وَذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ غَيْرُ لَازِمٍ

القطع: كالقطع، واشترط فيها أيضا أن تكون: (كلية) أي عامة على بلاد الإسلام؛ مثاله تترس الكفار بجماعة من المسلمين؛ فلو كففنا عنهم لصدومنا، واستولوا على دار الإسلام، وقتلوا كافة المسلمين، ولو رميناهم لقتلنا الترس معهم. واحترز بالكلية: عما إذا تترسوا في قلعة بالمسلمين؛ فلا يحل؛ إذ لا يلزم من ترك تلك القلعة فساد عام. وبالله تعالى التوفيق.

(ذكر الاستدلال)؛ وهو لغة: طلب الدليل، ويطلق عرفا على إقامة الدليل مطلقا، وعلى نوع خاص من الدلالة؛ وهو المراد هنا. (وأخذ بالاستدلال)؛ فيجوز الأخذ به أي الاحتجاج والعمل (حيثما ورد) أي في كل الفروع. (وهو على قسمين كل) منهما (معتمد) أي يجوز الاعتماد عليه.

(وحده) أي تعريف الاستدلال: هو (أخذ دليل) ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس (قصد أن يقضي) أي لأجل قصد إفضاء ذلك الأخذ (للحكم على أهدي سنن) أي أقوم طريق. (فأول) من قسمي الاستدلال: هو (ما دل ملزوم) أي الاستدلال بالملزوم (على لازمه فيه وعكس قد علا)؛ وهو الاستدلال باللازم على ملزومه. (فاللازم)؛ وهو التالي عند المناطقة، وجواب الشرط عند النحاة: (الذي للام يقبل)؛ فيحسن معه اللام (ولو على الملزوم)؛ وهو المقدم عند المناطقة، والشرط عند النحاة (مما يدخل)؛ فيحسن دخول لو عليه؛ نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ فاللازم: عدم فساد السماوات والأرض، والملزوم: عدم تعدد الآلهة؛ فدخلت "لو" على الملزوم، واللام على اللازم. (ويرفع الملزوم) أي ينفيه (نفى اللازم)؛ فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم؛ مثاله -إذا كان المطلوب أن الزكاة غير واجبة على المدين-: لو كانت الزكاة واجبة على المدين لكانت واجبة على الفقير؛ فينتج: الزكاة لا تجب على المدين؛ فيثبت المطلوب؛ بإبطال نقيضه؛ وهو قولنا: الزكاة واجبة على المدين.

(وذاك بالإثبات غير لازم) إلا أن يكون اللازم مساويا للملزوم؛ فينتج وجود اللازم وجود الملزوم،



لَكِنَّمَا الْمَلْزُومُ حَيْثُ أُثْبِتَا      يَثْبُتُ لَازِمٌ وَدَعَّ عَكْسًا أَتَى  
وَالسِّرُّ وَالتَّقْسِيمُ ثَانِي قِسْمٍ      تَقْرِيرٌ أَوْصَافٍ لِحَصْرِ الْحُكْمِ  
وَالْأَخْذُ بِالنَّفْيِ وَبِالْإِثْبَاتِ      حَتَّى يُرَى الْمَطْلُوبُ مِنْهُ يَأْتِي

(لكنما الملزوم حيث أثبتا يثبت لازم)؛ فإذا قلت: إن كان هذا مسكرا؛ فهو حرام، لكنه مسكر؛ ينتج: فهو حرام، (ودع عكسا أتى)؛ فانتفاء الملزوم: لا يستلزم انتفاء اللازم؛ فإذا قلت: إن كان هذا مسكرا فهو حرام، لكنه غير مسكر؛ فهذا لا ينتج هو غير حرام؛ لأن الحرام: أعم من المسكر؛ فيحرم نحو الميتة، وهو غير مسكر؛ فنفي الأخص: لا يلزم منه نفي الأعم، وإن كان التلازم من الطرفين؛ فالنتائج أربع؛ كقولك: إن كان هذا ناطقا؛ فهو إنسان؛ فإنه يلزم من وجود المقدم وجود التالي، وبالعكس، ويلزم من عدمه عدمه، وبالعكس.

(والسير والتقسيم) الذي مرّ في مسالك العلة (ثاني قسم) أي هو القسم الثاني من قسمي الاستدلال؛ وهو: (تقرير أوصاف لحصر الحكم) في هذه الأوصاف. (والأخذ) أي التمسك والاحتجاج كائن (بالنفي وبالإثبات حتى يرى المطلوب منه) أي من الحصر (يأتي)؛ قال في التقريب: الضرب الثاني -يعني من الاستدلال-: السير والتقسيم؛ وهو حصر الأقسام بين النفي والإثبات، حتى يحصل المطلوب؛ كقولنا: لا يخلو أن يكون كذا وكذا، وباطل أن يكون كذا وكذا؛ يثبت ضده؛ وهو كذا، أو يبطل جميع الأقسام، وكل واحد من الضربين: حجة صحيحة؛ وهما الشرطي المتصل والمنفصل المذكوران في العقليات هـ منه.

قال في المهيعة:

والثان من ضربي الاستدلال      السير والتقسيم في أحوال  
وذاك حصر الحكم في أشياء      تذكر إثباتا أو انتفاء  
حتى يرى المطلوب منه يحصل      في حالة أو في الجميع يبطل

وفي المستصفى: السير والتقسيم: دليل صحيح؛ وذلك: أن يقول: هذا الحكم معطل، ولا علة له إلا كذا أو كذا، وقد بطل أحدهما؛ فتعين الآخر هـ انظر بقيته.

وقال في التنقيح: السير والتقسيم: هو أن يقول: إما أن يكون الحكم معطلا بكذا أو بكذا، والكل باطل إلا كذا؛ فتعين.

قال في الشرح: وهذه الطريقة مفيدة لليلة؛ لأن الحكم مهما أمكن أن يكون معطلا؛ لا يجعل تعبدا؛ وإذا أمكن إضافته للمناسب؛ فلا يضاف لغير المناسب، ولم نجد مناسبا إلا ما بقي بعد السير؛ فوجب كونه علة بهذه القاعدة.

### ذكر الاستصحاب والبراءة الأصلية:

وَنَوْعُ الْإِسْتِصْحَابِ مَا أَبَانَا      بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَا  
وَاعْتَمَدَ الصَّحَّةَ فِيهِ الْأَكْثَرُ      وَفِيهِ لِلنُّعْمَانِ خُلْفٌ يُذَكِّرُ  
وَمِثْلُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ      وَهِيَ الْبَقَاءُ عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِيَّةِ  
حَتَّى يَدُلَّنَا دَلِيلٌ شُرْعَا      عَلَى خِلَافِ الْحُكْمِ فِيهِمَا مَعَا  
وَالْخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلٍ ثَانٍ      لِلْأُبْهَرِيِّ وَلِلْإِصْبَهَانِيِّ

وفي البحر - بعد كلام طويل -: أن السير والتقسيم: قسمان؛ أحدهما: أن يدور بين النفي والإثبات؛ وهو المنحصر. والثاني: أن لا يكون كذلك؛ وهو المنتشر. فالأول: أن يحصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه، ثم اختبارها وإبطال ما لا يصلح منها بدليله؛ من باب كونه طردا أو ملغى، أو غير ذلك؛ فيتعين الباقي للعلية؛ وهو قطعي لإفادة العلة، ويجوز التمسك به في القطعيات والظنيات؛

فالأول كقولنا: العالم إما أن يكون قديما أو حادثا؛ بطل أن يكون قديما؛ فثبت أنه حادث. والثاني كقولنا: ولاية الإجماع؛ إما أن لا تعلل، أو تعلل بالبركارية، أو الصغر، أو الأبوة، أو غيرها، والكل باطل سوى الثاني؛ فالأول بالإجماع، والثالث والرابع: لقوله عليه السلام «الشيء أحق بنفسها»؛ فيتعين الثاني؛ قال الهندي: وحصول هذا القسم في الشرعيات: عسر جدا. هـ باختصار. وبالله تعلى التوفيق.

(ذكر الاستصحاب والبراءة الأصلية: ونوع الاستصحاب) هو: (ما أبانا) أي أظهر كون الأصل (بقاء ما كان على ما كانا)؛ فهو بقاء الأمر في الحال والاستقبال على ما كان عليه في الماضي، حتى يدل دليل على خلاف ذلك. (واعتمد الصحة فيه) أي في الاستصحاب (الأكثر)؛ فهو حجة عند المالكية وأكثر الشافعية، (وفيه للنعمان) والمتكلمين (خلف يذكر)؛ وهو أنه ليس بحجة. (ومثله) أي الاستصحاب: (البراءة الأصلية)؛ فهي ضرب منه؛ (وهي البقا على انتفا الحكمية) أي الأحكام الشرعية؛ لأن الأصل براءة الذمة من لزوم الأحكام، (حتى يدلنا دليل شرعا على خلاف الحكم فيهما) أي في الاستصحاب والبراءة الأصلية (معا) أي جميعا؛ وذلك: هو زوال الحكم المستصحب ثبوته في الاستصحاب، وثبوت الحكم المستصحب نفيه في البراءة الأصلية. (والخلف موجود بأصل ثان) أي بالبراءة الأصلية أي في حجته (للأبهري وللإصبهاني)؛ فقالا: إنه ليس بحجة.

وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَصْلٌ مُطْرَدٌ      الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ حَيْثُمَا وُجِدَ

ذكر الاستقراء:

وَهَآكَ الْإِسْتِقْرَاءُ خُذْهُ رَسْمًا      تَتَّبِعُ الْجُزْئِيَّ حُكْمًا حُكْمًا

وعيني الناظم رحمه الله تعالى بالأصبهاني: أبا الفرج؛ وقد مرّ أن أبا الفرج يعنون به عمر بن محمد البغدادي، لا أنه أبو الفرج الأصبهاني؛  
فلعل الصواب:

وَأَنَايِ الْأَصْلَيْنِ بِهِ خُلْفٌ دَرَجٌ      عَلَيْهِ الْأَبْهَرِيُّ مَعَ أَبِي الْفَرَجِ  
فعند الأبهري أن الأصل في الأشياء قبل البعثة: المنع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ  
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ أي وما لا.. فلا. وعند أبي الفرج: أن الأصل فيها الإباحة  
الشرعية، لا العقلية؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.  
وقد مرّ ذلك.

(والشافعي عنه أصل مطرد) أي معمول به عنده؛ لأنه هو المجمع عليه؛ وهو:  
(الأخذ بالأخف) من الأقوال (حيثما وجد) الأخف، حتى يدل الدليل على  
الانتقال للأثقل؛ فهو ضرب من البراءة الأصلية؛ وذلك: كقوله في دية اليهودي:  
إنما ثلث دية المسلم؛ لأن ذلك هو أخف الأقوال الواردة فيها؛ إذ قيل: كدية  
المسلم، وقيل نصفها؛ وهو قول المالكية، وقيل: ثلثها؛ وهو الأقل المجمع عليه، وما  
زاد منفي بالبراءة الأصلية؛ لأن الأصل عدم شغل الذمة به؛ استدلالاً بمثل قوله  
تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾، وقيل يجب الأخذ بالأثقل؛ لأنه أحوط وأكثر  
ثواباً، وقيل يجوز بكليهما؛ وهو الأقرب؛ لأن الأصل عدم الوجوب؛ فيختار ما  
شاء منهما، ولا يلزم بأحدهما.

وقال في البحر: وحكى بعض الحنابلة هذا الخلاف في أن الأولى الأخذ بالأخف أو  
الأثقل، ثم قال: والأولى: أن من بُلي بوسواس أو شك أو قنوط؛ فالأولى أخذه  
بالأخف والإباحة والرخص؛ لثلا يزداد ما به ويخرج عن الشرع، ومن كان قليل  
الدين كثير التساهل؛ أخذ بالأثقل والعزيمة؛ لثلا يزداد ما به؛ فيخرج إلى الإباحة.  
انظر بقيقته. وبالله تعالى التوفيق.

(ذكر الاستقراء)؛ وهو لغة: التتبع: (وهاك) أيها السامع (الاستقراء)؛ فإنه حجة  
شرعية؛ وهو من أنواع الاستدلال (خذه رسماً) أي خذ تعريفه شرعاً؛ فهو (تتبع  
الجزئي) أي تتبع أحكام الجزئيات المندرجة تحت كلي واحد (حكماً حكماً) أي  
واحداً واحداً.

ثُمَّ يُرَى وَالْحَالُ فِيهِ يَطْرُدُ      بِذَلِكَ الْحُكْمَ بِحَيْثُمَا يَرُدُّ  
فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ مَا قُصِدَ      يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا وُجِدَ  
وَرُبَّمَا قَدْ يَنْتَهِي فِي الشَّرْعِ      لِأَنَّهُ يُفِيدُ فِيهِ حُكْمَ الْقَطْعِ

ذكر الاستحسان:

وَبَعْضُهُمْ يَنْسُبُ لِلنُّعْمَانِ      عَلَى الْخُصُوصِ نَوْعَ الْإِسْتِحْسَانِ  
وَمَا لِكَ لَيْسَ لَهُ بِمَنْعٍ      وَقَدْ رَوَوْا إِنْكَارَهُ لِلشَّافِعِيِّ

(ثم) بعد التتبع المذكور (يرى) الجزء المتبع (والحال فيه يطرد بذلك الحكم بمحيثما يرد)؛ فلا يوجد إلا ووجد محكوما فيه بذلك الحكم المتبع فيه؛ (ف) بسبب ذلك التتبع (يحصل الظن بأن ما قصد) من الصورة الجزئية المتنازع فيها (يكون حكمه كحكم ما وجد) من الجزئيات؛ فيحكم له بحكمها.

ثم هو على قسمين: قطعي وظني؛ فالقطعي هو قوله: (وربما قد ينتهي) الاستقراء أي يبلغ (في الشرع) مبلغا (لأن يفيد فيه حكم القطع)؛ الإضافة بيانية أي حكم هو القطع بأن هذه الصورة الجزئية: محكوم عليها بالحكم الثابت لنظائرها الحاصل بتتبع محالها؛ وذلك إذا كان عاما لجميع صور جزئيات الكلي غير صورة النزاع، وحينئذ يكون حجة اتفاقا؛ مثال الاستقراء التام: استقراء عمل الصحابة رضي الله عنهم بنجر الواحد؛ فيكون حجة بهذا الاستقراء.

أما الاستقراء الظني؛ فهو الاستقراء في بعض الجزئيات الخالي عن صورة النزاع؛ كان البعض هو الأكثر أم لا؛ وهو حجة ظنية؛ هذا هو الاستقراء الناقص، ويسمى عند الفقهاء: إلحاق الفرد بالأعم الأغلب؛ مثاله: استقراءنا الفرض في جزئياته؛ بأنه لا يؤدي على الراحلة؛ فيغلب على الظن عندنا: أن الوتر ليس بفرض، لأنه عليه السلام أداه على الراحلة، ولو كان فرضا لما أداه عليها، وهذا الظن حجة عندنا. وبالله تعالى التوفيق.

(ذكر الاستحسان)؛ وهو لغة: استفعال من الحسن - ضد الاستقباح - أي اعتقاد الشيء حسنا. (وبعضهم ينسب للنعمان على الخصوص نوع الاستحسان) أي النوع المسمى بالاستحسان؛ فعنده أنه يحتج به في الشرعيات، وهو نوع من أنواع الاستدلال. (وما لك ليس له بمنع)، بل نقله عنه البصريون من أصحابه، (وقد رأوا إنكاره) أي إنكار الاحتجاج به في الشرعيات (لـ) الإمام (الشافعي) رضي الله تعالى عنه، حتى قال: من استحسّن فقد شرع؛ قال الشوكاني نقلا عن الروياني: معناه أنه ينصب من جهة نفسه شرعا غير الشرع.

وَأَيْمًا الظَّاهِرُ فِيهِ أَنْ يُرَى      بِمُقْتَضَى تَفْسِيرِهِ مُعْتَبَرًا  
وَمُرْتَضَى حُدُودِهِ الْمُرَوِّبَةِ      الْأَخْذُ بِالْمَصْلَحَةِ الْجُزْئِيَّةِ  
فِيمَا يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْكُلِّيَ      لِأَنَّهُ مِنْ مُسْتَحْسَنَاتِ الْعَقْلِ

(وإنما الظاهر فيه) أي الاستحسان (أن يرى) الخلاف فيه (بمقتضى تفسيره معتبرا)؛ فمن أنكره على الحنفية والحنابلة؛ فذلك لظنه أنهم يريدون الحكم بغير دليل، ومن قال به من الحنفية والمالكية؛ فقد فسره بالعمل بأقوى الدليلين؛ وذلك لا خلاف فيه.

(ومرتضى حدوده) أي الحد الصحيح من حدود الاستحسان أي تفاسيره (المروية) فيه عن الفقهاء: هو (الأخذ بالمصلحة الجزئية) (الكائنة) (فيما يقابل القياس الكلي) أي العام المخالف لها؛ كدخول الحمام من غير تقدير الماء والمدة؛ (لأنه)؛ بتخفيف "أن" وذكر اسمها ضرورة؛ كما في قوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنتك هناك تكون الثمالا

أي لأجل أن الاستحسان حينئذ (من مستحسنات العقل)؛ فيستحسنه المجتهد بعقله، ويميل إليه لحسنه في الشرع، وعدم منافاته له؛ قال في التقريب: الاستحسان: اختلف الناس في معناه، فقال الباجي: هو القول بأقوى الدليلين؛ وعلى هذا يكون حجة إجماعاً. وقيل: هو الحكم بغير دليل؛ وعلى هذا يكون حراماً إجماعاً؛ لأنه اتباع للهوى، وقيل: هو دليل ينقدح في نفس المجتهد لا تساعده العبارة عنه. وأشبه الأقوال إنه: ما يستحسنه المجتهد بعقله.

قال الشاطبي: الاستحسان في مذهب مالك: عبارة عن الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي؛ ويشهد له من الشرع: الرخص الواقعة في الشريعة؛ فإن حقيقتها ترجع إلى اعتبار المال، وجلب المصالح، ودرء المفسدات على الخصوص؛ وإن كان الدليل العام يقتضي منع ذلك هـ

وفي الضياء: قال الأبياري أما مسألة دخول الحمام؛ فالعرف قدر عوضه، وأما مدة اللبث وقدر الماء المستعمل فيه؛ فيسقط ذلك للضرورة إليه وعدم المعاوضة فيه؛ إذ لا غرر يحذر، بل هو غرر يسير معفو عنه، والمضايقة في ذلك في مسألة الشرب من السقاء: قبيحة في العادة؛ فاستحسن تركه؛ وهذا يدل على أن ما جرت العادة بكونه حسناً عند الفقهاء؛ فهو موافق لمقصود الشرع؛ وهذا أقرب الوجوه من ذوق الشريعة؛ فإن النبي ﷺ قال: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

### ذكر العرف والعادة:

وَالْعُرْفُ مَا يَغْلِبُ بَيْنَ النَّاسِ وَمِثْلُهُ الْعَادَةُ دُونَ بَاسٍ  
وَمُقْتَضَاهُمَا مَعًا مَتَّبِعٌ فِي غَيْرِ مَا خَالَفَهُ الْمَشْرُوعُ

واستقراء الشريعة يرشد إلى مكارم الأخلاق بأمور كلية، والنهي عن سفاسفها؛ فبالنظر إلى ذلك قد يغلب على الظن أنه إذا ثبت كون الشيء حسنا عند أهل العادة؛ فهو مطلوب للشرع. انظر بقيته.

وفي نسخة بدل الشطر: \*لا أنه مستحسنات العقل\* أي هو الأخذ بالمصلحة إلخ، لا أنه ما يستحسنه العقل بلا دليل. وبالله تعالى التوفيق.

(ذكر العرف والعادة: والعرف اصطلاحاً: (ما) أي هو المعنى الذي (يغلب عند الناس) استعماله، (ومثله العادة) في المعنى حال كون ما يغلب (دون باس) فيه؛ بأن يكون مشروعاً، وتعريفه آتلة إلى معنى واحد؛ هو غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها؛ قال في التقريب: وقد تكون هذه الغلبة في جميع الأقاليم، وقد تختص ببعض البلاد أو بعض الفرق.

(ومقتضاهما) أي مدلولهما (معاً متبوع) أي معمول به؛ قال في التقريب: فيقضى بالعادة عند المالكية، خلافاً لغيرهم؛ وذلك: (في غير ما خالفه المشروع) أي الدليل الشرعي؛ فحينئذ يجب نبذه واعتماد الدليل الشرعي؛ لأن الشرع حق، والعرف باطل، والعادة لا تنسخ الشريعة، وإنما يعمل بالعرف في الأحكام الفرعية التي أرجعها الشرع للعرف؛ كبعض التصرفات وتقدير النفقات ونحوها، وما يخص به الرجل من متاع البيت، والنساء عن الرجل منه، وما العادة فيه من البيوع النقد، وما العادة فيه التأخير، وكألفاظ الناس في الأيمان والعقود والفسوخ؛ فإنه محكم فيها؛ يخصصها ويقيدها. ومتى انتقل العرف في هذه المسائل؛ تبعه الحكم، وحكى المقرئ على ذلك الإجماع.

والأصل في تحكيم العرف قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ أي ما يُعرف بين الناس ويعتادونه، وقوله عليه السلام لهند بنت عتبة حين قالت له: إن أبا سفيان رجل شحيح؛ لا يعطيها من النفقة ما يكفيها وأولادها: «خذي من ماله ما يكفيك وولديك بالمعروف» أي المتعارف بين الناس من النفقة، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي المتعارف عليه. وبالله تعالى التوفيق.

### ذكر سد الذرائع:

وَعِنْدَهُمْ سَدُّ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمَ      فِي مِثْلِ الْاِمْتِنَاعِ مِنْ سَبِّ الصَّنَمِ  
وَبَعْضُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ كَالْحَجَرِ      مِنْ اغْتِرَاسِ الْكُرْمِ خَوْفِ الْخَمْرِ  
وَقَسَمُهَا الثَّلَاثُ عِنْدَ مَالِكٍ      مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ فِي مَسَالِكِ  
كَمِثْلِ دَعْوَى الدَّمِ دُونَ الْمَالِ      فِي رَأْيِهِ وَالْبَيْعِ لِلْآجَالِ

(ذكر سد الذرائع) أي حسم مادة وسائل الفساد؛ يمنع هذه الوسائل؛ دفعاً له؛ وهي بالإجماع على ثلاثة أقسام: قسم متفق على اعتباره، وقسم متفق على إلغائه، وقسم مختلف فيه؛ فالأول هو قوله: (وعندهم سد الذريعة) أي الوسيلة إلى المحرم (انحتم) اتفاقاً (في مثل الامتناع من سب الصنم) عند عباده؛ لئلا يقعوا في سب الله تعالى؛ كما في قوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية، وكرت كحفر الآبار في طرق المسلمين، وترك إلقاء السم في أطعمتهم؛ لأن هذين وسيلة إلى إهلاك المسلمين؛ فيجب سد هذه الوسائل، ويحرم فتحها، والقسم الثاني الملغى إجماعاً: هو قوله: (وبعضه) أي سد الذريعة (لم يعتبر) شرعاً؛ (كالحجر) أي المنع (من اغتراس) أي زراعة شجر (الكرم) أي العنب؛ (خوف) عصر (الخمير) منها، وكالشركة في سكنى الدور؛ خشية الزنى؛ فهذه الذريعة ملغاة إجماعاً. (وقسمها) أي الذريعة (الثالث) مختلف فيه؛ فـ (عند مالك معتبر لديه في مسالك) أي في مسائل سلك فيها مسلك سد الذريعة؛ فقد اعتبر هذا القسم، وألغاه غيره؛ وذلك: (كمثل دعوى الدم دون المال في رأيه)؛ فإنه لم يوجه اليمين على المدعى عليه بدعوى الدم؛ لئلا يتطرق الناس إلى تغيت بعضهم بعضاً، وأما في دعوى المال؛ فوجه اليمين على المدعى عليه، ولم يعتبر هذه الذريعة، (و) كمثل (البيع)؛ وفي نسخة: والمنع (للآجال)؛ فإن مالكا رحمه الله تعالى اعتبر في بيع الآجال الذريعة؛ فمنع منها، ولم يمنعها غيره.

القرافي: واعلم أن الذريعة كما يجب سدها؛ يجب فتحها، ويكره، ويندب، ويباح؛ فإن الذريعة هي الوسيلة؛ فكما أن وسيلة المحرم محرمة؛ فوسيلة الواجب واجبة؛ كالسعي للجمعة والحج. وموارد الأحكام على قسمين: مقاصد؛ وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل؛ وهي الطرق المفضية إليها؛ وحكمها: حكم ما أفضت إليه؛ من تحریم أو تحليل، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها؛ فالوسيلة إلى أفضل المقاصد: أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد: أقبح الوسائل، وإلى ما هو متوسط: متوسط. وبينه على اعتبار الوسائل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ الآية؛ فأثأهم على الظمأ والنصب؛

وبحث شرع من قبلنا: وقيل في هل شرع من عنا مضى شرع لنا في غير ما الشرع اقتضى بالمنع والجواز والتفصيل بمنع غير شرعة الخليل

الاجتهاد والتقليد والفتيا: الاجتهاد بذل وسع المجتهد في النظر المبدي لما شرعاً قصد

وإن لم يكونا من فعلهم؛ لأهما حصلا لهم بسبب التوصل إلى الجهاد الذي هو وسيلة لإعزاز الدين وصور المسلمين؛ فالاستعداد: وسيلة الوسيلة هـ وقد مر هذا كله. قال في التقريب: تنبيه: ينقل أهل المذهب عن مالك أنه انفرد باعتبار العوائد والمصلحة والذريعة، وليس كذلك؛ فإن العادة هي العرف، وهو معتبر في المذهب، والمصلحة قد اعتبر أهل المذاهب قسما منها، وإنما انفرد مالك بقسم، والذريعة: هي الوسيلة، وقد اعتبر أهل المذاهب قسما منها، وانفرد مالك بقسم، فحاصل هذا أنه اعتبر المصلحة والذريعة أكثر من غيره، لا أنه انفرد بهما. وبالله تعالى التوفيق.

(مبحث شرع من قبلنا) أي هل هو شرع لنا أو لا؟ (وقيل في هل شرع من عنا مضى) أي من قبلنا من الرسل: (شرع لنا) أم لا (في غير ما الشرع اقتضى) أي فيما لم يقتضه شرعنا أي لم يدل عليه؛ فقد اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال؛ أحدها: (بالمنع) أي أنه ليس شرعاً لنا مطلقاً. (و) الثاني بـ (الجواز)؛ فهو شرع لنا مطلقاً. (و) الثالث بـ (التفصيل بمنع غير شرعة الخليل)؛ فشرع الخليل شرع لنا، بخلاف غيره من الرسل؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ﴾، وقوله: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾. والأصح: القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا؛ ما لم يرد ناسخ. وهذه الأقوال إنما هي في المسائل التي لم يثبت حكمها في شرعنا؛ فأما ما ثبت في شرعنا؛ فهو على ما ثبت فيه؛ سواء وافق شرع من قبلنا أو خالفه كما في التقريب. وبالله تعالى التوفيق.

(الاجتهاد والتقليد والفتيا)؛ الاجتهاد: من الجهد بالفتح والضم: بذل الطاقة فيما فيه مشقة؛ يقال: اجتهد في حمل الصخرة العظيمة، ولا يقال: اجتهد في حمل النواة. وقال القرافي: فرقت العرب بين الجهد بفتح الجيم وضمها؛ فبالفتح: المشقة، وبالضم: الطاقة؛ ومنه ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ أي طاقتهم. والاجتهاد في الاصطلاح: هو قوله: (الاجتهاد) هو (بذل وسع المجتهد) أي بذل المجتهد لوسعه بالتثليث أي جهده وطاقته (في النظر) في الدليل الشرعي (المبدي) أي المظهر (لما شرعاً قصد) من إيجاب وندب، أو كراهة وتحريم، أو إباحة على سبيل الظن.



وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا  
وَفِي عَفَا اللَّهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ  
وَجَازٌ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقًا  
وَاخْتِلَافًا فِي حَاضِرٍ وَإِنْ وَجَدَ  
وَقْتًا فَإِنْ رُجِحَ وَاحِدٌ قَبْلَ  
فَإِنَّ يَكُ التَّارِيخُ مِمَّا حَقَّقَا

(وراجح) عند الأصوليين: (أن الرسول ﷺ اجتهدا في غير ما الوحي به قد وردا) من الأحكام غير المتوقفة على الوحي؛ كالحروب والآراء. وأما الأحكام المتوقفة على الوحي؛ فالصحيح: أنه لم يجتهد فيها، وقيل يجوز له الاجتهاد مطلقا، وقيل يمنع مطلقا. وفي التقريب: قال الشافعي وأبو يوسف وغيرهما: يجوز أن يحكم النبي ﷺ بالاجتهاد، وقال آخرون: لم يكن متعبدا به؛ لأن الوحي يغني عن الاجتهاد.

(وفي) قوله تعالى لرسوله ﷺ حين أذن للمنافقين في التخلف عن غزوة تبوك: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتُ﴾ الآية: (دليل قاطع) على جواز الاجتهاد له في الحروب، وأنه اجتهد فيها؛ إذ لو كان إذنه عن وحي لما عوتب عليه. (ومن) قوله عليه السلام: «(لو استقبلت) من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي» (ذاك) أي الاستدلال على أنه عليه السلام اجتهد (شائع): ظاهره؛ إذ لو كان فعله بوحى؛ لما كان له أن يمتنع عنه.

(وجاز) الاجتهاد للعلماء (بعد موته) عليه السلام (اتفاقا و) جاز أيضا (قبله لغائب) عنه من علماء الصحابة رضي الله عنهم (وفاقا)؛ وفي حكاية الوفاق نظر؛ لوجود الخلاف. (واختلفوا في) جواز الاجتهاد لـ (حاضر) معه في زمنه ﷺ؛ حجة الجواز: قول معاذ رضي الله عنه له: أجتهد رأيي، وتحكيمة عليه السلام لسعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة، وقوله في حكمه: «لقد حكمت بحكم الله». (وإن وجد قولان عن مجتهد في) أمر (متحد وقتا؛ فإن رجح) المجتهد (واحدا) منهما (قبل) ذلك الواحد وعمل به، ويكون هو قوله فيها، (أو لا) أي وإن لم يرجح واحدا منهما؛ (فذا وذا) أي فالقولان (لديه) (يحتمل) كل منهما أن يكون هو قوله، وقيل يتخير السامع بينهما، وقيل يسقطان؛ (فإن يك التاريخ مما حققا)؛ بأن علم تقدم أحدهما على الآخر؛ (فإن ثانيا) منهما (رجوع) أي يعد رجوعا عن الأول (مطلقا): صرح المجتهد بالرجوع أم لا،

وَعِنْدَمَا يُجْهَلُ وَقْتُ فَرَطَا      إِنَّ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا  
وَهُوَ إِذَا مَا نَسِيَ اجْتِهَادَهُ      فِيمَا يُعِيدُ سَائِلٌ أَعَادَهُ  
وَلِئَلَّا يَلْتَمِزَ الْإِجْتِهَادُ قَدْ سَمِعَ      وَهَبَهُ أَبَدَى عَكْسَ مَا كَانَ ارْتَضَى  
وَلَيْسَ لَازِمًا إِذَا مَا ذَكَرَا      فُتِيَاهُ فِيهِ أَنْ يُعِيدَ النَّظَرَا  
وَفِي تَجْزِيِ الْإِجْتِهَادِ قَدْ سَمِعَ      خَلْفَ فَمُثِبَتٍ لَهُ وَمُمْتَنِعَ

فصل:

وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ شَرْطُ الْمُجْتَهِدِ      وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ وَعِلْمُ مَا اعْتَمِدَ

(وعند ما يجهل وقت فرطا)؛ بأن جهل وقت المتقدم منهما؛ ف(إن أمكن الجمع) بينهما جمع؛ (وإلا) يمكن الجمع (سقطا)، وقيل بل يحكى عنه القولان ولم يحكم عليه برجوع.

(وهو إذا ما نسي اجتهاده) الأول (فيما يعيد سائل) أي في واقعة أعيد السؤال له فيها؛ (أعاده) أي استأنف الاجتهاد ثانيا، (وليفت) السائل (ب)اجتهاده (الثاني فذاك) هو (المرتضى وهبه) أي ولو كان (أبدى) في اجتهاده الثاني (عكس ما كان ارتضى) في اجتهاده الأول، (وليس لازما) له أي لا يجب عليه (إذا ما ذكرا فتياه فيه) أولا (أن يعيد النظرا) أي الاجتهاد في الواقعة، وقيل يلزمه الاجتهاد فيها ثانيا.

(وفي تجزي الاجتهاد قد سمع خلف) عن الفقهاء؛ (ف)فمنهم (مثبت له) أي لجوازه، (و)منهم (ممتنع) من إثباته فمنعه؛ فقد اختلف هل تحصل للإنسان رتبته في بعض المسائل دون بعض؛ فما تمكن من الاجتهاد فيه اجتهد، وما لم يتمكن فيه قلد مجتهدا، وقيل لا يجوز؛ لتعلق البعض ببعض. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في شروط الاجتهاد: وما به التكليف)؛ وهو البلوغ والعقل: (شروط المجتهد)؛ فيشترط فيه ما يشترط في التكليف؛ لأن الاجتهاد عبادة، (و)شرطه أيضا: (الفهم) أي أن يكون شديد الفهم طبعاً لمقاصد الكلام، حتى يتأتى منه الاستنباط؛ وعن الغزالي أنه قال: إذا لم يتكلم الفقيه في مسألة لم يسمعها ككلامه في مسألة سمعها؛ فليس بفقيه؛ فيشترط أن يكون فقيه النفس أي يكون الفقه له سجية. والفقيه والمجتهد: لفظان مترادفان. (والحفظ) للنصوص الشرعية؛ من كتاب وسنة. (وعلم ما اعتمد) عليه من العلوم لاستخراج الأحكام من الأدلة الشرعية.

ثم المعتمد عليه في ذلك:

أَوَّلُهُ الْكِتَابُ وَالْحِفْظُ لَهُ أَهْمُ مَا مِنْ عِلْمِهِ حَصْلَهُ  
لَا سِيَّامَا مَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ أَكَّدُ فِي الْإِحْكَامِ  
وَلْيَعْرِفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَا وَمَا اقْتَضَى فِي عِلْمِهِ رُسُوخَا

(أوله الكتاب) أي القرآن، (والحفظ له) هو (أهم ما من علمه حصله)؛ فمعرفة كتاب الله: من أهم ما يحصل من العلوم، و(لا سيما ما كان) من الكتاب نازلا (في الأحكام) الشرعية؛ (فإنه) أي حفظه (أكد) له (في الإحكام) بالكسر أي الإتقان والضبط.

(وليعرف الناسخ والمنسوخا) من الكتاب والسنة؛ فمن شروط إيقاع الاجتهاد: معرفتهما؛ لئلا يعمل بالمنسوخ، ولا يشترط حفظ جميعه، بل يكفي أن يعلم في كل ما يفتي به: أنه ليس بمنسوخ. (و) ليعرف (ما اقتضى في علمه) أي الكتاب (رُسُوخا)؛ كالعلم بخاصه وعامه، ومقيدته ومطلقة، وأسباب التزلزل؛ ليعلم الباعث على الحكم، وقد يقتضي التخصيص به، أو يفهم به معناه؛ قال في التقريب عند ذكر العلوم التي يتوقف عليها الاجتهاد ما نصه: أولها: كتاب الله تعالى؛ فلا بد من حفظه، وتجويد قراءته؛ ولو بحرف واحد من الأحرف السبعة، وفهم معانيه؛ لا سيما آيات الأحكام، ومعرفة المكي والمدني منه، ومعرفة المحكم، والناسخ والمنسوخ منه، وغير ذلك من علومه.

وقال قوم من الأصوليين: لا يشترط حفظه للقرآن، ولا حفظه لآيات الأحكام منه، بل العلم بمواضعه؛ لينظر فيها عند الحاجة إليها، وهذا خطأ من وجهين: أحدهما: أن الأحكام قد تخرج من غير الآيات المعلومة فيها؛ فيضطر إلى حفظ الجميع.

والآخر: أن من زهد في حفظ كتاب الله: لا ينبغي أن يكون إماماً في دين الله؛ كيف وقد قال رسول الله ﷺ: «كتاب الله هو حبل الله المتين وصراطه المستقيم فيه خبر من قبلكم ونبا من بعدكم وحكم ما بينكم من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله». وحسبك هذا الوعيد لمن تركه وابتغى الهدى من غيره.

وفي البحر: قال في القواطع: ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه يلزم أن يكون -يعني المجتهد- حافظاً للقرآن؛ لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه، وقال آخرون: لا يلزم أن يحفظ ما فيه من الأمثال والزواجر، وحزم الأستاذ أبو إسحاق وغيره بأنه لا يشترط الحفظ، وجرى عليه الرافعي.

وَالْحِفْظُ لِلْحَدِيثِ أَوَّلَى مَا اعْتَمَدَ      وَلِلْأُصُولِ فَهْيَ لِلْفَقْهِ عَمَدٌ  
وَلِلْمَهْمِّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ      وَلِلْفُرُوعِ فَهْيَ لُبُّ الْمَطْلَبِ

القراقي: حصر ما يتضمن الأحكام في خمسمائة آية: قاله الإمام فخر الدين وغيره، ولم يحصر غيرهم ذلك؛ وهو الصحيح؛ فإن استنباط الأحكام -إذا حقق- لا يكاد تعرى عنه آية؛ فإن القصص أبعد الأشياء عن ذلك، والمقصود منها: الاتعاض والأمر به، وكل آية وقع فيها ذكر عذاب أو ذم على فعل؛ كان ذلك دليل تحريم ذلك الفعل، أو مدحاً أو ثواباً على فعل؛ فذلك دليل طلب ذلك الفعل وجوباً أو ندباً، وكذلك ذكر صفات الله عز وجل والثناء عليه المقصود به الأمر بتعظيم ما عظمه الله تعالى، وأن نشي عليه بذلك؛ فلا تكاد تجد آية إلا وفيها حكم، وحصرها في خمسمائة آية: بعيد.

(والحفظ للحديث): هو (أولى ما اعتمد) عليه في الاجتهاد، ولا يشترط معرفة جميع السنة، بل تكفي معرفة ما يتعلق منها بالأحكام، وإنما كان العلم في الحديث أولى ما اعتمد عليه في الاجتهاد: لأن الأحاديث شارحة للقرآن، وتبني عليها عامة علوم الشريعة؛ فلا بد من معرفة صحيحها وضعيفها، وآحادها ومتواترها، ودلالاتها، وأحوال رواها؛ قال في التقريب: إن مما يتوقف عليه الاجتهاد: حفظ أحاديث رسول الله ﷺ، وأحاديث أصحابه، وحفظ أسانيدهم، ومعرفة الرجال الناقلين لها؛ على أن أئمة المحدثين رضي الله عنهم وجزاهم خيراً: قد قاموا بوظيفة معرفة الناقلين، وتخرجهم وتعديلهم، وتمييز الحديث الصحيح من غيره، وتدوينه في تصانيفهم حتى كفوا من بعدهم مؤنة معرفة الأسانيد والرجال، وصار ذلك للمجتهد صفة كمال. وقال قوم: لا يشترط في المجتهد حفظ الحديث؛ وهذا أيضاً خطأ؛ فإن أكثر الأحكام منصوصة في الحديث؛ فإذا لم يعرف الحديث أفقياً بالقياس أو غيره من الأدلة الضعيفة وخالف النص النبوي هـ منه.

(و)الحفظ أيضاً (للأصول)؛ فلا بد من المعرفة بأصول الفقه؛ فإنه الآلة التي يتوصل بها للاجتهاد؛ كما قال: (فهي للفقهِ عمد) يُبنى عليها؛ إذ بها آلة الاستنباط؛ فيكون عارفاً بها؛ ليقوى على معرفة الأدلة، وكيفية الاستنباط.

(و)الحفظ (للمهم)؛ فلا بد من معرفة ما يحتاج إليه (من) علوم (لسان العرب)؛ من النحو واللغة والتصريف والبيان والمعاني؛ ليفهم بذلك القرآن والحديث؛ إذ هما بلسان العرب.

قال الغزالي: أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره وبجمله، وحقيقته وبجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفجواه، ولحنه ومفهومه.

فَلْيَعْتَمِدْ لِأَهْلِهَا مَا فَصَّلُوا      وَفَرَّغُوا فِي كُتُبِهِمْ وَأَصَّلُوا  
فَيَقْتَنِي آثارَهُمْ مُصَحَّحًا      وَيَتَّقِي أَقْوَالَهُمْ مُرَجَّحًا  
وَمَا سِوَى مَا مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ      وَصَفِي لَهُ وَصْفُ كَمَالٍ فِيهِ

والتحقيق فيه: أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل والمبرد، وأن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه.

(و) الحفظ (للفروع) الفقهية؛ (فهو لب المطلب) أي ثمة المطلوب بالاجتهاد؛ (فليعتمد لأهلها) أي الفروع (ما فصلوا): يبنوا (وفرَّعوا) منها (في كتبهم وأصلوا) أي جعلوه أصلاً لغيره؛ فخرجوا عليه؛ (فيقتني آثارهم) حال كونه (مصححاً ويتقني أقوالهم) أي يختار منها بعضاً حال كونه (مرجحاً) له؛ قال في التقریب: إن مما يتوقف عليه الاجتهاد: المعرفة بالفقه وحفظ مذاهب العلماء في الأحكام الشرعية ليقندي في مذاهبه بالسلف الصالح، وليختار من أقوالهم ما هو أصح وأرجح، ولئلا يخرج عن أقوالهم بالكلية، فيخرق الإجماع، وقد كان مالك - على جلالته - يقتدي بمن تقدمه من العلماء، ويتبع مذاهبهم هـ بلفظه.

وفي الضياء: قال الغزالي: إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسته - يعني الفقه -؛ فهو طريق لتحصيل الدربة في هذا الزمان، لا أنه شرط في المجتهد، وذهب الأسفرائني وصاحبه أبو منصور البغدادي إلى اشتراطه، وقال ابن الصلاح: الصحيح اشتراط ذلك في صفة المفتي الذي يؤدّي به فرض الكفاية؛ وإن لم يكن ذلك شرطاً في صفة المجتهد المستقل على تجرده هـ منه. وذكر قبل هذا أنه لا يشترط للمجتهد معرفة تفاريع الفقه؛ لأن الفقه نتيجة الاجتهاد؛ فلو شرطت فيه للزم الدور هـ وقال القرافي: إن الاجتهاد من شرطه معرفة الأصول والفروع؛ فإذا انفرد أحدهما؛ يكون شرط الاجتهاد مفقوداً هـ

قال السيوطي بعد كلام: وقد تبين لك أن مرتبة الاجتهاد صعب منالها، عزيز إدراكها؛ لكثرة الأمور المشترطة فيها؛ بحيث أن كل أمر منها يصلح لأن يصرف في تحصيله - حتى يصير ملكة -؛ دهرٌ طويل، وعمرٌ مديد، إلا من منحه الله ويسر عليه؛

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله      لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا  
(و) أما معرفة (ما سوى ما مر في التنبيه) عليه (وصفي له) من أوصاف المجتهد المشترطة فيه؛ فليس شرطاً في الاجتهاد في الأحكام الشرعية، ولكنه (وصف كمال فيه)؛ وذلك: كمواضع الاجتماع والاختلاف، وشرائط الحد والبرهان

وَكُلَّ عِلْمٍ فَلَهُ مُجْتَهِدٌ      عَلَيْهِ فِي تَقْرِيرِهِ يُعْتَمَدُ  
وَهُوَ الَّذِي أَحْكَمَ ذَاكَ الْعِلْمَا      وَنَالَهُ مَعْرِفَةً وَفَهْمَا

### فصل في التصويب والتخطئة:

وَفِي الْأُصُولِ وَاحِدٌ مُصِيبٌ      وَآثَمٌ سِوَاهُ لَا يُصِيبُ  
وَمُسْقَطُ التَّائِيْمِ مِثْلُ الْعَنْبَرِيِّ      مَا قَوْلُهُ فِي ذَاكَ بِالْمُعْتَبَرِ  
وَفِي الْفُرُوعِ فَالضَّرُورِيَّاتِ      مُجْتَهِدٌ فِيهَا لَهُ أَفْتِيَّاتُ  
وَأَنَّهُ لَمْ يَخْطِئْ إِجْمَاعًا      مُكْفَرٌ إِذَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَا

والبراءة الأصلية، (وكل علم) من علوم الشريعة؛ (فله مجتهد عليه في تقريره) أي تثبيته وتصحيحه وتحريره (يعتمد) أي يجب على الناس اعتماده وتقليده فيه. (و) مجتهد كل علم (هو الذي أحكم ذاك العلما) أي بينه وحرره وصححه، (وناله): أحاط به (معرفة وفهما) لكلياته وجزئياته، وأصوله وقواعده، وغير ذلك من مطالبه؛ كسيبويه والكسائي والأخفش والمبرد: في النحو، وكالائمة الأربعة وأتباعهم: في الفقه وأصوله، وكابن جرير وابن كثير والقرطبي: في التفسير، وكأصحاب الصحيحين والسنن: في الحديث. وهكذا في بقية العلوم. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في التصويب والتخطئة: وفي الأصول) أي أصول الدين؛ كإثبات الصانع ووحدانيته وصفاته، وإثبات النبوة، وغير ذلك: (واحد مصيب) اتفاقاً، (وآثم سواه لا يصيب)، بل هو مخطئ؛ فالحق فيها: في قول واحد، وما عدا ذلك باطل. (ومسقط التائيم) عن المخطئ في أصول الدين (مثل العنبري) والجاحظ؛ (ما قوله في ذاك بالمعتبر) شرعاً باتفاق؛ فعند الجاحظ والعنبري: كل مجتهد مصيب في أصول الدين؛ بمعنى نفي الإثم، لا بمعنى مطابقة الاعتقاد للحق.

(و) الاجتهاد (في الفروع) أي فروع الدين: على ثلاثة أضرب؛ (فالضروريات) أي المعلومة من الدين بالضرورة؛ كإيجاب الصلاة والزكاة والحج والصوم وتحريم الخمر؛ (مجتهد فيها) إذا أداه اجتهاده إلى خلاف ما ثبت فيها؛ (له أفتيات) أي تعدد على الشريعة، (وإنه لم يخطئ) للصواب (إجماعاً مكفراً) بسبب اجتهاده ذلك؛ (إذ) أي لأجل أنه (خالف الإجماعاً)؛ لانعقاده على خلاف ما اجتهد، ولأن ذلك تكذيب لله تعالى، ولرسوله عليه السلام.

وإلى الثاني؛ -وهو المسائل المشهورة المجمع عليها- أشار بقوله:

وَبَعْضُ مَا لَمْ نَدْرِهِ ضَرُورَةٌ  
قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْأَعْصَارِ  
فَالْمُتَصَدِّي لِاجْتِهَادٍ مُخْطِئٍ  
وَسَائِرُ الْفُرُوعِ وَهِيَ مَا اخْتَلَفَ  
قِيلَ مُصِيبُ الْحَقِّ فِيهَا وَاحِدٌ  
لِلشَّافِعِيِّ الْخُلْفُ وَالنُّعْمَانُ  
وَبِاتِّفَاقٍ مُخْطِئٌ لَنْ يَأْتِمَا  
وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ  
فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَالْأَقْطَارِ  
مُفْسَّقٌ بِمِثْلِهِ لَا يُعْبَأُ  
فِيهِ وَالْاجْتِهَادُ فِيهَا قَدْ أُلْفَ  
وَقِيلَ بَلْ كُلُّ مُصِيبٍ وَاجِدٌ  
وَمَالِكٌ يُعْزَى لَهُ الْقَوْلَانِ  
إِنْ يَجْتَهِدَ فَإِنْ يُقْصِرَ أَتِمَّا

(وبعض ما لم ندره) من الدين (ضروره و) لكن (هو من المسائل المشهوره قد أجمعوا عليه في الأعصار في سائر البلاد والأقطار)؛ كوجوب الصداق في النكاح، وتحريم المطلقة ثلاثا، إلا بعد زوج، وغير ذلك؛ (ف) هذا الضرب المخالف فيه (المتصدي لاجتهاد) فيه (مخطئ) بإجماع؛ وهو (مفسق بمثله لا يعاب) أي لا يُبالى به في الشريعة؛ يقال: ما عبأت بفلان أي ما كان له عندي وزن ولا قدر، أو لم أقبل شيئا منه ولا من حديثه.

وإلى الضرب الثالث أشار بقوله: (وسائر الفروع) أي باقيها؛ (وهي ما اختلف فيه) على قولين فأكثر، (والاجتهاد فيها قد أُلْفَ) أي اعتيد في الشريعة؛ لأنها محل الاجتهاد؛ (قيل مصيب الحق فيها واحد) غير معين، وما عداه باطل، ولكن المخطئ فيه غير مأثوم، (وقيل بل كل) من المجتهدين (مصيب) أي موافق لحكم الله في نفس الأمر، و(واجد) له؛ وجد الشيء: أصابه (للشافعي) هذا (الخلف والنعمان): بنشر مرتب؛ فالشافعي: المصيب واحد غير معين، ويطلق على أهل هذا المذهب: المخطئة، والنعمان قائل: بأن كل مجتهد مصيب، وأن حكم الله تعالى تابع لظن المجتهد؛ وهو قول الباقلاني والغزالي وأبي الحسن الأشعري وأكثر المتكلمين، ويطلق على أهل هذا المذهب: المصوبة.

(ومالك يعزى له القولان)؛ والأرجح عنده: أن المصيب واحد، وهذا قول الجمهور.

(وباتفاق مخطئ) للحكم الظني من المجتهدين (لن يأتيا إن يجتهد) أي يبدل وسعه في النظر ولم يقصر، (فإن يقصر) في ذلك (أثما)؛ القرافي: القائلون بأن عليه دليلاً قطعياً: اتفقوا على أن المكلف مأمور بطلبه، وقال بشر المريسي: إن أخطأه استحق العقاب، وقال غيره: لا يستحق العقاب.

وَحَيْثُمَا التَّصَوُّبُ رَأْيَا اعْتُمِدَ فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ  
وَالْعَكْسُ قِيلَ لَا دَلِيلَ فِيهِ وَقِيلَ بَلْ أَمَارَةٌ تُبْدِيهِ

#### فصل في التقليد:

لِلْعُلَمَاءِ الْخُلْفُ فِي التَّقْلِيدِ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّقْيِيدِ  
فَفِي أَصُولِ الدِّينِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ ذَاكَ بِالْمَنْعِ حَرِي  
وَأَكْثَرُ النَّاسِ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ أَجَازَهُ تَلْقِينًا  
وَذَا الَّذِي رَجَّحَهُ مَنْ نَظَرَ إِذِ الرَّسُولُ لَمْ يُكَلِّفْ نَظَرًا

(وحيثما التصويب رأيا اعتمد) أي اعتمد القول بأن كل مجتهد في الفروع الظنية  
مصيب في الحكم؛ (فالحكم) أي فهذا مبني على أن حكم الله في المسألة (تابع لظن  
المجتهد

والعكس) أي القول بالعكس؛ وهو أن المصيب واحد، وأن الله تعالى حكما في  
المسألة ثابتا قبل الاجتهاد؛ (قيل) إن ذلك الحكم (لا دليل) أي لا أمانة (فيه) أي  
عليه يستدل بها المجتهد، وأنه كدفين يصاب، (وقيل بل) هناك (أمانة) أي دليل  
ظني (تبدية) أي تظهره للمجتهد، وأن عليه إصابته؛ وهذا هو الأصح. وبالله تعالى  
التوفيق.

(فصل في التقليد: للعلماء الخلف في) جواز (التقليد) ومنعه، (لكن) نقل عنهم  
لا على سبيل الإطلاقة، بل (على وجه من التقيد) أي أن فيه تفصيلا بين  
الأصول وغيرها؛ (ففي أصول الدين)؛ وهو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى،  
وما يجب له، وما يمتنع عليه من الصفات، وأحوال الممكنات، والبدء والمعاد على  
قانون الإسلام (عند أكثر أهل) علم (الكلام ذاك) التقليد (بالمنع حوي) أي  
حقيق؛ لزم الله سبحانه له بقوله حكاية عن الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾  
الآية.

(وأكثر الناس) من العلماء (المحدثين وغيرهم أجازوه) أي التقليد في أصول الدين  
(تلقينا) أي على سبيل التلقين أي تلقين الآباء للأبناء الإيمان، ثم يجزمون به  
ويستمررون عليه. (وذا) القول هو (الذي رجحه من نظرا) أي أهل النظر من  
العلماء؛ (إذ الرسول ﷺ) (لم يكلف) الناس (نظرا) أي بالنظر، بل اكتفى منهم  
بمجرد النطق بالشهادتين من غير تفتيش؛ وعلى هذا أجمع السلف؛ قال في الضياء:  
اختلف الناس في التقليد في أصول الدين؛ فذهب جماعة منهم القاضي وإمام  
الحرمين -وعزي إلى الأشعري-: إلى إيجاب المعرفة، وعدم الاكتفاء بالتقليد،  
وذهب آخرون إلى أنها لا تجب، ويكتفى بالتقليد في أصول التوحيد؛



وَفِي الْفُرُوعِ الْمَنَعُ فِي الْمَعْلُومِ      ضَرُورَةٌ يُرَى مِنَ الْمَحْتَمِ  
وَمَا مِنَ الْفُرُوعِ يُدْرَى نَظَرًا      جَوَازُهُ لِلْأَكْثَرِينَ اشْتَهَرًا  
فَغَيْرُ ذِي الْعِلْمِ مِنَ الْأَنَامِ      يُقَلَّدُ الْعَالِمَ فِي الْأَحْكَامِ  
وَالْحَدُّ أَخْذُ الْقَوْلِ بِالْقَبُولِ      مِنْ غَيْرٍ أَنْ يُطْلَبَ بِالِدَّلِيلِ

قال المقترح: وادعى كل من الفريقين الإجماع على نقيض ما ادعاه مخالفه، وحكى الشيخ ناصر الدين المشدلي قولاً بالوقف؛ لتقابل الأدلة، وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري: ما نقل عن الأشعري؛ فمكذوب عليه، وهو من تلبيس الكرامية على العوام، والظن بجميع عوام المسلمين: أنهم يصدقون الله ورسوله في إخباره؛ فأما ما تطوى عليه العقائد؛ فالله أعلم، قال ولي الدين: ومنهم من تأول قول الأشعري فيمن عرض له شك في السمعيات القطعية؛ فلم يجتهد في إزالته واستمر على شكه. انظر بقيته.

الشوكاني: قد كفى الصحابة الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد، ولا قاربوها الإيمان الجملي، ولم يكلفهم رسول الله ﷺ -وهو بين أظهرهم- بمعرفة ذلك -يعني الدليل- ولا أخرجهم عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم لذلك بأدلتها. وما حكاها الأستاذ أبو منصور عن أئمة الحديث من أنه مؤمن، وإن فسق؛ فلا يصح التفسيق عنهم بوجه من الوجوه، بل مذهب سابقهم ولاحقهم الاكتفاء بالإيمان الجملي، وهو الذي كان عليه خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم هـ انظر بقيته.

(وفي الفروع المنع) من التقليد (في المعلوم) منها (ضرورة يرى من المحتوم) أي الواجب؛ فيحرم التقليد في ذلك؛ كما يجاب الصلاة والزكاة والصوم والحج؛ لا شراك الناس في العلم بها؛ فلا معنى للتقليد فيها.

(وما من الفروع يدرى نظراً) أي لا يعلم إلا بالنظر والاستدلال؛ فالتقليد فيه: (جوازه) للعامي الذي لا يعرف طرق الأحكام (للأكثرين اشتهاً)، بل يثاب المقلد فيها على التقليد؛ إذا لم يكن الاجتهاد في طوقه؛ (فغير ذي العلم من الأنام)؛ وهم العوام ومن في معانهم؛ من حفاظ الفروع الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد: (يقلد) المجتهد (العالم في الأحكام) الشرعية، ويعمل بقوله. (والحد) أي حد التقليد: هو (أخذ القول بالقبول) من قائله المجتهد (من غير أن يطلب) أي من غير أن يطالب الآخذ له قائله (بالدليل) عليه،

وَفَعَلَ مَا فِيهِ اخْتِلَافٌ دُونَ أَنْ  
وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَارِفِ  
قُلْدٌ فِي التَّائِيْمِ خُلْفٌ لَمْ يُشْنِ  
قُلْدٌ وَالْأَصْلُ الْقَضَا بِالْقَائِفِ  
وَفِي النَّوَازِلِ جَوَازُهُ اجْتِبَئِي  
وُثْقَلَةٌ مِنْ مَذْهَبٍ لِمَذْهَبٍ

(وفعل ما فيه) أي في جوازه (اختلاف دون أن قلده) أي تقليد المكلف فيه أحدا؛ (في التائيم) به (خلف لم يشن) بالتركيب؛ شانه يشينه: ضد زانه؛ يعني أنه لم ينكر؛ فقد اختلف هل نؤثمه؛ بناء على القول بالتحريم، أو لا نؤثمه؛ بناء على القول بالتحليل، مع أنه ليس إضافته إلى أحد المذهبين: أولى من الآخر؛ القرافي: كان الشيخ عز الدين قدس الله روحه يقول في هذا النوع: إنه آثم؛ من جهة أن كل أحد يجب عليه أن لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه، وهذا أقدم غير عالم؛ فهو آثم بترك التعلم. وأما تأنيمه بالفعل نفسه؛ فإن كان مما علم من الشرع قبحه أثنائه؛ وإلا فلا أي إن كان اجتهاديا فلا يأثم؛ لعدم مخالفته للشرع.

(وكل (من له شيء من المعارف قلده) بالتركيب أي يجوز تقليده فيما يعرفه؛ (والأصل) أي أصل ذلك عند مالك (القضاء) في القيافة (بـ) قول (القائف) الواحد؛ إذا كان عدلا، وروي عنه أنه لا بد من اثنين؛

قال في التقریب: يقلد غير العلماء فيما يختص بهم من المعارف والصنائع؛ فمن ذلك تقليد القائف في إلحاق النسب، وتقليد القاسم في القسم، وتقليد التاجر في قيم المتلفات، وتقليد الخارص فيما يخبره، وتقليد الراوي فيما يرويه، وتقليد الطبيب فيما يدرعه، وتقليد الجزار في الذكاة.

ومما زاد القرافي: تقليد الملاح في القبله إذا خفيت أدلتها وكان عدلاً دَرِباً بالسير في البحر، وكذا يقلد الصبي والأنثى والكافر الواحد في الهدية والاستئذان. قال الشافعية: هذه الصورة ونحوها احتفت بها القرائن؛ فنابت عن العدد والإسلام، وربما حصل العلم.

وكذا يقلد محاريب البلاد العامرة التي تتكرر الصلاة فيها، ويعلم أن إمام المسلمين بناها ونصبها، أو اجتمع أهل البلد على بنائها. انظر بقيته.

(وفي النوازل) أي الوقائع (جوازه) أي التقليد للمقلد (اجتبي) أي اختير؛ فيقلد فيها من اجتهد فيها من العلماء الأقدمين؛ فإن المذاهب لا تموت بموت أربابها، ولا يفقد أصحابها؛ كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

قال في البحر - بعد أن نقل ذلك - ما لفظه: ربما حكى فيه - أي في جواز تقليد الميت - الإجماع، وأيده الرافعي بموت الشاهد بعدما يؤدي شهادته عند الحاكم،

مَعَ اغْتِقَادِ الْعِلْمِ فِي الْمُقْلَدِ      وَلَا تُرَى الرُّخْصَةُ أَصْلَ الْمَقْصِدِ  
وَلَا يُرَى فِي فِعْلِهِ ابْتِدَاعًا      يَأْتِي بِمَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَا  
وَالْحُكْمُ لَا يُنْقَضُ بِالْإِطْلَاقِ      فِي الْإِجْتِهَادِيَّاتِ بِاتِّفَاقٍ

فإن شهادته لا تبطل. قلت: ولقوله ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»، وقوله: «بأيهم اقتديتم اهتديتم»، ولهذا يعتد بأقوالهم بعد موتهم في الإجماع والخلاف هـ منه. وخالف في ذلك الرازي، وقال: ليس له تقليد الميت؛ إن وجد الحي.

وفي الضياء: حكى الشيخ ابن عرفة عن الفهري وغيره: أن الإجماع اليوم منعقد على جواز تقليد الميت؛ لفقدان المجتهد؛ وإلا تعطلت الأحكام، ولا خفاء في ثبوت الإجماع في ذلك؛ إذ لم يُروَ عن أحد من أهل العلم -لا من مجتهد ولا غيره- بعد استقرار المذاهب المقتدى بها: إظهار الإنكار على الناس؛ في تقليدهم مالكا أو الشافعي رحمهما الله تعالى، مع استمرار الأزمنة، وانتشار ذلك في الأقطار والأمصار؛ ويجري عندي على هذه المسألة الكلام في بيع كتب الفقه؛ فإن الخلاف الواقع فيها؛ إنما هو حيث كان المجتهدون موجودين، وأما اليوم؛ فلا يختلف في بيعها؛ كما صرح به اللخمي؛ قال في تعليل ذلك: وإلا أدى إلى تعطيل الأحكام؛ وهو جار على ما تقدم من انعقاد الإجماع اليوم على تقليد الميت، وما ذكره ابن يونس وغيره: في أن موجب الخلاف في بيع كتب الفقه: أن فيها حقا وباطلا؛ بناء على أن المصيب واحد: ليس بصحيح؛ لأن الإجماع منعقد -كما صرح به القرافي وغيره- على أن حكم تلك الوقائع في حق المجتهد فيها: ما أداه إليه اجتهاده، وكذا هو حكم الله في حق من قلده بالإجماع. وفي النشر: قال اللخمي: لا أرى أن يختلف اليوم في جواز الإجارة على تعليم العلم.

(و) يجوز (نقطة) أي انتقال (من مذهب لمذهب مع اعتقاد العلم) والفضل (في) الإمام (المقلد) بالفتح المنتقل إلى مذهبه، (و) أن (لا ترى الرخصة أصل المقصد)؛ فلا يكون أصل مقصده في الانتقال: تتبع رخص المذاهب المخالفة للقواعد والإجماع أو النص أو القياس الجلي، (و) أن (لا يرى) هذا المنتقل حال كونه (في فعله) الذي قلده فيه غير إمامه (ابتداعا ياتي) أي يجيء بأمر مبتدع؛ فيأتي (بما يخالف الإجماع)؛ بأن يجمع بين المذاهب على وجه يخالف الإجماع؛ كمن قلده الأحناف في صحة النكاح بغير ولي، ثم قلده المالكية في عدم اشتراط الشهود، وقلده غيرهم في عدم اشتراط الصداق؛ فيقع في عمل يخالف الإجماع؛ فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد. (والحكم لا ينقض) أي لا يجوز نقضه (بالإطلاق) أي من الحاكم به؛ إذا تغير اجتهاده، ولا من غيره؛ إذا كان واقعا (في) المسائل (الاجتهاديات) باتفاق من الأصوليين فقط؛ لما يلزم على نقضه من التسلسل؛ فتفوت مصلحة نصب الحاكم التي هي فصل الخصومات؛ ولهذا المعنى اتفق الأصوليون على عدم النقض. ثم محل عدم جواز

مَا لَمْ يُخَالَفَ قَاطِعًا فَيَنْقُضُ      مِنْهُ وَمِنْ سِوَاهُ حِينَ يُعْرَضُ  
أَوْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ فِي الْحُكْمِ      أَوْ نَصَّ مَنْ قَلَدَهُ فِي الْعِلْمِ

فصل في من يجوز له الإفتاء:      مُحَرَّرُ الاجْتِهَادِ بِالْإِطْلَاقِ  
يُفْتِي الْوَرَى فِي الدِّينِ بِاسْتِحْقَاقِ      فِي مَذْهَبٍ يَجْعَلُهُ مُعْتَمَدًا  
وَقِيلَ بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَجْتَهِدَا      مَعَ اقْتِفَاءِ السُّنَّةِ الْمَأْثُورَةِ  
لَكِنْ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ      مُذْ أَرْمَنَ وَلَيْسَ عَنْهُ مَعْدِلُ  
وَذَا الَّذِي بِهِ اسْتَمَرَ الْعَمَلُ

نقضه: (ما لم يخالف) دليلا (قاطعا)؛ من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلي؛  
(فينقض) أي فحينئذ يجب نقضه (منه) أي من الحاكم به، (ومن سواه حين يعرض)  
عليه فيظهر له خطؤه، (أو) أي وكذا ينقض أيضا إذا (خالف اجتهاده في الحكم)؛  
بأن اجتهد وأداه اجتهاده إلى حكم فتركه، وحكمه باجتهاد غيره المخالف  
لاجتهاده؛ فينقض؛ لأنه خالف ما يجب عليه العمل به، (أو) أي وكذا ينقض؛ إذا  
كان غير مجتهد، وهو مقلد لإمام؛ فخالف (نص من قلده في العلم)؛ فينقض منه،  
أو من غيره، إلا أن يفعل ذلك لتقليد غير إمامه؛ فلا ينقض. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل فيمن يجوز له الإفتاء: يفتي الورى في الدين باستحقاق) لأن يفتيهم: (محرز  
الاجتهاد) أي حائز درجته (بالإطلاق) أي على سبيل الإطلاق؛ وهو الذي له أهلية  
النظر في نصوص الكتاب والسنة من غير تقييد بأصول إمام معين. (وقيل بل يكفيه) في  
استحقاق الإفتاء: (أن يجتهدا) أي أن يكون بالغا درجة الاجتهاد (في مذهب) لإمام  
معين (يجعله معتمدا) في أصوله العقلية والنقلية؛ فيفتي بما وجده منصوصا عن إمامه،  
وما لم يجده منصوصا: يخرج على نظيره المنصوص، ولا يجوز له الخروج عن أصول  
إمامه، (لكن) يشترط في استحقاقه الإفتاء بالمذهب الذي اعتمده: أن يكون (من  
المذاهب المشهورة) عند أهل السنة، وأشهرها: المذاهب الأربعة التي دونت في الكتب  
أصولها وفصولها، وأما غيرها؛ فلا يجوز اعتمادها، ولا الإفتاء به، (مع اقتفاء) أي اتباع  
(السنة المأثورة): المروية؛ فلا يكون مبتدعا، ولا مترخصا، أو متساهلا في الفتوى؛ بأن  
يفتي بغير المشهور؛ فيكتفي بكل قول وجده مسطورا. (وذا) أي جواز الإفتاء لمن بلغ  
رتبة الاجتهاد في المذهب: هو (الذي به استمر العمل) أي جرى به في كل بلدة (مذ  
أرمن) بعيدة، (وليس عنه) أي عن جواز الإفتاء له (معدل) أي محيد؛ لفقد المجتهد  
المطلق الأعلى رتبة.

تتمة: مجتهد المذهب: أعلى رتبة من مجتهد الفتيا؛ وهو المتبحر في مذهب إمامه المتمكن  
من ترجيح قول له على آخر أطلقهما ذلك الإمام؛ بأن لم ينص على ترجيح واحد  
منهما على الآخر، والتمكن من ترجيح قول أصحاب ذلك الإمام على قول آخر

## وَشَرْطُهُ مَعَ عِلْمِهِ عَدَالَتُهُ لِيُتَقَنَّى مَعَ فِعْلِهِ مَقَالَتُهُ

أطلقوهما. قال البناني على المحلي: وقد ذكر في شرح المذهب مرتبة رابعة؛ وهي: أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات، ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته؛ فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه، وما لم يجهده منقولاً؛ إن وجد في المنقول معناه؛ بحيث يدرك بغير كبير فكر: أنه لا فرق بينهما؛ جاز إلحاقه به والفتوى به، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط مذهب في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى به، إلا أنه يبعد - كما قال إمام الحرمين -: أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب، ولا هي في معنى المنصوص، ولا مندرجة تحت ضابط، وشرطه كونه فقيه النفس ذا حظ وافر من الفقه - وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيء.

الشريبي: بقي الذين يفتون بما حفظوه أو وجدوه في كتب الأصحاب؛ كما هو الآن. قال السعد: والظاهر أنهم بمنزلة النقلة والرواة؛ فينبغي قبول أقوالهم على حصول شرط الراوي.

(وشرطه) أي يشترط في جواز إفتائه واستفتائه (مع علمه) أي مع كونه عالماً مقتنيا للسنة: (عدالته) أي المحافظة على دينه من الكبائر أو الإصرار على الصغائر؛ (لتقننى) أي لتتبع (مع فعله مقالته)؛ قال في الموافقات بعد كلام: إنه واجب على العالم المجتهد: الانتصاب والفتوى على الإطلاق؛ طابق قوله فعله أم لا، لكن الانتفاع بفتواه لا يحصل، ولا يطرد إن حصل؛ وذلك: أنه إن كان موافقاً قوله لفعله حصل الانتفاع والاقتداء به في القول والفعل معاً، أو كان مظنة للحصول؛ لأن الفعل يصدق القول أو يكذبه، وإن خالف فعله قوله؛ فإما أن تؤديه المخالفة إلى الانحطاط عن رتبة العدالة إلى الفسق، أو لا؛ فإن كان الأول؛ فلا إشكال في عدم صحة الاقتداء، وعدم صحة الانتصاب شرعاً وعادة، ومن اقتدى به كان مخالفاً مثله؛ فلا فتوى في الحقيقة ولا حكم، وإن كان الثاني؛ صح الاقتداء به واستفتاؤه وفتواه فيما وافق، دون ما خالف؛ فمن المعلوم - كما تقدم - أنه إذا أفتاك بترك الزنا والخمر، وبالمحافظة على الواجبات؛ وهو في فعله على حسب فتواه؛ حصل تصديق قوله بفعله، وإذا أفتاك بالزهد في الدنيا، أو ترك مخالطة المترفين، أو نحو ذلك مما لا يقدر في أصل العدالة، ثم رأيت يحرص على الدنيا ويخالط من هناك عن مخالطتهم؛ فلم يصدق القول بالفعل.

هذا وإن كان الشرع قد أمرك بمتابعة قوله؛ فقد نصبه الشارع أيضاً ليؤخذ بقوله وفعله؛ لأنه وارث النبي؛ فإذا خالف فقد خالف مقتضى المرتبة، وكذب الفعل القول؛ لما في الجبلات من جواذب التأسي بالأفعال؛ فعلى كل تقدير لا يصح الاقتداء ولا

## وَالْاجْتِهَادِيَّاتُ فِيهَا يُفْتَى ذُو الْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهَا الْمُسْتَفْتَى

الفتوى على كمالها في الصحة إلا مع مطابقة القول الفعل على الإطلاق؛ وقد قال أبو الأسود الدؤلي:

أبدأ بنفسك فافهمها عن غيرها  
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى  
لا تنه عن خلق وتأتى مثله  
انتهى كلامه.

وقد قلت:

إِنْ يَكُنِ الْعَالِمُ عَابِلًا بِنَا  
وَعَالِمٌ مَا إِنْ عَلَى الْعِلْمِ جَرَى  
فَمَا يَعْلَمُهُ لَهُ فِي نَفْسِهِ  
وَذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ الثَّلْمَةُ  
وَمِنْ هُنَا الْخَلَلُ فِي الْعُمُومِ  
يَتَّبِعُ الشَّهْوَةَ وَالْبَطَالَهَ  
وَلَوْ رَأَوْا ذَا عَمَلٍ سَهْدِيْدٍ  
فَمَوْتُ ذِي الْعِلْمِ إِذَا حِسِّيًّا  
وَمَوْتُهُ الْحِسِّيُّ خَيْرٌ لِبَقَا  
مِنْ مَوْتِهِ مَعْنَى لَبَدَى الْأَعْلَامِ  
لِمَا مِنَ الشَّرِّ بِنَفْسِهِ فَعَلِ  
فِي بَهْجَةِ النُّفُوسِ لَابَنَ حَمْرَةٍ

يَعْلَمُهُ أَتْبَعَ فِيمَا عِلْمًا  
بِفَعْلِهِ لَا عِلْمِهِ اقْتَدَى الْوَرَى  
تَفْعٌ وَلَا لِيُغَيِّرَهُ مِنْ جَنْسِهِ  
لِأَنَّهُ قَدْ مَاتَ مَعْنَى ثَمَّةَ  
وَقَعَ إِذْ بَعْضُ ذَوِي الْعُلُومِ  
فَقَلَّدُوهُ وَاقْتَفَوْا أَفْعَالَهُ  
نَمُوهُ لِلزُّهْدِ وَلِلتَّشْدِيدِ  
يَكُونُ أَوْ يَكُونُ مَعْنَوِيًّا  
مَآثِرُ تَهْدِي الْوَرَى سُبُلَ الثَّقَى  
فَأِنَّهُ الثَّلْمَةُ فِي الْإِسْلَامِ  
وَلِلْأَنَامِ بِاتِّبَاعِهِ حَصَلِ  
مَشْوَرُ ضَمْنِ النِّظَمِ رَاجِعُ نَثْرَةٍ

(و)القضايا (الاجتهاديات) أي التي هي في محل الاجتهاد، والمجتهد فيه: هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع. واحترز بذلك عن العقليات ومسائل الكلام، وعن وجوب نحو الصلوات الخمس، وما اتفقت عليه الأئمة من جليات الشرع (فيها) أي في مسائلها (يفتي ذو العلم دون غيرها)؛ كالقضايا العقلية مثلاً (المستفتي) أي من استفتاه عنها؛ قال في المهييع:

والشرط في المفتي شروط المجتهد  
وعند غيرهم يكون المفتي  
في الحكم عن إمامه المقلد  
لكن مع تحقيقه في النازله  
وإنما فتياه في قضيه

لدى الذين أوجبوا أن يجتهد  
من ينقل القول إذا ما استفتي  
كمثل مالك ومثل أحمد  
لما يكون عنه فيها ناقله  
في الاجتهاديات لا العقلية

وَأَمَّا الْفَتْيَا بِمَا فِيهِ عَمَلٌ وَغَيْرُهُ يَصُدُّ عَنْهُ مَنْ سَأَلَ  
وَمُكْثَرٌ فِيهِ السُّؤَالُ لَا يَقْرَأُ وَيُقْتَدَى فِيهِ بِمَا قَضَى عُمَرُ

(وإنما الفتيا) بالضم، وفي نسخة: الفتوى بالفتح والضم: اسم مصدر: بمعنى الإفتاء؛ وهو الإخبار عن حكم شرعي لا على وجه الإلزام، وتطلق الفتوى أيضا على ما يفتي به الفقيه من حكم شرعي؛ فيقال: فتوى مشهورة أو ضعيفة هـ المصباح: الفتوى: اسم من أفتى العالم؛ إذا بين الحكم، واستفتيته: سألته أن يفتي هـ. يعني أن العالم إنما يلزمه الإفتاء: (بما فيه عمل) أي إذا سئل عما ينبي عليه حكم شرعي، (وغیره) أي ما ليس تحته عمل ولم يقع من الحوادث: (يصد عنه من سأل) أي يمنع السائل عنه؛ وفي كنون عن الجزولي: أنه يجب على العالم إذا سئل أن يجيب بأربعة شروط؛ الأول: أن يسأل السائل عما يجب عليه. الثاني: أن يخاف فوات النازلة. الثالث: أن يكون المسؤول عالما بحكم الله تعالى في تلك النازلة. الرابع: أن يكون السائل والمسؤول بالغين.

وفي إعلام الموقعين: إذا سأل المستفتي عن مسألة لم تقع؛ فهل تستحب إجابته، أو تكره، أو يخير؟ فيه ثلاثة أقوال.. ثم قال: والحق التفصيل؛ فإن كان في المسألة نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله ﷺ، أو أثر عن الصحابة رضي الله عنهم؛ لم يكره الكلام فيها، وإن لم يكن فيها نص، ولا أثر؛ فإن كانت بعيدة الوقوع، أو مقدرة لا تقع؛ لم يستحب له الكلام فيها، وإن كان وقوعها غير نادر، ولا مستبعد وغرض السائل الإحاطة بعلمها؛ ليكون منها على بصيرة إذا وقعت؛ استحب له الجواب بما يعلم؛ لا سيما إن كان السائل يتفقه بذلك، ويعتبر بها نظائرها ويفرع عليها؛ فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة؛ كان هو الأولى. والله أعلم. (ومكثّر) من العوام (فيه السؤال) أي فيما ليس تحته عمل ولم يقع: (لا يقروا) عليه، بل ينهوا، (ويقتدي فيه بما قضى) به (عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه؛ فعن ابن عمر: لا تسألوا عما لم يكن؛ فإني سمعت عمر ينهى من سأل عما لم يكن، وقد روي عنه أنه قال: أخرج عليكم أيها الناس أن تسألونا عما لم يكن؛ فإن لنا فيما كان شغلا؛ قال الشاطبي: وعن عمر بن الخطاب أنه قال على المنبر: أخرج بالله على كل امرئ سأل عن شيء لم يكن؛ فإن الله قد بين ما هو كائن. وقال ابن وهب: قال لي مالك وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل: يا عبد الله! ما علمته فقل به ودل عليه، وما لم تعلم فاسكت عنه، وإياك أن تتقلد للناس قلادة سوء. وقال الأوزاعي: إذا أراد الله أن يحرم عبده بركة العلم؛ ألقى على لسانه الأغاليط<sup>١١</sup>.

وعن الحسن أنه قال: إن شرار عباد الله: الذين يجيئون بشرار المسائل، يعتنون بها عباد الله هـ ثم قال بعد كلام: والحاصل: أن كثرة السؤال ومتابعة المسائل بالأبحاث العقلية والاحتمالات النظرية: مذموم، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعظوا في كثرة السؤال حتى امتنعوا منه، وكانوا يجوبون أن يجيء الأعراب فيسألوه؛ حتى يسمعوا كلامه، ويحفظوا منه العلم؛ ألا ترى ما في الصحيح عن أنس؛ قال: هئنا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء؛ فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل؛ فيسأله ونحن نسمع. ولقد أمسكوا عن السؤال حتى جاء جبريل، فجلس إلى النبي ﷺ، فسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأمرها، ثم أئزهم عليه الصلاة والسلام أنه جبريل، وقال: أراد أن تعلموا؛ إذ لم تسألوا. وهكذا كان مالك بن أنس لا يقدم عليه في السؤال كثيرا، وكان أصحابه يهابون ذلك..

ثم قال: ويتبين من هذا أن لكرهية السؤال مواضع، نذكر منها عشرة مواضع؛ أحدها: السؤال عما لا ينفع في الدين؛ كسؤال عبد الله بن حذافة: من أبي. والثاني: أن يسأل بعد ما بلغ من العلم حاجته؛ كما سأل الرجل عن الحج: أكل عام؟ مع أن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾: قاض بظاهره: أنه للأبد لإطلاقه، ومثله سؤال بني إسرائيل بعد قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾. والثالث: السؤال من غير احتياج إليه في الوقت، وكأن هذا -والله أعلم- خاص بما لم يزل فيه حكم؛ وعليه يدل قوله: «ذروني ما تركتكم»، وقوله: «وسكت عن أشياء رحمة لکم لا عن نسيان؛ فلا تبحثوا عنها». الرابع: أن يسأل عن صعاب المسائل وشرارها؛ كما جاء في النهي عن الأغلوطات. والخامس: أن يسأل عن علة الحكم وهو من قبيل التعبدات التي لا يُعقل لها معنى، أو السائل ممن لا يليق به ذلك السؤال؛ كما في حديث قضاء الصوم دون الصلاة. والسادس: أن يبلغ بالسؤال إلى حد التكلف والتعمق؛ وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾. ولما سأل الرجل: يا صاحب الحوض! هل ترد حوضك السباع؟ قال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض! لا تخبرنا؛ فإننا نرد على السباع، وترد علينا.. الحديث. والسابع: أن يظهر من السؤال معارضة الكتاب والسنة بالرأي؛ ولذلك قال سعيد: أعراقي أنت؟ وقيل للملك بن أنس: الرجل يكون عالما بالسنة؛ أيجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة؛ فإن قبلت منه؛ وإلا سكت. والثامن: السؤال عن المشاهات؛ وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية.. ومن ذلك سؤال من سأل مالكا رحمه الله تعالى عن الاستواء، فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال



عنه بدعة. والتاسع: السؤال عما شجر بين السلف الصالح، وقد سئل عمر بن عبد العزيز عن قتال أهل صفين؛ فقال: تلك دماء كف الله عنها يدي؛ فلا أحب أن أُلطخ بها لساني. والعاشر: سؤال التعنت والإفحام، وطلب الغلبة في الخصام، وفي القرآن في ذم نحو هذا: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية، وقال: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾، وفي الحديث: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم». هذه جملة من المواضع التي يكره السؤال فيها؛ يقاس عليها ما سواها، وليس النهي فيها واحدا، بل فيها ما تشتد كراهيته، ومنها ما يخف، ومنها ما يحرم، ومنها ما يكون محل اجتهاد هـ بحذف يسير.

وفي الموافقات أيضا قبل هذا: إن العالم يلزمه الجواب؛ إذا كان عالما بما سئل عنه، متعينا عليه، في نازلة واقعة، أو في أمر فيه نص شرعي بالنسبة إلى المتعلم، لا مطلقا، ويكون السائل ممن يحتمل عقله الجواب، ولا يؤدي السؤال إلى تعمق ولا تكلف، وهو مما يبنى عليه عمل شرعي، وأشباه ذلك. وقد لا يلزم الجواب في مواضع؛ كما إذا لم يتعين عليه، أو المسألة اجتهادية لا نص فيها للشارع، وقد لا يجوز؛ كما إذا لم يحتمل عقله الجواب، أو كان فيه تعمق، أو أكثر من السؤالات التي هي من جنس الأغاليط، وفيه نوع اعتراض.

وفي القرطبي: قال ابن عبد البر: السؤال اليوم لا يُخاف منه أن يتزل تحريم ولا تحليل من أجله؛ فمن سأل مستفهما راغبا في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه؛ فلا بأس به؛ فشفاء العي السؤال، ومن سأل متعنتا غير متفقه ولا متعلم؛ فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره. قال ابن العربي: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به: هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد؛ فإذا عرضت نازلة أُتيت من بابها، ونشدت في مظاها، والله يفتح في صواها.

وقد قلت:

مَنْ أَوْجِهَ أُرْعَةٍ إِذْ سَأَلَا  
أَيُّهُ الْقَبُولُ وَالْتِسْلِيمُ  
عَلَى أَخِي الْعِلْمِ وَذَا عَلَامَتُهُ  
وَبَحْثُهُ بِالرَّفْقِ مِنْهُ جَارِي  
عَنْ صَوْبِهِ تَنْزُهُا عَنِ الْجَدَلِ  
فَالصُّمْتُ عَنْهُ وَاجِبٌ ذَا فِي السَّنَنِ

وَسَائِلُ لِعَالِمٍ مَا إِنْ خَبَلَا  
مُسْتَرْشِدٌ حَتَّمَ لَهُ التَّعْلِيمُ  
مُسْتَفْهَمٌ قَدْ وَجَبَتْ هِدَايَتُهُ  
طَلَبُهُ السَّائِلُ بِالْوَقَارِ  
وَنَالَتْ مُسْتَخْبِرٌ حَتْمًا عَدَلُ  
وَالرَّابِعُ الذِّبَالُ بِالْإِعْوَائِ مُفْتَنَنَّ

أي سنن المهتدين للمواق.

وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُقْلَدُ      غَيْرُ أُولِي الْعِلْمِ الَّذِي يَجْتَهِدُ  
وَعَالِمٌ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَفْتِيَ      مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ  
هَذَا إِذَا لَمْ يَبْلُغِ اجْتِهَادًا      فَإِنْ يَكُنْ بُلُوغُهُ اسْتِفَادًا  
فَذَا لَهُ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ      مُمْتَنِعٌ وَلَيْسَ تَبَدُّلًا لِمَا أُرِيَ  
وَجَائِزٌ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُهُ      أَعْلَمَ مِنْهُ فِي الَّذِي يُرِيدُهُ  
وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ مُطْلَقًا وَذَا      أَحْمَدُ فِيهِ حَدُّوَ إِسْحَاقَ احْتِزَى

(ولا خلاف إنه يقلد) وجوبا (غير أولي العلم)؛ وهم العوام ومن في حكمهم (الذي يجتهد)؛ فقله "غير": فاعل "يقلد"، و"الذي": مفعوله؛ القرافي: قال ابن القصار: قال مالك: يجب على العوام تقليد المجتهدين في الأحكام؛ كما يجب على المجتهدين الاجتهاد في أعيان الأدلة، وهو قول جمهور العلماء، خلافاً لمعتزلة بغداد، وقال الحنائي: يجوز في مسائل الاجتهاد فقط هـ... ثم قال: فحجة الجمهور قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾؛ فأمرهم بالحدز عند إنذار علمائهم، ولولا وجوب التقليد؛ لما وجب ذلك، ولقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ قال المفسرون: هم العلماء، وقيل: ولاية الأمر والنهي من الملوك وغيرهم: أوجب الطاعة؛ وهو وجوب التقليد.

(وعالم لا بأس أن يستفتي من فوقه) في العلم (من له أن يفتي) في المسائل الاجتهاديات؛ و(هذا) محله: (إذا لم يبلغ) المستفتي (اجتهادا) أي درجة اجتهاد مطلق؛ بأن كان مجتهدا في المذهب وكان المسؤول مجتهدا مطلقا؛ (فإن يكن بلوغه) لدرجة الاجتهاد المطلق (استفادا) أي حصل له؛ (فذا له التقليد عند الأكثر ممتنع)؛ لأنه قادر على الاجتهاد، (وليس تند) وجوبا (لما أري) أي أراه الله في المسألة بالاجتهاد، وأما إن اجتهد بالفعل، حتى ظن الحكم؛ فيمنع له التقليد اتفاقا.

(وجائز لبعضهم)؛ وهو محمد بن الحسن (تقليده أعلم منه بالذي يريده) من الحكم، لا مساويه، ولا من دونه، (وبعضهم يحيز) للمجتهد تقليد غيره (مطلقا)؛ كان أعلم منه أم لا؛ (وذا) القول (أحمد) بن حنبل (فيه حدو إسحاق) بن راهويه (احتذى) أي تبع؛ اللسان: يقال: فلان يحتذي على مثال فلان أي يقتدي به في أمره. قال في التقريب: وأما العالم؛ فإن كان عالما لم يبلغ درجة الاجتهاد؛ جاز له أن يستفتي ويقلد إماما، وإن بلغ درجة الاجتهاد؛ فأكثر أهل السنة: على أنه لا

وَحَيْثُ مَنْ يُفْتِي أُولُو تَعَدُّدٍ      تَخَيَّرُ الْأَفْضَلُ حُكْمُ الْمُقْتَدِي  
وَقِيلَ بَلْ مَا اخْتَارَ فَهُوَ كَافٍ      ثُمَّ إِذَا أَفْتَوَهُ بِاخْتِلَافٍ  
قِيلَ لَهُ تَقْلِيدُهُ مَنْ شَاءَ      وَالْأَخْذُ بِالْأَحْوِطِ عَنْهُمْ جَاءَ  
وَرَأَجَحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَجْتَهِدَ      ثُمَّ عَلَى الْأَفْضَلِ مِنْهُمْ يَعْتَمِدَ

يجوز له التقليد، وأجازه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وسفيان الثوري مطلقاً، وأجاز محمد بن الحسن: أن يقلد من هو أعلم منه، لا من هو مثله هـ منه.

وقيل يجوز ذلك للقاضي، دون غيره، وقيل عند ضيق الوقت؛ إذا يخشى الفوات إن اشتغل بالاجتهاد، وقيل بخاصة نفسه، دون ما يفتي فيه.

(وحيث من يفتي أولو تعدد) أي إذا تعدد المفتون؛ (تخير الأفضل) منهم ديناً وعلماً وورعاً: هو (حكم المقتدي) أي المستفتي حينئذ، والراجح علماً: مقدم على الراجح ورعاً؛ القرافي: حجة تقديم الأعلّم: أن المقدم في كل موطن من مواطن الشريعة: من هو أقوم بمصالح ذلك الموطن؛ فيقدم في الحروب: من هو أعلم بمكايد الحروب، وسياسة الجيوش، وفي القضاء: من هو أعلم بالتفتن بحجاج الخصوم، وفي الأمانة: من هو أعلم بتنمية الأموال وضبطها، وأحوال الأيتام في مصالحها؛ ولذلك قدم في الصلاة الفقيه على القارئ؛ لأن الفقيه أقوم بمصالح الصلاة منه في سهوها وعوارضها، وكذلك الفتوى؛ الأعلّم: أخص بها من الدّين.

وقال في البحر: والأصح: ترجيح الراجح علماً على الراجح ورعاً؛ فإن استويا قدم الأسبق؛ لأنه أقرب إلى الإصابة لطول الممارسة. (وقيل بل ما اختار) منهم للتقليد؛ (فهو كاف)؛ فليقلده؛ فله أن يختار من شاء من المفتين، ولا يلزمه أن يسأل الأعلّم والأفضل؛ قال في التقريب: إن وجد المستفتي عالماً واحداً قلده، وإن وجد اثنين فأكثر؛ فقليل يقلد واحداً منهم، وقيل يختار أعلمهم وأفضلهم. (ثم إذا أفتوه) أي المجتهدون (باختلاف) أي بفتاوى مختلفة؛ فـ(قل) يجوز (له تقليده من شاء) منهم؛ لأن مذاهبهم كلها طرق موصلة إلى الله؛ فلا يلزمه قول أحد بعينه، وهو المشهور عن الأكثر، وقيل عليه الاجتهاد في أعلمهم وأورعهم.

(والأخذ بالأحوط) أي الأثقل من أقوالهم (عنهم) جاء وراجح عليهما أي القولين السابقين (أن يجتهد) في أيهم أفضل. (ثم على الأفضل منهم يعتمد)؛ فيأخذ بقوله؛ قال في التقريب: إن استفتى رجلين فأكثر فاختلفوا في الفتوى؛ فقليل يأخذ بقول من شاء منهم، وقيل يجتهد في أيهم أفضل؛ فيأخذ بقوله، وقيل يأخذ بالقول الأحوط. وقد أطل الشاطبي في أن القول بالتخير: مخالف لما أمر الله به؛ من الرد إلى الله ورسوله في التنازع؛ فتعين الترجيح؛ إما بالأعلمية أو غيرها.

وَأَمْتَنَعَ اسْتِفْتَاءَ ذِي جَهَالَةٍ      فِي حَالَةٍ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَدَالَةٍ  
وَجَازَ الْإِفْتَاءَ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ      بِمَذْهَبٍ لِعَالِمٍ قَدْ اعْتَمَدَ  
إِنْ كَانَ ذَا تَمَكُّنٍ مِنَ النَّظَرِ      وَآخِذًا مِنْهُ بِحَظِّ مُعْتَبَرٍ  
وَقِيلَ إِنْ مُجْتَهِدٌ قَدْ عُدِمَا      أَوْ مُطْلَقًا وَالْمَنْعُ قَوْلُ عُلَمَا

(وامتنع استفتاء ذي جهاله) أي المجهول (في حالة) من حالاته؛ سواء كانت (من علم أو) كانت من (عداله)؛ فلا يستفتى إلا من علم أنه يجمع بين العلم والعدالة؛ فالأصل: عدم العلم، والأكثر في الناس الجهل والفسق؛ فيجب حمل مجهول الحال عليهما، حتى يثبت علمه وعدالته؛ قال في نور البصر: يشترط في المفتي أن يكون عدلا عارفا؛ أما شرط العدالة؛ فلئلا يرتكب ما لا تجوز الفتوى به قصدا أو تساهلا؛ بأن لا يثبت؛ فيفتي بلا إمعان نظر في المسألة؛ إما لاعتقاده أن السرعة براعة وفضيلة؛ لدلالاتها على الاستحضار، وأن الإبطاء عجز ونقص؛ لدلالته على ضد ذلك. وأما شرط المعرفة؛ فلأن المطلوب من المفتي: تبين الحق الذي هو الحكم الشرعي في العبادة أو المعاملة، والجاهل أعمى عن طريقه، والضال عن الطريق؛ كيف يطلب منه أن يهدي الناس إليها؛ وفي الحديث: «أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا». أخرجه الشيخان والترمذي هـ بخ. وقد قلت:

وَمَنْ يَقْلُدْ عَالِمًا غَدَا سَلِمَ      إِنْ كَانَ بِالْعِلْمِ وَبِالتَّقْوَى عِلْمٌ  
بِالْعِلْمِ يَذَرِي مَا يَكُونُ قَائِلًا      تَقْوَاهُ تَحْمِي أَنْ يَقُولَ بَاطِلًا  
وَعَاطِلٌ مِنْ حَلِي ذَاكَ حَيْدُهُ      لَمْ يَجْزِ اسْتِفْتَاؤُهُ أَوْ تَقْلِيدُهُ  
وَمَنْ يُقْلِدُهُ فَعِزُّهُ يَلْتَحِقُ      بِهِ الْوَعِيدُ فِي التَّسْوِلي ذَا يَحِقُّ

(وجاز الافتاء لغير المجتهد) أي لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد (بمذهب لعالم قد اعتمد)؛ وهذا (إن كان) غير المجتهد المذكور (ذا تمكّن من النظر) في أصول إمامه؛ بالتخريج لغير المنصوص على المنصوص لإمامه: بالترجيح للضعيف من أقواله؛ إذا اقتضى النظر في دليله ترجيحه، (و) كان (آخذا منه) أي من مذهب إمامه (بخط معتبر) أي وافر، (وقيل) إن المقلد المذكور إنما يجوز له الإفتاء؛ (إن مجتهد) مطلق (قد عدما و) قيل له الإفتاء (مطلقا)؛ وإن لم يكن متمكنا مما ذكر؛ لأنه ناقل، (والمنع) له من الإفتاء مطلقا -ولو كان بهذه المثابة-: (قول علما)؛ فبعض العلماء منع إفتاء غير المجتهد المطلق مطلقا؛ لأن السائل إنما يسأل عما عنده، لا عما عند مقلده.

### التعارض والترجيح:

إِذَا الدَّلِيلَانِ تَعَارَضَا وَلَمْ يُرْجَعْ لِلتَّرْجِيحِ عِنْدَ مَنْ مَضَى وَإِنْ يَكُ التَّرْجِيحُ عَنْهُ يَنْتَفِي عِنْدَ سِوَى الْقَاضِي وَأَصْلُ الْأُبْهَرِيِّ وَيَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فِي الظُّنِّيِّ يُقَدَّرُ عَلَى الْجَمْعِ وَلَا النَّسْخُ انْتِهِمِ وَالْمَنْعُ لِلْبَعْضِ وَلَيْسَ مُرْتَضَى يُرْجَعُ إِلَى تَقْلِيدٍ أَوْ تَوْقُفٍ لِلْمَنْعِ مُقْتَضٍ وَعَكْسُهُ أَذْكَرُ لَا فِي الَّذِي يُنْسَبُ لِلْقَطْعِيِّ

وانظر قوله "إن مجتهد قد عدما"؛ ففيه إدخال "قد" على فعل الشرط ضرورة؛ وقد قال الهلالي عند قول ابن طيب\* "وإن على جزء له قد دلا\* إلخ: لم أذكر أن الضرورة تسيع هذا؛ إذ هي لا تبيح كل محذور هـ وبالله تعالى التوفيق.

(التعارض والترجيح)؛ وهو: تقوية بعض الأدلة على بعض: (إذا الدليلان تعارضا ولم يُقدَّر على الجمع) بينهما؛ لما فيهما من التنافي، (ولا النسخ) أي نسخ أحدهما للآخر (انتهم) أي تعين؛ لجهل المتأخر منهما؛ فإنه (يرجع للترجيح) بينهما (عند من مضى)؛ وهو مذهب الأكثر، (والمنع) للترجيح (للبعض)؛ فأوجب التخيير بينهما، وبعضهم التوقف، (وليس) قول المنع (مرتضى وإن يك الترجيح) بين المتعارضين. وفي نسخة: الجميع أي جميع ما ذكر (عنه) أي عما ذكر من الدليلين (ينتفي) عند المجتهد؛ بأن لم يجد ما يرجح به أحدهما على الآخر؛ فإنهما يتساقطان، و(يرجع) في ذلك الحكم (إلى تقليد) لمجتهد آخر عثر على الترجيح؛ لأنه بمنزلة من لم يجد فيه دليلا، (أو) يرجع إلى (توقف)، وهذان القولان (عند سوى القاضي) أبي بكر بن الطيب؛ فإنه قال: يتخير بالعمل بأيهما شاء، (وأصل الأبهري) أن الدليلين إذا تعارضا في الحظر والإباحة ولم يوجد مرجح: (للمنع مقتض) أي ترجيح دليله؛ لأن الأصل في الأشياء عنده: الحظر، (وعكسه)؛ وهو ترجيح دليل الإباحة (أذكر) لأبي الفرج؛ فالأصل في الأشياء عنده: الإباحة. وقد مر ذلك.

(و) إنما (يدخل الترجيح في) الدليل (الظني) من الأدلة، (لا في الذي ينسب) منها (للقطعي)؛ قال في التريب: الترجيح: إنما يتأتى في المظنونات، وأما القطعيات؛ فلا يتأتى فيها؛ لتعذر التفاوت بين القطعيين؛ إذ ليس بعض المعلومات أقوى وأغلب من بعض؛ وإن كان بعضها أجلى وأقرب حصولا، وأشد استغناء عن التأمل.

وَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ بِمَعْلُومٍ إِذَا عَارَضَ ظَنًّا غَيْرُهُ لَا يُحْتَذَى  
تَقَدَّمَ التَّارِيخُ فِيهِ أَوْ جُهْلٌ وَسَابِقُ الظَّنِّ عَلَى النَّسْخِ حُمِلَ  
وَوَظَاهِرُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ فِي تَعَارُضٍ ثَالِثُهَا التَّوَقُّفِي  
وَأَوْ فِي النَّصُوصِ الْأَخْذُ بِالْمُحْتَاطِ

(والواجب الأخذ بمعلوم) أي بقطعي من الدليل النقلي؛ (إذا عارض ظنا)؛  
فيتمسك بالمعلوم، و(غيره)؛ وهو المظنون: (لا يحتذى) أي لا يتبع؛ قال في المهيعة:  
والأخذ بالمعلوم أمر حتما إن عارض المظنون حكما فاعلمنا إلخ.  
ولعل الأوضح لو قال:

... .. إذا عارض ظنا فبذا لن يؤخذا

أي فبذا الظن لا يتمسك حيثئذ، وسواء (تقدم التاريخ فيه) أي في المعلوم على  
الظني؛ بأن علم تقدم القطعي عليه، (أو جهل) السابق منهما؛ لأن المتأخر إذا كان  
هو المظنون؛ لم ينسخ المعلوم؛ لأنه يشترط في النسخ أن يكون مساويا، أو أقوى،  
(و) أما (سابق الظن) أي الدليل الظني السابق على الدليل القطعي؛ فإنه (على النسخ  
حمل)؛ فيكون القطعي ناسخا للظني، ولا يحتاج لترجيح القطعي عليه.  
(وظاهر السنة) متواترة كانت أو آحادا (و) ظاهر (الكتاب في) حال (تعارض)؛ قيل  
بتقدم ما دل عليه الكتاب؛ للقطع بالسند، وقيل بتقدم السنة؛ لأنها مفسرة للكتاب،  
والمبين -بالكسر-: مقدم على المبين، و(ثالثها): القول (التوقفي) -ببإاء النسب  
المخففة-؛ مثاله: قوله عليه السلام في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»؛ فإنه  
عام في ميتة البحر، حتى في خنزيره، مع قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾؛ فإنه يتناول  
خنزير البحر؛ فهل يقال في خنزير البحر: إنه حلال للحديث، أم حرام للآية، وقال  
بعضهم: إن أمكن الجمع؛ وإلا قدم الكتاب؛ إن كانت السنة آحادا، (وإن يكن  
فيهن) أي في الظواهر (ذو احتياط أو) يكن (في النصوص) المتعارضة؛ فإنه يجب  
(الأخذ بالاحتياط) أي الأحوط؛ إذا كان في مدلول أحد المتعارضين أو المتعارضات؛  
كما إذا تعارض الأمر والإباحة؛ فيقدم الأمر للاحتياط؛ قال في الذخيرة: الورع هو  
ترك ما لا بأس به حذرا مما به البأس؛ وأصله قوله عليه السلام: «الحلال بين والحرام  
بين وبينهما شبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»، وهو مندوب  
إليه؛ ومنه الخروج عن خلاف العلماء؛ بحسب الإمكان؛ فإن اختلف العلماء في فعل؛  
هل هو مباح، أم حرام؛ فالورع: الترك، أو مباح أو واجب؛ فالورع: الفعل مع  
اعتقاد الوجوب، أو مندوب أو حرام؛ فالورع: الترك، أو مكروه أو واجب؛ فالورع

وَالْمَنْعُ لِلْقَاضِي وَمَا قَدْ وَافَقَهُ      حُكْمُ الْقِيَاسِ رَاعَوْا الْمُوَافَقَةَ  
وَعَالِبُ إِنْ عَارَضَ الْأَصْلَ رَجَحَ      وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَأَوَّلُ أَصَحِّ

الفعل، أو مشروع أو غير مشروع؛ فالورع الفعل؛ لأن الميثب للشرعية: مقدم؛ كالبيئة المثبتة؛ كاختلاف العلماء في شرعية الفاتحة في صلاة الجنازة؛ فمالك يقول: ليست بمشروعة، والشافعي يقول: مشروعة واجبة؛ فالورع القراءة، وكالبسطة؛ قال مالك: مكروهة في الصلاة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: واجبة؛ فالورع: أن تُقرأ؛ وعلى هذا المنوال.. وهذا مع تقارب أدلة المختلفين. أما إذا كان أحد الدليلين في غاية الضعف -بحيث لو حكم به حاكم لنقضناه-؛ لم يحسن الورع في مثل<sup>(١٢)</sup> ما لو كان دليله فيما تدخله قضايا الحكم ولا ينقض. وأما إذا اختلفوا في الوجوب والتحريم؛ فلا ورع، أو النذب والكراهة؛ فلا ورع؛ لتساوي الإقدام والإحجام هـ

قال الشيخ عز الدين في قواعده: وإن تقاربت الأدلة في مسائل الخلاف -بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد-؛ فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه؛ حذرا من كون الصواب مع الخصم، والشرع يختاط لفعل الواجبات والمندوبات؛ كما يختاط لترك المحرمات والمكروهات.

(والمنع) أي منع وجوب الأخذ بالراجح؛ إذا كان ترجيحه بالظن: (للقاضي) أي بكر، ورد قوله بإجماع الصحابة وغيرهم على الترجيح به في حديث عائشة في التقاء الختانين أي إيجاب الغسل منه؛ فرجحوه على الخير الذي رواه جمع من الصحابة؛ وهو قوله ﷺ: «إنما الماء من الماء»؛ لكونها أعرف بذلك منهم.

وعبارة التقريب: إذا تعارض نصان أو ظاهران وأحدهما أقرب إلى الاحتياط؛ أخذ بالأحوط عند كثير من الفقهاء، خلافا للقاضي أبي بكر، (وما) من ظاهر الكتاب والسنة أو نصيهما المتعارضين (قد وافقه حكم القياس راعوا) أي اعتبر الفقهاء فيه (الموافقه) لحكم القياس مرجحا؛ فيجب الأخذ عندهم به؛ كترجيح رواية صلاة الكسوف الموافقة لسائر الصلوات على غيرها. وعبارة التقريب: إذا تعارض نصان أو ظاهران وانضم إلى أحدهما قياس يوافقه؛ رجح على الآخر.

(وعالِبُ إِنْ عَارَضَ الْأَصْلَ رَجَحَ) الغالب؛ فيقدم عليه، (وقيل بالعكس)؛ فيقدم الأصل على الغالب، (وأول أصح)؛ كاختلاف الزوجين في النفقة الغالب دفعها والأصل بقاؤها في الذمة؛ فيصدق الزوج في دعوى الدفع. وبالله تعالى التوفيق.

١٢ أي كما في مثل.

فصل في الترجيح باعتبار حال المروي:  
وَرُجِّحَ التَّكَرُّارُ فِي مَتْنِ الْخَبَرِ أَوْ كَوْنُ لَفْظِهِ حَقِيقَةً صَدَرَ  
أَوْ مُسْتَقْبَلًا أَوْ فَصِيحًا أَوْ أَتَى فِي حُكْمِ الْعَقْلِ لَهُ قَدْ أُثْبِتَا  
أَوْ كَانَ حَاكِمًا عَلَى الْآخِرِ أَوْ لَمْ يُتَّفَقْ أَنْ خُصَّ بِالَّذِي رَوَوْا  
أَوْ سَالِمًا مِنْ اضْطِرَابٍ أَوْ نُقِلَ بِسَبَبٍ مَعْنَاهُ فِيهِ قَدْ عُقِلَ

(فصل في الترجيح باعتبار حال المروي: ورجح التكرار في متن الخبر؛ فيرجح المتن الذي فيه تكرار على غيره؛ كحديث «أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل»؛ فهذا التكرار: مرجح له على حديث «الأيام أحق بنفسها من وليها»، (أو) أي ورجحه أيضا (كون لفظه حقيقة صدر) ولفظ معارضه مجاز؛ إذ الأصل في الكلام الحقيقة.

(أو مستقلا) بالمعنى؛ فيقدم على الخبر غير المستقل به؛ إذا عارضه؛ فيقدم ما كان مستغنيا عن الإضمار في دلالة: على ما هو مفتقر إليه، (أو فصيحاً)؛ فما كان من الروايات لفظه فصيحاً: يقدم على غيره؛ لأنه عليه السلام أفصح العرب؛ فيبعد نطقه بغير الفصيح؛ فيكون الآخر مروياً بالمعنى، ويقدم أيضاً الأفصح على الفصيح، وقيل لا يرجح هذا؛ لأن البليغ يتكلم بالأفصح والفصيح، (أو) أي وكذا يرجح ما (أتى في حكم العقل له قد أثبتا)؛ كالموافق للبراءة الأصلية؛ فيقدم على الناقل عنها؛ على ما اختاره الفخر البيضاوي، لكن الجمهور على أن الخبر الناقل عن حكم العقل: يقدم على الخبر الموافق له، (أو) أي وكذا يرجح الخبر إذا (كان حاكماً على) الخبر (الآخر) المعارض له أي إذا قضي به عليه في موطن؛ فيقدم عليه إذا تعارض معه في موطن آخر؛ القرافي: إذا قدم أحد الخبرين على الآخر في موطن؛ كان ذلك ترجيحاً له عليه؛ لأنها مزية، (أو) أي وكذا يقدم الخبر العام الذي (لم يتفق) على (أن خص بالذي رويوا): على الخبر العام المتفق على أنه مخصوص؛ وذلك: لأن المتفق على تخصيصه: أضعف دلالة من الباقي على عمومته المختلف في تخصيصه؛ كحديث النهي عن الصلاة في أوقات الكراهة: متفق على تخصيصه في بعض الصور؛ فيقدم عليه حديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»؛ حيث اختلف في تخصيصه؛ فيكون أقوى من غيره؛ وهذا عند الشافعية وغيرهم، خلافاً للمالكية، (أو) أي ويقدم الخبر الذي كان (سالمًا من اضطراب) على خبر مضطرب؛ والاضطراب: اختلاف اللفظ والمعنى بالزيادة والنقصان؛ وهو يدل على ضعف الخبر، (أو) أي وكذا يقدم أيضاً خبر (نقل بسبب) أي نقله راويه مع سبب (معناه فيه قد عقل) أي فهم: على الخبر الذي لم ينقل سببه؛ لأن ما ذكر سببه يدل على اهتمام راويه، وكمال ضبطه،



أَوْ كَانَ فِي الْمُرَادِ نَصًّا أَوْ وَرَدَ      يَدُلُّ مِنْ وَجْهَيْنِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
أَوْ جَاءَ فِي مَعْنَى لَهُ مُتَّحِدٌ      مُخْتَلِفًا فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَقْصِدِ  
أَوْ عَمِلَ السَّلَفُ بِمُقْتَضَاهُ      مَعَ أَطْلَاعِهِمْ عَلَى سِوَاهُ  
أَوْ ذَلَّ فِيهِمْ عَلَى تَثْرِيهِ      أَوْ كَانَ لَا تَعْمُ بَلْوَى فِيهِ

**فصل في الترجيح باعتبار حال الراوي:**  
**بِالرَّفْعِ لِلرَّسُولِ وَالتَّعَدُّدِ وَالْحِفْظِ قَدْ رُجِّحَ فِي الْإِسْنَادِ**

(أو كان) الخبر (في المراد نصاً) أي دالا دلالة قطعية: على الدال على المراد منه بالظاهر، (أو) أي ويقدم أيضا خبر (ورد يدل من وجهين): على الخبر الدال عليه من وجه واحد؛ لأنه يكون أقوى في الدلالة من الثاني؛ (فهو المعتمد أو) أي ويرجح خبر (جاء) واردا (في معنى له متحد) حال كونه (مختلفا) أي بعبارات مختلفة (في اللفظ لا في المقصد): على خبر وارد بعبارة متحدة في اللفظ؛ لأن تعدد العبارات يقوي المعنى في النفس، ويبعد اللفظ عن المجاز؛ كقوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي»، وقوله: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل»؛ فيرجح هذا الخبر بألفاظه المختلفة المتحدة في المقصد: على حديث «الطيب أحق بنفسها من وليها» كما مرّ، (أو) أي ويرجح الخبر الذي (عمل السلف) أي الصحابة والتابعون (بمقتضاه)؛ الباء أدغمت فيها الفاء قبلها أي عملوا بما يوافق مدلوله (مع اطلاعهم على سواه) أي الخبر المعارض له الذي لم يعملوا به؛ لأن عمل الصحابة: حجة توجب تقوية الخبر، (أو) أي وكذا يقدم خبر (دل فيهم) أي الصحابة (على تثريه): على الخبر الذي لا يدل عليه؛ إذا عارضه، (أو) أي وكذا يقدم خبر (كان لا تعم بلوى فيه): على خبر تعم به البلوى؛ إذا عارضه وكان خبر آحاد؛ وذلك: لأن الآحاد فيما تعم به البلوى: مختلف في قبوله، والآخر ليس مختلفا فيه؛ فيرجح على المختلف فيه. وبالله تعالى التوفيق.

**(فصل في الترجيح باعتبار حال الراوي: بالرفع):** صلة "رجح" الآتي أي الخبر المتفق على رفعه (لِلرَّسُولِ) عليه السلام يرجح على غيره؛ من الموقوف أو المقطوع؛ وذلك: لمزيتة عليه، والإجماع على حجتيه، دون غيره، (و) يرجح بـ (التعداد) أي كثرة الرواة: على غيره؛ لأن كثرتهم تفيد قوة الظن، ومثال ذلك: ترجيح أحاديث قراءة البسملة في الصلاة: على ما ورد من عدم قراءتها، (والحفظ)؛ بأن كان راويه أحفظ (قد رجح و) يرجح أيضا بعلو (الإسناد)؛ وهو قلة الوسائط بين من رواه عنه المجتهد وبين النبي ﷺ؛ لأن قلة الوسائط يقل معها احتمال النسيان والخطأ، والزيادة والنقصان؛ وهذا حيث لم يكن للأكثر مزية حفظ على الأقل،

وَبِاتِّحَادِ الْإِسْمِ وَالتَّأْخِرِ  
وَبِاعْتِمَادِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
وَبِاشْتِهَارِ الْفَضْلِ وَالْعَدَالَةِ  
أَوْ مُثَبِّتِ الْحُكْمِ بِاتِّفَاقٍ  
أَوْ عَاضِدٍ إِجْمَاعٍ أَهْلِ طَيْبَةِ  
أَوْ كَوْنُهُ فِي قِصَّةٍ مُتَّقِلَةٍ  
وَصِحَّةِ الْعَقْلِ بِطُولِ الْأَعْصَرِ  
وَنَسَبَةِ لِلْفَقْهِ أَوْ لِشَرْبِ  
أَوْ مَا رَوَاهُ بِالسَّمَاعِ نَالَةً  
رُوتَهُ أَوْ حَسَنُ الْمَسَاقِ  
لَهُ أَوْ الثَّاقِلُ ذُو الْقَضِيَّةِ  
أَوْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَوْ الْإِجْمَاعُ لَهُ

(و) يرجح (باتحاد الاسم) أي اسم راويه؛ فيرجح الذي لراويه اسم واحد: على ما كان لراويه أكثر من اسم؛ لاحتمال أن يشبهه في أحد الأسماء مع ضعيف، (و) يرجح أيضا بـ (التأخر)؛ فتأخر إسلام الراوي: مرجح لروايته؛ فهو يحفظ آخر ما روي عنه عليه السلام، واختار بعض الأصوليين ترجيح خبر متقدم الإسلام؛ لأنه لأصالته فيه يطلع على ما لا يطلع عليه متأخر الإسلام، ولأنه أشد تحرزا، (و) يرجح أيضا بـ (صحة العقل): عقل راويه (بطول الأعصر) أي في طول حياته كلها: على ما اختلط راويه في آخره؛ فالأول: أضبط، والثاني: يحتمل أن يكون قد رواه في اختلاطه؛ وهذا حيث لم يتيقن أنه من روايته قبل اختلاطه، (و) يرجح أيضا (باعتماد) أي بكون راويه ذا اعتماد (في اللسان العربي) أي معرفة باللغة العربية: على الخبر الذي راويه لا عمدة له منه، (و) يرجح أيضا بـ (نسبة للفقه) أي كونه عارفا به: على الذي راويه ليس بفقيه، (أو) أي وكذا يرجح الذي لراويه نسبة (ليشرب): المدينة؛ لأنها مهبط الوحي؛ فالمديني أدري بكلامه عليه السلام من غيره، (و) يرجح (باشتهار الفضل والعدالة): على الذي راويه لم يشتهر بذلك؛ إذا عارضه، (أو) أي ويرجح بكون الراوي (ما) أي الحديث الذي (رواه بالسماع ناله) أي أخذه بالسماع؛ وعبرة التقريب: أو يكون مسموعا من النبي ﷺ، والآخر مكتوبا عنه، (أو) أي ويرجح خبر (مثبت للحكم باتفاق رواته): على الخبر الذي يختلف رواته في إثبات الحكم؛ لأن اتفاق الرواة على إثبات الحكم من الخبر؛ يدل على ضبطهم له، (أو) أي ويرجح أيضا خبر (حسن المساق)؛ فالأحسن مساقا يقدم على غيره؛ فحسن النسق أنسب للفظ النبوة؛ فإنه عليه السلام أفصح العرب؛ بإضافة الأفصح إليه أنسب من ضده، (أو) أي ويرجح خبر (عاضد) أي موافق (إجماع أهل طيبة له): على خبر لم يعضده؛ فما أجمع أهل المدينة على العمل به يرجح بذلك؛ قال الإمام أحمد: ما روه وعملوا به: أصح ما يكون، (أو) أي ويرجح أيضا الخبر (الناقل) أي الذي نقله (ذو القضية) أي الواقعة؛ لأن صاحب الواقعة أعلم بها وأبعد عن الذهول فيها، (أو) أي وكذا يرجحه (كونه بقصة) أي مع قصة مشهورة (منتقلة) معه؛ فيقدم على خبر ذي قصة خفية؛ لأن القصة المشهورة يبعد الكذب فيها، (أو)

أَوْ الْكِتَابُ شَاهِدٌ لِنَقْلِهِ      وَسُنَّةٌ تَوَاتَرَتْ كَمِثْلِهِ  
أَوْ كَانَ سَالِمًا مِنْ اضْطِرَابٍ      أَوْ مَنْ رَوَى مِنْ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ

### فصل في ترجيح الأقيسة:

وَفِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ      فَمَا سِوَى ذِي عِلَّةٍ مَرْجُوحٌ  
وَرَجَّحَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ      عَلَى الَّذِي لَشَبِّهِ قَدْ نَاسَبَتْ  
وَرَجَّحَ الْأَجْلَى عَلَى سِوَاهُ      عِنْدَ الَّذِي بِذَاكَ قَدْ دَعَاهُ

أي ويرجح أيضا خبر (يشهد العقل) له؛ فيقدم خبر عقل معناه -أي علمت علته- : على خبر لم يعقل معناه؛ لأنه أقرب للقياس، وأدعى للانقياد؛ كترجيح رواية صلاة الكسوف الموافقة لسائر الصلوات: على غيرها، (أو) يشهد (الإجماع له)؛ فيقدم خبر وافقه الإجماع: على خبر لم يوافقه؛ لأنه يكون حجة حينئذ على غيره، (أو) أي ويرجح الخبر الذي (الكتاب) أي ظاهر القرآن (شاهد لنقله)؛ كترجيح روايات وجوب العمرة: على رواية: «الحج جهاد والعمرة تطوع»؛ بناء على موافقة ظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، (وسنة تواترت): مبتدأ، خبره قوله: (كمثله)؛ الكاف زائدة أي مثل الكتاب؛ فيرجح ما شهدت له؛ كتقدم حديث عائشة بالتغليس بالصبح: على حديث الإسفار بها؛ لموافقة ظاهر قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾؛ ومن المحافظة عليها: إيقاعها أول الوقت، (أو) أي ويرجح خبر (كان سالما من اضطراب): على خبر مضطرب؛ يعني في السند؛ إذ الكلام هنا: في حال الراوي، وأما ما مرّ في المتن المروي؛ فالاضطرب يشعر بضعف المضطرب فيه؛ متنا كان أو سندا. (أو) أي وكذا يرجح خبر كان (من روى) أي راويه (من عليه الأصحاب) بالكسر: جمع علي أي شريف رفيع؛ كصبيّة وصبي أي من كبارهم؛ فيقدم على رواية صغار الصحابة؛ لكثرة ملازمته للنبي ﷺ، ومعرفته بسنته. والمرجحات لا تنحصر فيما ذكر. وبالله تعالى التوفيق.

(فصل في ترجيح الأقيسة) ويكون بما يرجع للعلة أو الأصل أو المدلول أو الخارج: (وفي القياس يدخل الترجيح)؛ فيرجح بعض الأقيسة على بعض عند تعارضها، (فما سوى ذي علة) من الأقيسة (مرجوح) بالنسبة إلى قياس العلة؛ فيقدم عليه قياس العلة، وما سواه: هو المناسبة والشبه، (ورجح القياس بالمناسبة على) القياس (الذي لشبه قد ناسبه)؛ إذا عارضه؛ فأدق المعاني في المناسبة: مقدم على الأشباه، (ورجح) القياس (الأجلى) والجلي؛ وهو ما كان فيه المقيس أولى بالعلة من المقيس عليه أو مساويا له فيها: (على سواه)؛ من قياس العلة والمناسبة والشبه (عند الذي بذاك) أي بالقياس الجلي (قد دعاه) أي سماه،

وَفِي قِيَاسِ عِلَّةٍ تَرْجِيحُ      بَكُونِهَا النَّصُّ بِهَا صَرِيحُ  
وَأَنْ تُرَى فُرُوعُهَا قَدْ عَمَّتِ      أَوْ كَوْنُهَا الْأَوْصَافُ فِيهَا قَلَّتِ  
أَوْ كَوْنُهَا أَعْمٌ أَوْ أَنْ تُلْفَى      وَصَفًا حَقِيقِيًّا وَذَا لَا يَخْفَى  
أَوْ كَوْنُهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهَا      أَوْ قَلَّ خُلْفٌ عَنْدهُمْ لَدَيْهَا  
وَبَاطِرَادِهَا مَعَ انْعِكَاسِهَا      أَوْ بَتَعَدِّيَّهَا لَدَى قِيَاسِهَا  
أَوْ كَانَ أَخْذُهَا مِنْ أَصْلِ نَصٍّ      أَوْ لَا يُرَى الْأَصْلُ بِفَرْعٍ خُصًّا

(وفي قياس علة ترجيح)؛ فإذا تعارض قياسا العلة يرجح أحدهما على الآخر: (بكونها النص بها صريح)؛ فما كانت علته مصرحا بها في النص - أي منصوبة عن الشارع - يرجح على ما كانت علته مستنبطة؛ لأن النص يدل على العلة أكثر من الاستنباط، ولأنه صواب قطعا، (وأن ترى) العلة (فروعها قد عمت) أي كثرت؛ فيرجح القياس الذي العلة فيه كثرت فروعها: على العلة التي فروعها قلت، وقيل لا تقدم عليها، (أو كونها الأوصاف فيها قلت)؛ فيرجح القياس الذي علته قليلة الأوصاف: على الذي علته مركبة من أوصاف كثيرة؛ لأن العلة كلما كثرت أوصافها: يسهل إبطالها؛ بإبطال أي وصف منها، (أو كونها أعم)؛ فيرجح القياس الذي علته أعم أي تعم جميع الأفراد: على الذي علته خاصة؛ لأنها أكثر فائدة؛ (أو أن تلفى) أي توجد (وصفا حقيقيا)؛ وهو ما يتعقل باعتبار نفسه من غير توقف على عرف أو غيره. (وذا) واضح (لا يخفى)؛ فتقدم العلة إذا كانت وصفا حقيقيا - كالإسكار والطعم - على غير الحقيقي؛ سواء كان ذلك الغير مظنة، أو وصفا عرفيا، أو حكما شرعيا. وفسر ولي الدين الوصف الحقيقي بالمظنة؛ كالتعليل بالسفر؛ فيقدم على التعليل بالحكمة كالمشقة، والوصف العرفي: مقدم على الشرعي، والوجودي: على الإضافي، والإضافي: على العدمي عند من يرى صحة التعليل به. انظر الضياء. (أو كونها متفقا عليها)؛ فالقياس الذي علته متفق عليها: يرجح على الذي علته مختلف فيها، (أو قل خلف عندهم لديها)؛ فما كانت علته مختلفا فيها اختلافا قليلا: يرجح على كثيرة الخلاف، (وباطرادها مع انعكاسها)؛ فيرجح القياس بكون علته مطردة منعكسة: على الذي علته مطردة فقط، أو منعكسة فقط؛ للخلاف في هذين النوعين، (أو بتعديها لدى قياسها) أي القياس على محلها؛ فيرجح الذي علته متعدية: على الذي علته قاصرة؛ لأن المتعدية أتم فائدة وأكثر منفعة من القاصرة، (أو أي وكذا يرجح القياس الذي علته (كان أخذها) أي انتزاعها (من أصل نصا) بالتركيب أي منصوح عليه؛ القرابي: العلة المنتزعة من أصل منصوح عليه: مقدمة على ما أخذ من أصل اتفق عليه الخصمان فقط هـ وفي البحر: قال ابن برهان: إذا كان أحد القياسين مخرجا من أصل منصوح عليه، والآخر مخرجا من غير منصوح عليه؛ قدم الأول على الثاني؛ كقولنا في جلد ما لا يؤكل لحمه: يظهر بالدباغ كجلد الميتة وهي منصوح عليها:

أَوْ جُمْلَةً مِنَ الْأُصُولِ تَشْهَدُ      بِحُكْمِهَا أَوْ الْقِيَاسُ يُوجَدُ  
فِي بَعْضِهِ مَا مُقْتَضَاهُ الْقَطْعُ      أَوْ أَنْ يُرَى مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ الْفَرْعُ  
أَوْ كَانَ الْأَصْلُ حُكْمُهُ يَثْبُتُ مِنْ      إِجْمَاعٍ أَوْ تَوَاتُرٍ فِيهِ زَكَنٌ

أولى من قول المخالف: لا يظهر قياسا على جلد الكلب؛ لأنه غير منصوص عليه. (أو لا يرى الأصل) أي حكمه (بفرع خصا)؛ بأن لا يعود الفرع على أصله بالتخصيص له؛ كتعليل نقض الوضوء في آية «أَوْ لَمْ تُسَمِّ النَّسَاءَ»: بأن اللمس مظنة الاستمتاع أي الالتذاذ المثير للشهوة؛ وعليه فقد عادت على الأصل المستنبطة منه الذي هو آية «أَوْ لَمْ تُسَمِّ النَّسَاءَ»: بالتخصيص؛ إذ يخرج منها النساء المحارم؛ فلا ينقض لمسهن الوضوء؛ كما هو أظهر قول الشافعي. وعبرة التقريب: هي أن قياس العلة يترجح بأن لا يعود على أصله بالتخصيص؛ فلعل الأقرب لها لو قال: \*أو لا يرى الأصل بما قد خصا\* أي لا يرى الأصل المستنبطة منه مخصصا بما أي بالعلة. فتأمل.

وفي جمع الجوامع: أن في عود العلة على الأصل بالتخصيص له قولين، وأما العود بالتعميم؛ فيجوز قول واحد؛ كتعليل الحكم في حديث الصحيحين «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»: بتشويش الفكر؛ فإنه يشمل غير الغضب أيضا. كما في المحلي. (أو) أي ويرجح القياس الذي علته (جملة من الأصول تشهد) لها (بحكمها) أي بعليتها؛ بأن كانت مأخوذة من أصول متعددة: على الذي تؤخذ علته من أصل واحد، وكذا يترجح ما علته مأخوذة من ثلاثة أصول: على المأخوذة علته من أصلين، (أو) أي وكذا يترجح (القياس)؛ إذا كان (يوجد في بعضه) أي بعض مقدماته (ما مقتضاه القطع) بذلك البعض؛ عبارة التنقيح والتقريب: أو يكون بعض مقدماته يقينية؛ قال في المهيع:

أو أن يرى بعض مقدماته ينسب لليقين في إثباته

(أو أن يرى) أي ويرجح القياس الذي يرى (من جنس الأصل) أي أصله المقيس عليه (الفرع) أي فرعه المقيس: على القياس الذي ليس فرعه من جنس أصله؛ لأن فرد الجنس أشبه بفرد الجنس؛ كقياس مسح اليدين في التيمم إلى المرفقين: على الغسل في الوضوء إليهما؛ فإنه مقدم على قياسه على السرقة؛ في الانتهاء إلى الكوعين؛ لأن التيمم من جنس الأصل؛ وهو الوضوء، وليس من جنس السرقة، (أو) أي ويرجح القياس إذا (كان الأصل حكمه) أي حكم أصله (يثبت من إجماع أو) نص (تواتر فيه زكن) من الكتاب والسنة: على الذي حكم أصله ليس ثابتا بما ذكر؛ لأن الأول أقوى دليلا. وبالله تعالى التوفيق.

### أسباب الخلاف:

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ جُمْلَةٌ مَا مَرَّ مِنْ تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ  
وَالْجَهْلِ بِالدَّلِيلِ كَالْأَخْبَارِ وَالْخُلْفُ فِيمَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارٍ  
وَالْخُلْفُ فِي نَوْعٍ مِنَ الدَّلِيلِ كَأَضْرَبِ الْقِيَاسِ فِي التَّمْثِيلِ

(أسباب الخلاف): قال في التقريب: إن هذا الباب انفرد هو بذكره؛ لعظم فائدته، ولم يذكره أهل الأصول في كتبهم.

(إن من أسباب الخلاف) في الأحكام الشرعية (جملة) أي على سبيل الاجمال: (ما مر) في فصل التعارض (من تعارض الأدلة)؛ فهو أغلب أسبابه؛ فيأخذ كل مجتهد بأحد الدليلين المتعارضين لرجحانه عنده؛ بحسب نظره، ويتمسك آخر بالدليل الآخر.. وهكذا؛ فيحصل الاختلاف في الأحكام، (و) من أسبابه (الجهل بالدليل) الشرعي أي عدم علم بعضهم به، مع علم الآخر به؛ فيتمسك به العالم في إثبات الحكم الشرعي، ويتمسك الجاهل بالبراءة الأصلية أي عدم الحكم الشرعي؛ لعدم علمه بالدليل، والدليل المجهول عند البعض: (كالأخبار) المروية عنه عليه السلام؛ فقد تبلغ بعضا دون بعض؛ فيتمسك بها من بلغته؛ قال في التقريب: الجهل بالدليل أكثر ما يجيء في الأخبار؛ لأن بعض المجتهدين يبلغه الحديث؛ فيقضي به، وبعضهم لا يبلغه؛ فيقضي بخلافه؛ فينبغي للمجتهد أن يكثر من حفظ الحديث وروايته؛ لتكون أقواله على مقتضى الأحاديث النبوية؛ ولذلك كثرت مخالفة أبي حنيفة رحمه الله للحديث؛ لقلة روايته له؛ فرجع إلى القياس، بخلاف أحمد بن حنبل؛ فإنه كان متسع الرواية للحديث، فاعتمد عليه وترك القياس. وأما مالك والشافعي؛ فإنهما أخذتا بالطرفين، وقد قال الشافعي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» هـ منه. قال الشاطبي: يعرض الخطأ في الاجتهاد؛ إما بخفاء بعض الأدلة، حتى يتوهم فيه ما لم يقصد منه، وإما بعدم الاطلاع عليه جملة؛ وفي هذا حذر من زلة العالم في بعض الحديث؛ وهي لا يصح الأخذ بها تقليدا له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع؛ ولذلك عدت زلة هـ فانظره. (والخلف) أي الخلاف (فيما صح من أخبار) أي أحاديث؛ قال في التقريب: السبب الثالث: الاختلاف في صحة نقل الحديث بعد بلوغه إلى كل مجتهد، إلا أن منهم من صح عنده؛ فعمل بمقتضاه، ومنهم من لم يصح عنده؛ إما لقدح في سنده، أو لتشديده في شروط الصحة، وكثيرا ما يجري ذلك لمالك رحمه الله تعالى؛ فإنه من أشد أهل العلم تحفظا في نقل الحديث. (و) من أسباب (الخلف) أي اختلافهم (في) اعتبار (نوع) خاص (من الدليل)؛ هل يحتاج به أم لا؛ (كأضرب) أي أنواع (القياس في التمثيل)؛ فالقياس التمثيلي: احتج به الأئمة الأربعة، وخالف في حجته الظاهرية،

أَوْ اخْتِلَافُ أَوْجِهٍ الْقِرَاءَةِ      وَمِثْلُهُ الْخِلَافُ فِي الرُّوَايَةِ  
أَوْ اخْتِلَافُ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ فِي      نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ حَدِيثِ اقْتَفَى  
وَالْخُلْفُ فِي قَاعِدَةٍ أَصْلِيَّةٍ      وَالنَّسْخُ وَالْإِحْكَامُ فِي قَضِيَّةٍ  
وَالْحَمْلُ لِلْمَحْتَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى      بَعْضِ الَّذِي مِنَ الْمَعَانِي اخْتِمَالًا  
كَمَثَلِ الْإِشْتِرَاكِ وَالْعُمُومِ      وَالْحَذْفِ وَالْمَجَازِ وَالْمَقْهُومِ

وكعمل أهل المدينة؛ فهو حجة عند مالك؛ فعمل بمقتضاه، وليس حجة عند غيره؛ فلم يعملوا به، وهذا السبب أوجب كثيرا من الخلاف. كما في التقريب. (أو) أي ومن أسبابه: (اختلاف أوجه القراءة) للآية الواحدة؛ فيتمسك بعض العلماء بإحدى القراءات؛ فيثبت الحكم بالآية على حسب ما تقتضيه قراءته؛ فيقع الخلاف بذلك؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾؛ قرئ بالنصب؛ فاقتضى غسل الرجلين؛ لعطفه على الأيدي، وقرئ بالخفض؛ فاقتضى مسحهما؛ لعطفه على الرؤوس، إلا أن يتأول على غير ذلك، (ومثله) أي الخلاف في أوجه القراءة في أنه من أسبابه أيضا: (الخلاف) أي الاختلاف (في الرواية) في ألفاظ الحديث؛ كقوله عليه السلام: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»؛ روي بالرفع؛ فأخذ به مالك والشافعي، وبالنصب؛ فأخذ به أبو حنيفة، (أو) أي ومن أسبابه (اختلاف أوجه الإعراب) للفظ كائن (في نص الكتاب أو حديث) مع الاتفاق في الرواية (اصطفي) أي اتبع؛ مثل قوله عليه السلام «أكل ذي ناب من السباع حرام»؛ فبعضهم جعل الأكل مصدرا مضافا إلى المفعول؛ فحرم أكل السباع، وبعضهم جعله مضافا إلى الفاعل؛ بمعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّيِّئُ﴾؛ فأجاز أكل السباع، (و) من أسبابه (الخلف) أي اختلاف العلماء (في قاعدة أصلية) أي من الأصول يبنى عليها الاختلاف في الفروع؛ كحمل المطلق على المقيد، وشبه ذلك، (و) من أسبابه: الاختلاف في (النسخ) للدليل، (والإحكام)؛ إذا كان واردا (في قضية) واحدة أي هل الحكم فيها منسوخ أم لا؟ فمن يرى أن هذا النص منسوخ: لا يعمل به، ومن يراه محكما: يعمل به؛ كالخلاف في قوله عليه السلام: «أفطر الحاجم والمحجوم»؛ فالجمهور: على نسخه بفعله عليه السلام؛ فالحجامة لا تقطر الصائم، وعند الحنابلة: هو محكم؛ فالحجامة عندهم من المفطرات، (و) من أسبابه: (الحمل للمحتمل اللفظ) أي حمل اللفظ المحتمل لمعان متعددة (على بعض الذي من المعاني احتملا)، أو على جميعها.

وذلك: (كمثل) اللفظ ذي (الاشتراك) بين معنيين فأكثر؛ فأخذ بعض المجتهدين بمعنى، وغيره بمعنى؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فحملها مالك على الأطهار، وأبو حنيفة على الحيض، والشافعي على المعنيين كما مر، (و) اللفظ ذي (العموم)؛ فيختلف في حمله على العموم أو الخصوص؛ نحو

وَالْأَمْرُ هَلْ مَحْمَلُهُ الْوُجُوبُ      وَالتَّهْيِي هَلْ تَحْرِيمُهُ الْمَطْلُوبُ  
وَهَلْ عَلَى إِبَاحَةٍ لِلْوَاقِعِ      أَوْ غَيْرَهَا يُحْمَلُ فِعْلُ الشَّارِعِ  
وَقَسْ عَلَى ذَاكَ فَفِي ذَا الْقَدْرِ      كِفَايَةٌ تُرْشِدُ مَنْ يَسْتَقْرِي  
وَمَا لَهُ قَصَدَتْ قَدْ تَمَّتْهُ      مُبْدِي مَعْنَى مَا بِهِ وَسَمَّتْهُ  
فَكَانَ لَمَّا خَصَّ بِالْأَصُولِ      أَحْصَى لَهَا مِنْ مَهْيَعِ الْوُصُولِ

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾؛ هل يحمل على الزوجات والمملوكات، أو على الزوجات خاصة، (والحذف) أي الاختلاف هل في الكلام مضمير أم لا؟ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ فحملة الجمهور على إضمار "فأفطر"، خلافاً للظاهرية، (و) في اللفظ المحتمل لـ (المجاز) والحقيقة؛ قد يحمله بعضهم على المجاز، وبعضهم على الحقيقة؛ فيختلف الحكم، (والمفهوم) أي مفهوم المخالفة؛ فقد يعتبر بعض المفهوم في لفظ، ولا يعتبره آخرون؛ كما في زكاة المعلوفة، وقد يكون المفهوم معتبراً لعدم مانع منه، وأن يكون ملغى لمانع؛ كخروج اللفظ مخرج الغالب، (و) من اللفظ المحتمل لمعان متعددة: (الأمر) أي لفظه الوارد من الشارع؛ وهو الطلب بصيغة "افعل"؛ (هل محمله الوجوب)؛ فيحمل عليه، أو الندب، أو القدر المشترك بينهما؛ فينبني عليه الخلاف في الأحكام الشرعية، (والنهي) الوارد في الكتاب أو السنة؛ وهو صيغة "لا تفعل"؛ (هل تحريمه المطلوب)؛ كما هو مذهب الجمهور، أو الكراهة، أو القدر المشترك بينهما؛ وهو مطلق طلب الترك جازماً أم لا، (وهل على إباحة للواقع) أي الفعل الواقع من الشارع عليه السلام، (أو) على (غيرها) من الوجوب والندب (يحمل فعل الشارع) نبينا ﷺ.

وقد قلت:

الشَّارِعُ الْإِلَهِ فِي الْحَقِيقَةِ      وَفِي الْمَجَازِ أَفْضَلُ الْخَلِيقَةِ  
إِطْلَاقُهُ عَلَى الْإِلَهِ لِائْتِقَ      كَذَا عَلَى الشَّفِيعِ فِي الْخَلَائِقِ

(وقس على ذلك) الذي ذكرنا لك من أسباب الخلاف كل ما لم نذكره منها؛ (ففي ذا القدر) المذكور (كفاية ترشد من) أراد أن (يستقري) أي يتتبع أصول الأدلة الشرعية. وقد أتى في البيت بما يشعر بالتمام؛ فلا يخفى ما فيه من براعة الختام. (وما له قصدت) من مهمات الأصول في هذا النظم (قد قمته) حال كوني (مبدي معنى ما) أي معنى الاسم الذي (به وسمته): جعلته سمة له أي علامة؛ فجاء المسمى طبق الاسم الذي هو "مرتقى الوصول إلى علم الأصول". (فكان) هذا النظم (لما خص بالأصول) أي بعلم الأصول؛ فقد حاشاه من لغة ومنطق الإيسيرا كما مر: (أحصى لها) أي أجمع لمسائل الأصول (من) نظمه المسمى بـ (مهيع الوصول) إلى علم الأصول؛



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِحَمْدِهِ يَسْعَدُ مَنْ قَدَّمَهُ فِي قَصْدِهِ

وهو ألف بيت؛ فقد زاد عليه كثيرا. وفي قوله "وما له قصدت": إخبار بأنه رحمه الله تعالى تم هذا النظم؛ وذلك للتحديث بالنعمة، وللتوطئة للحمد عليها بقوله: (والحمد لله الذي بحمده) أي بسببه (يسعد) بالظفر بما يقصد؛ قال في بصائر ذوي التمييز: السعادة: معاونة الأمور الإلهية للإنسان على نيل الخير، وتضادها الشقاوة؛ سَعِدْتُ وسُعِدْتُ، وهو سعيد ومسعود (من قدمه) أي قدم حمده (في قصده) أي على مقصوده؛ فإن إلهامه تعالى لهذا النظم، وخلق القدرة عليه حتى أتمه: من أجل النعم؛ إذ هو من الأعمال التي لا تنقطع بالموت؛ الخير «إذا مات المؤمن انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم يبثه في صدور الرجال».

وكان الناظم رحمه الله تعالى يؤمى إلى أنه لما ابتدأ نظمته بحمد الله تعالى: جاء كما ينبغي؛ لأن من قدّم حمده تعالى يسعد بنيل مقصوده؛ قال ابن عجيبة في تفسير "إياك نعبد وإياك نستعين": قدم العبادة على الاستعانة؛ ليعلم منه أن تقدم الوسيلة على طلب الحاجة: أدعى إلى الإجابة؛ فإن من تلبس بخدمة الملك وشرع فيها بحسب وسعه، ثم طلب منه الإعانة عليها؛ أوجب إلى مطلبه، بخلاف من كلّفه الملك بخدمة، فقال: أعطني ما يعينني عليها؛ فهو سوء أدب.

وقد قلت:

ذُو حَاجَةٍ إِلَى كَبِيرِ الْأَدَبِ      مِنْ حُسْنِهِ عَدَمٌ بَدَأَ بِالطَّلَبِ  
حَتَّى يُقَدِّمَ عَلَيَّ ذَاكَ الثَّنَا      مِنْ ثَمٍّ فِي حَقِّ الْعَلِيِّ تَعَيَّنَا  
بَدَأَ بِأَنْ يُثْنِيَ عَلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ      قَبْلَ الدَّعَاءِ فِي السُّجُودِ بِالْخُضُوعِ

فائدة: في ابن حمدون -بعد ذكر الخلاف في الهيلة والحمدلة أيهما أفضل، وجلبه ما يدل لكل- ما لفظه: وأحسن ما يجمع به: أن تفضيل الهيلة؛ إنما هو بالنسبة لما لم يتضمن معناها من الكلام، وأما ما يتضمنه؛ فلا، والحمدلة: تضمنت معنى الهيلة وزيادة؛ كما نبه عليه في نواذر الأصول؛ فتكون أفضل ويساويها في أصل المعنى: البسمة والتكبير؛ لحديث أحمد «أفضل الكلام سبحان الله والحمد لله والله أكبر» ولا ينافي هذا أن للهيلة مزية في مواضع لا يقوم غيرها فيها مقامها؛ كالأذان والإقامة، والدخول في الإسلام؛ لأن المزية لا تقتضي التخصيص. انظر شرح الباب التاسع من الحصن هـ منه.

ثم ختم رحمه الله تعالى النظم بالصلاة على النبي ﷺ، كما ابتدأها بها تبركا بها في الحلين؛ لما قيل من أنها مقبولة قطعا، والمولى سبحانه وتعالى أكرم من أن يتقبل الصلاتين، ويبدع ما بينهما؛ فقال:

ثُمَّ صَلَاتُهُ بِأَلَا تَنَاهِ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ  
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ وَالتَّابِعِينَ الْقُدُورَةِ الْأَعْلَامِ

(ثم صلاته) تبارك وتعالى (بلا تناه) أي بلوغ نهاية (على محمد رسول الله)؛  
الجملة خبرية قصد بها الإنشاء. والرسول: إنسان أوحى إليه بشرع، وأمر بتبليغه؛  
وإن لم يكن له كتاب، ولا نسخ لشريعة من قبله، وقيل بشرط أحدهما، (وآله  
وصحبه الكرام): جمع كريم؛ المصباح: كرم الشيء كراما: نفس وعز. وفي بصائر  
ذوي التمييز: الكرم إذا وصف به الله؛ فهو اسم لإحسانه وإنعامه، وإذا وصف به  
الإنسان؛ فهو اسم للأخلاق والأفعال المحمودة التي تظهر منه، ولا يقال هو كريم  
حتى يظهر منه ذلك، (والتابعين القدوة) أي الأسوة؛ يقال فلان قدوة أي يقتدى  
به؛ وفي القاموس: القدوة مثلثة، وكعدة: ما تسنتت به واقتديت به (الأعلام):  
جمع علم: سيد القوم.

والله سبحانه أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وقد تم ما رمت من شرح هذا النظم؛ فالحمد لله على ما أنعم به وألهم.  
وكان الفراغ منه بعد ظهر الاثنين لليلتين خلتا من شعبان سنة سبع وثلاثين  
وأربعمائة وألف. ولم آل جهدا في تصحيح وتهذيب مبناه، وتوضيح وتقريب  
معناه؛ فالمرجو من فضله جل: أن المتن مصحح، وأن الشرح محرر ومنقح، قد  
انكشف به معناه، وكان كاسمه مسماه؛ فيغبطه من يعرف الحق لا بالرجال، ومع  
صوبه يجول حيث جال، يصيخ له كل مسترشد، أصاخة الناشد للمنشد؛ فلا يبغي  
ببيانه بدلا، ولا عن مكانه متحولا، بيد أن الخطأ لا يسلم منه أحد، إلا من عصمه  
الله الصمد. وكل كلام منه مقبول ومردود، إلا كلام سيد الوجود.  
والحمد لله أولا وآخرا، وهو حسينا ونعم الوكيل، وصلواته وسلامه على سيدنا  
محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وعترته وذريته الطاهرين.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ﴾

انتهى

## فهرسة الكتاب:

العنوان:	رقم الصفحة:
مقدمة الشارح .....	١
مقدمة الناظم .....	٢
مقدمة في علم الأصول .....	٨
فصل في مدرك العقل .....	١٢
فصل في العلم .....	١٣
فصل في الدليل النقلي .....	١٨
فصل .....	٢٠
فصل .....	٢٤
فصل في أسماء الألفاظ .....	٢٧
فصل .....	٢٨
فصل في الحقيقة والمجاز .....	٣٠
فصل في المقتضيات المحتملة .....	٣٣
فصل في لحن الخطاب وفحواه ودليله .....	٣٨
فصل في الأحكام التكليفية .....	٤٤
فصل .....	٤٦
فصل فيما تتوقف عليه الأحكام أي وجودا وصحة .....	٥١
فصل في أوصاف العبادة وغيرها من المعاملات: .....	٥٦
فصل في المقاصد الشرعية .....	٦٠
فصل في التكليف .....	٦٧
فصل في شروط التكليف .....	٧٢
فصل في الحقوق المترتبة في ذمة المكلف .....	٧٥
فصل في أفعال المكلف .....	٧٧
فصل في الأدلة الشرعية .....	٨٣

٩١	فصل في المحكم والمتشابه .. .. .
٩٧	فصل في المبين والمحمل والظاهر والمؤول .. .. .
١٠٠	فصل في البيان .. .. .
١٠٤	فصل في العموم والخصوص .. .. .
١١٠	فصل في التخصيص .. .. .
١١٧	الاستثناء .. .. .
١٢١	المطلق والمقيد .. .. .
١٢٥	الأمر والنهي .. .. .
١٣٣	النسخ .. .. .
١٣٩	الدليل الثاني: السنة .. .. .
١٤٢	فصل في الأخبار .. .. .
١٤٤	فصل في مراتب رواية الصحابي .. .. .
١٤٦	فصل في رواية غير الصحابي .. .. .
١٤٩	فصل في أقسام التحمل .. .. .
١٥٠	فصل في خير الواحد .. .. .
١٥٥	الثالث: الإجماع .. .. .
١٦١	الرابع: القياس .. .. .
١٦٨	فصل في مسالك العلة .. .. .
١٧٤	فصل في القوادح في القياس .. .. .
١٧٩	ذكر الاستصلاح .. .. .
١٨١	ذكر الاستدلال .. .. .
١٨٣	ذكر الاستصحاب والبراءة الأصلية .. .. .
١٨٤	ذكر الاستقراء .. .. .
١٨٥	ذكر الاستحسان .. .. .
١٨٧	ذكر العرف والعادة .. .. .
١٨٨	ذكر سد الذرائع .. .. .
١٨٩	مبحث شرع من قبلنا .. .. .
١٨٩	الاجتهاد والتقليد والفتيا .. .. .

١٩١	فصل في شروط الاجتهاد.....
١٩٥	فصل في التصويب والتخطئة.....
١٩٧	فصل في التقليد.....
٢٠١	فصل في من يجوز له الإفتاء.....
٢١٠	التعارض وال ترجيح.....
٢١٣	فصل في الترجيح باعتبار حال المروي.....
٢١٤	فصل في الترجيح باعتبار حال الراوي.....
٢١٦	فصل في ترجيح الأقيسة.....
٢١٩	أسباب الخلاف.....

تمت الفهرسة

ملحق بمتن منظومة:

مرتقى الوصول

للقاضي: محمد بن محمد بن عاصم: